المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة السابعة	7	الجمعة والسبت 17 و18 نوفمبر 2023

المحتوى

الجمعة 17 نوفمبر 2023

1- افتتاح الجلسة..... 578
2- كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة النظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024..... 578
3- بيان السيد رئيس الحكومة بمناسبة النظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024..... 580
4- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2024..... 584
5- استئناف الجلسة والنقاش العام..... 607
6- استئناف الجلسة ومواصلة النقاش العام..... 623

السبت 18 نوفمبر 2023

7- استئناف الجلسة ومواصلة النقاش العام..... 637
8- استئناف الجلسة وردود وأجوبة السيدة وزيرة المالية والمكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد والتخطيط نيابة عن السيد رئيس الحكومة 651
9- رفع الجلسة..... 661

II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 661

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة 17 نوفمبر 2023 وتواصلت يوم السبت 18 نوفمبر 2023 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية لسنة 2024.

I- الجمعة 17 نوفمبر 2023

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب الزملاء المحترمون أسعد الله صباحكم بكل خير،

يسعدني في مفتتح هذه الجلسة العامة الأولى لمجلسنا الموقر ضمن سلسلة الجلسات العامة المخصصة للنظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية لسنة 2024 أن أتوّجه إلى السيد أحمد الحشّاني رئيس الحكومة وكافة السيدات والسادة أعضاء الحكومة بأحرّ عبارات الترحيب وخالص التقدير متمنّيا لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم لما فيه خير المصلحة العليا للوطن.

سيدي رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي زملائي الأعزّاء،

استسمحكم للوقوف لتلاوة الفاتحة ترحّما على الأرواح الزكيّة للشهداء الذين يسقطون يوميا على أرض فلسطين الطاهرة جراء العدوان الهمجي وآلة الحرب الصهيونية.

(تمت تلاوة الفاتحة)

السيدات والسادة النواب،

قبل أن ننطلق بصفة رسمية في أشغالنا نتأكد من توفر النصاب وهو الأغلبية المطلقة من الأعضاء (81 عضوا) عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 97 من النظام الداخلي.

أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزّاء التفضل بتسجيل الحضور.

الانتهاء من تسجيل الحضور، عدد الحاضرين 144 إذن النصاب متوفر.

السيدات والسادة النواب، باسمكم جميعا أجدّد الترحيب في مستهل هذه الجلسة العامة بالسيد رئيس الحكومة وبكافة السيدات والسادة أعضاء الحكومة، مرحبا بكم جميعا تحت قبة مجلس نواب الشعب.

ننطلق اليوم في سلسلة الجلسات العامة المخصّصة للنظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية لسنة 2024 التي تمّ إقرارها في اجتماع مكتب المجلس بتاريخ 07 نوفمبر 2023 والتي نرنو جميعا إلى أن تكلّل بالتوفيق لما فيه خير البلاد وبما يحقّق المصلحة العليا للوطن.

الزميلات والزملاء الأعزّاء،

عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 98 من النظام الداخلي أعلمكم أنّ مكتب المجلس قد أقرّ في اجتماعه سالف الذكر جملة من الترتيبات لحسن تنظيم سير هذه الجلسة العامة، وذلك على النحو التالي:

يتمّ تسجيل أسماء المتدخلين في النقاش العام في مفتتح الجلسة بتوجيه الطلبات كتابيا إلى رئيسها مباشرة بالنسبة إلى الأعضاء غير المنتمين إلى كتل، وعن طريق رئيس كلّ كتلة بالنسبة إلى الأعضاء المنتمين إلى كتل وفقا لما تقتضيه أحكام الفصل 102 من النظام الداخلي، ويتمّ غلق باب التسجيل بانتهاء اللجنة المعنيّة من تلاوة التقرير.

تتمّ تلاوة أسماء المتدخلين وترتيبهم في النقاش العام على دفعات قبل بداية النقاش وأثنائه، وتعلّق قائمة المتدخلين أمام قاعة الجلسات العامة، ويتمّ مدّ رؤساء الكتل النيابية وممثّلي الأعضاء غير المنتمين إلى كتل بها في الإبان، وتنطبق أحكام الفقرة الأولى من الفصل 103 من النظام الداخلي التي تنصّ على أنّ كلّ عضو لا يكون حاضرا عند المناداة عليه يُعتبر كمن تدخل.

تضبط حصص التدخلات في الجلسات العامة المخصّصة للنظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية لسنة 2024 بإعطاء ثلاث دقائق لكل نائب.

فالرجاء من الأعضاء الرّاغبين في التدخّل في النّقاش العام التفضّل بتوجيه طلباتهم كتابيا إلى رئاسة الجلسة، وذلك قبل الانتهاء من تلاوة التقرير العام للجنة المالية والميزانية.

كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة النظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزّاء،

على بركة الله نفتتح هذه السلسلة من الجلسات العامة لمجلس نواب الشعب، أوّل مجلس تشريعي منبثق عن دستور 25 جويلية 2022 بكل ثقة في النفس، وفي عزمنا الثابت والمشترك على المضي قدما في العمل الدؤوب والجاد من أجل الوفاء بالعهد الذي قطعناه على أنفسنا أمام شعبنا، وباليمين الدستورية التي قمنا بأدائها في مستهل تسلمّنا لعهدتنا النيابية في إطار المقتضيات الدستورية من جهة، وانطلاقا من جهة أخرى من قناعتنا بحتمية الإصلاح وانخراطنا في مسار إنقاذ الدولة من الانهيار وإعادة الاعتبار لمؤسساتها والذود عن سيادة الوطن وكرامة بناته وأبنائه.

نشرع في خوض غمار جلسات مناقشة مشروع ميزانية الدولة للسنة المقبلة وكلنا أمل في أن تكون حافزا على الإضافة ومواصلة العمل بمزيد من الحماس والشغف، وأداء الأمانة على الوجه الأفضل، وتحقيق النتائج التي نطمح إليها جميعا.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة الزملاء،

إن التشخيص الموضوعي للأوضاع ببلادنا يحيل على ما تواجهه تونس من تحديات اقتصادية واجتماعية وتنموية بعضها هيكلي وبعضها الآخر ظرفي ناجم عن مخلّفات جائحة الكورونا وانعكاساتها السلبية على مؤشرات التنمية ونسب النمو عالميا وإقليميا ووطنيا، فضلا عن تضرّرنا من تداعيات الحرب الروسية الأكرانية ومجمل التطورات الجيواستراتيجية والتكنولوجية النوعية التي من شأنها أن تنعكس على فرص التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية في بلادنا كما في مختلف دول المعمورة.

وإذا سلمنا أن بلادنا ليست بمنأى عن هذه المخاطر وبفشل منوال التنمية القديم ومختلف السياسات التي تمّ اتباعها خلال العشرية السوداء التي كادت أن تتسبب في انهيار الدولة وتراجع الإحساس بالانتماء للوطن مقابل بروز الولاءات الحزبية والفئوية، إلا أنّ تونس لديها نساء ورجال ولديها مؤسساتها المنبثقة عن دستور 25 جويلية 2022 وهي مقبلة بهم وبوطنيتهم الصادقة على وضع الرؤى الاستشرافية، ورسم الخطوط العريضة للإصلاح في شتى المجالات التنموية، وخاصة الإصلاحات المُحكمة التي تتصل بالتنمية في الجهات، وتعزيز مقومات العيش الكريم، والتوزيع العادل للثروات والعدالة الجبائية، وتنمية اقتصاد أكثر تنوعاً وقدرة على الصمود، وإدماج الاقتصاد الموازي، وتحديث الإدارة وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية الداعمة للاستثمار.

فنحن جميعا مدعوون للانخراط والمساهمة الجادة في هذا التمشي الاستشرافي، وفي تفعيل أهم الإصلاحات التي تستوجبها المرحلة.

كما أنّنا مطالبون بالتشبّع بثقافة الأمل ومضاعفة البذل والعطاء في هذه المرحلة الدقيقة التي تحتاج فيها تونس إلى إخلاص جميع بناتها وأبنائها وتفانيهم اللامشروط في خدمتها وازدهارها ورقيّها من أجل إحداث نقلة نوّعية في النمو، وبلوغ تحسّن اقتصادي ملموس يصل تأثيره مباشرة للمواطن البسيط ويدعم قدرته على مجابهة مصاعب الحياة.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة الزملاء،

نحن مدعوون إلى توجيه رسائل طمأنة وثقة في المستقبل وفي مؤسسات الدولة وسياساتها، ودونما شك، فنحن نتقاسم مع الوظيفة التنفيذية الوعي بجسامة التحديات المطروحة وبالمسؤولية الملقاة على عاتقنا لرفعها استجابة للتطلّعات والانتظارات، وفي هذا الإطار أجدّد التأكيد على أنه يجب على الجميع بذل مزيد من الجهد واعتماد الأساليب والمناهج الكفيلة بإرجاع الثقة في مؤسسات الدولة وزرع الطمأنينة في النفوس. كما ينبغي علينا العمل على إعادة إحياء ثقافة العمل من أجل بناء حاضر شعبنا واستشراف مستقبل الأجيال القادمة وإيجاد الارضية الملائمة للنماء والرفاه الاجتماعي المنشودين.

ولن يصعب علينا في اعتقادي السير على هذا الدرب السوي ما دامت العزيمة المشتركة بيننا متوفّرة وثابتة وقويّة وصادقة، وما دمنا نؤمن عميق الإيمان بأننا قد انخرطنا في مسار يؤسّس لتونس جديدة بمؤسسات مسؤولة وقوّية، وهو ما يتطلّب وضع اليد في اليد لخدمة الوطن، وجعل مصلحته العليا فوق كلّ اعتبار، ليسجّل التاريخ أن هذه المؤسسات الجديدة جعلت لخدمة الوطن، وما عليها إلا أن تستجيب لتطلّعات الشّعب وأن تعمل لفائدته.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

إذ نؤكّد من هذا المنبر الاستعداد الأمثل والتام لمجلس نواب الشعب وللحكومة على حد السواء للنظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2024 في كنف التشاركية ووفقا للمقتضيات الدستورية ولأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية، فإنّنا نطمح إلى أن تكون هذه الجلسات العامة مناسبة للاستماع إلى بيانات الحكومة ورؤيتها لتجاوز الصعوبات الماثلة، وللخوض في مجمل سياسات الدولة وبرامجها وخططها الإصلاحية في مختلف المجالات والميادين، وللتقدّم بالمقترحات البنّاءة في إطار التعاون المأمول بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، واضطلاع البرلمان بدوره الهام في هذا المجال عبر المصادقة على مشروع قانون المالية في الآجال الدستورية.

ولا بد من التنويه في هذا الإطار بالجهد المبذول في كلّ اللجان القارة وخاصة لجنة المالية والميزانية بالنظر إلى الحوارات والتفاعلات التي تمّت خلال أشغال اللجان على امتداد الفترة المنقضية، والتي أخذت بعين الاعتبار متطلبات التحكّم في التوازنات المالية ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

إنّ مجلس نواب الشعب إذ يتقاسم مع الوظيفة التنفيذية مختلف المبادئ والقيم التي ارتكز عليها مسار 25 جويلية ومن ذلك على وجه الخصوص مبدأ التعويل على الذات والحفاظ على الدور الاجتماعي للدولة، فإنّه يتطلّع إلى أن تعرض عليه حزمة من مشاريع القوانين التي تتصل بالإصلاحات الجوهرية ذات العلاقة بالوضعية الاقتصادية في البلاد وبقطاعات المالية ودعم الاستثمار والإصلاح الإداري.

ولا بد من التأكيد في هذا الباب على أهمية العمل المشترك على التنزيل التشريعي للدستور بمراجعة جميع التشريعات التي أصبحت غير متلائمة مع مقتضيات الدستور، وغير متماشية مع فلسفته، فضلا عن سنّ القوانين الجديدة التي يتطلبها هذا التنزيل للمبادئ والتوجّهات الذي جاء بها دستور 25 جويلية 2022.

وفي هذا الإطار، تنتظرنا عديد التشريعات الهامة التي تتطلّبها المرحلة على غرار القانون المتعلق بالمحكمة الدستورية والقانون المنظّم للعلاقة بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم، ونسجّل اليوم بكل إيجابية التقدّم الملحوظ في مسار إرساء الغرفة الثانية لا سيما مع الانطلاق الفعلي في غمار الانتخابات الخاصة بأعضاء المجالس المحلية.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

يظلّ مجلسنا على أتمّ الاستعداد لمواصلة دراسة مختلف الأوضاع التي تمر بها البلاد والوقوف إلى جانب الوظيفة التنفيذية ومعاضدتها في كلّ ما من شأنه أن يسهم في الإصلاح، وذلك عبر النظر بكل جدّية وعمق في سائر المسائل المعروضة، منطلقنا في ذلك التوصّل معا إلى اعتماد برنامج سنوي للتشريعات يتمّ ضبطه في بداية كل سنة مالية بين الحكومة ومجلس نواب الشعب، ممّا يمكّن البرلمان من حسن القيام بدوره التشريعي وفي مراقبة العمل الحكومي ومتابعة رزنامة الإنجاز وحوكمة المسار القانوني، وهو ما من شأنه أن يمكّن من إعداد رزنامة واقعية ومدروسة للعمل النيابي تكون دورية كل 6 أشهر، وتسهم في توضيح الرؤية لدى مختلف المتدخلين.

وأجدّد التأكيد بالمناسبة على أنّنا في هذا المجلس نعمل وفق مبادئ دستور 25 جويلية، فالوظيفة التنفيذية تقوم بدورها وتسهر الوظيفة التشريعية على ممارسة صلاحياتها بكل استقلالية مع الحرص على التناغم الإيجابي معها، ديدننا الاستجابة لتطلعات شعبنا وتحقيق الغاية الفضلى المتمثّلة في خدمة مصلحة الوطن العليا، وتحقيق رقي البلاد وازدهارها في شتى المجالات وبجميع ربوع تونسنا العزيزة.

حفظ الله تونس وشعبها وإن شاء الله بالتوفيق لأعمالنا.

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

أحيل الكلمة إلى السيد رئيس الحكومة للتفضّل بتقديم بيانه حول مشروع ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية لسنة 2024.

تفضل السيد رئيس الحكومة،

بيان السيد رئيس الحكومة
بمناسبة النظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024
السيد أحمد الحشاني، رئيس الحكومة

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة نواب الشعب،

السيدات والسادة زملائي الوزراء،

في البداية أودّ أن أعبر عن عميق اعتزازي بهذه المصافحة الأولى معكم بمجلسكم الموقر، وفي أول زيارة لي بصفة شخصية هنا. يجمعنا هذا اللقاء اليوم بمناسبة انطلاق الجلسات العامة لمجلس نواب الشعب لمناقشة مشروع الميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية لسنة 2024.

وسأستغل هذه الفرصة لأعبّر عن امتناني لسيادة رئيس الجمهورية على ثقته لتكليفي بمنصب رئيس الحكومة التونسية، وعن حرصي على أداء مهامي في انسجام كامل مع سيادته حفاظا على وحدة الدولة.

وفي هذا السياق تلتزم الحكومة بتنفيذ السياسات العامة للدولة طبقا للتوجهات والاختيارات التي يضبطها سيادة رئيس الجمهورية وترسيخا للقيم والمبادئ التي ضبطها دستور 25 جويلية 2022.

كما لا يفوتني بأن أتقدم إلى رئيسة الحكومة السابقة السيدة نجلاء بودن بأسمى عبارات الشكر والتقدير على كل مجهوداتها طوال فترة عهدتها.

سأخصص لحظة صغيرة لأقول لكم بأن الحكومة وأنا شخصيا نعمل كثيرا، وما يهمني أكثر مع السيد رئيس الجمهورية هو الفعل والإنجاز اللذان يأتيان قبل الكلام، الكثير قالوا بأن رئيس الحكومة لا يتكلم، أقول أن هذا غير صحيح، لقد تكلمت سابقا وبالتحديد في الجزائر، ولكن الكلام يصدر مني بعد الفعل والإنجاز، إن الدولة وبلادنا تونس تحتاج للعمل وللإنجازات، لقد أضعنا الكثير من الوقت وأنتم تعلمون لماذا؟

لقد حصلت "décennie" تلك التي أضرت ببلادنا، أود أن أقول أن تونس لم تتضرر، هناك أشخاص أرادوا أن يضروا بتونس ولكن لم يستطيعوا، فتونس صامدة على الدوام، هذا من تصميمي: العمل العمل والعمل والإنجازات، وما يهمنا أن الكلام يأتي فيما بعد.

المائة يوم أصبحت أمور دستورية أنجزنا وعملنا وأصدرنا نصوصا ومشاريع، وسأذكر هذا، ولكن أود قبل أن أواصل أن أقول لكم من أنا، أظن أن تاريخي تعرفونه جميعا، فالتاريخ يتكلم وحده ويسجل، أنا لا أتحدث عن شخصي فقط كإنسان، أنا أغامر كما تعلمون.

أنا "juriste de la Banque Centrale de la Tunisie" وقد اشتغلت لمدة 25 أو 27 سنة وتسمى الإدارة العامة للشؤون القانونية "juridique"،"juridique" في البنك المركزي، كما تعلمون فقد تأسس سنة 1958 لقد أمضيت تقريبا كامل مسيرتي المهنية في "juridique" وبحكم انتمائي له فقد اطلعت على جميع الملفات التي تهم دواليب الدولة كالاقتصاد والمالية وبالطبع الشؤون الاجتماعية "le droit de la fonction publique" أظن أن لديكم فكرة حول هذا فأنا متزوج وأب لبنتين، أظن أنكم تعرفتم على رئيس الحكومة بعض الشيء لأنني "je me présente" ولا أترك الجرائد وشبكات التواصل الاجتماعي تتحدث.

قبل أن أواصل أقول بأنني متفائل جدا برغم ما حصل لتونس وبالرغم من كل ما أراد بعض الأشخاص القيام به، فإنني متفائل جدا "je suis déterminé" للنجاح وكلنا نعمل معا، كل الوظائف تعمل لتونس، عندما كنت صغيرا كنت أقول لا يوجد بلد أجمل من تونس، أنا أتحدث معكم من القلب فأنا أؤمن بتونس، بالبلاد، بالشعب وبالدولة.

وقبل أن أواصل أريد التركيز على أمر، هي ليست كثيرة بل هي أقلية، نقول أن لدينا وضع هناك من يستعمل كلمة أزمة، يقولون أننا على حافة الإفلاس، نعيش ظرفا خاصا، ونحن نعلم لماذا، ولكن يجب أن نعلم أيضا بأن تونس قد مرت في بعض الأحيان بظروف صعبة. تصوروا أنه في سنة 1985 مثلا ونحن دائما نراقب الاحتياطي من العملة الصعبة في البنك المركزي التونسي وهو يتأرجح دائما وسأمدكم بـ "la moyenne raisonnable" حتى نقول أن هذه الدولة أمورها جيدة، 90 يوما "d'importation" الآن وصلنا " de haut et des bas" إلى 110 يوم، في سنة 1985 ربما هناك من يعلم بهذا زمن الأزمة لدينا 5- أيام "d'importation" أعيد 5- وهذا يعني بأن تونس حتى لو مرت بظروف غير عادية فإنها تتجاوزها، وأنا على يقين أنه بفضل تفاعل كل قواها الحية سنصل وسنتجاوز تلك المرحلة الصعبة، أنا لست "L'Homme unidimensionnel de Marcuse" نحن نختلف، ربما نختلف في الآراء ولكن هناك موضوع يهمنا ويجمعنا جميعا يهم تونس، لذلك كلنا مع بعضنا لأننا كلنا نحب تونس ولدينا انتماء لتونس، تلك كلمة أردت ذكرها.

السيدات والسادة نواب الشعب،

إن تونس كسائر دول المنطقة والعالم تواجه تحديات جسيمة ناجمة عن تتالي الأزمات والصراعات ونتج عنها ارتفاع في أسعار المحروقات والمواد الأولية على الصعيد الدولي، كما كان للتغيرات المناخية وللشحّ المائي "les stress hydriques" تأثير واضح على الأمن الغذائي والمائي للعالم ولتونس، ولا يخفى عليكم أنه في ظل كل هذه الظروف مرت بلادنا بسنوات من سوء الحوكمة والتصرف وارتفاع المديونية والتأخر في إنجاز الإصلاحات بما عطّل الإقلاع الاقتصادي.

ولكن بالرغم من هذا الوضع فقد أثبتت تونس قدرتها على الصمود بفضل تظافر جهود مؤسسات الدولة والشركاء الاجتماعيين والفاعلين الاقتصاديين والحس الوطني للتونسيين، بالإضافة إلى استقرار سياسي توفر منذ جويلية 2021.

وتبعا لذلك تواصل الحكومة في مسار الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالتنسيق مع سيادة رئيس الجمهورية في إطار دولة موحدة -مبدأ دستوري- تسعى إلى استرجاع الثقة في الدولة وزرع ثقافة العمل والتفاؤل وضمان مستقبل واعد للأجيال القادمة. الثقة هامة علينا إعادة الأمل.

عندما كنت في البنك المركزي التونسي كانت هناك مناظرة وكنت عضوا في لجنة التحكيم في ذلك الوقت، مناظرة recrutement" Master" أحد المتناظرين تكلم ورأيته واستمعت إليه، قلت هكذا " un sans espoir" ولم أقل "un désespéré" قلت "un sans espoir" ولا أدري كيف خطرت ببالي هذه الكلمة "un sans espoir" نعيد الأمل لكل التونسيين، الأمل هو الروح وهو الطموح وهو أيضا التفاؤل، علينا إرجاع الأمل.

نحن على يقين بصواب خياراتنا الوطنية وعازمون على مواصلة هذا المسار من أجل تحقيق تطلعات الشعب التونسي، ولبلوغ هذا الهدف اعتمدنا رؤية تونس 2035 تقوم على منوال تنموي جديد يرتكز على التجديد والإدماج والاستدامة من خلال الست محاور التالية:

- تنمية جهوية عادلة وتهيئة ترابية دامجة،
- عدالة اجتماعية أساس التماسك الاجتماعي، مساواة بدون عدالة لا تكفي،
- رأسمال بشري قوام التنمية المستدامة،
- اقتصاد المعرفة محرك الابتكار والتجديد،
- اقتصاد تنافسي ومتنوع داعم للمبادرة الخاصة،

وأخيرا اقتصاد أخضر متأقلم مع التغييرات المناخية.

تخالجني بعض الأفكار أحيانا تخرج من إطار الخطاب والبيان.

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة الوزراء،

"Je vous confis un sentiment" ربما يبدو بسيطا وعاديا ولكن بالنسبة إلي لا هو بسيط ولا هو عادي، وأنا على يقين بأنكم جميعا تشاركونني هذا الشعور. أريد أن أقول لكم لا يوجد لدي سوى انتماء وحيد وهو لتونس دولة وشعبا، أظن أن من فتح عينيه في تونس ومن تربى فيها ومن درس بالمدرسة العمومية وكبر وعرف تونس، سواء كانت تونس العاصمة أو قفصة أو تطاوين أو القصرين أو بنزرت، من عرف تونس كبلد، هناك شيء لا أحبه تلك الجهويات وأنا على يقين أن هذه الجهويات بصدد الاندثار، لأن هذه ذكريات سيئة لأننا شعب موحد.

من ولد ودرس في تونس في المدرسة العمومية، من خرج ولعب الكرة في الشارع كلهم مواطنون عاديون، أنا كمواطن عادي تونسي قمت بكل هذا، ومن اشتغل في تونس، وليد تونس وتزوج في تونس وأنجب أبناءه في تونس، عندما تكون هناك مهمة، وقد حصل هذا لي شخصيا في البنك المركزي التونسي، عندما أذهب في مهمة بعد أربعة أيام بصفة عامة أو ثلاثة أيام ولما أكون عائدا أشعر بالفرح، فتونس بمثابة الأكسيجين، ينقصني الأكسيجين، وهذا الأكسيجين هو تونس، الانتماء لتونس، هذا فضل من الله، أنا أحب تونس بلادي، تونس حبيبتي.

السيدات والسادة نواب الشعب،

لقد حرصنا منذ بداية تحملنا المسؤولية على إيلاء الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية أهمية قصوى وذلك باتخاذ جملة من الإجراءات في القطاع التربوي لضمان عودة مدرسية في أحسن الظروف للتلاميذ وللأساتذة.

-التقدم في إنجاز مشاريع إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة وبالخصوص مشاريع الطاقة الشمسية.

-المصادقة على مشروع بطاقة التعريف البيومترية ومشروع جواز السفر البيومتري طبقا للمعايير الدولية في هذا المجال،

- تفعيل اللجنة العليا لتسريع إنجاز المشاريع العمومية والتي قامت بحل الإشكاليات لمجموعة من المشاريع المعطلة في مجالات النقل والصحة والبنية التحتية ومازالت الأشياء،

-استكمال التشاور حول مشاريع النصوص المنظمة للإدماج المالي ومجلة الصرف وهما مشروعان في غاية الأهمية الإدماج المالي هام جدا "l'inclusion financière " و" le code des changes" مجلة الصرف.

-استكمال التشاور حول مراجعة القانون عدد 09 لسنة 1989 المنظم للمساهمات والمنشآت العمومية. نص هام " à prendre avec des pincettes" لحماية الدولة والأعوان، الدولة موجودة وستبقى دائما موجودة ولا شيء يباع لدينا، ولا يوجد اعتبار أعلى من الدولة، لا يوجد سوى الدولة والشعب طبعا.

-استكمال التشاور حول مراجعة الفصل 96 من المجلة الجزائية "ce fameux texte" وسوف نقوم إن شاء الله بتنقيحه وقد وصلنا إلى "une mouture" جيدة وسترد عليكم إن شاء الله.

-والفصل 411 من المجلة التجارية فيما يتعلق بإصدار الشيك بدون رصيد. هذا الفصل هام كذلك ونريد ضمان حقوق الجميع، ويبدو لي أنكم فهمتم ذلك وسوف يرد عليكم النص.

-إجراء تدقيق شامل لعمليات الانتداب والإدماج بالوظيفة العمومية والهيئات والمؤسسات والمنشآت العمومية وتكريس الإدارة الجيدة بما يرفّع من جودة المرافق العمومية وإرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة في جميع هياكل الدولة.

نحن في حاجة لهذا التدقيق لكي يبيّن عدة أشياء. لدينا مبدأ المساواة بين كل التونسيين وتحدثت كذلك عن مبدأ العدالة، وهذا الأمر سيوضح كل شيء، وسوف يبيّن لنا سبب وجود إخلالات في بعض الأحيان في الإدارة. إخلالات لعدم وجود الكفاءة ولكن معمّدة أيضا وأظن أنكم فهمتم "le message".

-التطهير كذلك على الإدارة أن تكون في خدمة البلاد والمواطن ولترفع تونس إلى أعلي مستوى، وهذا ما نصبو إليه. نريد أن نكون الأفضل ولديّ هذا الطموح وأعرف أنه طموح مشترك.

-التقدّم في إيجاد حلول فيما يخص الإشكاليات الحاصلة في عدد من البنوك العمومية والبنوك ذات المساهمات العمومية وهذا الملف هام أيضا.

عندما أقوم بعقد مجلس وزاري يكون "CMR" مضيّقا، وقد فوّض لي سيادة الرئيس رئاسة مجلس الوزراء دائما بالتنسيق مع سيادة الرئيس نجتمع لاتخاذ القرارات " autrement c'est sert à rien" نجتمع ونتناقش ونعيد النقاش وفي آخر الجلسة نقرر الاجتماع بعد شهر " ce n'est pas ma conception de l'administration des

affaires de l'Etat" نجتمع لاتخاذ القرارات، فالمجلس ينعقد لاتخاذ القرارات، ولن أذكر أمثلة ويمكنكم الاطلاع على ذلك عندما تدخلون إلى موقع رئاسة الحكومة وستجدون العديد من القرارات الصادرة.

أقول للسيدات والسادة الوزراء مكانكم ليس في رئاسة الحكومة بل في وزاراتكم وتأتون إلى هنا لنتشاور ونتّفق على قرارات ونخرج دائما بقرارات والحمد لله بفضل الله والإرادة التي يجب أن تكون موجودة.

-التقدّم في إيجاد حلول فيما يخص منظومات المنتوجات الغذائية، هذا ملف هام كذلك.

وجدت ملفات عديدة وذات أهمية وطنية اقتصادية واجتماعية، وهنا أريد أن أعود للتفاؤل، لست فقط متفائلا ومتجها في منهجية التفاؤل هذه.

Je suis dans l'optimisme de combat , c'est un optimisme" de combat" فالوضع "on le maîtrise" ولكن هذا يتطلب الكثير من العمل والتضحيات وعلينا جميعا أن نقدّم تضحيات " donc c'est un optimisme" تفاؤل حقيقي، ولكن "de combat" وهذه الجملة دارت بمخيلتي دون سابق إنذار ولديّ أحيانا مشكلة في التفكير المفرط وهذا ما لاحظه عليّ الجميع، أنني دائم التفكير" effectivement" أنني أفكر كثيرا أحيانا "c'est bien" وأحيانا أخرى "c'est trop" ولكن هنا "c'est bien" لأنّ تونس في حاجة للجميع وسيأتي اليوم الذي سنغادر فيه الحياة الدنيا، ولكن بعد أن نقوم بخدمة بلادنا ولا تتصورون كم هو شرف عظيم لما يكون الإنسان مجتهدا في خدمة بلاده وأنا محظوظ بذلك.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2024 في إطار مواصلة البرنامج الوطني للإصلاحات الرّامي إلى الاستعادة التدريجيّة لتوازنات المالية العمومية بإرساء نظام يكرّس العدالة الجبائية ويدعّم التصدّي للتهرب الجبائي.

كما يهدف هذا المشروع إلى مزيد ترشيد الامتيازات الجبائية بإحكام مراقبتها وتوجيهها للقطاعات الواعدة على غرار الاستثمار في الطاقات البديلة والاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري، بالإضافة إلى إجراءات تهدف إلى تنشيط الدورة الاقتصادية واستعادة ثقة المستثمرين.

ويهدف هذا المشروع إلى مواصلة تكريس الدور الاجتماعي للدولة ومزيد الإحاطة بالفئات الاجتماعية محدودة الدخل والمحافظة على السلم الاجتماعي، وذلك من خلال ضمان توفير المواد والخدمات الأساسية للمواطن التونسي علاوة على دعم القطاع الفلاحي والصيد البحري والموارد المائية.

السيدات والسادة نواب الشعب،

لقد تمكنت بلادنا هذه السنة من تحقيق مؤشرات إيجابية على المستوى المالي والاقتصادي، حيث تمكّنا من الترفيع في احتياطي بلادنا من العملة الصعبة بفضل الموسم السياحي الناجح وبفضل أيضا التحويلات البنكية للتونسيين بالخارج بما سمح بتغطية رصيدنا من العملة الصعبة بما يعادل 110 أيام توريد، علما وأنه كان يعادل 99 يوما في نفس الفترة من السنة الماضية.

مواصلة سداد ديون تونس الخارجية وهذا ما يجعل منّا أوفياء لسمعتنا التاريخية في خلاص ديوننا الخارجية، علما أنّ هذه الديون قد ثقّلتها حكومات سابقة على كاهل الدولة.

هناك من كان يتمنى ألاّ نصل لتسديد الديون بتعلّة أن تونس على حافة الإفلاس، ويتداولون الكلام والعبارات التي تخيف الشعب بأن تونس باتت على حافة الإفلاس. ولكن الحمد لله لا يوجد إفلاس بل هناك ظرف خاص مثلما ذكرت لكم منذ حين، هناك مسؤولون على هذا الظرف الخاص ويعرفون أنفسهم في الخارج والداخل.

لدينا القدرة على تسديد الديون لأنّنا أوفياء لسمعتنا التاريخية، وهناك من يقول كذلك أن الحكومة لا تستطيع إعداد قانون المالية "mort et enterré" هذا ما كان يتمناه البعض، لذلك كنّا متّحدين وكنّا نعمل ونكافح مع بعضنا البعض.

وقد قال لي معالي السيد الوزير الأول السابق للجزائر: لو لم يتسلّح أجدادنا لطرد الفرنسيين لبادرت بأخذ السلاح مع المجموعة.

نحن أوفياء لتونس، تونس بلادنا ويجب أن نقوم بكل ما يلزمنا و أكثر من اللازم لتونس لأنها تستحق كل خير والخير قادم إن شاء الله.

-تراجع تدريجي في نسبة التضخم التي بلغت في شهر فيفري لهذه السنة 10.4 % واليوم تقلّصت إلى 8.6 %.

-تحقيق تحسن في الميزان التجاري وذلك من خلال ارتفاع الصادرات بنسبة 7.5 % مقابل تراجع الواردات بنسبة 3.7 %.

أما بالنسبة إلى مؤشر النمو نتحدث دائما عن ذلك، فبالرغم من تأثير تواصل موجة الجفاف والتقلبات المناخية على الموسم الفلاحي فقد تميز النشاط الاقتصادي بتحسن القيمة المضافة بقطاعات الخدمات والنقل والإعلامية والاتصال.

" Il n'y a pas longtemps à taux de croissance" مؤشّر النمو، هناك من حدثني أننا في رتبة الصفر وأكثر بقليل ووصلنا إلى "déflation pour la déflagration" وهي عبارة عن قنبلة حدثت مرة واحدة فقط في العالم في السبعينات.

هناك من يتحدث عن "la faillite, déconfiture" وعدم القدرة على تسديد الديون، وذلك النص لا يمكن لنا إصداره، مؤشر النمو مخيف، وكل ذلك لبثّ الرعب في صفوف الشعب التونسي. ولكن هذا لا يزعجنا، ولا أظن أنكم تشعرون بالخوف، نحن مع بعضنا والجميع يعمل والحمد لله لا نخاف من أحد، ونخاف فقط من الله "et encore" من يقوم بارتكاب جرم، ومن المتوقع أن تبلغ نسبة النمو لسنة 2014: 3% أي أنّنا سنقوم بكل اللازم، يعني من نسبة 0% سنصل إن شاء الله إلى 3 %.

ومن المؤكد أننا عازمون على مزيد تحسين هذه المؤشرات من خلال الانطلاق في إصلاح القطاع البنكي خدمة للاستثمار خصوصا لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وكذلك "TPE".

وتشرف الحكومة التونسية على استكمال إرساء أسس الإدماج المالي المتمثل في تحسين نفاذ محدودي الدخل للخدمات المالية وتقريبها من متساكني المناطق الداخلية والمعزولة ليكون بذلك الإدماج المالي وسيلة مُثلَى لتحقيق الإدماج الاجتماعي، فالإدماج المالي مرتبط بالإدماج الاجتماعي "et vice -versa" نتحدث عن financière et l'inclusion sociale, l'opposé c'est l'inclusion" "quoi ? l'exclusion

نحن لا نريد "l'exclusion" من يقطن بمنطقة لا يوجد فيها لا بريد ولا بنك لا بد أن نجد له الحلول لأنه بهذه الوضعية يعتبر exclu وهذا لا يجوز "pas d'exclusion" حتى وأن تكون هناك "financière l'inclusion" وتكون "mobile".

جلست في يوم ما بالبيت أفكر في "la mobilité" في حافلة أو أيّ شيء ما في منطقة تفتقر إلى وجود بنك وإلى مكتب بريد " Et pour quelle raison elle était exclue ?"

"Donc, l'exclusion financière" تؤدّي إلى " l'exclusion sociale" فالمسالة مرتبطة ببعضها، وسوف نجد لها حلولا إن شاء الله.

النص فوق مكتبي وأقوم بمراجعته بأكمله "Ayez confiance" وسنصل إن شاء الله.

نحن اليوم في الخطوات الأخيرة من إعداد مشاريع نصوص قانونية سيتم المصادقة عليها في مجالس وزارية قريبا.

سيادة الرئيس، لما نتحدث فذلك يعني أننا نتحدث عن النصوص "il faut sortir les textes" نقوم بدراستها لتكون جاهزة للإصدار أوامر أو قوانين، لا بد من الديناميكية والحركية. كما أؤكد أن تونس دولة موحدة وكل هياكلها ومؤسساتها جزء لا يتجزأ منها ولا يمكن لها أن تعمل خارج التوجهات العامة لها.

وينطبق هذا على كل المؤسسات العمومية وينطبق أيضا على مؤسستي الأم البنك المركزي التونسي وصارت "des débats" حول البنك المركزي التونسي.

قلت أنّ هذا ينطبق على البنك المركزي باعتباره هيكلا من هياكل الدولة إلا أنه يتميز ككل البنوك المركزية في العالم بتحديد السياسة النقدية للدولة، لكنه مطالب بجعلها متوافقة مع السياسة الاقتصادية للدولة.

تحدث الكثيرون عن الاستقلال والاستقلالية، لا يوجد مؤسسة عمومية مستقلة عن الدولة، كلنا مع بعضنا البعض وكلنا دولة وهناك هياكل في "droit public" نقول " c'est le démembrement de l'état" ولا يمكن أن تقوم الدولة بكل شيء لذا توجد مؤسسات عمومية.

البنك المركزي مؤسسة عريقة، ليس القلب فقط يتكلم بل المؤسسة أيضا تتكلم لأنها مؤسسة عمومية عريقة. هناك مهمة ترجع فقط للبنك المركزي التونسي ولا ترجع لمؤسسة أخرى، وهي السياسة النقدية. لماذا تلك السياسة النقدية؟

لأن البنك المركزي "il veille assurer la stabilité des prix من التضخم ولديه " un outil principal le taux d'intérêt directeur et il était ajusté en fonction de la conjoncture économique et financière". إذن دور البنك المركزي هو دور هام جدا.

وليعلم الجميع أنّ هذا الهيكل هام ولكن في نفس الوقت في تونس لا يوجد مؤسسة عمومية مستقلة، لا يوجد استقلال، تونس تمتعت بالاستقلال إذن المؤسسات العمومية هي تونس.

السيدات والسادة النواب،

يبقى نجاح العمل الحكومي مشروطا بتواصل تعاوننا حكومة وبرلمانا للوصول بتونس إلى برّ الأمان.

ولا يخفى عليكم حضرات النواب أن القول الفصل في نظام ديمقراطي يعود للشعب، فهو الذي اختار رئيس الجمهورية وانتخب مجلسكم الموقر، وقطع مع ما شهدته تونس للأسف في السنوات السابقة من تشويه للديمقراطية.

فالاستحقاقات الانتخابية القادمة والمتمثلة في انتخاب أعضاء المجالس المحلية في أواخر شهر ديسمبر القادم والتي سينبثق منها المجلس الوطني للجهات والأقاليم من شأنها أن تعزز الديمقراطية على المستوى المحلي.

فتونس دولة ديمقراطية، دولة الديمقراطية والمؤسسات تحفظ فيها الحريات العامة ولكن هذا لا يعني أن ممارستها مطلقة "pas absolu sans limite , rien n'est sans limite" إذ لا يجب أن تنال من كرامة الأشخاص باعتبار ذلك تدهور أخلاقي فضلا عن الاعتبارات القانونية. ما المقصود من ذلك؟

أحيانا "au nom des libertés publiques" وأنا أؤمن بهم " je suis un démocrate, pur démocrate les libertés publiques, liberté d'expression" لا يعني الثلب لأن الثلب يسقط " sous le coup de la loi pénale" ومن يقوم بالثلب تقع محاكمته ولا أتحدث عن ذلك "et c'est légitime au nom de la liberté d'expression" لا نشتم الغير ومن يشتم هناك قانون وقضاء.

أتحدث عن الكلام المسيء الجارح "qui blesse, qui porte atteinte à la dignité" لا أتحدث عن الثلب الذي يسقط تحت سلطة القضاء بل أتحدث عن الكلام الذي يمس من الكرامة والذي يجرح.

عندما نتحدث مع الغير حتى لو لم نحمل نفس الأفكار يجب أن نتحدث بكل لطف دون أن نجرحهم في سمعتهم وأحيانا عائلاتهم وتوجيه العبارات الجارحة، وأظن أنْ لا أحد منكم يوافق على الإساءة إليه بهذه الصفة وأنا من الذين جُرحوا بالكلام " il y a des mots qui blessent" ومن يتمتع بقلب صافي لا يقبل بتجريح الغير.

"il y a la régle juridique" للثلب "et la régle morale" وهذا ما أتحدث عنه وهي ليست ضرورية "la sanction c'est la désapprobation, c'est la réprobation" عندما لا يعجبنا هذا الكلام.

قرأت وسمعت والبعض منكم " a fait l'objet de ces atteintes " مثلنا ومثلي وأنا لا أقرأ، حتى عندما يخبرني البعض من أفراد العائلة أمتنع عن الاستماع، وأقدم لكم نصيحة لا تقوموا بالقراءة لأنه عندما تقرأ " des mots blessants mauvais méchants , ceci peut vous empêcher de dormir aussi".

كنت قد أخطأت ذات مرة وتعرضت إلى شيء من هذا القبيل، لن أقول أني لم أستطع النوم ولكن كان نوما غير عميق، هناك أشخاص لا نعرفهم لكن همّهم الوحيد هو التجريح، هناك نقد إيجابي "ils sont haineux , il n'y a pas pire que la haine " أقول لكم شيئا "de mon exemple si on a de la haine c'est que لدينا قلب أسود، أعتقد أنكم فهمتم ما أعني " je n'ai pas de haine pour personne".

السيدات والسادة النواب،

لا يسعني في لقائنا هذا، إلا أن أذكّر بما يعانيه أهلنا في فلسطين الشقيقة وبالتجاوزات الصارخة للقانون الدولي الإنساني التي

يمارسها الكيان الصهيوني، لم أقل الدولة الصهيونية بل الكيان الصهيوني، في حق الشعب الفلسطيني، شعب دولة فلسطين، بمباركة ممن يعتبرون أنفسهم ديمقراطيات عريقة ومقدمي في حقوق الإنسان " c'est bien de défendre les droits humains, c'est formidable" هم من سنوا "droit humanitaire" لم أر يوما شخصا يدافع عن نفسه، يدافع عن نفسه يعني هاجم واقتل وقم بـ "génocide" لم أسمع بهذا قط ودائما نستغرب.

وفي هذا الإطار، أؤكد على موقف تونس الراسخ المبدئي من القضية الفلسطينية، إذ بقيت تونس ثابتة على مساندة القضية الفلسطينية من خلال الدعم الديبلوماسي، أذكر دور وزير الشؤون الخارجية والمساعدة الإنسانية ودور الهلال الأحمر التونسي.

ولا يسعني هنا إلا أن أترحم على جميع شهداء فلسطين، إن تونس كانت ولا تزال أرضا لتلاقي الحضارات يعيش فيها التونسيون على اختلاف دياناتهم جنبا إلى جنب وبسلام.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

إنّ تونس دولة منفتحة على جميع شركائها، سواء كانوا دولا أو مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي أو اتحادات الدول مثل الاتحاد الأوروبي، ولكننا لا نقبل خيارات وهم يعلمون هذا " il a fallu du temps peut être" لكنهم يعلمون ذلك ولكننا لا نقبل خيارات تتعارض مع أولوياتنا الاقتصادية والاجتماعية علما أن بلادنا قادرة على تحديد حاجياتها وعازمة على تنفيذ الإصلاحات الضرورية والمستدامة لاسترجاع توازناتها المالية دون المساس بالطبقات الوسطى وضعيفة الدخل حفاظا على السلم الاجتماعي.

نريد أن نقوم بكل الإصلاحات، نحن في حاجة إلى العديد من الإصلاحات وهذا ما سنقوم به وما نحن بصدد القيام به وسنقوم بأكثر وأكثر، نحن نعرف هذا الشيء كما أننا نعرف ماذا نريد وما هي حاجياتنا "on a pas besoin de conditions" نعلم أنه يجب علينا التقدّم، لقد ذكرت منذ حين من لا يستطيع التقدم فعليه التخلي، إذن يجب أن نتقدم.

نحن سنقوم بالإصلاحات وسوف ننجزها، سيادة رئيس الجمهورية وأنا شخصيا والسيدات والسادة الوزراء يعرفون هذا الأمر، علينا أن نصلح، عندما أتحدث مع بعض الزملاء يقول " pour les organisations internationales à vocation financière" وعندما يرون ذلك " on est en train d'avancer on met les bouchées doubles" كما يقولون، وعندما يرون هذا الأمر ينخرطون " on a que des amis , on veut avoir des bonnes relations " مع الجميع إلا مع الكيان الصهيوني، لدينا دول شقيقة وأخرى صديقة وهناك منظمات في مجال حقوق الإنسان وفي مجالات المالية نعمل معها دائما، نحن نعمل مع الجميع لكننا نعرف حاجياتنا " on a pas besoin de nous dire ce qu'il faut faire, on sait" نريد أن نتقدّم، من لديه منزل يريد أن يطوره ومن لديه سيارة عمرها عشرين سنة يريد أن يغيّرها، هذه هي تونس تريد أن تتقدّم الإنجازات.

السيدات والسادة نواب الشعب،

نحن على يقين بأن تونس بإمكانها تجاوز هذه الظروف الخاصة من الناحية الاقتصادية بفضل ما تزخر به من طاقات وكفاءات ومن شباب خلاق في الداخل والخارج، أثبت ولا يزال في جميع المحطات التي مرت بها بلادنا على أنها قادرة على خلق ديناميكية جديدة تدفع بالاقتصاد وتحقق النمو على جميع الأصعدة.

كما أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بجزيل الشكر إلى قواتنا الأمنية والعسكرية على مجهوداتها على سلامة وطننا العزيز تونس.

ختاما، أتوجه بأخلص عبارات الشكر إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب وإلى السيدات والسادة النواب على حسن الاستقبال متمنيا لكم كل التوفيق " vraiment j'étais très touché du fond du cœur" إن الوقت الذي أمضيته معكم منذ دخولي المجلس دخل "dans l'éternité".

شكرا لكم جميعا، السلام عليكم وتحيا تونس. (تصفيق)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر السيد أحمد الحشّاني، رئيس الحكومة على كل هاته المعطيات القيّمة وما قدّمه من رؤية واضحة لبرنامج الحكومة في مقبل الأيام والتي ستمثل منطلقا هامّا للنقاش العام.

أستسمحكم السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء بأن نحيل الكلمة إلى لجنة المالية لتستعرض تقريرها العام حول مشروع ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية لسنة 2024.

الكلمة للسيد المقرر، قبل أن أحيل الكلمة نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق.

رجاء بالنسبة إلى السادة النواب بدون مغادرة القاعة.

(كانت الساعة منتصف النهار)

استئناف الجلسة

وعرض ومناقشة مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2024

(كانت الساعة منتصف النهار والنصف)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة.

الرجاء من السادة الوزراء الالتحاق بأماكنكم،

الرجاء من السادة الوزراء الالتحاق بمقاعدكم،

الرجاء من السادة النواب الالتحاق بمقاعدكم،

الرجاء من السادة الوزراء الالتحاق بمقاعدكم نحن في انتظار السيد رئيس الحكومة.

نستأنف الجلسة، أحيل الكلمة إلى لجنة المالية لتستعرض تقريرها العام حول مشروع ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية لسنة 2024، تفضل السيد المقرر.

السيد عصام البحري جابري، المقرر

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدة والسيد نائبا رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة الإطارات المرافقة،

عملا بأحكام الفصل 126 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، سيتم تقديم عرض موجز لتقرير لجنة المالية حول مشروع الميزان الاقتصادي ومشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

(تمت تلاوة ملخصا للتقرير)

مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2024

1. التقديم:

ا ـ التوازنات العامة

1) الوضع الاقتصادي خلال سنة 2023

اتسمت سنة 2023 بتزامن جملة من العوامل غير الملائمة على الصعيدين العالمي والوطني.

فعلى الصعيد العالمي، شهدت سنة 2023 تواصل التقلبات الظرفية مع بروز تحديات جديدة مما أدّى إلى تباطئ النشاط الاقتصادي العالمي واستقرار نسب التضخم في مستويات مرتفعة نسبيا. وتجدر الإشارة إلى الارتباط الوثيق بين الأداء التنموي على المستوى الوطني بالأوضاع الاقتصادية الإقليمية والدولية وذلك على اعتبار ارتباط بنية النسيج الاقتصادي بالأسواق الخارجية خاصة فيما يتعلق بالأنشطة الصناعية المصدرة وقطاع السياحة وكذلك تدفق رؤوس الأموال الخارجية.

أما على الصعيد الوطني، فقد اتسم الوضع الاقتصادي بوجود تباين على مستوى تطور مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث شهدت بعض الأنشطة بوادر انتعاشة ملحوظة وخاصة منها الخدماتية وأهمها القطاع السياحي والصناعات المعملية الموجهة للتصدير فيما تم تسجيل بعض الصعوبات وتراجع نشاط عدد من القطاعات الأخرى لعل أبرزها القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية والمحروقات والمناجم والبناء.

وأمام هذه الوضعية الدقيقة والصعوبات الكبيرة، تمّ اعتماد تمشي يكرّس التلازم بين البعدين الظرفي والهيكلي من خلال:

- تعزيز الدور الاجتماعي للدولة والتخفيف قدر الإمكان من تداعيات الأزمات على الفئات ذات الدخل الضعيف والمتوسط.
- مواصلة تنفيذ وتعزيز البرامج والتدابير الداعمة للنموّ وتحسين مناخ الأعمال مع الحرص على فض الاشكاليات التي تعيق تنفيذ المشاريع الدافعة.
- تعزيز العمل الاستراتيجي المعمّق من خلال متابعة وتقييم تنفيذ توجهات رؤية تونس 2035 ومكوّنات الاستراتيجيات القطاعية ومخطط التنمية 2023-2025.

2) منوال النمو لسنة 2024

تعتبر سنة 2024 سنة حاسمة ومفصلية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي وضرورة العمل على تجسيم الأهداف التنموية للمخطط من خلال إحكام توظيف قدرات الإنتاج وفرص الاستثمار والتصدير لخلق مواطن الشغل وتحسين الدخل وتعزيز مقومات الاستدامة.

وتستند المقاربة التنموية إلى توفير الظروف المثلى لدفع الاستثمار الخاص خاصة عبر تكريس نزاهة المنافسة وشفافية المعاملات وتوفير المساندة للمؤسسات ودعم التصدير من خلال استحثاث نسق تنفيذ إجراءات برنامج تنشيط الاقتصاد والإجراءات الداعمة للنمو واستراتيجية تحسين مناخ الأعمال. ويشكل تعزيز مقومات التنمية الاجتماعية أحد أبرز الأولويات على اعتبار ضرورة دعم الادماج الاجتماعي والتقليص من الهشاشة بالموازاة مع دعم إنجاز البرامج والمشاريع الهادفة إلى تكريس استدامة التنمية وفقا لأهداف مخطط التنمية 2023-2025.

واعتبارا لمجمل هذه التحديات والرهانات تتمثل ركائز العمل التنموي في:

- تعزيز الدور الاجتماعي للدولة ومزيد دعم الإحاطة الاجتماعية بالفئات ذات الدخل الضعيف وذلك من خلال تحسين نجاعة برامج الإحاطة الاجتماعية وتحسين ظروف العيش مع اعتماد استراتيجيات متجانسة وناجعة للتمكين الاقتصادي،
- دعم النموّ وإعطاء إشارات إيجابية حول استرجاع طاقات الإنتاج في القطاعات الاستخراجية وتسريع تنفيذ المشاريع الكبرى المهيكلة إضافة إلى إدماج القطاع الموازي في الدورة الاقتصادية،
- دعم الاستثمار الخاص والتقدم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال والمتضمنة للعديد من الإجراءات الإصلاحية إضافة إلى مواصلة تعزيز مقومات استقطاب الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي وتسريع إنجاز المشاريع الخاصة والعمومية،
- مواصلة تحسين التشاريع بغرض دفع المبادرة وتوفير فرص التشغيل وإعطاء دفع أكبر للتمكين الاقتصادي،
- تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية من خلال مزيد تحسين إدارة المياه والاستثمار في تقنيات الحفاظ عليه وتبني ممارسات زراعية مجددة مع إعطاء الأولوية لدعم منظومة الحبوب وتحسين مردودية القطاع الفلاحي،
- تسريع الانتقال الطاقي من خلال دعم إنتاج الطاقات المتجددة وتسريع نسق إنجاز المشاريع بما يسمح في ذات الوقت بالتحكم في العجز الطاقي وتقليص الضغوط على المالية العمومية إضافة إلى استغلال طاقات التصدير المتاحة (مشروع الربط الكهربائي بأوروبا).

• تقديرات النمو 2024

تستند تقديرات النمو لسنة 2024 إلى جملة من العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لعلّ أبرزها تطور الطلب الخارجي الموجه لتونس وآفاق تطور الأسعار العالمية للمواد الأساسية من جهة ومفعول الإجراءات والسياسات الرامية إلى معالجة الشح المائي والتخفيف من تداعيات التغيرات المناخية على الإنتاج الفلاحي وتحسين أداء الأنشطة الاقتصادية والعمل على الارتقاء بتنافسيتها وإدماجها بسلاسل القيمة.

• الإنتاج والنمو

يعتبر الارتقاء بنسب النمو هدفا رئيسيا للعمل التنموي خلال الفترة القادمة وهو ما يستوجب توفير جملة من الأساسيات على غرار:

- الالتزام بتنفيذ خطط العمل المنبثقة عن السياسات والاستراتيجيات القطاعية.
- ضبط أهداف دافعة للاستثمار الخاص والتصدير وتوفير شروط تجسيدها.
- تعهد القطاع المالي بتوفير التمويل ومرافقة المؤسسات والباعثين.

- تنفيذ الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والادماج في الدورة الاقتصادية.

- ويهدف منوال النمو لسنة 2024 إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.1% مقابل 0.9% سنة 2023. وعلى هذا الأساس سيبلغ الدخل الفردي 15026.7 د خلال سنة 2024 مقابل 13695.4 د سنة 2023. وتستند هذه التقديرات إلى:

- ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 1.8% بالأسعار القارة على أساس:

- إنتاج حوالي 15 مليون قنطار من الحبوب مقابل 5.4 مليون قنطار خلال سنة 2023.

- إنتاج مليون طن من زيتون الزيت مقابل 900 ألف طن سنة 2023.

- إنتاج حوالي 389 ألف طن من التمور مقابل 340 ألف طن سنة 2023.

وينتظر أن تشهد سنة 2024 تكثيف الجهود لاتخاذ إجراءات جديدة لمجابهة آثار التغيرات المناخية وخاصة تحيين الخارطة البيومناخية واعتماد مقاربة متجددة لمقاومة ظاهرة الشح المائي وتسريع مشاريع تحلية مياه البحر واستغلال المياه المعالجة ثلاثيا مع اعتماد المخطط المديري لاستعمال هذه المياه، هذا إلى جانب تعزيز آليات التأمين وتعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية وتحسيس الفلاحين للانخراط في صندوق التعويض عن الضرر والجوائح وتيسير نفاذ الفلاحين للتمويل.

- **الاستثمار**

سيحظى الاستثمار بعناية موصولة تجلت من خلال تنوع وتعدد المبادرات الخاصة من خلال:

- المصادقة على الإجراءات الداعمة للاستثمار في إطار مراجعة قانون الاستثمار.

- تسريع نسق الإصلاحات المدرجة باستراتيجية تحسين مناخ الأعمال.

- تسريع تنفيذ المشاريع المتعلقة باستراتيجية اقتصاد المعرفة والتجديد.

- تطوير المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيات المستقبلية.

- مراجعة مجلة الصرف بغرض تيسير إجراءات الصرف والانفتاح على السوق الخارجية.

- حذف التراخيص واعتماد القائمة السلبية لتراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية.

- تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل النفاذ إلى الأسواق وتعزيز المنافسة.

- تنشيط الاستثمار في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما ستتركز الجهود خلال سنة 2024 على استحثاث الاستثمار العمومي في البنية التحتية خاصة ذات المردودية الثلاثية وتفعيل البوابة الوطنية الموحدة لمتابعة المشاريع العمومية والإطار الجديد لمتابعة المشاريع العمومية التي تواجه صعوبات أما على المستوى الجهوي، فستتركز الجهود من أجل خلق ديناميكية تنموية بالجهات عبر مزيد دفع المبادرة والاستثمار الخاص بالجهات.

وعلى هذا الأساس، يعتمد منوال النمو لسنة 2024 على تطور الاستثمار بنسبة 11.8% بالأسعار الجارية ليبلغ حجم الاستثمار ما يعادل 16.3% من الناتج المحلي مقابل 16.1% من الناتج المحلي سنة 2023.

ويبرز التوزيع القطاعي للاستثمار بالخصوص:

- تطور الاستثمارات في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 17.2% سنة 2024 لتبلغ 1500 م د بالأسعار الجارية.

- ارتفاع الاستثمارات في قطاع الصناعات المعملية بـ10.7% لتبلغ 3930 م د. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى تطور الاستثمار في قطاع الكيمياء بـ 14% وقطاع مواد البناء والبلور والخزف بـ 10%.

- ارتفاع الاستثمارات في قطاع الصناعات غير المعملية بنحو 28.7% لتبلغ 3804 م د مع مواصلة إنجاز مشاريع الغاز وتقوية شبكة نقل الكهرباء لربط مراكز الإنتاج الفولطاضوئية.

- ارتفاع الاستثمارات في قطاع الخدمات بنسبة 7.8% لتبلغ 14030 م.د.

- **التجارة الخارجية**

سيتم العمل على مزيد تنويع الأسواق الخارجيّة وتكريس الاندماج الإقليمي من خلال توسيع التمثيل التجاري بأفريقيا والأسواق الواعدة لتطوير المبادلات التجارية إضافة إلى التقدّم في رقمنة جميع إجراءات التصدير والتوريد وإقرار برنامج اتصالي لمزيد ترويج الصادرات الوطنية وذلك للارتقاء بجودة وتنافسية المنتوج التّصديري التونسي.

ويفترض منوال النّمو تطوّر صادرات السلع والخدمات بنسبة 3.9% بالأسعار الجارية سنة 2024 مقابل 8.5% مقدّرة سنة 2023 وذلك بالعلاقة مع تراجع الطلب الخارجي الموجّه لتونس.

كما أنّ مواصلة المحافظة على النسق الإيجابي للنشاط السياحي المحقّق سنة 2023، يستوجب اعتماد استراتيجيات ناجعة لاستقطاب السياح ومواصلة تنويع المنتوج السياحي الوطني لدعم العائدات السياحية بالعملة الأجنبية.

وتجدر الإشارة إلى أهمية إيجاد حلول جذرية لنقل الفسفاط عبر شبكة السكك الحديدية نحو مصانع التحويل وموانئ التصدير والاستفادة المثلى من توفّر الإنتاج الوطني باعتبار الإمكانات المتاحة للرفع من حجم صادرات الفسفاط ومشتقاته خاصّة في ظلّ تنامي الطلب العالمي.

التضخم

من المنتظر أن يتواصل خلال سنة 2024 المسار التنازلي التدريجي لنسق تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك وذلك نتيجة لعدة عوامل منها تواصل انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية والأساسية واستقرار سلاسل التزويد وكذلك تراجع تكاليف الشحن البري.

تعزيز نسق تنفيذ الإصلاحات الهيكلية

تعتبر سنة 2024 سنة مفصلية ومحورية في تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الضرورية لدعم الأسس الكلية للاقتصاد وتجسيد أهداف مخطط التنمية 2023-2025 الذي يكرس الخيارات الوطنية المستقبلية لـ"رؤية تونس 2035".

ويندرج في هذا الإطار أهمية فتح آفاق اقتصادية واعدة من خلال تسريع تنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى الارتقاء بتنافسية الاقتصاد التونسي وتملك المعارف والتكنولوجيات الحديثة وتوظيف كل الكفاءات والميزات التفاضلية المتاحة لخلق ديناميكية متجددة للفاعلين الاقتصاديين إضافة إلى إعطاء الأولوية للاستثمار في رأس المال البشري كأساس التحول الاقتصادي وذلك ضمن رؤية جديدة تكرس التعليم والادماج كمصعد اجتماعي وضمان الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتحسين كفاءة الاستعمال.

وبهدف تطوير اقتصاد المعرفة، سيتم العمل على تسريع نسق الإصلاحات الرامية إلى بناء اقتصاد المعرفة ودفع التجديد والابتكار من خلال تطوير المنظومة التشريعية والمؤسساتية للنهوض بالمؤسسات المجددة والناشئة. وسيتم في هذا الإطار اصدار قانون اقتصاد المعرفة واستهداف استكمال إنجاز 25 مشروعا من جملة المشاريع المنبثقة عن مجالس التجديد بما يساهم في تعزيز مقومات استقطاب الاستثمار الخاص الوطني والاجنبي وتسريع آجال إنجاز المشاريع ودخولها حيّز التنفيذ.

كما سيتم العمل على أربعة محاور رئيسية والمتمثلة بالأساس في الإجراءات المرتبطة بالمسائل العقارية ونقل الملكية من خلال اعتماد منظومة معلوماتية وطنية موحدة ومتشابكة تجمع كل المعطيات العقارية وتبسيط ورقمنة مختلف الإجراءات المتعلقة بنقل الملكية واطلاق الخارطة الرقمية للعقارات المتاحة للاستثمار وتحسين إجراءات الصفقات العمومية وتحيين دليل إجراءات منظومة الشراءات العمومية على الخط ودفع التشغيلية من خلال إعداد خارطة طريق وطنية للموارد البشرية حسب التوزيع الجغرافي والاختصاص وإرساء منظومة للتأهيل المهني ومنظومة يقظة واستشراف لحاجيات سوق الشغل من الاختصاصات الجديدة والكفاءات.

كما سيتم استكمال تركيز مختلف الإجراءات المنصوص عليها بالمرسوم عدد 68 لسنة 2022 المتعلق بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة ومنها إرساء خطة الموفق الاستثماري للقيام بعمليات الوساطة بين المستثمر والهياكل الإدارية لفض الخلافات. كما سيتم العمل على تسريع نسق التفاوض حول الاتفاقيات الدولية للاستثمار مع الوجهات الاستثمارية الواعدة واستقطاب الاستثمار الخارجي. وسيتم كذلك إعطاء دفع أكبر لمشاريع الطاقات المتجدّدة بعلاقة مع الحاجة إلى تصدير الطاقة المتجددة عبر خط ألماد للربط الكهربائي مع أوروبا فضلا عن مواكبة تطور حاجيات الاستهلاك الوطني للكهرباء.

ومن جهة أخرى ستتكثف الجهود من أجل تنويع الأسواق الخارجية ودعم التصدير من خلال تطوير الخدمات اللوجستية والنقل وتوفير الإحاطة بالمصدرين لاسيما مزيد التوجه نحو الأسواق الجديدة والواعدة.

وفي إطار إصلاح الوظيفة العمومية سيتم العمل على استحثاث نسق إحكام التصرف في الموارد البشرية خاصة من خلال التشجيع على الإقبال على البرنامج الخصوصي للتقاعد قبل السن القانونية خلال الفترة 2022-2024 ومراجعة القانون الأساسي العام لأعوان الوظيفة العمومية والنصوص الترتيبية المتعلقة بتقييم أداء الموظفين. كما سيتم مواصلة رقمنة الخدمات الإدارية خاصة من خلال تطوير النسخة الأولى لبرنامج الشباك الموحد للنفاذ إلى الخدمات العمومية الإلكترونية وتكريس الترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية.

وتكريسا لقواعد المنافسة النزيهة، سيرتكز العمل خلال سنة 2024 على تدعيم أطر المراقبة الاقتصادية وتعزيز المنظومة التشريعية والترتيبية لمكافحة الاحتكار ومظاهر المنافسة غير الشريفة والعمل على استيعاب القطاع غير المنظم.

كما ستشهد سنة 2024 مواصلة العمل على تعصير منظومة الصرف استجابة لمتطلبات المؤسسات بما يمكن من رفع العوائق العملية التي تواجهها في علاقتها المالية والتجارية مع الخارج. ويهدف مشروع قانون المعاملات المالية مع الخارج إلى تحسين نجاعة منظومة الصرف وتبسيط إجراءاتها ودعم دورها في تحسين مناخ الاعمال والاستثمار ورفع مستوى الصادرات والادخار الوطني وتحسين الاحتياطي من العملة.

كما ستتكثف الجهود من أجل دعم صلابة القطاع المالي من خلال مواصلة تدعيم الأسس المالية للقطاع البنكي وتحسين الالتزام بمعايير التصرف الحذر وتسهيل النفاذ للتمويل خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتمويل القطاع الفلاحي وسيتمّ العمل على تطوير منظومة الضمان وإعطاء دفع أكبر لنشاط صناديق ومؤسسات الاستثمار فضلا عن تحسين جودة الخدمات المالية وتطوير أنظمة الدفع الالكتروني وتحسين الاندماج المالي.

وستتميز سنة 2024 بتواصل النسق الحثيث لتفعيل السياسات والاستراتيجيات القطاعية لا سيما الاستراتيجية الصناعية والتجديد لتونس في افق 2035 واستراتيجية تونس الرقمية 2025 والاستراتيجيات المتعلقة بالطاقة والسياحة والفلاحة والنقل ....

كما سيتواصل العمل على تجسيم الأولويات الوطنية في مجال تنمية الرأس المال البشري عبر بناء منظومة تعليمية تكرس تكافؤ الفرص وتستجيب لتطلعات ضمان تعليم جيد ومنصف وشامل للجميع ومنظومة تعليم عالي تدعم التشغيلية وتشجع على الريادة خاصة في المجالات المجددة ومنظومة تكوين مهني في خدمة سوق الشغل وتكرس المرونة والاستباقية في توفير الحاجيات من الموارد البشرية والكفاءات المختصة.

وينتظر أن تسهم الاستشارة الوطنية للتعليم في ضبط الإصلاحات اللازمة للارتقاء بمنظومة التربية فضلا عن تفعيل المجلس الأعلى للتربية والتعليم فيما يتعلق بتحسين فاعلية السياسات وترابطها وتكاملها وإيجاد الحلول لظاهرة الانقطاع المبكر عن التعليم وإصلاح البرامج التعليمية. كما سيتم التركيز على ارساء منظومة صحية شاملة تضمن الحق في الصحة وتكرس قرب الخدمات وجودتها وتوفير مقومات الوقاية الصحية وتعزيز القدرة على التصدّي للأمراض المستجدة.

وباعتبارها أساس التماسك الاجتماعي، سيتم الحرص على تعزيز الادماج الاجتماعي من خلال برنامج الأمان الاجتماعي وتحسين فاعلية البرامج الاجتماعية الداعمة للإنصاف. كما ستتركز الجهود على احكام توظيف التمكين الاقتصادي لفائدة الفئات الهشة وذات الدخل الضعيف وتشجيع المبادرة وخلق مصادر الرزق في المناطق الداخلية فضلا عن اعتماد التدابير الضرورية للاستقطاب التدريجي للقطاع غير المنظم.

وبالتوازي ستتجه الإصلاحات في مجال الادماج المالي إلى تحسين عرض الخدمات المالية من خلال توسيع مجال تدخل مؤسسات التمويل الصغير ودعم النفاذ للخدمات المالية. ومن هذا المنطلق ستتركز الجهود خلال سنة 2024 على استكمال الإطار التشريعي والمؤسساتي لدعم الادماج المالي من خلال المصادقة على مشروع قانون الادماج المالي وإصدار نصوصه التطبيقية وتفعيل المجلس الوطني للإدماج المالي مما يعزز الحوكمة الاستراتيجية لهذا القطاع.

وسعيا لترسيخ مسار التنمية المستدامة، ستتكثف الجهود من أجل تفعيل السياسات والاستراتيجيات الهادفة الى تغيير السلوكيات وتطوير أنماط الإنتاج والاستهلاك والمحافظة على التنوع البيولوجي والتوجه نحو الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر المحايد للكربون وبالخصوص استراتيجية قطاع الطاقة 2035 والاستراتيجية الوطنية للانتقال الايكولوجي والاستراتيجية الوطنية للتنمية ذات الانبعاثات المنخفضة والمتأقلمة مع المتغيرات المناخية في أفق سنة 2050 واستراتيجية الماء 2050.

كما سيتواصل العمل لتكثيف مجهود التنمية بالجهات الداخلية من أجل تقليص الفوارق من خلال دفع حركية الأنشطة الاقتصادية والتقدم في إرساء اللامركزية وتحسين جاذبية الجهات للاستثمار وتعزيز قدرتها التنافسية وتسريع نسق تنفيذ مشاريع التنمية المندمجة وتدخلات برامج التنمية الجهوي.

3) السياسة المالية وتمويل الاقتصاد لسنة 2024

تهدف السياسات المالية المرسومة لفترة مخطط التنمية 2023-2025 إلى المساهمة بفعالية في استعادة حركية النشاط الاقتصادي والمحافظة على سلامة التوازنات المالية مع تغطية حاجيات تمويل الأعوان الاقتصاديين ومزيد تحسين جودة الخدمات المالية بما في ذلك تعزيز الإدماج المالي للفئات الضعيفة.

وتعتمد السياسات المالية لهذه الفترة على:

- مواصلة تحسين الأسس المالية للقطاع المصرفي وتكريس الالتزام بمعايير التصرف الحذر واعتماد التكنولوجيات الحديثة للخدمات البنكية وتيسير النفاذ للتمويل.
- مواصلة تحديث الإطار الترتيبي وتنمية الإصدارات والمبادلات بالسوق الثانوية وتعزيز الشفافية الامتثال وتشجيع الإدراج بالبورصة والاكتتاب في الأوراق المالية.
- دعم قطاع التأمين من خلال تعصير إطاره التشريعي والعمل على تحسين التغطية بخدمات التأمين.
- مواصلة إصلاح سياسة الجباية بما يدعم تحقيق العدالة الجبائية وتعبئة الموارد الذاتية لميزانية الدولة وكذلك إحكام تنفيذ الميزانية من خلال مزيد التحكم في العجز وتقليص نسبة الدين العمومي مع توزيع الاعتمادات وفقا لأولويات التنمية.

السياسة المالية

سيتركز العمل على مواصلة مسار إصلاح القطاع المالي بمختلف مكوناته وذلك على مستوى الحوكمة وإعادة هيكلة القطاع وكذلك دعم الأسس المالية للمؤسسات العاملة وتطوير النواتج والخدمات المسداة، فضلا عن تعزيز الاستقرار المالي وتدعيم دور الجهاز المالي في مجال تعبئة الادخار وتوجيهه لتغطية حاجيات تمويل الأعوان الاقتصاديين.

القطاع البنكي

سيتواصل تعزيز الرقابة على المؤسسات المصرفية وتنفيذ استراتيجية معالجة الديون المصنفة والمضي قدما في مسار الامتثال لمعايير التصرف الحذر والمعايير المحاسبية الدولية والعمل على تعزيز مقومات الحوكمة وترسيخ ثقافة المخاطر وتعزيز المسؤولية وترسيخ ثقافة الأداء والمسؤولية الاجتماعية.

منظومة الصرف

ينتظر اعتماد الأحكام التشريعية الجديدة لإدارة العمليات المالية مع الخارج إضافة إلى التسهيلات لفتح الحسابات بالعملة بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين وذلك في إطار يضمن الشفافية والامتثال التراتيب الجاري بها. كما ينتظر التوجه نحو تحسين شروط الاستثمارات بالخارج المنجزة من قبل المؤسسات المقيمة في إطار اقتحام الأسواق الخارجية فضلا عن تنظيم نشاط مكاتب الصرف ومواكبة التطورات التكنولوجية في المجال المالي.

السوق المالية

ينتظر خلال سنة 2024 استكمال الإصلاحات المتعلقة بمراجعة القانون المنظم للسوق المالية وتطور عدد المؤسسات المدرجة بالبورصة بالعلاقة مع مزايا التوظيف والامتيازات المسندة في الغرض فضلا عن تواصل عصرنة السوق. ونظرا للضغوط المتزايدة على القطاع البنكي لتمويل المالية العمومية، يتوقع ارتفاع الحاجة لمزيد تعبئة موارد التمويل وهو ما يدفع بالسوق المالية للارتقاء بدورها في تمويل الفاعلين الاقتصاديين لتطوير الاندماج المالي.

وسيتم اتخاذ التدابير اللازمة بهدف تحسين عمق السوق المالية التونسية ودعم مساهمتها في تمويل الاستثمار من خلال دفع الإصدارات الرقاعية وتطوير آلياتها بغرض توفير آفاق إضافية لفائدة المؤسسات عبر تعزيز استقطاب الادخار المستثمر بالسوق المالية وهو ما يسهم في دعم لجوء المؤسسات الواعدة والصغرى والمتوسطة إلى التمويل المباشر فضلا عن تعبئة موارد الاقتراض الداخلي للدولة عبر إصدار سندات خزينة والعمل على تنشيط السوق الثانوية لهذه السندات بما يدعم تعبئة الموارد المالية الكافية هذا إلى جانب تدعيم نشاط التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.

وبالتوازي، سيتم مزيد حوكمة القطاع عبر تعزيز شفافية المعاملات وفقا للمعايير الدولية وضمان حسن سير السوق المالية ومزيد دعم ثقة المدخرين فيها عبر تعزيز دور هيئة السوق المالية في تطبيق مختلف القواعد والإجراءات ذات العلاقة بضمان وتدعيم سلامة العلاقات المالية.

قطاع التأمين

ومن أجل توفير الإطار التشريعي الملائم لتحديث القطاع وتوفير مقومات الصلابة المالية للفاعلين به في إطار الاستجابة للمعايير الدولية في مجال التأمين وتدعيم دور السلط التعديلية والرقابية، ينتظر أن يشهد قطاع التأمين خلال سنة 2024: إصدار وتفعيل القانون المتعلق بالإدماج المالي فيما يتعلق بدفع الإدماج التأميني ودفع التأمين الرقمي إضافة إلى مراجعة مجلة التأمين قصد مواءمتها مع التّوجّهات والمعايير الدُّولية ومختلف الممارسات السليمة المكرّسة

الإدماج المالي

ستتركز الجهود خلال سنة 2024 على استكمال الإطار التشريعي والترتيبي لدعم الادماج المالي من خلال المصادقة على مشروع قانون

الادماج المالي وتفعيله من خلال إصدار مختلف النصوص التطبيقية المتعلقة به خاصة فيما يتعلق بإحداث المجلس الوطني للإدماج المالي مما يعزز الحوكمة الاستراتيجية لهذا القطاع.

وسيتم كذلك العمل على تطوير وتنويع المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة ومجانية عند الإمكان، تتلاءم مع احتياجات الفئات محدودة الدخل، إضافة الى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار ووسائل الدفع إضافة الى الإقراض والتمويل. كما يتجه العمل على توفير الإطار القانوني والترتيبي لتحقيق الادماج المالي الرقمي، مع ضرورة توفير البنية التحتية الملائمة وخدمات مالية رقمية آمنة لجميع المناطق الجغرافية خاصة الريفية منها.

تمويل الاقتصاد

سيتركز العمل خلال سنة 2024 على البحث عن الحلول لتأمين حاجيات تمويل الاقتصاد مع المحافظة على سلامة التوازنات المالية واستدامة الدين العمومي. وفي ضوء تقلص هوامش التحرك المتاحة على مستوى سياسة الميزانية، يتوقع أن تلعب السياسة النقدية دورا رئيسيا في التحكم في التضخم وعملية تمويل الاقتصاد عبر توفير السيولة اللازمة وبكلفة اقتراض ملائمة للأعوان الاقتصاديين بما يضمن الاستعادة التدريجية لديناميكية الاستهلاك والاستثمار وتحفيز النمو.

المالية العمومية

تمثل استعادة توازنات المالية العمومية وضمان استدامة الدين على المدى المتوسط محورا أساسيا للبرنامج الوطني للإصلاحات ومخطط التنمية للفترة 2023-2025 حيث تتمثل الأهداف المرسومة في التحكم التدريجي في عجز الميزانية والنزول به إلى دون نسبة 5% من الناتج من خلال مزيد تحسين الموارد الذاتية والتحكم في نسق النفقات وترشيدها خاصة منها الأجور والدعم وأعباء الدين مقابل التوجه نحو دعم الاستثمار العمومي والعمل على تحسين جودة المرافق العمومية.

توازنات ميزانية الدولة لسنة 2024

قدّرت ميزانية الدولة قبضا وصرفا في حدود 77868 م.د مسجلة بذلك زيادة بـ 9.3 % مقارنة بالنتائج المحينة لكامل سنة 2023 وتفترض تطور الموارد الذاتية للدولة ونفقات الميزانية على التوالي بنسبة 8.4 % و6.7 % مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023.

ويتوقع تطور الموارد الذاتية بعلاقة مع ارتفاع المداخيل الجبائية بنسبة 11.6% خاصة تطوّر كل من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات والأداءات غير المباشرة بـ 10.3% و16.9% و11% تباعا مقابل تطور المداخيل غير الجبائية بـ 9.8 % مقارنة بتحيين سنة 2023.

أما على مستوى نفقات الميزانية فينتظر أن تتراجع نفقات الدعم بـ 1.2 % ليبلغ مستوى 11337 م.د وهوما يمثل 19% من نفقات الميزانية و6.5 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 20.5% و7.2% محينة لسنة 2023. ويتوقع زيادة في كتلة الأجور بـ 4.1 % والتدخلات دون الدعم ودون التدخلات ذات الصبغة التنموية بـ 4%. وبالتوازي ينتظر أن ترتفع خلال سنة 2024 نفقات تسديد خدمة الدين العمومي بنسبة 18.7% لتبلغ 24701 م.د بالعلاقة مع تطور نفقات الأصل والفائدة بـ 19.3% و17% تباعا.

وبناء على هذه التطورات ينتظر أن ينحصر العجز الصافي للميزانية في حدود 6.6% من الناتج مقابل 7.7% محينة لسنة 2023 وأن تبلغ موارد الاقتراض 28188 م د موزعة بين القروض الداخلية والقروض الخارجية بنسبة 42 % و58 % على التوالي. كما يتوقع بالنسبة لكامل سنة 2024 أن تتراجع نسبة المديونية إلى مستوى 79.8 % من الناتج مقابل 80.2 % محينة سنة 2023 و79.9 % مسجلة سنة 2022.

كما تضمن مشروع قانون المالية لسنة 2024 عديد الإصلاحات الجبائية الرامية لاستعادة التوازنات المالية الكبرى وإرساء نظام جبائي عادل وشفاف يشجع على الاستثمار ويدعم التوجه نحو التنمية المستدامة والمشاريع الصديقة للبيئة. وسيشمل برنامج الإصلاح تعزيز الدور الاجتماعي للدولة ومواصلة الإحاطة بالمؤسسات الاقتصادية لا سيما الصغرى والمتوسطة منها وإرساء آليات بديلة لتمويل نفقات الدعم ودعم الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري والتنمية المستدامة، هذا إلى جانب مزيد إحكام الاستخلاص الجبائي والتصدي للتهرب الضريبي بما يدعم الثقة لدى المطالبين بالأداء ويحسن العلاقة بينهم وبين الإدارة الجبائية.

فعلى مستوى التدخلات الاجتماعية ستتواصل خلال سنة 2024 الإحاطة بالفئات محدودة الدخل من خلال الترفيع في قيمة المنحة بـ 20 دينار وفي عدد العائلات المتحصلة عليها والترفيع

بـ 20 دينار في منحة روضتنا في حومتنا ودعم برامج التمكين الاقتصادي للفئات الهشة.

كما تضمن مشروع قانون المالية حزمة من الإجراءات لدعم تمويل وإعادة هيكلة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لضمان ديمومتها وخلق مواطن الشغل بها على غرار إحداث خطي تمويل لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى بمبلغ 20 م.د، وتعزيز تدخلات خط دعم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات بتخصيص اعتمادات لفائدة آلية الضمان المحدثة به، ودعم الأسس المالية لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

كما سيتواصل دعم تمويل الشركات الأهلية من خلال الترفيع في الاعتمادات المخصصة لخط التمويل بـ 20 م د إضافية على موارد الصندوق الوطني للتشغيل والتمديد في فترة الانتفاع بخط التمويل المحدث لفائدتها بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 إلى موفّى ديسمبر 2025، ومواصلة العمل بتنفيل القروض المسندة لصغار مزارعي الحبوب ومنح نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان اقتناء التجهيزات والمعدات والخدمات الضرورية لنشاط الشركة التونسية للملاحة ومنح الديوان التونسي للتجارة نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة عند توريد مادتي القهوة والشاي.

كما تضمن المشروع إعفاء المؤسسات المحدثة والمتحصلة على شهادة إيداع تصريح بالاستثمار خلال سنتي 2024 و2025 من الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات لمدة 4 سنوات ابتداء من تاريخ الدخول طور النشاط الفعلي، وطرح المداخيل والأرباح المعاد استثمارها في القيمة الاسمية للسندات وفي منحة الإصدار عند الترفيع في رأس مال المؤسسات التي تخول الانتفاع بالامتيازات الجبائية وتمكين المدخرين من الأشخاص الطبيعيين من طرح الفوائد المتحصل عليها تبعا للاكتتاب في رقاع الخزينة القابلة للتنظير بما في ذلك القروض الوطنية في حدود 10000 دينار سنويا

وعدم إخضاع الاكتتاب دون فائدة في الرقاع القابلة للتحويل إلى أسهم أو في كل الأشكال الأخرى الشبيهة بالأموال الذاتية التي تصدرها المؤسسات الناشئة والذي يخول الانتفاع بطرح المداخيل المعاد استثمارها على هذا النحو إلى أي تبعات جبائية.

كما سيتم اعتماد آليات بديلة لتمويل نفقات الدعم منها بالخصوص الترفيع في نسب أتاوة الدعم وتوسيع مجال تطبيقها وتوسيع مجال تطبيق معلوم الإقامة ليشمل كل أصناف المؤسسات السياحية والترفيع في هذا المعلوم بالنسبة للأجانب والترفيع في المعلوم الموظف على المنتجات الطاقية المستهلكة لفائدة صندوق الانتقال الطاقي والمعلوم على تذاكر الرحلات الجوية والبحرية في إطار إرساء المعلوم على الكربون وإحداث معلوم على مشتقات الحليب عند الإنتاج المحلي أو التوريد أو التصدير ما عدى الياغورت.

وبالتوازي ستتكثف الجهود لتعزيز التوجه نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري والطاقات البديلة والمستدامة من خلال إقرار طرح إضافي بنسبة 30% بعنوان استهلاك التجهيزات والمعدات المنتجة للطاقات البديلة أو المتجددة المقتناة أو المصنعة بالنسبة للسنة الأولى من تاريخ الاقتناء أو الصنع أو بدء الاستعمال، وطرح المداخيل أو الأرباح المعاد استثمارها في رأس مال المؤسسات التي تنجز استثمارات في مجالات الاقتصاد الأخضر والازرق والدائري والتنمية المستدامة، فضلا عن تخفيف جباية العربات والدرجات الكهربائية وذلك بالتخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة من 19% إلى 7% والتخفيض بنسبة 50% من معلوم الجولان والمعاليم الموظفة عند أول عملية تسجيل للسيارات والدراجات.

وبهدف دعم الامتثال الضريبي والتصدي لظاهرة الاقتصاد الموازي تم سن عفو جبائي على المعاليم العقارية الموظفة لفائدة الجماعات المحلية بعنوان سنة 2021 والسنوات السابقة لها وعلى المساهمة في الصندوق الوطني لتحسين السكن وترشيد الامتياز الممنوح لاقتناءات الأراضي المعدة لبناء مساكن فردية وتخفيف العبء على المطالبين بالأداء بتسقيف الخطايا الجبائية مع تدعيم وسائل عمل مصالح الديوانة.

كما شملت أحكام مشروع قانون المالية عدد من الإجراءات لمعاضدة المجهود التضامني لتمويل ميزانية الدولة لعل أهمها إحداث معلوم ظرفي لسنتي 2024-2025 بنسبة 4% من الأرباح الموظفة على البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات التأمين وإعادة التأمين والتحويل بصفة مؤقتة للأموال المجمّدة المودعة لدى البنوك بموجب أحكام إدارية أو قضائية إلى حين البت في القضايا المتعلقة بها والترفيع في الحد الأدنى لأتاوة الجهاز النقدي والمالي. وتجدون أكثر تفاصيل بوثيقة مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2024.

II ـ نحو تطوير هيكلة الاقتصاد وتحسين التنافسية

سيتم العمل ضمن المنوال التنموي على تأمين التحول الاقتصادي والاجتماعي الهيكلي وذلك من خلال النهوض باقتصاد المعرفة والارتقاء بتنافسية قطاعات الإنتاج بفضل التحول الرقمي والطاقي والبيئي والتأقلم مع التغيرات المناخية الى جانب الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وبالخصوص المائية ودفع المبادرة الخاصة وحفز الاستثمار الخاص والتوجه نحو الأسواق الجديدة، وذلك من خلال:

1) تطوير السياسات القطاعية وتعصير البنية الأساسية

سيتم العمل ضمن المنوال التنموي على تأمين التحول الاقتصادي والاجتماعي الهيكلي وذلك من خلال النهوض باقتصاد المعرفة والارتقاء بتنافسية قطاعات الإنتاج بفضل التحول الرقمي والطاقي والبيئي والتأقلم مع التغيرات المناخية إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ودفع المبادرة الخاصة وحفز الاستثمار الخاص والتوجه نحو الأسواق الجديدة.

ويتجه العمل ضمن رؤية تعتمد على الاقتصاد الأخضر والتأقلم مع التغيرات المناخية والتحول الاقتصادي الهيكلي ببناء اقتصاد تنافسي متنوع وقادر على التموقع على المستوى الإقليمي والدولي.

- **مجال الاقتصاد الأخضر**
- تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك بترشيد استعمال الموارد المائية المتاحة والعناية بالفلاحة المطرية وتشجيع منظومات إنتاج المواد الفلاحية الاساسية.
- المحافظة على مقومات الخصوبة الطبيعية للأرض وقدراتها على اختزان وتثمين مياه الأمطار وحماية الثروة السمكية والنظم البحرية وترشيد استغلالها وضمان استدامتها،
- التوجه نحو معالجة وتثمين النفايات وتطوير الاقتصاد الدائري والنهوض بالقطاعات المجددة والنمو الأخضر.
- **مجال دفع التحول الاقتصادي الهيكلي**
- الانصهار في سلاسل القيمة العالمية من خلال التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والمحتوى التكنولوجي المرتفع والمرور من المناولة الى الإنتاج المشترك،
- اعتماد التحول الرقمي والتحول الطاقي والبحث العلمي والتجديد كركائز أساسية لدعم القدرة التنافسية وتنويع الأسواق،
- إعادة تموقع القطاع الفلاحي عبر دعم الأمن الغذائي والارتقاء بمستوى انتاج المواد الفلاحية الأساسية والحد من عجز الميزان التجاري الغذائي،
- استرجاع مكانة مختلف القطاعات في الاقتصادي الوطني وتعزيز مساهمتها في النمو والاستثمار والتشغيل بتدعيم تنوعها والرفع من تنافسيتها،
- تدعيم وتعصير البنية الأساسية وفقا لمتطلبات تطوير الاقتصاد على المستوى الوطني والمحلي وملاءمتها مع حاجيّات السكّان وتعزيز الاندماج التّرابي والجهوي والاقتصادي والاجتماعي والرفع من القدرة التنافسية للمؤسّسات،
- فتح آفاق استثمار وتصدير جديدة تساهم في استحثاث نسق النمو ودفع التشغيل والنهوض بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
- تثمين عقارات الدولة وتطوير مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،
- إعادة تهيئة المجال الترابي للأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الكبرى المرتقبة الديمغرافية والمناخية والتكنولوجية وتمكن من إحداث جهات جاذبة للاستثمار وذات قدرة تنافسية عالية.

2) دفع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال وإرساء اقتصاد المعرفة والتجديد

تنصهر خيارات سياسة الاستثمار ضمن الأولويات الوطنية وتتمحور التوجهات المستقبلية للمنوال التنموي إلى:

- تطوير مناخ الأعمال وتوفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمار.
- تحرير المبادرة الخاصة واستحثاث نسق بعث المشاريع.

- تعزيز مقومات اقتصاد المعرفة والتجديد.
- إصلاح المنظومة التشريعية والترتيبية للاستثمار.
- دعم مقومات اقتصاد المعرفة والرقمنة.
- تبسيط الإجراءات الإدارية الموجهة للمستثمرين ورقمنتها.
- تيسير النفاذ للتمويل ومراجعة منظومة الصرف وتخفيف العبء الجبائي على المؤسسات وتوفير خطوط تمويل جديدة لإعادة هيكلة الشركات.
- استكمال تركيز مختلف الإجراءات المنصوص عليها بالمرسوم عدد 68-2022 المتعلق بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة.
- تسريع نسق التفاوض حول الاتفاقيات الدولية للاستثمار مع الوجهات الاستثمارية الواعدة.

وسيتم العمل خلال سنة 2024 على تسريع نسق الإصلاحات الرامية إلى بناء اقتصاد المعرفة ودفع التجديد والابتكار بتطوير المنظومة التشريعية والمؤسساتية للنهوض بالمؤسسات المجدّدة والمؤسسات الناشئة من خلال إصدار قانون يتعلق باقتصاد المعرفة والتجديد سيساهم في خلق بيئة تحفيزية وإرساء منظومة متكاملة لتحقيق التحوّل التكنولوجي والنهوض برأس المال البشري في المجال التكنولوجي والرقمي والهندسة ودفع المبادرة وتعزيز التجديد والابتكار.

3) التحديث الإداري والرقمنة وإصلاح الوظيفة العمومية والحوكمة والوقاية من الفساد

ستتكثف الجهود خلال سنة 2024 لاستكمال الإصلاحات الرامية إلى تحديث الإدارة والرفع من نجاعتها خاصة من خلال تبسيط إجراءاتها ورقمنتها فضلا عن تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المتعاملين معها. وبالتوازي سيتم العمل على تعزيز دور الإدارة في مجال قيادة ومساندة الإصلاحات المزمع إجراؤها في مختلف المجالات بما يعزز ثقة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في قدرة الهياكل العمومية على تقديم خدمات إدارية مرقمنة وذات جودة عالية.

كما سيتواصل العمل على إصلاح الوظيفة العمومية، وتدعيم مردودية القطاع العمومي من خلال مواصلة حوكمة المؤسسات العمومية والعمل على إعادة هيكلتها وتنفيذ الإصلاحات الضرورية بهدف تحسين أداءها والرفع من مردوديتها.

التحديث الإداري

سيتم العمل خلال سنة 2024 على مواصلة تكريس وتدعيم هذه التوجهات:

- مراجعة منظومة التحديث الإداري.
- تبسيط الإجراءات الإدارية.
- مواصلة استكمال مسار مراجعة وتبسيط الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة المنظم بمقتضى الأمر الحكومي عدد 605 لسنة 2020.

كما سيتم خلال سنة 2024، في إطار برنامج دعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية "Govtech"، العمل على تطوير المنصة الوطنية للإجراءات الإدارية التي ستعوض منظومة سيكاد والتي ستكون المنفذ الوحيد والشامل لجميع الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة.

وسيمكّن هذا التوجه من التقليص في الحالات المتبقية الخاضعة لشكلية التعريف بالإمضاء بنسبة تقارب 38%، وفي الحالات المستوجبة لشكلية مطابقة النسخ لأصولها بنسبة تقارب 42%. وتم للغرض إعداد مشروع أمر يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 982 لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993 والمتعلق بضبط الإطار العام للعلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها يكرس التمشي المصادق عليه بالمجلس الوزاري سالف الذكر ويضبط قائمة حصرية جديدة للوثائق المستوجبة لشكليتي التعريف بالإمضاء والاشهاد بالمطابقة للأصل انطلاقا من القوائم النهائية المتفق عليها مع الوزارات.

تحسين جودة الخدمات الإدارية

مواصلة العمل على تعميم علامة "مرحبا" لجودة الاستقبال حيث تمت مراجعة المعايير الموضوعة لضمان جودة الاستقبال بالمصالح العمومية خاصة ذات العلاقة المباشرة بالمتعاملين مع الإدارة وجعلها مطابقة لجملة من المعايير والمواصفات المحددة والمستوحاة من المراجع الأوروبية.

تيسير النفاذ إلى الخدمات الإدارية

سيتمّ خلال سنة 2024 الانطلاق في تركيز صنف جديد من دور الخدمات وهي "دور الخدمات الرقمية" الذي يهدف إلى دعم الإدماج الرقمي من خلال إسداء خدمات مرقمنة كليّا وملائمتها بالخصوص لحاجيات الفئات ذات الأولوية والمتعاملين مع الإدارة بصفة عامة. كما سيتم خلال السنوات القادمة العمل على مزيد تفعيل خطة فريق المواطن الرقيب التحسين في تمثيلية إدارة نوعية الخدمة العمومية من خلال تأمين تغطية جغرافية أوسع للمصالح العمومية الموجودة خاصة بالجهات الداخلية وذلك في حدود الاعتمادات المرصودة ودعم مشاركة المواطنين عبر منظومة "ء-مواطن".

وستشهد سنة 2024 مواصلة تنظيم دورات تكوينية بهدف تطوير كفاءات مستعملي المنظومة وتعزيز قدراتهم قصد تمكينهم من تقنيات الاستعمال الناجع وآليات حسن التصرف فيها وتطوير وظائف المنظومة من خلال إدخال تحسينات عليها حتى تكون أكثر ملاءمة لمتطلبات مستعملها من الموظفين والمتعاملين مع الإدارة إضافة إلى إعداد وتنفيذ خطة اتصالية لمزيد التعريف بمنظومة "ء-مواطن"

رقمنة الإدارة والحكومة المفتوحة

في إطار تنفيذ برنامج رقمنة الإدارة الذي يهدف إلى الرفع من جودة الخدمات الادارية المسداة للمواطن ومختلف المتعاملين مع الهياكل العمومية من خلال رقمنتها وتيسير النفاذ إليها، ستشهد سنة 2024 تنفيذ محاور خطة العمل التي تم وضعها في الغرض والمتمثلة أساسا في تطوير جودة الخدمات على الخط والرفع من مستوى استعمالها وذلك من خلال:

- توسيع نطاق استعمال منظومة تقييم الخدمات العمومية على الخط.
- الشروع في تطوير النسخة الأولى لبرنامج الشبّاك الموحد للنفاذ إلى الخدمات العمومية الإلكترونية.

- **تحديث الوظيفة العمومية**

واعتبارا لأهمية قطاع الوظيفة العمومية في تحسين أداء الإدارة لتكون قاطرة لتنفيذ الإصلاحات ودفع حركية التنمية، ستتركز الجهود خلال الفترة القادمة على ترشيد التصرف في الموارد البشرية وتحديث طرق التصرف فيها بالإضافة إلى تطوير منظومة التأجير لتحفيز الكفاءات ودعم الإنتاجية. ويستند المجهود الإصلاحي إلى مراجعة النظام الأساسي للوظيفة العمومية واعتماد برامج متجددة للتحكم في الموارد البشرية وتطوير التصرف فيها من خلال دعم برامج التنقل الوظيفي وارساء العمل عن بعد في الوظيفة العمومية ووضع برنامج للتصرف التقديري في الوظائف والمهن ومراجعة آليات تقييم الأداء الفردي للأعوان العموميين وربط عملية التأجير بمستوى الأداء والإنتاجية علاوة على التمديد في مدة العطلة لبعث مؤسسة وتطوير منظومة المعلومات للموارد البشرية.

وسيتم العمل خلال سنة 2024 على مواصلة مختلف الأنشطة للمشاريع الإصلاحية المبرمجة حتى نهاية 2024 لتحقيق النتائج النهائية مع مواصلة متابعة تنفيذ المخرجات الرئيسية. كما سيتم متابعة احترام ما جاء بمنشور رئيسة الحكومة المتعلق بإعداد ميزانية 2024 فيما يخص الموارد البشرية من انتدابات ومناظرات التي تفتح في مختلف الوزارات والمؤسسات ذات الصبغة الإدارية والجماعات العمومية والتي تخضع للقانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.

- **حوكمة التصرف في المؤسسات والمنشآت العمومية**

ستشهد سنة 2024 مواصلة تنفيذ الإصلاحات والبرامج المتعلقة بمجالات الحوكمة والتوقي من الفساد من خلال:

- تنفيذ المشاريع المتعلقة بـ " محفظة مشاريع الحوكمة" أداة لدفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تمويل برنامج التعاون مع المملكة الهولندية وعدد من الدول الأخرى وتتراوح قيمته حوالي 40 مليون دولار يتم صرفها حسب تقدم الإنجاز لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتونس.
- تحديث منظومة حوكمة المؤسسات العمومية باعتماد عقود برامج وعقود أهداف للمنشآت والمؤسسات العمومية مع تعزيز متابعة الأداء والتقييم وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتحسين مردوديتها.

4) الاقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة

ترتكز الخطة التنفيذية للقطاع خلال للفترة 2023-2025 على المحاور التالية:

- تطوير الإطار تشريعي والترتيبي لمواكبة تطور القطاع وملائمته لتعزيز الخدمات الرقمية،
- الإدماج الاجتماعي الرقمي والمالي،
- تطوير البنية التحتية للشبكات والقدرة على الايواء،
- التحول الرقمي للإدارة،
- الأمن السيبرني ومكافحة الجرائم السيبرنية للتوقي من التّهديدات والهجمات السّيبرنية بمختلف أنواعها ومصادرها،
- استغلال البيانات واليقظة التكنولوجية والابتكار الاستراتيجي،
- بناء القدرات وتطوير الثقافة الرقمية،
- خلق مناخ ملائم للمبادرة وبعث المشاريع في الاقتصاد الرقمي وجعل تونس وجهة إقليمية وعالمية في المجال.

وستشهد سنة 2024:

- مواصلة مراجعة الإطار القانوني والحوكمة الرقمية
- مواصلة ضمان الادماج الاجتماعي (الرقمي والمالي)
- مواصلة تطوير البنية التحتية الرقمية بـ:
- مواصلة تركيز برنامج التحول الرقمي للإدارة
- مواصلة تركيز برنامج السلامة السيبرنية ومكافحة الجرائم الإلكترونية
- مواصلة تركيز برنامج استغلال البيانات واليقظة التكنولوجية.

كما سيتواصل إنجاز مشاريع قطاع تكنولوجيات الاتصال أهمها:

- إرساء مشروع الهوية الرقمية للمواطن عن طريق الهاتف Mobile ID،
- مواصلة مشاريع الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة (2 و3 و4)،
- تركيز برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحوّل الرقمي للخدمات الإدارية بكلفة تناهز 278.840 م.د.
- تركيز برنامج دعم تركيز المخطط الوطني الاستراتيجي" تونس الرقمية 2020" بكلفة تناهز357 م.د.
- تطوير الحوكمة الإلكترونية الذكية ودعم شبكة الاتصال في قطاع التعليم.

وينتظر أن تبلغ الاستثمارات العمومية 629 م د خلال سنة 2024 منها 493 م د مشاريع عن طريق المؤسسات العمومية

III ـ التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي

1) التنمية البشرية

ستشهد سنة 2024 العديد من الإصلاحات والبرامج والمشاريع منها خاصة إرساء المجلس الأعلى للتربية والتعليم وتفعيل الإطار القانوني والمؤسساتي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتثمين التجارب والنجاحات في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب والفئات الهشة الى جانب العمل على اصدار قانون عطلة الأمومة والأبوة ونشر نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات حول أوضاع الأم والطفل لسنة 2023 واستثمارها في رسم السياسات والبرامج المستقبلية وإحداث المجلس الأعلى لتنمية الطفولة وهيكل استشاري شبابي بهدف دعم مشاركة الشباب في بلورة السياسات الشبابية وصناعة القرار واستحداث برامج لإدماج الشباب من الفئات المهددة بالهجرة غير النظامية في الحياة المهنية.

- **التمكين الاقتصادي ودفع المبادرة للفئات الهشة**

تم بميزانية الدولة لسنة 2024 تخصيص اعتمادات بحوالي 420.5 م د على الصندوق الوطني للتشغيل سيتم توجيهها نحو:

- الرفع من القدرة التشغيلية للمؤسسات والاستجابة للطلب الاقتصادي من الكفاءات من خلال دعم التشغيل والادماج المهني.

- تحسين تشغيلية الباحثين عن شغل وتثمين الرأس المال البشري.
- العمل على ضرورة تحيين ومراجعة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.
- دعم البعد الدولي في السياسة الوطنية للتشغيل.
- ترسيخ ثقافة المبادرة.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يمكن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كمنوال اقتصادي تنموي، من دفع ديناميكية التنمية الترابية والمستدامة والإدماج الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحسين ظروف العيش والتماسك الاجتماعي وذلك بفضل قدرة مؤسساته على التجديد والتأقلم والاندماج ومجابهة الأزمات وبفضل طرق تصرف إداري ومالي متميزة.

2) العدالة الاجتماعية أساس التماسك الاجتماعي

في مجال الشغل والعلاقات المهنية، ستشهد سنة 2024 إضفاء مزيد من المرونة على سوق الشغل من خلال الاعداد لتنقيح مجلة الشغل لتتلاءم مع الأنماط الجديدة للعمل مع الحرص على الإحاطة بالعمال والمؤسسات والوقاية من المخاطر المهنية من خلال تعميم خدمات طب الشغل والسلامة المهنية. كما سيتم العمل على استكمال برنامج رقمنة الخدمات الاجتماعية حيث سيتم إرساء منصة الكترونية للترابط البيني بين الوزارة ومختلف المؤسسات تحت الإشراف.

وفيما يتعلق بالضمان الاجتماعي، سيتم العمل على تحسين نسبة التغطية الاجتماعية لا سيما عبر استقطاب القطاع غير المنظم مع حوكمة أنظمة الضمان الاجتماعي بما يدعم التوازنات المالية للصناديق، مع الحرص على تحسين الخدمات من خلال العمل على الحصول شهادة المواصفة العالمية إيزو "9001" أو شهادة الاعتماد بالمطابقة بالنسبة للمؤسسات الصحية التابعة للضمان الاجتماعي

وفي مجال النهوض الاجتماعي، سيتواصل العمل على الإحاطة بالفئات الضعيفة والهشة مع إضفاء مزيد من النجاعة على برنامج الأمان الاجتماعي من خلال تصويب الإعانات نحو مستحقيها والوصول إلى نسبة 90% من عملية إعادة التصديق تدريجيا على كافّة المنتفعين بالمنح الشهرية القارّة وبطاقات العلاج المجاني والعلاج بالتعريفة المنخفضة، حيث سيتم في هذا الإطار توزيع 270 ألف بطاقة علاج "أمان" ضمن دفعة ثانية لتغطية جميع المنتفعين المسجلين بمنظومة الأمان الاجتماعي. هذا وسيتواصل العمل على دعم برامج التمكين الاقتصادي لتمكين الفئات الفقيرة من الاستقلالية المالية وتيسير ادماجهم في سوق الشغل.

وفي مجال النهوض بذوي الإعاقة، ستشهد سنة 2024 مواصلة العمل على النهوض بهذه الفئة عبر ادماجها على جميع المستويات لا سيما في سوق الشغل من خلال برامج التمكين الاقتصادي تكريسا لمبدأ تكافؤ الفرص وضمانا لاستقلاليتها.

وفيما يتعلق بالدفاع والإدماج الاجتماعي، يتم العمل على تنقيح ومراجعة النصوص المنظمة لمؤسسات وبرامج الدفاع الاجتماعي تجسيما لبرنامج إصلاح هذه المنظومة وتطوير برامجها بما يستجيب لاحتياجات الفئة المستهدفة ولتطلعاتها.

الهجرة والتونسيين بالخارج

ستشهد سنة 2024 مزيد العمل على تيسير إجراءات الصرف وتعزيز منظومة الحوافز والإحاطة بالمستثمرين وتوظيف تكنولوجيات الدفع، بهدف تخفيض كلفة التحويلات التي من المتوقع أن تبلغ 10000 م د في موفّى سنة 2024.

الصحة

ستتركز الجهود خلال السنة القادمة على سنّ حزمة من النصوص التشريعية تتعلق بـ:

- إقرار آليات قانونية لتكريس المقاربة التشاركية بين القطاعات لتدعيم الدور القيادي لقطاع الصحة.
- إعداد النصوص القانونية المتعلقة بمأسسة مشاركة المواطن في مجال الصحة.
- الشروع في إعداد القانون التوجيهي للصحة.
- إعداد الإطار القانوني لإحداث الوكالة الوطنية للصحة العمومية.
- إحداث مرصد وطني للمخدرات لمتابعة الاستراتيجية الوطنية للمخدرات ومكافحة الإدمان.
- إعداد إطار قانوني للتقليص من كميات الدهون والملح والسكر في المنتجات الغذائية.
- إعداد إطار قانوني للتصرف في الأزمات والطوارئ الصحيّة.
- إصدار قانون المنظم لمهني الصحة.

مجال الوقاية والنهوض بالصحة

سيتم العمل على النهوض بالصحة النفسية عبر متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية التي تم إعدادها في الغرض وإعداد برنامج لدمج النهوض بالصحة النفسية في الوسط المدرسي بالإضافة إلى تكوين أعوان الصحة بالخط الأول في مجال الصحة النفسية للأطفال والكهول. إضافة إلى إعداد استراتيجية وطنية شاملة ومندمجة في مجال اليقظة والتوقّي ومجابهة الكوارث والطوارئ الصحية ومراقبتها وإعداد استراتيجية وطنية للسلامة الصحية للأغذية بالوسط المنزلي في إطار النهوض بالصحة البيئية.

كما سيتم إعداد كراس شروط لفرض المناطق الخضراء حسب المساحة العمرانية إضافة إلى تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتخفيض من الكربون وإلى تحسين عملية معالجة النفايات الناتجة عن الخدمات العلاجية.

مجال تطوير الخدمات الصحية ونظام التغطية الاجتماعية

ستشهد السنة المقبلة تحسين جودة الخدمات الصحية عبر مواصلة تعميم منظومة الملف الطبي المحوسب بالعيادات الخارجية ودمجه مع بقية المنظومات الاستشفائية (كالفوترة والتسجيل والطبق الفني)، وعبر تفعيل منظومة التصرف في المواعيد عن بعد. كما سيتم مواصلة العمل على ضبط المسار الذي سيقع اعتماده عند تحديد ومراجعة حزمة الخدمات الأساسية، علاوة على الانطلاق في تأمين نظام قاعدي موحد للتغطية الصحية عبر تعزيز صندوق دعم الصحة العمومية وتعميم استعمال بطاقتي "أمان" و"لاباس" على كامل القطاع الصحي.

مجال تطوير قطاع الأدوية والصيدلة

سيتم العمل على إعداد إطار قانوني خاصّ للشراكة بين القطاع العام والخاص للنهوض بالاستثمار في المجال الصحّي واستكمال الاستراتيجية الوطنية للسياحة الطبية والمصادقة على الإطار القانوني الذي سينظّم نشاط خدمات الترحيل الصحي والمساندة الصحية في إطار العمل على جعل الصحة رافعة للتنمية.

مجال قيادة وحوكمة المنظومة الصحية

وذلك من خلال تعزيز الحوكمة التشاركية عبر دعم مشاركة المواطن والمجتمع المدني في أخذ القرار وتعزيز الدور القيادي لوزارة الصحة على المستويات المركزي والجهوي والمحلي عن طريق دعم الشراكة مع مختلف القطاعات ذات الصلة لدمج الصحة في جميع السياسات. كما سيتم استكمال إعداد خارطة صحية استشرافية في إطار تعزيز الدور التعديلي لوزارة الصحة في عرض الخدمات الصحية ومراجعة النصوص المتعلقة بالتنظيم الصحي في إطار دعم اللامركزية الإدارية.

VI ـ تنمية جهوية عادلة وتهيئة ترابية دامجة

وفي إطار مواصلة العمل على تركيز مسار اللامركزية ودعم الجماعات المحلية ستشهد سنة 2024:

-تركيز المجالس المحلية ومجالس الجهات ومجالس الأقاليم والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

-تحديد العلاقة بين الهياكل اللامحورية واللامركزية وضبط مهام المجالس المحلية ومجالس الجهات ومجالس الأقاليم.

-تعزيز الموارد البشرية بالجماعات المحلية من خلال مواصلة تجسيم برنامج الانتداب الخصوصي بالبلديات المحدثة.

-الارتقاء بجودة التكوين الموجه لدعم القدرات البشرية بالجماعات المحلية وتطوير برامجه وآليّاته وذلك بمزيد تنشيط دور مركز التكوين ودعم اللامركزية.

-تنظيم استشارات مركزية وجهوية للنظر في مراجعة مجلة الجماعات المحلية.

-مواصلة إنجاز برنامج تمويل الجماعات المحلية FICOL 2 في إطار تجسيم تجهيز 177 بلدية التي شملتها عملية توسعة لحدودها الترابية إلى جانب استكمال إنجاز المشاريع المدرجة بالبرنامج الخصوصي لتجهيز البلديات المحدثة.

-التأكيد على مواصلة الدعم السنوي للبلديات القائمة من خلال إدراج مساعدات غير موظفة لسنة 2024 في حدود 125 م د.

جهات جاذبة للاستثمار وذات قدرة تنافسية عالية

تم رصد اعتمادات بحوالي 302,5 مليون دينار بعنوان تدخلات تحسين ظروف العيش والتكوين المهني، بالإضافة إلى اعتمادات بقيمة 25 م د بعنوان آلية اعتماد الانطلاق منها 20 م د لآلية اعتماد الانطلاق 1 و5 م د لآلية اعتماد الانطلاق 2.

وسيتم خلال سنة 2024 الانطلاق في إجراءات إدماج الدفعة الثالثة من عملة الحضائر البالغ عددهم 5000 عامل والذين يقلّ سنّهم عن 45 سنة في مراكز شاغرة بالوظيفة العمومية، كما سيتواصل فتح الاعتمادات الخاصة بمنح عملة الحضائر والتغطية الاجتماعية.

برنامج التنمية المندمجة (قسط1 و2)

يحتوي البرنامج على 90 مشروعا لفائدة حوالي 2,9 مليون ساكن موزعة على 90 معتمدية بكلفة جملية محينة تقدر بـ 552.8 م د، ويشمل التدخل بعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية وتمويل المشاريع الفردية المنتجة. وقد بلغ عدد العناصر الجماعية المنجزة 980 عنصرا جماعيا منها 292 عنصرا في البنية الأساسية المنتجة و527 عنصرا في البنية الأساسية و161 عنصرا في التجهيزات الجماعية. وستشهد سنة 2024 استكمال تنفيذ جميع العناصر المبرمجة، من خلال تخصيص اعتمادات تعهد ودفع قدرها 20,0 م د.

برنامج التنمية المندمجة (قسط3)

يشمل 100 معتمدية بكلفة جملية تقدر بـ 1015 م د. وتتمثل الإنجازات المادية في احداث 2969 مشروعا فرديا ساهم في توفير 5811 موطن شغل منها 1004 موطن شغل لفائدة حاملي الشهائد العليا، والانتهاء من تكوين 1064 منتفعا وإنجاز 221 عنصرا جماعيا وبصدد تنفيذ 933 عنصرا، شملت 317 عنصرا في البنية الأساسية المنتجة و598 عنصرا في البنية الأساسية و239 عنصرا في التجهيزات الجماعية. وسيتم سنة 2024 مواصلة إنجاز مختلف المشاريع المدرجة بالقسط الثالث من البرنامج من خلال تخصيص اعتمادات تعهد ودفع قدرها 60 م د.

برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكانية

ينتظر مواصلة الأشغال بمشاريع القسط الأول من البرنامج وانطلاق الأشغال بالقسط الثاني واستكمال الدراسات بالقسط الثالث الذي يشمل 31 حيا وذلك باستثمارات جملية تقدر بـ 130 م د.

برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة

سيتم الشروع في الأشغال التي ستشمل 10 بلديات وبكلفة جملية تقدر بـ 50 م د.

تهيئة ترابية دامجة

سيتواصل خلال سنة 2024 العمل على:

-دعم الهيكل المكلف بالتهيئة الترابية بالموارد اللازمة (بشرية ومادية ولوجستية)

-تعزيز قطاع التهيئة الترابية والتعمير في الفضاءات الترابية والمحلية والبلدية.

-تطوير اليات المتابعة لاستعمالات المجال الترابي اعتمادا على التقنيات الحديثة في مجال الجغرفة الرقمية وبنوك المعطيات وتقنيات الاتصال.

-الارتقاء بمراكز الولايات الى اقطاب عمرانية فاعلة وقادرة على جلب الاستثمارات والوطنية والخارجية والنهوض بالمدن الصغرى والمتوسطة.

-مواصلة الدراسات الخاصة بمجال التهيئة الترابية والشروع في إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني.

-استكمال "دراسة التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصيد العقاري" التي يشمل محيطها كامل التراب الوطني.

-الشروع في إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية بكل من صفاقس الكبرى وزغوان ومدنين والمنستير وسوسة الكبرى.

-الانطلاق في إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب العليا.

-متابعة الدراسة المتعلقة بـ "وضع خرائط للمناطق المهددة بالمخاطر المناخية الشديدة " بالتنسيق مع وزارة البيئة والمنجزة في إطار المخطط الوطني للتأقلم مع التغيرات المناخية والممولة من طرف الصندوق الأخضر للمناخ (Green Climate Fund).

وتجدون أكثر تفاصيل مضمنة بوثيقة مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2024 وبالملحق الاحصائي الوارد بها.

2. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الثلاثاء 07 نوفمبر 2023، استمعت خلالها إلى السيدة الوزيرة المكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2024.

وفي بداية الجلسة، تولت السيدة الوزيرة تقديم عرض تضمن معطيات حول تطور النمو الاقتصادي بعنوان السداسي الأول لسنة 2023، وبيّنت أنه تمّ تسجيل تحسن في أداء بعض القطاعات على غرار السياحة بنسبة 16,9 % والنقل بنسبة 5 % والصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 5,6 %، وأكدت على التحسّن الهام لتحويلات التونسيين بالخارج، فضلا عن التطور الإيجابي للعائدات السياحة بما ساهم في تطور المدّخرات بالعملة والتي بلغت ما يعادل 113 يوم توريد في 3 نوفمبر2023 مقابل 102 يوم توريد بنفس التاريخ من سنة 2022.

وأوضحت أنه في المقابل تم تسجيل انخفاض حاد لنموّ القطاع الفلاحي بنسبة (8,7 ـ %) بحساب الانزلاق وانخفاض واردات المواد الأولية والتجهيز والتي تمثل 52 % من جملة الواردات الصناعية، وأضافت أن العجز الطاقي ارتفاع بنسبة 8 % في علاقة بتراجع الإنتاج الوطني للمحروقات بالرغم من تراجع الأسعار العالمية، موضحة أن العجز الطاقي بلغ 54,4 % من إجمال العجز التجاري في موفى شهر سبتمبر 2023.

من جهة أخرى، بيّنت السيدة الوزيرة أن التقييم الرباعي للوضع الاقتصادي الراهن يمكن يبرز عدد من عوامل القوة والتي تتمثل أساسا في محافظة الدولة على دورها الاجتماعي على مستوى التحويلات الاجتماعية والاحاطة بالطبقة الضعيفة رغم الصعوبات المطروحة على المستوى الداخلي والخارجي. وكذلك التحسن الملحوظ لقطاع السياحة والصناعات الموجهة للتصدير والتقدم في تنفيذ عديد الإصلاحات الرامية إلى النهوض بالقطاعات الاقتصادية الواعدة وتكريس التنمية المستدامة.

وتتمثل نقاط الضعف في تباطء نسق نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع بطالة أصحاب الشهائد العليا وضعف الاستثمارات الخارجية والضغوط المسجلة على المالية العمومية وبطء نسق التحول الطاقي وفوارق التنمية بين الجهات.

ولتجاوز كل هذه العراقيل ودعم آفاق التنمية، بيّنت أنه سيتم توظيف كل الفرص المتاحة من خلال اعتماد استراتيجيات ومواثيق قطاعية دافعة تشمل المجالات الهامة كالفلاحة والصناعات المعملية والسياحية والنقل والبنية الأساسية والتعليم، كما سيتم العمل على تنفيذ مشاريع الشراكة الخاصة في القطاعات المتجددة وتوظيف خبرات البحث العلمي والتطوير والابتكار لبعث المشاريع المجددة واستقطاب الاستثمار الأجنبي إضافة إلى مزيد دفع التصدير عبر الاستفادة من الاتفاقيات التجارية المتعددة والتشجيعات وخدمات الإحاطة لاقتحام الأسواق الواعدة.

وأوضحت في هذا الإطار أن عديد المخاطر التي سيتم العمل على التقليل من آثارها على مسار النمو وتحقيق الرهانات المستقبلية، تتمثل أساسا في ضعف النمو العالمي خاصة في منطقة الأورو واحتداد التوترات في المناطق الجيواستراتيجية على المستوى العالمي وكذلك تسارع الآثار السلبية للتغيرات المناخية والاحتباس الحراري إلى جانب اشتداد شروط المنافسة في الأسواق الخارجية.

وأضافت أن أهم الرهانات والتحديات لسنة 2024، تتمثل في العمل على رفع من نسق النمو بما يدعم التشغيل ويسهم في تحسين المدخول الفردي وتحسين هيكلة الاقتصاد على أساس التوازن بين متطلبات الاستقرار الاقتصادي والنمو والسلم الاجتماعي.

وبخصوص أهداف منوال النمو لسنة 2024، بيّنت أن التقديرات تم اعتمادها على أساس تحسن نسبي في جل القطاعات الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار ضعف النسب العالمية في الاقتصاد الأوروبي واعتماد تقديرات حذرة في القطاع الفلاحي لصعوبة توقع التساقطات المطرية، كما يتوقع أن يتم تحقيق تحسن في أداء القطاعات الاستخراجية والفسفاط والمحروقات.

وأفادت أن استعادة نسب النمو الاعتيادية وتحسين مؤشرات التنمية يتطلب بذل مزيد الجهد لإحداث قفزة إيجابية دافعة للحركة الاقتصادية وتحسين الإنتاجية والتنافسية، وأكدت في هذا الإطار على ضرورة التعويل على المشاريع الاستثمارية خاصة المشاريع الكبرى ذات القيمة المضافة العالية والطاقة التشغيلية المرتفعة.

كما سيتم العمل على مواصلة دفع التصدير نحو أسواق جديدة، ومواصلة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية، والارتقاء بمنظومة التعليم والتكوين، وتفعيل الاستراتيجيات والمواثيق القطاعية والعمل على التسريع في تنفيذ البرامج الوطنية للرقمنة واستحثاث نسق المبادرة الخاصة عبر تشجيع مشاريع الإحداث والاستثمار في المجالات الواعدة، وتيسير النفاذ إلى التمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتكريس المنافسة ومعالجة ظاهرة الاقتصاد غير المنظم ومواصلة دفع التصدير لفائدة المؤسسات في أسواق جديدة.

وبالنسبة لأهم السياسات والمشاريع المبرمجة في سنة 2024، أوضحت أن تطوير هيكلة الاقتصاد وتحسين التنافسية يتطلب الاستعادة التدريجية للتوازنات المالية للتحكم تدريجيا في عجز الميزانية والمحافظة على استدامة الدين العمومي وتحسين الخدمات البنكية لتيسير نفاذ المؤسسات للتمويل ومزيد تنشيط السوق المالية وتحسين خدمات قطاع التأمين ودعم الإدماج المالي لنشاط التمويل الصغير، مؤكدة أن أهم تحدّي يتمثل في تأمين توازنات المالية العمومية مع المحافظة على الدور الاجتماعي للدولة.

وسيتم العمل على إصلاح المنظومة التشريعية المتعلقة بالمعاملات المالية على غرار مجلة الصرف بهدف مواصلة تحسين القدرات المالية وجودة خدمات البنوك واعتماد الإطار التشريعي

للإدماج المالي ومواصلة إصلاح المنظومة الجبائية لتحقيق العدالة الجبائية قصد دعم ثقة المطالبين بالأداء، مؤكدة أن سياسة الإصلاح الجبائي تعتبر من أولويات وزارة المالية وتم الشروع فيها منذ سنة 2014 لكن التأخير في الإنجاز يُعزى أساسا إلى التكلفة المالية لهذا الإصلاح وانعكاسه على التوازنات، كما أنه تم الشروع في إصلاح جبائي بعد 25 جويلية بوضع استراتيجية متوسطة المدى بدأ تطبيقها في إطار قانون المالية لسنة 2023، وتتضمن إجراءات تندرج في إطار الإصلاح الجبائي وتمتد إلى سنة 2026.

وأشارت أنه تم اتخاذ عديد الإجراءات في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024 تتعلق بالإصلاح الجبائي إضافة إلى إعطاء أولوية للاستثمار الخاص والعمومي وكذلك رصد موارد للشركات الاهلية والمؤسسات الصغرى وتمكين الاقتصاد. هذا وسيتم العمل على دفع نشاط مؤسسات الاستثمار ذات راس مال التنمية، ومواصلة تنشيط السوق المالية السنوية للسندات ودفع قطاع التأمين عبر مراجعة مجلة التأمين.

من ناحية أخرى، أكدت السيدة الوزيرة أنه سيتم العمل على تطوير هيكلة الاقتصاد وتحسين التنافسية من خلال دفع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال وإرساء اقتصاد المعرفة من خلال ضبط جملة من الأهداف تتمثل أساسا في توفير بيئة ملائمة لجلب الاستثمار وتحسين منظومة الاستثمار وتطوير خدمات الإحاطة والنهوض بالأنشطة الواعدة واستحداث إنجاز المشاريع المهيكلة للشبكة الحديدية والنقل الحضري ومحطات التطهير والتنمية البلدية وتفعيل الإجراءات الجديدة التي تم التنصيص عليها بالمرسوم 68 لسنة 2022 المتعلق بتحسين مناخ الأعمال ومساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

كما سيتم العمل على تمتين التنسيق بين هياكل الاستثمار والنهوض بالمؤسسات الناشئة والمجددة بإصدار قانون اقتصاد المعرفة والتجديد. كما أفادت أنه سيتم إنجاز 25 مشروع في إطار تنفيذ خطة العمل للمجالس الوطنية للتجديد ودفع الاستثمار المجدد بالتحول التكنولوجي وربط الصلة بين وحدات الإنتاج وهياكل البحث والتطوير واستقطاب المستثمرين في الطاقات المتجددة والنهوض بكفاءة الموارد البشرية في المجال التكنولوجي والرقمي والهندسة.

وبخصوص تطوير قطاع الوظيفة العمومية، بيّنت أن التوجهات خلال سنة 2024 تتمثل أساسا في تحسين جودة الخدمات وإحكام إدارة الأعوان بالوظيفة العمومية وتحسين أداءهم من خلال إعادة توظيفهم وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية وتحسين نتائجها والعمل على مزيد تحسين رقمنة الإدارة.

كما أفادت أنه سيتم العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية لتيسير حياة المواطن والانطلاق في تركيز الخدمات الرقمية وبرنامج الشباك الموحد للوظيفة العمومية الإلكترونية ودعم مشاركة المواطنين عبر منظومة "مواطن" وعبر الخطة الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة.

وبخصوص الفلاحة والصيد البحري، أكّدت أن التوجهات والاهداف للمرحلة القادمة تتمثل أساسا في إحكام تعبئة الموارد المائية وضمان الأمن المائي وحوكمة التصرّف فيه للحدّ من تداعيات التطور المناخي وتقليص الضغوط على الموارد الطبيعية وتعزيز الأمن الغذائي والتكيف مع التغيرات المناخية.

هذا، وقدّمت السيدة الوزيرة أهم المشاريع المبرمجة في مجال التنمية البشرية والمتعلقة بمجالات التعليم والتشغيل ودعم الأنشطة الثقافية والأسرة والمرأة وكبار السن والشباب والرياضة.

وأثناء النقاش، أكّد النواب على ضرورة القيام بإصلاحات شاملة وهيكلية لمزيد تعبئة الموارد بهدف إنجاح سياسة التعويل على الذات وبسط السيادة الداخلية والخارجية وفرض هيبة الدولة واسترجاع ثقة المواطن.

واقترح عدد من النواب تنقيح المنظومة التشريعية المنظمة لبعض القطاعات وخاصة مراجعة مجلة الاستثمار في اتجاه تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الاستدامة ودراسة وضعية الأراضي الدولية التي تعاني من المديونية مع إيجاد الحلول لتفاقم مديونية صغار الفلاحين، ودعوا إلى ضرورة النظر في إمكانية جدولة الديون المثقلة بالنسبة لهذه الفئة، والتفكير في تشجيع القطاعات المساهمة في النمو على غرار المؤسسات السياحية، واقترحوا تمتيعها بعفو جبائي نظرا للصعوبات المالية التي تمر بها.

وفي ما يتعلق بمسألة شحّ المياه، أكد بعض النواب ضرورة التفكير في مشروع ضخم لتحلية مياه البحر لتغذية السدود مشيرين في هذا الصدد إلى كمية المياه التي تستهلكها بعض المنشآت في ظل ما تعانيه تونس من ندرة في المياه على غرار محطة تحلية المجمع الكيميائي التي تستهلك قرابة 30 ألف متر مربع في اليوم.

وبالنسبة لقطاع الصيد البحري، أثار بعض النواب المخاطر المحدقة بالثروة السمكية خاصة في خليج قابس من جراء الصيد العشوائي مؤكّدين على ضرورة التصدي لمثل هذه الظواهر.

واستفسر نواب آخرون عن إمكانية إدراج فصل حول العفو الجبائي في مشروع قانون المالية لسنة 2024، واقترحوا النظر في إمكانية تسوية الوضعية الجبائية لمن تراكمت ديونهم مع التخلي عن خطايا التأخير وذلك قصد تعزيز موارد ميزانية الدولة.

وأكد بعض النواب ضرورة مراجعة مجلة الصرف لمواكبة التطورات التكنولوجية والرقمية وتنقيح القانون الأساسي للبنك المركزي وقانون الصفقات العمومية للنهوض بالاقتصاد ودعم الاستثمارات.

وفي سياق آخر، أكّد عدد من النواب أهمية وضع استراتيجية مستقبلية لترشيد قطاع الصخور الصناعية وخاصة الرمل (سيليس) مع ضمان الاستجابة لمتطلبات السوق العالمية، وتساءلوا عن برنامج الدولة في تغيير صبغة بعض الأراضي الفلاحية إلى صناعية على غرار منطقة السخيرة التي تضم العديد من الشركات الصناعية المنتصبة على أراضي فلاحية، مع الإشارة إلى ضرورة إعادة تهيئة الميناء الموجود بهذه المنطقة وتوسعته نظرا لما يشهده من تزايد في حجم التبادلات التي تمرّ عبره.

وأكّد بعض النواب على ضرورة تسوية وضعية التجمعات السكنية المقامة على أراضي الدولة وأراض تابعة للمجالس الجهوية وأوضحوا في هذا الإطار أن القانون المنظم للأراضي الدولية لا يشمل الأراضي التابعة للمجالس الجهوية، واقترحوا إيلاء العناية اللازمة لهذا الموضوع.

أما بالنسبة لقطاع الطاقة والمحروقات، فقد شدّد النواب على ضرورة حل مختلف الإشكاليات المتعلقة بقطاع الفسفاط لتعزيز موارد ميزانية الدولة والوصول إلى نسبة النمو المتوقعة من خلال

العمل على إيجاد الآليات والحلول الكفيلة لاستئناف نشاط هذا القطاع الحيوي وتجديد السكك الحديدية التي يُنقل عبرها.

كما تساءلوا حول مدى تقدم أشغال إعادة هيكلة معمل الفولاذ ومدى جدوى وأهداف مشروع الربط الكهربائي مع إيطاليا وعن عائداته على الدولة التونسية وآجال استكماله.

أما في ما يتعلق بقطاع النقل، فقد أثار بعض النواب إشكالية مديونية شركات النقل، وأكّدوا على ضرورة مزيد إيلاء القطاع العناية اللازمة.

وحول البنية التحتية، أكد بعض النواب ضرورة مدّ شبكة السكك الحديدية داخل الجنوب ليستفيد منها ميناء جرجيس اقتصاديا وخاصة في تصدير الجبس والزيت والمعاملات مع ليبيا.

وبخصوص قطاع التشغيل، دعا بعض النواب إلى ضرورة إرساء استراتيجية واضحة لتشغيل أصحاب الشهائد العليا وتقديم امتيازات لمواطنينا بالخارج لتشجيعهم على جلب العملة الصعبة.

أما في ما يتعلق بالتنمية الجهوية، فقد لاحظ بعض النواب تفاوت نسب النمو بين الجهات وضعف وغياب الاستثمار، واقترحوا القيام باستشارة موسعة تمكّن من إيجاد الحلول المناسبة.

وبخصوص استثمارات القطاع الخاص، اقترح بعض النواب إعطاء الأولوية للمشاريع الصغرى ودعم التنافسية مع توفير الحماية اللازمة للمنتوجات المحلية.

وعن التقييم الرباعي، أشار النواب إلى عدم التعرض إلى نقطة قوة هامة تتعلق بالموقع الاستراتيجي لتونس ونقطة ضعف تتعلق بالبيروقراطية التي تعيق الاستثمار، واقترحوا عقد ورشات عمل بين مختلف الوزارات للتقليص من البيروقراطية والإجراءات الإدارية خاصة تلك المتعلقة بإسناد الرخص المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية.

وأكّد أحد النواب على ضرورة إيجاد الحلول لشركات البيئة والبستنة لتصبح شركات مناولة. كما استفسر نائب آخر عن مبررات استيراد مادة الفليور بالعملة الصعبة لفائدة المجمع الكيمائي التونسي، في حين يمكن استخراجها من مادة الفسفاط.

وتعرّض نائب آخر إلى صعوبة الوضع الاقتصادي، واعتبر أن أهم نقاط ضعف الاقتصاد التونسي تتمثل أساسا في ضعف الاستثمار الخاص، واقترح سنّ قانون يتعلق بالمعاملات المالية مع الخارج قصد تحسين جدوى السياسات المالية وضمان تعبئة موارد تمويل الاقتصاد، كما تساءل حول وضعية الشركات الاهلية والحلول الكفيلة بمساندتها ودعم نشاطها وعن استراتيجية الوزارة في مساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمهددة بالإفلاس.

وفي تفاعلها مع استفسارات وتساؤلات النواب حول الأراضي الدولية الفلاحية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي، أكّدت السيدة الوزيرة أنّ ديوان الأراضي الدولية كمؤسسة عمومية تشكو من صعوبات مالية كبرى مثّلت موضوع جلستين وزاريتين، والقانون الأساسي للميزانية يسمح بتمويل المؤسسات العمومية من طرف الدولة فقط عن طريق قروض الخزينة أو في إطار ضمان الدولة اتفاقيات قروض.

وأشارت إلى وجود استراتيجية على مستوى وزارة الفلاحة لاستغلال كل الأملاك الفلاحية الدولية لإنتاج الحبوب وتثمين الغراسات ومتابعة المقاسم الفلاحية التي تم كراؤها بغرض تثمينها والفصل 25 من المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلّق بضبط أحكام لتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة مكّن تغيير صبغة الأراضي الفلاحية التي أقيمت عليها مشاريع صناعية.

وبخصوص مسألة الشح المائي ومدى تأثيره على السدود، أكّدت أن هذه المسألة تعتبر من أوكد أولويات العمل الحكومي في هذه الفترة، موضحة أن نسبة امتلاء للسدود التي تم تسجيلها لا تتجاوز حاليا 30 % من طاقة الاستيعاب. وأضافت أنّ الدولة اتخذت العديد من الإجراءات وأعدت خطة متكاملة لترشيد استعمال المياه والعناية بالفلاحة وتشجيع منظومات الإنتاج. كما تم رصد اعتمادات للمشاريع المتعلقة بتحلية المياه والتي تتطلب تمويلات ضخمة فضلا عن ارتفاع نسبة استهلاكها للطاقة.

وأضافت أن وزارة الفلاحة أعدت دراسة حول "الماء في أفق 2050" تم من خلالها اقتراح الحلول والتوجهات في ما يخص الشح المائي قصد الحد من تأثيره. وأفادت أنه تم وضع خط تمويل على ذمة هذا المشروع، إضافة الاستثمارات في السدود وشبكة جلب المياه وتوزيعه تم وضع خط تمويل من ميزانية الدولة للمساهمة في تشييد المواجل.

وحول ملف شركات البستنة، أفادت أنه توجد مهمّة تدقيق من قبل هيئة الرقابة العامة على مستوى رئاسة الحكومة بمشاركة هيئة الرقابة التابعة لوزارة المالية للتثبّت في مدى حوكمة التصرف في الأموال العمومية وخاصة في أحقية العاملين في هذا القطاع بالنسبة للأجور.

وأكّدت أنه لمحاربة الفساد لا بدّ من العمل على رقمنه الإدارة ودعمها بالإطارات والكفاءات وإعادة توظيف الرأس المال البشري مشيرة إلى أنه تم إخضاع المؤسسات العمومية للتدقيق الشامل في ما يتعلق بديونها من قبل مؤسسات خبيرة في التدقيق تحت إشراف وزارة المالية.

وفي ما يتعلق بقطاع الفسفاط، تسعى الحكومة إلى إيجاد الآليات الكفيلة بحل مشاكل القطاع إذ تم إعداد خطة لاسترجاع خط الإنتاج، وتم تجاوز عديد الصعوبات ممّا مكّن الشركة من تحقيق أرباح سنة 2022 تجاوزت 450 م.د، مؤكدة على مواصلة الجهود لحل إشكالية نقل الفسفاط عبر السكك الحديدية والعودة التدريجية لكامل انتاج الحوض المنجمي وكذلك الترفيع في إنتاج مشتقات الفسفاط وتصديرها على غرار تحويل مادة الفسفوجيبس.

وأفادت السيدة الوزيرة أن اجتماع مجلس الأمن برئاسة سيادة رئيس الجمهورية بتاريخ 26 أفريل 2023 أقر جملة من الإجراءات العاجلة الهادفة إلى تدعيم شركة فسفاط قفصة بالاستثمار وتعزيز الإنتاج وتجديد الأسطول ومعدات الاستخراج بهدف الرجوع تدريجيا إلى مستوى إنتاج سنة 2010. هذا، وقد تولت الحكومة إعداد برنامج استثمار على المدى القصير والمتوسط للرفع من طاقة الإنتاج ومعدات المقاطع وتجديد وتركيز المغاسل وإعادة هيكلة منظومة النقل لضمان العودة التدريجية لنسق الإنتاج، إضافة إلى تحسين ظروف نقل الفسفاط، وينتظر تأمين نقل 8 قاطرات لمصانع التحويل كما سيتم العمل على مجهود استثماري هام لتلافي التأخير الحاصل للمشاريع الكبرى.

أما فيما يتعلق بالاستفسار حول مادة الفليور، أفادت أن مادة الفسفاط يتم استخراجها حاليا بمنطقة الحوض المنجمي بقفصة لا توجد فيه كميات كبيرة من مادة الفليور وأن منجم سراورتان والذي تم إصدار طلب عروض بشأنه يتضمن كمية هامة من الفليور.

وحول مسألة التشغيل، أكّدت أنه تم برمجة اعتمادات قدرها 420.5 م.د لفائدة صندوق التشغيل، كما تمّ في إطار مشروع ميزانية سنة 2024 برمجة انتداب ما يقارب 13586 خطة موزعة على جميع الوزارات والقطاعات، إضافة إلى برنامج عقد الكرامة وبرنامج تمويل عقد الخدمة المدنية وبرامج دعم الاستثمار في الاقتصاد الرقمي. وأضافت أنه تم تخصيص حوالي 60 م د كخط تمويل على ذمة البنك الوطني للتضامن في شكل قروض قصيرة ومتوسطة موجهة إلى المشاريع الصغرى ولاقتناء معدات وتجهيزات خاصة بالمشاريع وتتراوح مدة سداد هذه القروض بين سنة وإحدى عشر سنة.

وبالنسبة لتمويل برنامج مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أفادت أن هناك مبلغ تم رصده لتمويل برنامج جديد للباعثين يتراوح بين 200 و300 ألف دينار لفائدة مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتمويل المشاريع والمؤسسات الصغرى لفائدة أصحاب الشهائد العليا.

كما أضافت أنه تم إحداث ما يقارب 6000 موطن شغل خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2023 إلى جانب المشاريع الممولة عن طريق البنك التونسي للتضامن لفائدة أصحاب الشهائد العليا إضافة إلى المجهود الذي تقوم به وزارة المرأة لخلق مواطن شغل على غرار برنامج رائدات وبرنامج التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في القطاع الفلاحي، حيث تم رصد اعتمادات في إطار مشروع ميزانية 2024 لدعم التمويل الذاتي بعنوان برنامج الانطلاق لدعم الأموال الذاتية للمستثمرين قصد دفع نسق المشاريع الفردية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

أما في ما يتعلق بضعف الاستثمار في الجهات، أفادت السيدة الوزيرة أن وثيقة الميزان الاقتصادي تتضمن استراتيجية وطنية لتحسين مناخ الأعمال للفترة 2023 ـ 2025 إضافة إلى الأحكام الجديدة لقانون المالية لسنة 2024 والمتعلقة بتشجيع مشاريع الإحداث لسنتي 2024-2025 وتشجيع الاستثمار في مشاريع الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والدائري والمستدام وكذلك تنفيذ مكونات برامج التنمية الجهوية المتعلقة بدفع الاستثمار بالمناطق الداخلية.

وبخصوص مسألة تصنيف الجهات، أكدت أن هذا التصنيف ليس اعتباطيا بل يخضع إلى مؤشرات وظيفية تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب الجغرافية والاقتصادية والبنية الأساسية المهيكلة ومؤشرات التنمية الجهوية.

وحول ملف التراخيص الإدارية والبيروقراطية، بيّنت أنه تم حذف قائمة في التراخيص وهناك قائمة أخرى بصدد العمل عليها من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط لحذف جملة من التراخيص في إطار تيسير الخدمات الموجهة للمستثمرين والتوجه نحو اعتماد القائمة السلبية للتراخيص.

وعن الدور الاجتماعي للدولة، أكّدت على أنه أولوية لا يمكن التخلي عنها رغم الضغوطات المسلطة على المالية العمومية. وأشارت إلى وجود برنامج للضمان الاجتماعي ممولّ من قبل البنك الدولي انتفعت به وزارة الشؤون الاجتماعية بمبلغ 700 م.د لمساعدة العائلات المعوزة وفق تصنيف دقيق للعائلات وفق منصة تعمل عليها وزارة الشؤون الاجتماعية.

وبخصوص المشروع الكهربائي مع أوروبا، بيّنت أن هذا المشروع ممول من قبل البنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار، وتمت المصادقة على اتفاقية القرض الممنوحة لفائدته، ويتم حاليا إعداد الدراسات التكميلية لتعبئة موارد التمويل من الاتحاد الأوروبي في شكل هبة وستحال الاتفاقيات الثلاثة إلى مجلس نواب الشعب للمصادقة عليها.

وحول الرمل السيليسي، أكّدت أنه يعتبر ثروة من الثروات الوطنية وأفادت أن المستثمرين بصدد تصدير هذه المادة دون دفع الأداءات المستوجبة وهو قطاع يدرّ أرباحا كبيرة وهو ما يفسر توظيف أداء يقدر بـ 100 دينار على الطن الواحد للرمل ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2024 مع العلم وأن هذا الملف خضع لتحقيق على مستوى هياكل الرقابة المالية.

مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024:

1. التقديم

نورد عليكم في ما يلي أهمّ ما جاء في مذكرة الحكومة حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

التوازن المحتمل لميزانية الدولة لسنة 2023:

تمّ تحيين ميزانية الدولة لسنة 2023 بمراجعة الفرضيات المتعلقة بسعر برميل النفط وأسعار الحبوب وسعر صرف الدينار، وعلى هذا الأساس استوجب مراجعة توازن ميزانية الدولة لسنة 2023 من حيث الموارد والنفقات وتحيينها بمراجعة مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي من 1,8 % مقدرة أوليا إلى 0,9 % لكامل السنة، ومداخيل ميزانية الدولة لسنة 2023 من 46424 م.د إلى 45360 م.د. كما تمّ تحيين حجم النفقات لكامل سنة 2023 بما قدره 56071 م.د أي بزيادة صافية بـ 2150 م.د.

وباعتبار الضغوطات المسلطة على توازن ميزانية الدولة لسنة 2023 من المتوقع تسجيل عجز دون اعتبار الهبات والمصادرة بـ 7,7 ـ % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5,2 ـ % مقدرة لسنة 2023.

وعلى هذا الأساس، تم تحيين حاجيات تمويل ميزانية الدولة لسنة 2023 بـ 25879 م.د منها 10711 م.د نتيجة عجز الميزانية باعتبار الهبات والمصادرة و14968 م.د لتسديد أصل الدين و200 م.د قروض وتسبيقات الخزينة.

ومن المتوقع أن تبلغ نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي 80,20 % مقابل 79,9 % مسجلة في موفى سنة 2022.

✓ توازن ميزانية الدولة لسنة 2024:

يقدّر حجم ميزانية الدولة لسنة 2024 بـ 77868 م.د أي زيادة بـ 9,3 % أو 6629 م.د مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023.

وتعتمد تقديرات مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 على النتائج المتوقعة لسنة 2023 عل ضوء تنفيذ الميزانية إلى موفى أوت 2023 وتطوّر مختلف المؤشرات الاقتصادية طبقا لمنوال التنمية لسنة 2024.

وتم تقدير مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 على أساس الفرضيات التالية:

-نسبة النمو الاقتصادي في حدود 2,1 %،

-اعتماد معدل الأشهر الأخيرة من سنة 2023 لسعر صرف الدولار لكامل سنة 2024،

-اعتماد سعر برميل النفط الخام من نوع "البرنت" في حدود 81 دولار للبرميل،

-تطور واردات السلع.

I ـ مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2024 :

من المنظر أن تبلغ مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2024 حوالي 49160 م.د أي تطورا بـ 8,4 % أو3800 م.د بالمقارنة مع المبلغ المحيّن لسنة 2023. وتتوزع بين:

ـ مداخيل جبائية: تقدر لسنة 2024 بـ 44050 م.د مقابل 39488 م.د محينة لسنة 2023 مسجلة بذلك زيادة بـ 4562 م.د أو 11,6 % وتمثل 89,6 % من مداخيل الميزانية.

ـ مداخيل غير جبائية: تقدر لسنة 2024 بـ 4760 م.د مقابل 4335 م.د محينة لسنة 2023 أي بزيادة قدرها 425 م.د أو 9,8 % وتمثل 9,7 % من مداخيل الميزانية وهبات لحد 350 م.د تمثل 0,7 % من مداخيل الميزانية.

وتم ضبط تقديرات موارد الخزينة لسنة 2024 بـ 28708 م.د وتتأتى من موارد اقتراض لحد 28188 م.د ومن موارد خزينة أخرى لحد 520 م.د، وتتوزع بين اقتراض خارجي 16445 م.د واقتراض داخلي 11743 م.د.

II ـ نفقات ميزانية الدولة لسنة 2024 :

تم ضبط نفقات ميزانية الدولة لكامل سنة 2024 في مستوى 59805 م.د مقابل 56071 م.د محينة لسنة 2023 أي زيادة بـ 3734 م.د تمثل نسبة 6,7 %.

وتوزع نفقات ميزانية سنة 2024 على النحو التالي:

الأقسام	ق.م 2023	تحيين 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	22773	22773	23711
نفقات التسيير	2314	2314	2539
نفقات التدخلات	17222	19168	19696
نفقات الاستثمار	4692	4692	5274
نفقات العمليات المالية	57	57	67
نفقات التمويل	5307	5842	6838
نفقات الطارئة وغير الموزعة	1556	1225	1680
المجموع العام	**53921**	**56071**	**59805**
وذلك دون اعتبار تسديد أصل الدين في حدود 17863 م.د.			

ـ نفقات التأجير: تبلغ 23711 م.د مقابل 22773 م.د محينة لسنة 2023 أي بزيادة قدرها 939 م.د أو 4,1 % وتمثل 13,5 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 14,4 % متوقعة سنة 2023 و14,7 % مسجلة سنة 2022.

هذا، وتحرص الحكومة على أن تكون الانتدابات متأكدة وذات أولوية قصوى مع عدم تعويض الشغورات والسعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة، إلى جانب عديد الإجراءات الأخرى للتحكم في كتلة الأجور والنزول بها إلى نسب معقولة من الناتج المحلي الإجمالي.

ـ نفقات التسيير: تم رصد 2539 م.د مقابل 2314 م.د محينة سنة 2023 أي بزيادة قدرها 225 م.د تمثل نسبة 9,7 %.

ـ نفقات التدخل دون الدعم: وتقدر 8359 م.د مقابل 8390 م.د مرسمة بقانون المالية لسنة 2023 و7693 م.د محينة لسنة 2023. وتتوزع بين نفقات تدخل عادية في حدود 3353 م.د وتدخلات ذات صبغة تنموية في حدود 5006 م.د. وستمكن اعتمادات نفقات التدخل أساسا من تمويل:

- ✓ النهوض بالفئات محدودة الدخل: 1348 م.د.
- ✓ صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية: 869 م.د
- ✓ المنح والقروض الجامعية: 224 م.د.
- ✓ حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي: 800 م.د.

- نفقات الدعم: تبلغ التقديرات الاجمالية لنفقات الدعم بعنوان سنة 2024 ما قدره 11337 م.د وهو ما يمثل 19 % من جملة نفقات ميزانية الدولة و6,5 % من الناتج المحلي الإجمالي.

✓ دعم المحروقات: تقدر حاجيات التمويل الضرورية لتوازن منظومة المحروقات والكهرباء والغاز في سنة 2024 بحوالي 8033 م.د تم ضبطها على أساس فرضيات معدل سعر النفط بـ 81 دولار للبرميل وزيادة في حجم استهلاك المنتوجات النفطية الجاهزة بحوالي 6,5 % وزيادة في الكميات الموردة من الغاز الطبيعي الجزائري بـ 6,4 % إلى جانب تسديد قسط بـ 120 م.د من قرض الصندوق السعودي للتنمية لشراء مواد نفطية وإدراج 100 م.د لخلاص جزء من باقي المتخلدات بعنوان منحة الدعم التكميلية لسنة 2018.

✓ دعم المواد الأساسية: سيتم في سنة 2024 رصد اعتمادات في حدود 3591 م.د مقابل 3805 م.د محينة في سنة 2023. وتتوزع حاجيات الدعم كما يلي:

المواد	مبلغ الدعم
الحبوب	2446 م.د
الزيت البناني	380 م.د
الحليب	524 م.د
العجين الغذائي والكسكسي	190 م.د
السكر	10 م.د
الورق المدرسي	41 م.د
الجملة	**3591 م.د**

- دعم النقل العمومي: تخصيص مبلغ 660 م.د مقابل 640 م.د مقدرة بقانون المالية لسنة 2023 وتهم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة والنقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية.

ـ **نفقات الاستثمار والعمليات المالية:** تبلغ 5341 م.د مقابل 4750 م.د مرسمة سنة 2023.

مكونات المشاريع التنموية المدرجة بمشروع ميزانية 2024:

نستعرض في ما يلي أهم مكونات المشاريع التنموية على المهمات تباعا على النحو التالي:

ـ **رئاسة الحكومة:** حيث تقدر النفقات ذات الصبغة التنموية لرئاسة الحكومة بعنوان سنة 2024 بـ 17 م.د وتهم المصالح المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات العمومية غير الإدارية والهيئات الدستورية المستقلة والهيئات العمومية المستقلة.

ـ **الداخلية:** سيتم سنة 2024 تخصيص اعتمادات ذات صبغة تنموية بـ 267,3 م.د.

ـ **الدفاع الوطني:** في إطار تعزيز وتطوير قدرات الوزارة على الاضطلاع بمهامها وخاصة حماية التراب الوطني وتعزيز أمننا القومي سيتم في سنة 2024 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة 747,9 م.د لإنجاز برامج ومشاريع.

ـ **العدل:** تدعمت مجهودات الاستثمار لمهمة العدل خاصة في البنية التحتية عبر توفير اعتمادات جملية قدرها 51,7 م.د.

ـ **الشؤون الخارجية:** في إطار تدعيم إشعاع تونس دوليا ودعما للعمل الدبلوماسي والقنصلي سيتم تعزيز إمكانيات وزارة الشؤون الخارجية برصد اعتمادات ذات صبغة تنموية في حدود 12,3 م.د.

ـ **الشؤون الدينية:** يتواصل مجهود الدولة الخاص بالشؤون الدينية حيث تم رصد 3,0 م.د للنفقات ذات الصبغة التنموية.

ـ **المالية:** سيتم خلال سنة 2024 رصد اعتمادات جملية قدرها 101,8 م.د تعهدا و155,8 م.د دفعا بعنوان نفقات الاستثمار ونفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية.

ـ **الاقتصاد والتخطيط:** سيتم سنة 2024 رصد اعتمادات للنفقات ذات الصبغة التنموية تقدر بـ 857 م.د بعنوان تدخلات القطاع مقابل 839 م.د مرسمة سنة 2023 أي بزيادة تقدر بـ 2,1 % ناتجة أساسا عن الترفيع في الاعتمادات المخصصة لخلاص أقساط مساهمات تونس في رأس مال المؤسسات المالية تبعا لتقلبات سعر الصرف ولإدراج مساهمة جديدة في رأس مال صندوق افريقيا 50 وبرمجة اعتمادات هامة لاستحثاث نسق إنجاز برنامج التنمية المندمجة.

ـ **أملاك الدولة والشؤون العقارية:**

سيتم في سنة 2024 ترسيم نفقات ذات صبغة تنموية قدرها 13,4 م.د لتمويل جملة من البرامج السنوية والبرامج المتواصلة في إطار تنفيذ المهام الموكولة لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية حسب مشمولاتها.

ـ **الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:** يُقترح في نطاق مواصلة تدعيم قطاع الفلاحة والصيد البحري ومزيد إحكام استغلال الموارد الطبيعية وتثمينها، تخصيص اعتمادات بعنوان النفقات ذات الصبغة التنموية في حدود 1385,1 م.د كدفوعات

لإنجاز مختلف المشاريع والبرامج منها 683,0 م.د لتمويل نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية و702,0 م.د لتمويل نفقات لمشاريع الاستثمار.

ـ الصناعة والطاقة والمناجم: تتمثل أهداف مهمة الصناعة والمناجم والطاقة في تنفيذ سياسة الحكومة قصد تنشيط الاقتصاد ودفع الاستثمار والتحكم في الطاقة باعتباره محرك من محركات النمو وذلك من خلال رصد اعتمادات ذات صبغة تنموية تقدر بـ 261,4 م.د بعنوان سنة 2024 وموزعة حسب القطاعات كالآتي: قطاع الطاقة: 113,3 م.د، قطاع الصناعة: 146,7 م.د، قطاع المناجم : 1,4 م.د.

ـ قطاع الطاقة: وتتعلق التمويلات خاصة بدعم دور الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة في حدود 1,3 م.د والترفيع في الاعتمادات المسندة لفائدة صندوق الانتقال الطاقي إلى حدود 52 م.د وبرنامج النهوض بالنجاعة الطاقية والمباني العمومية في حدود 8 م.د.

ـ قطاع الصناعة: تم رصد اعتمادات ذات صبغة استثمارية تقدّر بـ 146,7 م.د قصد دعم ودفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية والنهوض بالاستثمار الصناعي. ويتعلق أساسا بمعاضدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال مواصلة تمويل صندوق دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة في حدود 9 م.د ومواصلة دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة العاملة في المجال الصناعي بـ 3,5 م.د ورصد اعتمادات في حدود 25 م.د لصندوق التطوير واللامركزية الصناعية خاصة لدعم المستثمر الجديد ورصد منحة في حدود 9 م.د لفائدة صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب ورصد 2,4 م.د لتطوير البنية التحتية الصناعية بالجهات الداخلية، إلى جانب تعزيز مجهود الوكالة العقارية الصناعية في حدود 5 م.د وتمويل أشغال التهيئة الخارجية للأقطاب التكنولوجية والفضاءات الصناعية المساندة لها في حدود 7,5 م.د.

ـ قطاع المناجم: رصد اعتمادات في حدود 1,4 م.د لمواصلة دعم تدخلات الديوان الوطني للمناجم قصد مزيد استقطاب المستثمرين والإحاطة بهم وتشجيعهم على الاستثمار في مجال البحث والاستغلال المنجمي.

ـ التجارة وتنمية الصادرات: سيتم خلال سنة 2024 مواصلة الجهود لدعم قطاع التجارة وتنمية الصادرات من خلال رصد اعتمادات دفع ذات صبغة تنموية قدرها 18 م.د تهم أساسا استكمال إنجاز مشروع المنطقة التجارية واللوجستية بن قردان ودعم مشاركة العارضين التونسيين في مختلف المعارض والتظاهرات وإنجاز دراسات لإحداث قاعدة تجارية بباجة ومراجعة المخطط المديري لمسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري.

ـ تكنولوجيات الاتصال: تهدف مهمة تكنولوجيات الاتصال خلال الفترة القادمة إلى العمل على تكريس مقومات التحول الرقمي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وذلك من خلال السعي إلى الإدماج الاجتماعي الرقمي والمالي لكافة الفئات الاجتماعية من أجل توفير النفاذ الشامل إلى الخدمات الرقمية.

ـ السياحة: تم رصد اعتمادات في حدود 94,2 م.د تتوزع أهمها بين الديوان الوطني التونسي للسياحة 55,1. م.د والديوان الوطني للصناعات التقليدية 10.5 م.د وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي 8 م.د وصندوق حماية المناطق السياحية 10 م.د.

ـ التجهيز والاسكان: تم رصد مبلغ 1780.1 م.د لاستكمال ومواصلة الاشغال المتعهد بها خلال السنوات الفارطة إضافة إلى الانطلاق الفعلي في تنفيذ عدة برامج ومشاريع جديدة بعد استكمال الدراسات وتحرير حوزتها العقارية.

وستعطي الأولوية في ميزانية الدولة لسنة 2024 للمشاريع التي انطلقت خلال السنوات الماضية قصد إتمام إنجازها في الآجال واحترام تعهدات الدولة في هذا المجال وتهم بالخصوص:

ـ إعداد الدراسات الخاصة بالطرقات المتعلقة بإنجاز وصلات طرقات سريعة بالشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي ومواصلة برنامج اقتناء أراضي لتحرير حوزة المشاريع الكبرى وكذلك مواصلة إنجاز برنامج الطرقات المهيكلة للمدن ومواصلة تهيئة الطريق الوطنية رقم 17 في إطار إنجاز مشروع سدّ وادي الكبير بولاية جندوبة،

ـ مواصلة إنجاز الطريق السيارة تونس ـ جلمة،

ـ مواصلة أشغال مشروع بناء جسر بنزرت بكلفة محينة تقدر بـ 1040 م.د ومواصلة أشغال مشروع ربط مدينة تطاوين بالطرق السيارة ومواصلة بناء 31 جسرا واستكمال تهيئة وتعبيد مسلكي المغيلة وجبل سمامة بالقصرين واستكمال إنجاز أشغال تهيئة الطريق الحزامية لمدينة تالة بالقصرين وكذلك مواصلة إنجاز ودعم تهيئة الطرقات المرقمة.

كما ستشهد سنة 2024 مواصلة إنجاز العديد من البرامج والمشاريع الطرقية الكبرى التي تم ترسيمها بميزانية سنة 2023، وتتمثل أساسا في برنامج اقتناء أراضي خاصة بشبكة الطرقات السيارة وبرنامج طرقات تونس الكبرى وبرنامج تهيئة المسالك الريفية وإنجاز البرنامج السنوي الخاص بالصيانة الدورية للطرقات والمسالك والجسور لسنة 2023.

هذا، إلى جانب مساندة شركة تونس الطرقات السيارة وقصد المحافظة على توازناتها المالية تقرر رصد مبلغ 250 م.د خلال سنة 2024 للمساهمة في تسديد أقساط قروض خارجية تم توظيفها لإنجاز طرقات سيارة من ناحية وخلاص المقاولين من ناحية أخرى.

وسيتواصل العمل على إنجاز المشاريع والبرامج التي انطلقت أشغالها بالنسبة لقطاع السكن الاجتماعي في السنوات السابقة ومن أهمها برنامج السكن الاجتماعي وتهذيب وإدماج الاحياء السكنية وإنجاز الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج احياء سكنية كبرى وبرنامج تهذيب وتجديد المراكز العمرانية القديمة.

كما سيتواصل خلال سنة 2024 إنجاز برنامج المسكن الأول، وسيتواصل كذلك إنجاز مشروع رقمنة المنظومة العقارية للبلاد التونسية الذي يتمثل في إرساء نظام تصرف حديث في الرصيد العقاري مبني على قاعدة معطيات وبيانات محينة في شكل رقمي يودع تحت تصرف ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري وجميع الإدارات ذات الصلة وذلك بالتعاون مع الجانب الكوري وبتكلفة جملية بـ 215,4 م.د.

وينتظر خلال سنة 2024 الشروع في إنجاز عدة برامج ومشاريع جديدة تهم الطرقات والجسور وحماية المدن من الفيضانات وحماية السواحل من الانجراف البحري وتوفير التمويل الذاتي في شكل قرض لبرنامج المسكن الأول.

ـ البيئة: سيتم خلال سنة 2024 ترسيم اعتمادات دفع ذات صبغة تنموية في حدود 372.0 م.د تخصص أساسا للبيئة والتنمية المستدامة في حدود 4 م د والتطهير، في حدود 334.5 م.د منها 156 م.د لخلاص قروض الديوان الوطني للتطهير و48 م.د لدعم ميزانية الديوان في إطار مشروع لزمة استغلال بعض منشآت التطهير.

ـ **النقل:** نظرا للأهمية البالغة التي يحتلها قطاع النقل في دفع الحركية الاقتصادية للبلاد وحرصا على استكمال مشاريع البنية التحتية الحديدية فإنه سيتم سنة 2024 تخصيص اعتمادات دفع بالنسبة للنفقات ذات الصبغة التنموية في حدود 359.1 م.د تهم خاصة مواصلة إنجاز القسط الأول من الشبكة الحديدية السريعة، المشاريع والبرامج المتواصلة للشركة الوطنية للسكك الحديدية، شركة النقل بتونس، الشركات الجهوية للنقل البري، الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية، الشركة الجديدة للنقل بقرقنة، المعهد الوطني للرصد الجوي وشركة ميناء النفيضة.

ـ **الشؤون الثقافية:** في إطار دعم القطاع الثقافي ضمن ميزانية المهمة لسنة 2024، تم تخصيص اعتمادات دفع في حدود 73 م.د للنفقات ذات الصبغة التنموية والتي ستتكفل بإنجازها مصالح الوزارة المركزية والجهوية وكذلك المؤسسات تحت إشراف الوزارة وتشمل ميادين الفنون والكتاب والمطالعة والعمل الثقافي والتراث والتراث التونسي المكتوب.

ـ **الشباب والرياضة:** سيتم خلال سنة 2024 مواصلة إنجاز البنية الأساسية والبرامج الخصوصية لفائدة قطاع الشباب والرياضة وللغرض تم تخصيص نفقات ذات صبغة تنموية بقيمة 134.1 م.د موزعة بين برنامج الشباب 31 م.د وبرنامج الرياضة 90,4 م.د وبرنامج التربية البدنية 8,7 م.د وبرنامج القيادة والمساندة 3,9 م.د.

ـ **شؤون المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن:** تم تخصيص اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية بقيمة 44,6 م.د مقابل 39,1 م.د سنة 2023.

وستوظف هذه الاعتمادات لإنجاز البرامج التالية:

ـ برنامج المرأة والاسرة وتكافؤ الفرص: تشجيع ريادة الاعمال النسائية والنهوض بدخل العائلات التي يكون فيها العائل الوحيد المرأة، إلى جانب مشاريع اقتصادية منها متناهية الصغر للأسر ذات الوضعيات الخاصة ومساعدة الأسر المنتجة على تسويق منتوجاتها.

ـ برنامج الطفولة: تتعلق أساسا ببرنامج النهوض بالطفولة المبكرة بتكفل الدول بالأطفال المنتمين للرياض العمومية والمنتمين للعائلات ذات الدخل المحدود وبرنامج الروضة العمومية بالمساهمة في تهيئة رياض الأطفال التابعين للبلديات ودعم الأطفال من ذوي الاعاقات الخفيفة والمصابين بطيف التوحّد من خلال تكفل الدولة بمصاريف خصوصية تصرف لرياض الأطفال باعتبار هذا البرنامج.

ـ برنامج كبار السن: برصد اعتمادات لتهيئة ومواصلة تجهيز مراكز رعاية المسنين ببعض الجهات

ـ برنامج القيادة والمساندة: وستخصص الاعتمادات المرصودة أساسا لمواصلة تهيئة وتوسيع وبناء المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والاسرة في قفصة وبن عروس وسوسة وقبلي وباجة وتمويل دراسة لبناء مقر أرشيف خاص بالوزارة.

ـ **الصحة:** تخصيص اعتمادات دفع بقيمة 582,2 م.د لفائدة المشاريع والبرامج المدرجة بقسم الاستثمار موزعة بين 416,6 م.د مشاريع بصدد الإنجاز و165,6 م.د مشاريع جديدة.

وتهم المشاريع بصدد الإنجاز بناء مستشفيات خاصة بالمناطق ذات الأولوية وتجهيز وتهيئة مستشفيات وقاعات وتوسعة مركز الإصابات بالحروق البليغة ببن عروس وتطوير المنظومة المعلوماتية الصحية وتركيز الصحة الرقمية.

وتتعلق المشاريع الجديدة خاصة بإيلاء الأولوية للطب الوقائي وتدعيم المؤسسات الصحية بالتجهيزات المتطورة ومواصلة العمل على دعم طب الاختصاص بالجهات الصحية ذات الأولوية.

ـ **الشؤون الاجتماعية:** سيتم تخصيص اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها 131,8 م.د توظف أساسا لأهم المشاريع المتواصلة والمتمثلة في بناء مقر المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية وفي أهم المشاريع والبرامج الجديدة خاصة منها بناء قسم تفقدية الشغل بمدنين وتكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي واقتناء أراضي وتهيئة وتجهيز الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي ومنح لفائدة الأطفال أقل من 6 سنوات.

ـ **التربية:** تم رصد اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها 654,5 م.د.

وتتمثل أهم المشاريع والبرامج المدرجة بمهمة التربية خاصة في تدعيم عمليات التعهد والصيانة للمباني والتجهيزات الموجودة بالمؤسسات التربوية وتأهيل المؤسسات التربوية من حيث دعم البنية الأساسية للتخفيف من الاكتظاظ وتحسين ظروف الإقامة وكذلك دعم البنية الأساسية وتحسين ظروف الإقامة بالمبيتات المدرسية ومواصلة دعم المطاعم المدرسية وتوسيع شبكة المدارس الابتدائية وتعميم السنة التحضيرية بالتعاون مع القطاع الخاص وتوفير الظروف الملائمة للأطفال واقتناء تجهيزات تعليمية وإعلامية وإدماج التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في التعلم بهدف إرساء التعليم عن بعد.

ـ **التعليم العالي والبحث العلمي:** تبلغ النفقات ذات الصبغة التنموية لمصالح التعليم العالي والبحث العلمي 334,4 م.د تخصص أساسا لتمويل البرامج التالية:

ـ برنامج التعليم العالي وتتعلق بمواصلة بناء أقساط جديدة لمؤسسات التعليم العالي والتوسعة وتهيئة وترميم بعض المؤسسات واقتناء تجهيزات دراسية وعلمية وإعلامية.

ـ برنامج الخدمات الجامعية بمواصلة بناء أقساط لمؤسسات الخدمات الجامعية وتهيئة وترميم أخرى واقتناء تجهيزات بخصوصها.

ـ برنامج البحث العلمي بمواصلة تجهيز مراكز البحوث وتمويل مدارس الدكتوراه ودعم البحوث التنموية وتمويل منحة التشجيع على الإنتاج العلمي ودعم التعاون العلمي وتثمين نتائج البحوث القابلة للاستغلال ومساهمة تونس في برنامج "أفق أوروبا".

ـ **التشغيل والتكوين المهني:** تم ترسيم اعتمادات لمجابهة النفقات ذات الصبغة التنموية بمبلغ 507,2 م.د حيث ستتواصل مجهودات الدولة لدعم الصندوق الوطني للتشغيل باعتمادات تبلغ 420,5 م.د والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى بـ 9 م.د.

وتتعلق أهم التدخلات بالصندوق الوطني للتشغيل لتمويل آليات معالجة سوق الشغل وتنمية المبادرة الخاصة وصندوق النهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى والتكوين المهني الأساسي والتكوين المستمر من أجل تحسين كفاءة العاملين بالمؤسسات.

ـ خدمة الدين العمومي لسنة 2024:

من المتوقع أن ترتفع خدمة دين الدولة (متوسط وطويل المدى) لسنة 2024 مقارنة بسنة 2023 بنسبة 18.7 % أي ما يعادل 3891 م.د لتبلغ حوالي 24701 م.د سنة 2024 مقابل 20810 م.د سنة 2023 وتتوزع كما يلي:

خدمة الدين العمومي 2022 ـ 2024 (بحساب م.د)

	نتائج 2022	تحيين 2023	ق.م 2024	التطور %
الفائدة	**4663.4**	**5842**	**6838**	**17,0**
إجمالي الناتج المحلي	3.24	3.68	3.90	
الدين الداخلي	2919.1	3636	4267	17.4
الدين الخارجي	1744.3	2206	2571	16,5
الأصل	**9778.1**	**14968**	**17863**	**19.3**
إجمالي الناتج المحلي	6,80	9.44	10.19	
الدين الداخلي	5530.3	8415	8119	(ـ 3.5)
الدين الخارجي	4247.8	6553	9744	48.7
خدمة الدين	**14441.5**	**20810**	**24701**	**18.7**
إجمالي الناتج المحلي	10.04	13.12	14.08	
الدين الداخلي	8449.4	12051	12386	2.8
الدين الخارجي	5992.1	8759	12315	40.06

مع الإشارة وأن الزيادة في أسعار الصرف بـ 0.01 دينار للدولار وللأورو و0,1 دينار لـ 1000 ين ياباني تترتب عنها زيادة في خدمة دين الدولة لسنة 2024 كما يلي:

مليون دينار	الأورو	الدولار الأمريكي	اليان الياباني
فائدة الدين	3.3	4.0	0.6
أصل الدين	17.4	7.0	6.1
خدمة الدين	**20.7**	**11.0**	**6.7**

2. أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الأربعاء 08 نوفمبر 2023 استمعت خلالها إلى السيدة وزيرة المالية حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

وفي بداية الجلسة، بيّنت السيدة الوزيرة أنه تم إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 اعتمادا على النتائج المحينة لكامل سنة 2023 واستنادا إلى الفرضيات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في تحقيق نسبة نمو بالأسعار القارة في حدود 2.1% واعتماد معدل سعر برميل النفط لكامل السنة في حدود 81 دولار واعتماد معدلات سعر الصرف المسجلة في سنة 2023.

وأفادت أن مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2024 قدرت بـ 49160 م.د أي تطورا بـ 8.4% مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023 وهي تمثل 63.1% من جملة موارد الدولة وهي تتوزع بين مداخيل جبائية في حدود 44050 م.د وتمثل 89.6% من موارد الميزانية ومداخيل غير جبائية في حدود 4760 م.د وتمثل 9.7% من موارد الميزانية ومداخيل بعنوان الهبات في حدود 350 م.د وتمثل 0.7% من موارد الميزانية.

وبيّنت أنه تم إعداد تقديرات المداخيل الجبائية لسنة 2024 بالاعتماد على فرضيات الإطار الاقتصادي الكلي بالإضافة إلى مردود الإجراءات الجبائية الجديدة لسنة 2024 (مردود صافي بـ 635 م د) لتبلغ 44050 م.د أي تطورا بـ 11.6% مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023 وتتأتى من: مداخيل بالنظام الداخلي في حدود 33457 م.د أي تطورا بـ 13.7% وهي تمثل 76% من المداخيل الجبائية لسنة 2024 ومداخيل بالنظام الديواني في حدود 10593 م.د أي تطورا بـ 5.3% وهي تمثل 24% من المداخيل الجبائية لسنة 2024.

وأوضحت أن الأداءات المباشرة قدرت لسنة 2024 بـ 18157 م.د أي تطورا بـ 12,3% مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023 وذلك بالعلاقة مع تطور الضريبة على الدخل بـ 10,3% والضريبة على الشركات بـ 16,9%، في حين قدرت الأداءات غير المباشرة بـ 25893 م.د أي تطورا بـ 11% مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023 وتتأتى من مداخيل مرتبطة بالنظام الداخلي في حدود 59% (15300 م.د) ومداخيل مرتبطة بالنظام الديواني في حدود 41% (10593 م.د).

ثم استعرضت السيدة الوزيرة جملة من الفرضيات التي تم على أساها إعداد تقديرات المداخيل غير الجبائية والهبات لسنة 2024 والتي تهم:

- تطور الإنتاج الوطني من النفط الخام والغاز الطبيعي بحوالي 3%.
- كميات الغاز الجزائري العابرة للبلاد التونسية في حدود 23 مليار متر مكعب تعاقدي.
- معدل سعر برميل النفط في حدود 81 دولار.
- المحافظة على معدل سعر صرف الدينار في المستوى المسجل في سنة 2023.
- تطور عائدات المساهمات الراجعة للدولة ومنها عائدات البنك المركزي في حدود 500 م.د.
- تقديرات الهبات المبرمجة في إطار برامج دعم ميزانية الدولة.

وتبعا لذلك، فإن المداخيل غير الجبائية المبرمجة لسنة 2024 تقدر بـ 4760 م.د أي زيادة بـ 425 م.د مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023 وتقدر الهبات في حدود 350 م.د مقابل 1537 م.د محينة لسنة 2023.

وبيّنت من جهة أخرى أن نفقات ميزانية الدولة قدرت بـ 59805 م.د أي تطورا بـ 6.7% أو +3734 م.د مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023 ويعزى هذا التطور أساسا إلى:

- تطور نفقات التأجير بـ 4.1% لتبلغ 23711 م د.
- ارتفاع نفقات التسيير بـ 9.7% لتبلغ 2538 م د.
- تطور نفقات التدخلات دون الدعم ودون التدخلات ذات الصبغة التنموية بـ 4% لتبلغ 3353 م د.
- تراجع نفقات الدعم بـ -1.2% لتبلغ 11337 م د.
- تطور النفقات ذات الصبغة التنموية بـ 12.3% لتبلغ 10347 م د.
- تطور نفقات التمويل بـ 17.0% لتبلغ 6838 م د.
- تخصيص مبلغ بعنوان النفقات الطارئة في حدود 1680 م د.

وأضافت أن تطور نفقات التأجير يرجع إلى الزيادة العامة في الأجور في القطاع العمومي بعنوان سنة 2024 والانتدابات الجديدة بعنوان سنة 2024 والتي تبلغ 13586 عونا والترقيات المبرمجة والتدرج الآلي. وتبعا لذلك، ستمثل كتلة الأجور المقدرة لسنة 2024: 13.5% من الناتج المحلي الإجمالي و39.6% من نفقات الميزانية و30.5% من حجم الميزانية و48.2% من الموارد الذاتية.

وبخصوص تطور النفقات الموجهة للدعم، أوضحت أنها تمثل نسبة 19% من نفقات الميزانية و6.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 20.5% و7.2% محينة لسنة 2023 و23.7% و8.3% مسجلة سنة 2022، وقد تم برمجتها على أساس الفرضيات التالية:

- معدل سعر برميل النفط في حدود 81 دولار لكامل السنة.
- تطور الاستهلاك الوطني من المنتوجات النفطية والكهرباء والغاز.
- استقرار معدل سعر صرف الدينار.
- حاجيات الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير وديوان الحبوب.
- تطور سعر المواد الأساسية بالأسواق العالمية.

وأوضحت، في هذا السياق، أن كل زيادة في سعر برميل النفط بدولار واحد ينجر عنه ارتفاع في نفقات الدعم بـ 144 م د وكل ارتفاع في سعر الطن من القمح بـ 10 دولارات ينجر عنه ارتفاع في نفقات دعم المواد الأساسية بـ 93 م د كما أن كل ارتفاع بـ 10 مليم في سعر صرف الدولار يتسبب في ارتفاع نفقات دعم المواد الأساسية بـ 11 م د.

وتتوزع نفقات الدعم لسنة 2024 بين 7086 م د لدعم المحروقات (تتوزع بين STEG لحد 4019 م د وSTIR لحد 3067 م د) بنسبة تقدر بـ 62.5% من نفقات الدعم و3591 م.د لدعم المواد الأساسية بنسبة 31.7% و660 م.د لدعم النقل.

هذا، وتم ضبط تقديرات نفقات دعم المحروقات على أساس فرضيات أهمها:

- معدل سعر برميل النفط من نوع البرنت بـ 81 دولار علما وأن تقديرات جلّ المنظمات الدولية لمعدل سعر برميل النفط لسنة 2024 تتراوح بين 80 و87 دولار للبرميل.

- استقرار سعر صرف الدولار.

- ارتفاع معدل الاستهلاك الوطني من المواد النفطية بـ 7% والكهرباء بـ 3%.

- تسوية جزء من متخلدات الشركة التونسية لصناعات التكرير في حدود 220 م د.

علما وأن حاجيات دعم المحروقات ترتبط بمردود جملة من الإجراءات أهمها إجراءات لتحسين أداء الشركات والتحكم في الاستهلاك ومراقبة مسالك توزيع قوارير الغاز المنزلي، ويمثل دعم المحروقات المقدر لسنة 2024 ما قدره 4% من الناتج المحلي الإجمالي و9.1% من حجم الميزانية و11.8% من نفقات الميزانية و14.4% من الموارد الذاتية.

أما بالنسبة لنفقات دعم المواد الأساسية، فقد تم إعدادها على أساس الفرضيات التالية:

- تراجع معدل سعر القمح إلى مستوى 327 دولار للطن مقابل 343 دولار محينة لسنة 2023.

- تراجع معدل سعر الزيت النباتي إلى مستوى 1100 دولار للطن مقابل 1250 دولار محينة لسنة 2023.

- استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

- تعزيز إجراءات مراقبة مسالك التوزيع.

وأبرزت السيدة الوزيرة أن نفقات دعم المواد الأساسية تمثل 31.7% من جملة نفقات الدعم ما يعادل 2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 33.2% و2.4% على التوالي محينة لسنة 2023. وأشارت أن مشتقات القمح اللين تستحوذ على الجزء الأكبر من نفقات دعم المواد الأساسية بـ 44% ثم مشتقات القمح الصلب بـ 34% فالزيت النباتي 12% والحليب بـ 10%.

أما بخصوص النفقات الموجهة للتنمية والمدرجة في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، بيّنت أن الحجم الجملي لهذه النفقات سيبلغ مستوى 10347 م د مقابل 9217 م د محينة لكامل سنة 2023 و7787 م د مسجلة في 2022، حيث تهم هذه النفقات تدخلات ذات صبغة تنموية بحوالي 5006 م د ونفقات بعنوان الاستثمار لحد 5274 م د منها 1775 م.د مشاريع ممولة عن طريق القروض الخارجية المباشرة ونفقات العمليات المالية لحد 67 م د. وأضافت أن هذه النفقات تمثل 17.3% من نفقات الميزانية و13.3% من الميزانية و5.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتقدّر خدمة الدين العمومي لسنة 2024 في مستوى 24701 م د أي زيادة بـ 3891 م د أو 18,7% مقارنة بالنتائج المحينة لكامل سنة 2023.

وسيبلغ عجز ميزانية الدولة 11515 ـ م.د أي ما يعادل 6.6 ـ% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل -12288 م د أو -7.7% محينة لسنة 2023. في حين سيتراجع عجز الميزانية باعتبار الهبات والمصادرة إلى -10645 م.د أو -6.1% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 10711 ـ م.د أو 6.8 ـ % محينة لسنة 2023.

وبالتالي تقدر حاجيات تمويل العجز بـ 28708 م.د مقابل 25879 م.د محينة سنة 2023. وشددت السيدة الوزيرة على جهود الحكومة وقدرة بلادنا على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المانحين.

كما أوضحت أن موارد الاقتراض تنقسم إلى موارد اقتراض داخلي في حدود 11743 م د مقسمة بين رقاع الخزينة 52 أسبوع ورقاع الخزينة القابلة للتنظير والقرض الرقاعي الوطني والقرض البنكي بالعملة، وموارد اقتراض خارجي في حدود 16445 م د موزعة بين قروض خارجية موظفة لمشاريع الدولة وقروض خارجية معاد إقراضها وقروض دعم الميزانية. وأضافت أنه لن يكون ممكنا الخروج على الاسواق العالمية المالية لاعتبارات مرتبطة بالتصنيف السيادي لبلادنا وبالشروط المالية المجحفة التي يشترطها المانحون الدوليين.

وخلال النقاش، أثار النواب عديد المسائل منها مسألة عدم التناغم بين الفرضيات المعتمدة في مشروع ميزانية الدولة، على غرار نسبة النمو وسعر برميل النفط، مقارنة بالفرضيات والتوجهات المعتمدة على المستوى العالمي. واستوضحوا، في هذا السياق، عن مبررات عدم الأخذ بعين الاعتبار هذه الفرضيات خاصة وأن قانون المالية التعديلي لسنة 2023 زاد في تأكيد عدم وجاهة الفرضيات المعتمدة. واعتبروا أنه تمّ اعتماد فرضية سعر برميل نفط في المستوى المنخفض نسبيا وهو الأدنى، حسب تقارير منظمات دولية، يمكن أن يكون له تبعات على مستوى ارتفاع نفقات الدعم. واستفسروا عن أسباب عدم اعتماد فرضية إمضاء اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

وأكدوا من جهة أخرى على أسباب غياب إجراءات ثورية ضمن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 تترجم المسار الجديد وما يحمله من رهانات. كما اعتبروا أن الميزانية لا يمكن اعتبارها ميزانية تقشف بحكم ما ستشهده مجمل النفقات من ارتفاع لاسيما منها المتعلقة بالأجور خاصة بالنسبة لقطاعي الصحة والتعليم. ذلك أن نسبة كتلة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي لا تزال مرتفعة مقارنة بالمعدل العالمي الذي لا يتجاوز نسبة 6 %.

وأكّد عدد من النواب على ضرورة إيجاد الآليات الضرورية ليتسنى توجيه الدعم لمستحقيه من خلال إحكام رقابة مسالك إنتاج وتوزيع المواد المدعمة والتصدي إلى استعمال هذه المواد في غير الأغراض المخصّصة لها.

كما تطرق آخرون لمسألة تفاقم المديونية على المستوى الداخلي والخارجي ودعوا إلى التفكير في الحلول البديلة والآليات للتقليص منها قصد إنجاح سياسة التعويل على الذات، وأكّدوا على ضرورة محاربة التهرب الضريبي، واقترح أحد النواب إمكانية إقرار عفو جبائي قصد تعزيز موارد الدولة. واعتبر بعض النواب أن تراجع الهبات مرتبط أساسا بالدبلوماسية الاقتصادية والخروج على الأسواق المالية العالمية.

واستفسر بعض النواب عن كيفية وقف نزيف الارتفاع المتواصل لرصيد المستحقات والديون المتقاطعة بين الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية وفي ما بين المؤسسات والمنشآت العمومية. كما تساءلوا عن أحقية تمتّع أعوان عديد المنشآت والمؤسسات العمومية بامتيازات عينية مجانية. وأوصوا بمراجعة ذلك حفاظا على المال العام وتكريسا لمبدأ المساواة وعدم التمييز بين مختلف الأسلاك الوظيفية.

ودعا عدد من النواب إلى إيلاء الجانب الإعلامي الأهمية اللازمة قصد إنارة الرأي العام بالسياسة المالية المتبعة على غرار تفسير دواعي ارتفاع موارد الاقتراض الخارجي سنة 2024 وخدمة الدين العمومي ودواعي الإجراءات التي يتم اتخاذها وحث المواطن على مزيد العمل وتظافر جهود الجميع للخروج من الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها البلاد منذ سنوات.

وتساءل النواب عن برنامج الحكومة في تطوير قطاع الفسفاط باعتباره قطاعا استراتيجيا يوفر العملة الصعبة لميزانية الدولة حيث أنه لا يحظى بإجراءات جديدة سنة 2024 حتى يعود لسالف نشاطه. وجدّدوا تأكيدهم على ضرورة استغلال ثروات البلاد والإمكانيات في كل المجالات قصد إيجاد حلول بديلة لدعم ميزانية الدولة.

وبخصوص مقاومة الفساد وتشديد الرقابة على مصاريف الدولة، اقترح أحد النواب إلى إحداث جهاز يُعنى بمراقبة المراقبين.

هذا، وتطرق بعض النواب إلى عدة ملفات أخرى على غرار تقادم واهتراء أسطول النقل في تونس وتسوية الوضعية العقارية لعدد من المساكن في الأحياء الشعبية وتمكين حاملي الشهائد العليا من استغلال الأراضي الفلاحية الدولية وتخفيف الإجراءات لتشجيع الاستثمار.

واستهلت السيدة الوزيرة ردودها بتوضيح فرضية سعر برميل النفط لسنة 2024، حيث بيّنت أنه تم العمل في ضبط هذا المؤشر بالاعتماد على التوقعات العالمية لأهم المؤسسات الدولية حيث يُتوقع أن يتراوح برميل النفط بين 81 و87 دولار، وفرضية 81 دولار للبرميل سنة 2024 ليست اعتباطية حيث تم الاستئناس بالإضافة إلى التقديرات الصادرة عن المنظمات الدولية، بدراسات وبحث دقيق واستئناس بالمؤشرات الصادرة عن المنظمات الدولية ومعدلات عقود النفط الآجلة التي تأخذ يعين الاعتبار كل المستجدات على غرار الاتفاق بين روسيا والعربية السعودية. وتجدر الإشارة أن آخر التوقعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي تضمنت تقديرات لمعدل سعر البرنت بـ 81.2 دولار للبرميل إضافة إلى اعتماد آخر توقع صدر في أكتوبر 2023 عن صندوق النقد الدولي بنفس السعر.

وبخصوص تقدير نسبة نمو بـ 2.1 %، أفادت أن الدراسات العلمية أثبتت أن تحقيق نقطة نمو إضافية تمكن من تحقيق بين 15 و20 ألف موطن شغل إضافي. وتحقيق نمو بـ 2.1 % خلال سنة 2024 سيمكّن من خلق حوالي 30 ألف موطن شغل إضافي.

وفي ما يتعلق بعدم اعتماد فرضية إمضاء اتفاق مع صندوق النقد الدولي، أوضحت أنه تم اعتماد سياسة مالية حذرة سنة 2024 خلافا لما تمّ العمل به في إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنتي 2022 و2023، حيث ارتأت الحكومة عدم اعتماد فرضية إمضاء اتفاق مع صندوق النقد الدولي لأن الاختلاف يتعلق أساسا بشروط وإملاءات الصندوق وكيفية القيام بالإصلاحات منها رفع الدعم بصفة كلية، والتي يمكن أن تمسّ من السلم الاجتماعي الذي يمثل أولوية وخط أحمر بالنسبة لسيادة رئيس الجمهورية.

وأكّدت في المقابل أن بلادنا منفتحة على كل الاقتراحات وعلاقتها بصندوق النقد الدولي متواصلة لا سيما في ما يتعلق بتبادل المؤشرات والمعطيات. وأبرزت أن الهدف من إمضاء اتفاق مع صندوق النقد الدولي ليس بالأساس تمويل كل احتياجات الدولة وإنما بعث إشارة للمانحين الدوليين أن هناك إصلاحات وإجراءات اقتصادية في تطور. من جهة أخرى، أفادت أن بلادنا تحصلت على عديد القروض غير المشروطة باتفاق إمضاء عقد مع صندوق النقد الدولي على غرار البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير وكذلك مع المملكة العربية السعودية.

واعتبرت أن الصعوبات على مستوى التمويل لا تثني الحكومة على مواصلة العمل لإيجاد الحلول البديلة، مجدّدة تأكيدها على أن التوصل إلى اتفاق محتمل مع الصندوق لا بدّ أن يراعي سيادتنا الوطنية والأبعاد الاجتماعية التي تعتبر جوهر كل سياساتنا المعتمدة.

وفي ما يتعلق بارتفاع كتلة الأجور، بيّنت أن هناك مجهود كبير للتقليص في هذا المؤشر من خلال عدد من الإجراءات، حيث تم إقرار برنامج للتقاعد المبكر والذي مكّن من إحالة حوالي 7200 موظف على التقاعد من بين 10200 مطلب إلى غاية أكتوبر 2023. بالإضافة إلى الترفيع سنة 2023 في العطلة لبعث مشروع وهنالك كذلك الحراك الوظيفي بين الوزارات لعدم اللجوء لانتدابات جديدة، هذا، ويعود ارتفاع كتلة الأجور سنة 2024 أساسا للانعكاس المالي للترفيع في الأجور.

وعن توجيه الدعم لمستحقيه، ذكّرت بالمرسوم عدد 14 لسنة 2022 وبحملات المراقبة المكثفة التي تقوم بها فرق تابعة لوزارات المالية والتجارة والداخلية على عديد الفضاءات وتم رفع عديد المخالفات والتجاوزات واتخاذ عديد القرارات في الغرض. وأضافت أن الدعم متواصل لفائدة القطاعات المرتبطة باستهلاك المواد الأساسية على غرار المطاحن والمخابز والزيت النباتي.

كما تعرضت لمجهود الدولة في دعم المؤسسات العمومية التي تشكو صعوبات مالية وتفاقم المديونية نتيجة ارتفاع عدد العاملين دون أن يرافق ذلك تطور في الإنتاج، ووضحت أنه تم منحها قروض خزينة وهذا ما يسمح به القانون.

وفي نفس سياق ملف المؤسسات العمومية، وكثرة الديون المتقاطعة بين عديد المؤسسات. ذكّرت بإجراءات الأمرين الرئاسيين الصادرين في مارس 2022 وجانفي 2023 والمتعلقين بالترخيص في إجراء مقاصة بين الديون الراجعة للدولة لدى ديوان الحبوب والشركة الوطنية للاتصالات وبين الدين المستحق للديوان وللشركة والذي هو عند الدولة. وأضافت أنه تم القيام بعمليات تدقيق بالاستعانة بمكاتب خبرة قصد ربح الوقت وخلق مزيد من النجاعة، وتم إعداد تقارير في الغرض من قبل وزارة المالية حول ملف الديون المتقاطعة بين عديد المؤسسات.

هذا، وساندت الآراء التي تؤكد وجود فوارق كبيرة بين أجور العاملين في المؤسسات العمومية وأجور أعوان الوظيفة العمومية معتبرة أن هذه الفوارق غير مقبولة وغير عادلة وهي راجعة للفوضى والاضرابات التي شهدتها الفترة السابقة. وأشارت إلى أن هناك إرادة سياسية كبيرة لوقف هذا النزيف وهو ما يتطلب تقييما ومراجعة قصد تحقيق أكثر عدل بين الأعوان في الدولة.

ثم قدّمت معطيات حول ملف الفسفاط، حيث أكّدت أنه يجب إعطاء الأولوية لهذا القطاع قصد تعزيز مساهمته في تمويل ميزانية الدولة مؤكدة على جهود الحكومة متواصلة للترفيع في إنتاج وتصدير الفسفاط وهو ما كان دائما موضوع جلسات عمل وزارية. وهناك مؤشرات إيجابية حول النتائج الحاصلة والأرباح المحققة من قبل شركة فسفاط قفصة نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية وعودة نسق الإنتاج والنقل تدريجيا. وأضافت أن أهداف الشركة تتمثل في بلوغ إنتاج بـ 500 ألف طن شهريا خاصة مع التحسن النسبي للأوضاع الاجتماعية بالحوض المنجمي بالإضافة إلى تحسّن نسق نقل الفسفاط، كما يتوقع أن تتميز السنة المقبلة بمجهود استثماري هام لتلافي التأخير الحاصل على مستوى المشاريع الكبرى.

واختتمت ردودها بالتطرق لملف التصرف في الأملاك المصادرة، وذكّرت باختصاصات لجنة التصرف في الأملاك المصادرة وكذلك المهام المنوطة بعهدة عقارية قمرت والكرامة القابضة وشركة "كروز تورز". وبيّنت وجود عديد المهام الرقابية ويتم تطبيق القانون بخصوص المخرجات المتضمنة لتجاوزات وإخلالات وإحالتها على القضاء. ويتم التعامل مع هذا الملف بكل حذر وجاري تدقيق في كل الملفات المتعلقة بالتفويت.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا.

السيد رئيس الحكومة والسادة أعضاء الوفد المرافق له،

زميلاتي زملائي، لا بد من الإشادة بالمجهودات التي قامت بها كل اللجان بدون استثناء وكذلك تقدير المجهود الذي بذله أعضاء الحكومة فردا فردا عند حضورهم لدى مختلف اللجان والإصغاء إلى كل تساؤلاتهم وإعداد الردود المناسبة والتي تمت في مناخ من الصراحة وبدون أن يكون هناك التفاف حول الأجوبة وما إلى ذلك، وهذا ما بلغني من طرف كل اللجان أن المناقشات كانت في جو صريح وأن جميع التساؤلات كانت تهدف إلى خدمة المصلحة العليا للوطن.

وهذا ما يؤكد فلسفة دستور 25 جويلية 2022 من أن وظائف الدولة تعمل أولا وبالذات بكل استقلالية وظيفة تنفيذية، وظيفة تشريعية ووظيفة قضائية، وتشترك في أنها تعمل لصالح الشعب وتهدف إلى تحقيق الأهداف التي ترمي إلى تحسين وطننا في المستقبل.

كما لا يفوتني، أن أنوّه بمداخلة السيد رئيس الحكومة التي كانت واضحة وواعدة، وكذلك الرسائل التي وجهها من خلال كلمته وتأكيده على المبادئ والثوابت المتعلقة بالانتماء إلى هذا الوطن ووضع المصلحة العليا له فوق كل اعتبار ومحبة تونس، وكان يتكلم بكل صراحة وبكل عفوية، ثم إن الرسائل التي وجهها أعتقد أنها رسائل هامة بالنسبة إلى الشعب التونسي، أولا استبعاد ثقافة اليأس التي استشرت في الماضي وتعويضها بثقافة الأمل، الأمل في مستقبل تونس والأمل في أن هذا الوطن يسع كل أبنائه، وأن مستقبل الجيل الصاعد والشباب هو في تطوير بلادهم، ثم سبل النجاح حيث أكد على أن النجاح لا يتم إلا بالعمل ثم العمل ثم العمل.

وهي الرسائل التي أتمنى أن يتقبلها الشعب التونسي بكل ما تتضمنه من معاني ومن قيم ومن تحديد رؤية مستقبلية لإنقاذ وطننا، وعندما نتحدث في هذا الموضوع نقول أن بلادنا تستحق أفضل من هذا الوضع، لأن لدينا الكفاءات في كل المجالات، لنا الإمكانيات بالنسبة إلى مختلف القطاعات سواء الثروات الطبيعية أو الصناعات المختلفة أو الثروات الفلاحية، وعلينا أن نعمل من أجل أن نعاضد مجهودات الحكومة في خصوص النهوض بمختلف هذه القطاعات.

كما ذكر السيد رئيس الحكومة أننا سنشهد خلال الأيام والأسابيع المقبلة إحالة العديد من القوانين التي ستعمل على تغيير كل المعطيات في البلاد سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية وفي كل المجالات بدون استثناء، بدون أن ننسى كذلك المجالات الرياضية.

لقد كانت تونس مفخرة في السابق، الحمد لله، لدينا أنس جابر والحفناوي اللذان شرّفا تونس ورفعا علم تونس والنشيد الرسمي في المحافل الدولية، هذه مسائل ومعطيات هامّة وهي بريق أمل بالنسبة إلى شعبنا وبالنسبة إلى ما نصبو إلى تحقيقه، الأمل والطمأنينة والمستقبل الفاضل.

لذلك، سيادة رئيس الحكومة وكل السيدات والسادة الوزراء المرافقين له، نحن في مجلس نواب الشعب نعتبر أن حضوركم بيننا هو بريق أمل بالنسبة إلى المستقبل ونتمنى لكم التوفيق والنجاح في المهمات الموكولة إليكم.

وفي الختام، لا نريد إلا تحقيق عزة تونس ومجد شعبها، وبناء على ذلك أرفع الجلسة على أن تستأنف أعمالنا على الساعة الثالثة بعد الزوال وأتلو عليكم القائمة الأولى للمتدخلين: السيد حاتم اللباوي والسيد محمد اليحياوي والسيد هشام حسني والسيد نبيل حامدي والنائبة المحترمة فاطمة المسدي والنائبة المحترمة السيدة سنية بن مبارك والسيد علي زغدود والسيد محمد شلغاف والسيد عبد الرزاق عويدات والنائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي.

المعذرة، بالنسبة إلى الزميلات يجب أن أذكر دائما عبارة النائبة المحترمة، أما بالنسبة إلى الزملاء أعتقد أن الأمر واضح بالنسبة إليكم، (ضحك) شكرا لكم ونرفع الجلسة.

(كانت الساعة الواحدة وعشرين دقيقة بعد الظهر)

استئناف الجلسة والنقاش العام

(كانت الساعة الثالثة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

على بركة الله نستأنف الجلسة،

الرجاء من الزميلات والزملاء المحترمين الجلوس في مقاعدهم، نشرع في التدخلات وأذكّر بالقائمة الأولية للسيدات والسادة النواب المحترمين: حاتم لباوي ومحمد اليحياوي وهشام حسني ونبيل حامدي وفاطمة المسدي وسنياء بن المبروك وعلي زغدود ومحمود شلغاف وعبد الرزاق عويدات وعواطف الشنيتي.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حاتم لبّاوي عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق، المقعد رقم 180.

السيد حاتم لبّاوي

مرحبا بالحكومة،

مرحبا برئاسة الحكومة،

تحدثتم عن الأمل وعن العدالة الاجتماعية، كما تحدثتم عن الفعل والكلام قبل الإنجاز، منذ 56 تاريخ الاستقلال وربما قبل ذلك ونحن على أمل، تتالت الحكومات منذ حكومة بورقيبة، حكومة بن علي ثم الترويكا والعشرية الماضية ونحن على حالنا في القصرين، أريد أن أقول لكم اليوم باسم القصرين نحن موجودون ونحن تونسيون ونحن من أبناء هذه الأرض منذ علي بن غذاهم.

تحدثتم عن اقتصاد المعرفة بينما مدارسنا الريفية في القصرين والجبلية خاصة تفتقر إلى الماء الصالح للشراب، عفوا الماء، لا نريده صالحا للشراب يكفينا الماء، أحدثكم عن غياب الجامعات والكليات وبعض المدارس البسيطة الصغيرة، أتمنى أن تنصف هذه المناطق في هذه الحكومة، حكومة 25 جويلية.

تحدثتم عن العدالة الاجتماعية، أحيطكم علما سيدي رئيس الحكومة، أن المستشفى الجهوي هو الوحيد الذي يعمل في ظروف حرب، في ظروف كوارث بدون أطباء اختصاص، جلّهم غير مختصين، يعانون الأمرّين لإنجاح الوضع الصحي هناك، لدي أكثر من 4 أشهر وأنا أطالب بطبيب تخدير، شكرا لوزارة الدفاع التي ساعدتنا ومدتنا بطبيب تخدير وعجزت وزارة الصحة عن ذلك، حتى في ميزانيتكم، ميزانية 2024، لم أر أي قانون يضمن لنا الصحة وأتحدث هنا عن صحة الاختصاص في المناطق الداخلية، حتى المريض بالسرطان وغيره يموت بسبب فقدان الأدوية، حيث أنّ ولايتنا لا توجد فيها صيدلية أدوية خصوصية، ويتنقل مئات الكيلومترات من أجل علبة دواء.

سيدي وزير الشؤون الاجتماعية،

سيدي وزير الصحة،

أتمنى أن تجدا لنا حلا في هذا الموضوع القابل للإنجاز.

تحدّثتم عن الاستثمار، أريد أن أعلمكم أن شبابنا المستثمر رُهن في البنوك وتورط والمعامل معطلة عن العمل، كما تحدّثتم عن السوق الخارجية أتمنى أن تفكّروا في ميزانية 2024، في منطقة التبادل الحرّ بين القصرين والجزائر، وتفتح لنا أسواقا مع الشقيقة الجزائر، ثم إن الاستمارة التربوية لا يمكنها أن تنجح ومناطق الأرياف والمناطق العميقة تفتقر إلى الأنترانت، يجب أن تتنقلوا إلى تلك المناطق بحواسيبكم وأنترناتكم لإنجاح هذه الاستمارة وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، من فضلكم فتح المصدح لرئيس لجنة المالية.

السيد عصام شوشان، رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكافة الوزراء،

في الحقيقة، لن أتدخل في موضوع مشروع ميزانية الدولة لأننا درسناه بصفة معمّقة وعقدنا العديد من الجلسات في شأنه، لكن كلمة حق يجب أن أوجهها إلى كافة الزملاء النواب سواء في اللجنة أو خارجها كذلك كافة المستشارين الإداريين وزملائي النواب الذين أبدوا آراءهم وأفكارهم ومقترحاتهم، وهذا شرف لنا بعد 25 جويلية أن تكون مشرّفة وتكون مشتركة من جميع الأطراف الزملاء، وكانت تدخلاتهم بدون ولاءات حزبية أو سياسية وإنما في خدمة مصلحة تونس، شكرا لهم جميعا ومزيدا من التوفيق.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق. المقعد رقم 240.

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة والسيدات الوزراء، كما نرحب بأول مصافحة للسيد رئيس الحكومة مع مجلسنا الموقر ونتمنى له النجاح في مهمته الجديدة، رغم الصعوبات، كما أقول له أن نواب مجلس الشعب سيساندون الحكومة من خلال الاقتراحات لأننا نعتبر أنفسنا شركاء في إيجاد الحلول للسلطة وللدولة باعتبار أننا شركاء في هذا الوطن عند الشدة أو عند الرخاء.

في البداية، أود أن أثمن الدور الذي لعبته الحكومة على مستوى تعبئة موارد الدولة خارج المسائل القديمة وصندوق النقد الدولي، وبحثت عن حلول جديدة، وهذا يحسب لها، إضافة إلى مقاومة الفساد ومحاولة إرجاع هيبة الدولة التي تدنت في السنوات الفارطة.

نحن، أيضا لدينا جملة من الملاحظات حول ما ورد في الميزان الاقتصادي لسنة 2024 واعتبر هذا التقرير أن العجز المتفاقم هو نتيجة قطاع الحبوب وقطاع النفط، ونحن موقنون أن هناك فعلا عوامل خارجية وداخلية ساهمت في تعميق هذه الأزمة، ولكن كان بالإمكان أن نجد الحلول لها.

على مستوى العجز الطاقي، لا بد من معالجة هذه المشكلة سواء بإعادة الفسفاط إلى مستويات الإنتاج السابقة أو ترشيد استهلاك المحروقات خاصة على مستوى المؤسسات العمومية، إضافة إلى بحث البدائل وخاصة الطاقة البديلة والتي لا تزال نسبتها اليوم ضعيفة جدا فهي لا تتجاوز 3 %.

على مستوى الحبوب، فترات الجفاف هذه ساهمت في تدني قطاع الحبوب، ولا بد من إعلان حالة الطوارئ المائي وتخصيص جملة من هذه الموارد لتوسيع المساحات المروية من أجل زيادة الإنتاج.

على مستوى الاقتصاد بصفة عامة، لا تزال نسبة النمو ضعيفة جدا على المستوى العمومي في الميزانية، فهي تقريبا لا تتجاوز 3%، وإذا اعتبرنا أنها المحرك الأساسي للنمو في القطاع الخاص فهناك مشكلة كبيرة، فلا بد من تحفيز الاستثمار الخاص ونتساءل أيضا عن تدني البنية التحتية، مثلا في مدينة طبرقة لدينا أربعة مشاريع جديدة خاصة في بنية تحتية مهترئة، فكيف يمكن أن نحفز الخواص؟

على مستوى الاقتصاد الرقمي، غياب لكل التشريعات أيضا غياب للصناعات ذات القيمة المضافة والتي يمكن أن ننافس بها ونحقق بها نسبة هامة على مستوى الميزانية، وأقترح على السيدة وزيرة الصناعة اقتراح منطقة للصناعات ذات القيمة المضافة قرب مطار طبرقة من أجل تنشيطه واستيعاب الكفاءات.

كما نثمن الدور الاجتماعي الذي تواصل..

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم هشام حسني غير منتمي. له ثلاث دقائق. المقعد رقم 216.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بأعضاء الحكومة في رحاب مجلس النواب،

كنت أتمنى أن يكون السيد رئيس الحكومة حاضرا للاستماع إلى مداخلتي خاصة أنّها كانت موجهة إليه، لكن لا يهم، استمعنا إلى

خطاب السيد رئيس الحكومة الذي فيه مسحة من التفاؤل، التفاؤل أمر جيد لكن الواقع غير ذلك، أنّنا سنصل إلى 2.1% نسبة نمو هذا جيد لو أنها نسبة ضعيفة لكننا نعلم أن في 2023 كانت 1.8% وفي التعديلي أصبحنا 0.9 % وما السبب في ذلك؟ سنرى لاحقا الأسباب.

عندما نرى مداخيل ميزانية الدولة نلاحظ أن 90 % منها مداخيل جبائية وهذا مشروع، تعلمون لماذا؟ لأننا الآن نعتمد الاقتصاد الليبيرالي، اخترنا النظام الليبيرالي لأن الدولة لم تعد القاطرة للاقتصاد، هذا طبيعي لأن العملية العمومية ضعيفة وبالتالي لا تستطيع أن تكون قاطرة، لذلك اتّجهت إلى الخواص، وهذا جيد وجميل، ولكن القاطرة متعثرة، ما السبب في ذلك؟ متعثرة بالتعقيدات الإدارية، متعثرة بالبطء الإداري الموجود، معطلة بالتشريعات البالية التي ننتظرها ولذلك لا يمكنها أن تنطلق، لقد ذكر السيد رئيس الحكومة أن التشريعات جاهزة وستعرض على مجلس الوزراء، لدينا 8 أشهر عمل في المجلس في انتظار هذه التشريعات التي ستعطي دفعا للاقتصاد.

السيدة وزيرة المالية،

عندما تحدثنا قالت أن هناك تحفيزات جبائية غير كافية " le nécessaire n'est pas suffisant" إذا كان غير قادر على بعث المشروع فماذا سيفعل بالتحفيزات، المهم هي التشريعات والتعقيدات الجبائية، هناك بطء شديد في الجواب من الإدارة وفي سن التشريعات، لا نستطيع إنقاذ الاقتصاد رغم التفاؤل، يمكننا أن نتفاءل كما نشاء، أنا أرى أنّ خطاب رئيس الحكومة أو قانون المالية لا يختلف عن قوانين المالية السابقة، وهو نفس الخطاب دائما وهذا تراكم للفترة السابقة، كنا نقول سابقا أنه تراكم 23 سنة من حكم بن علي، ثم ثلاث سنوات المجلس التأسيسي ثم العشرية السوداء، نحن نعرف على ماذا نحن مقبلون عندما باشرنا عملنا، كنا نعرف المشكل وأن الأزمات الاقتصادية العالمية ستتواصل والحروب مازالت متواصلة إلى حين توزيع ثروات الغاز، يجب أن نعلم على ماذا نحن مقبلون، إذا لم يكن لدينا اليوم تصورات مستقبلية بالظروف الحالية فسنغرق أكثر ولن نتقدم.

سيدتي الوزيرة، سأتقدم شخصيا بمقترحات لتعبئة موارد الدولة والتي هي ضعيفة وأتمنى أن تلقى القبول، لكنني أعتبر هذا غير كاف.

السيد وزير الخارجية،

كما ذكرت منذ حين، اليوم يجب أن يكون هناك معيارا في الديبلوماسية وهو الديبلوماسية الاقتصادية اليوم، أبواب التمويل مغلقة أمامنا والديبلوماسية الاقتصادية....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم نبيل حامدي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق. المقعد رقم 91.

السيد نبيل حامدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بضيوف المجلس، أبناء مسار 25 جويلية، وزراء تونس اليوم بيننا، رغم المسافة البعيدة بيننا والأبواب المغلقة في وجوه النواب في عدة وزارات.

سأتوجه بالكلمات التي ألقاها اليوم رئيس الحكومة ومنها الوضع، الطموح، الأمل، العمل، الإنجازات، هاته الكلمات الرنانة اليوم التي ألقاها السيد رئيس الحكومة اليوم، الشعب التونسي بأسره ينتظر كلمة رئيس الحكومة منذ 100 يوم، ولكنه خيّب آمال هذا الشعب عندما لم يتحدث عن الوضع الاقتصادي الحقيقي، عن معاناة شعبنا، عن الاحتكار، عن المضاربة التي ينادي بها السيد الرئيس، عن الوضع الاجتماعي الموجود في تونس ولكن الكلمات والحب لتونس، كلنا نحب تونس وهي أمنا جميعا وهي اليوم ليست في حاجة إلى الكلمات، كلمات كان الشعب ينتظرها.

هناك عدة كلمات أخرى، العدالة الجبائية الموجودة في تونس والثروات الموجودة هل يقع تقسيمها بالعدل بين الجهات، القيروان منطقة معدومة، القيروان تعاني الويلات منذ مئات السنوات وكل وزير يترأسها يعطينا البرامج التي ستنجح، ولكننا لم نر شيئا، ثم قانون صندوق الجوائح، هل هذا هو القانون الذي كتبه رئيس وزراء فارّ ووزير فلاحة متهم، كتبه اتحاد فلاحين منحل، هل يمكن تطبيقه الآن بعد 25 جويلية؟ هل يمكن تطبيق كل القوانين البالية التي وقع سنها في العشرية السوداء، كلنا نتحدث عنها، وزراء وأبناء هذا الوطن يتحدثون عن العشرية السوداء ولكننا ما زلنا نطبق هذه القوانين.

أرجوكم السادة الوزراء أعطونا مشاريع قوانين ثورية يمكن أن تساهم في نجاح تونس، ويمكن أن تنجح تونس، ونصل إلى ما وصلت إليه سنغافورة والبرازيل، اهتموا بقطاع التعليم، ضخموا في ميزانية التعليم وأعطوا للتعليم دوره، أعطوا لأبناء هذا الشعب وللمدرسة العمومية دورها في تحسين جودة التعليم، وبعد خمس أو عشر سنوات سوف نرى هذه الثروة المغيّبين عنها، نتحدث عن التعليم كأننا نتحدث عن أوروبا، عليكم الترفيع في الميزانية، وعليكم تقوية الإطارات والثقافة وسوف تنجح تونس في هذا المجال وسيتواصل المسار إن شاء الله من أجل تحقيق تنمية عادلة في الدولة التونسية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة فاطمة المسدي غير منتمية، لها ثلاث دقائق. المقعد رقم 160.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

مع اعتماد دستور جديد، دستور الجمهورية الجديدة، كنا نتوقع الانطلاق في إصلاحات اقتصادية واجتماعية محورية، دستور جديد وإنهاء مرحلة من حكم الإسلام السياسي في تونس ستساعد في حلحلة بعض الصعوبات المالية، لأن الوضع الاقتصادي في البلاد يحتاج إلى حلول عميقة وجذرية تقتضي تغيير الاتجاه المتبع منذ 12 سنة وهذا لم يحدث.

لقد بشرتنا الجمهورية الجديدة بمرحلة قادمة من الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد، كنا نتوقع من الحكومة أن تعكس المسار وتعمل على وضع الإصلاحات الاقتصادية وتطبيقها.

كان أملنا في ميزانية تعكس عنوان المرحلة الجديدة التي تمر بها تونس وستدفع إلى إزالة العقبات الاقتصادية، لكننا لم نر أي إجراءات لرفع التحديات لا التحدي الأول وهو التوفيق بين البعد

الاجتماعي والكفاءة الاقتصادية، حيث وجب خلق الثروة الأمر الذي يتطلب الكفاءة في استخدام الموارد والثروات وضمان حد أدنى من الاستقرار الاجتماعي.

التحدي الثاني هو مجابهة معضلة البطالة الهيكلية حيث أنّ استمرارية البطالة في جهتنا وفي تونس حوالي 15% ولم نر أية استراتيجية موحدة لإصلاح سوق العمل في تونس، كما أن المواطن يدفع ثمن سوء الإدارة.

قامت تونس بإصلاح جبائي منذ 2014 وطرحت قانون الاستثمار في 2016 وقانون الامتيازات الجبائية منذ 2017، كان من الأجدر تقييم نتائج هذه القوانين والإصلاحات وخاصة نتائج قانون الإصلاح الجبائي بعد عشر سنوات، ومدى إعطاء المقاربة الجديدة للجباية أُكلها من الناحية الاقتصادية، كان من الأجدر طرح هذه النتائج مسبقا وأن تقوم الحكومة بسن ترسانة من القوانين الإصلاحية قبل الانطلاق في إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

إن الصعوبات التي تعترض تونس من أجل تمويل ميزانيتها ليست حديثة العهد، وهو أمر متكرر منذ سنوات، في حين أن العوامل الخارجية مثل الوباء والحرب في أوكرانيا أصبحت من الماضي، ولكن الحكومة الحالية ما زالت تستعملها كمبرر لارتفاع الأسعار وزيادة الإنفاق الوطني على الدعم الذي يموله القطاع العام، إلا أن هناك عديد الأسباب الهيكلية الأخرى وراء هذه المشاكل الاقتصادية من بينها نموذج التنمية الشامل الفاشل، ولا ينتج النمو ولا يوزع بشكل عادل، ولأن لدينا ديونا تفرض على المواطن في دولة يجب أن تقابلها خدمات يتمتع بها دافع الضريبة، ما يجعل دفعها يقابله رضاء باعتباره طريقة لزيادة وتحسين جودة الخدمات، في حين ستقابل بحالة من التذمر الشعبي إذا تم دفعها في ظل وجود فساد مستشري ونهب للأموال العامة ومنها أموال الأداءات التي تذهب إلى جيوب الفاسدين بدلا من عودتها بشكل خدمات عامة.

كما أن هذه الميزانية بنيت على أساس فرضية نسبة نمو اقتصادي بـ 1.2% ولكن في هذه الميزانية لغز غريب وهو لغز التمويل الخارجي، حيث أن الميزانية تقدّر قيمة موارد الاقتراض الداخلي بـ 11,743 مليون دينار مقابل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة سنياء بن المبروك عن كتلة الأمانة والعمل، لها ثلاث دقائق. المقعد رقم 102.

السيدة سنياء بن المبروك

شكرا سيدي الرئيس،

نرحّب بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

سأقوم بتقديم بعض الملاحظات تتعلق بمشروع ميزانية الدولة لسنة 2024:

الملاحظة الأولى والرئيسية متعلقة بميزانية الدولة، إن هذا المشروع لا يعتبر قانون تعويل على الذات باعتبار أن حجم التداين سيبلغ للمرة الأولى 37% من ميزانية الدولة وهو رقم قياسي بما أن أكثر من 27 مليار دينار هي حجم التداين الداخلي والخارجي بالمقارنة مع 78 مليار دينار حجم الميزانية، والأسباب واضحة ولا تحتاج إلى خبير، وهي ضعف معدل النمو المقدر بـ0.9% وقد حدد مشروع قانون المالية لسنة 2024 نسبة النمو بـ 2.1 مع العلم أننا لم نحقق هذه النسبة المضمنة منذ أكثر من عشر سنوات.

الملاحظة الثانية، هي ارتفاع عجز الميزانية بنسبة 33% وهذا يعود إلى الارتفاع غير المتوازن بين مداخيل الدولة ونفقاتها، حيث يقدر أن ترتفع مداخيل الدولة بنسبه 5.5% على أن ترتفع النفقات بنسبه 9.5% وسيؤثران أساسا على الاستثمار العمومي الذي سيشهد رقما قياسيا جديدا حيث أنه لن يتجاوز 6.5% من حجم الميزانية وهو رقم غير مسبوق.

الملاحظة الثالثة سأسوقها في شكل تساؤل حول منظومة الدعم أساسا دعم المواد الأساسية، حيث نصّ قانون المالية التعديلي على تخصيص 3.3 مليار دينار لدعم هذه المواد الأساسية مقابل صرف 470 مليون دينار فقط من هذا المبلغ في الأشهر الثمانية الأولى لسنة 2023 أي حوالي 15% فقط منه، فهل يعود ذلك إلى رفع مقنع للدعم باعتبار فقدان المواد المدعمة؟

نفس الشيء، نتساءل عن مواصلة التعديل الآلي لأسعار المحروقات عند البيع خصوصا أن سنة 2023 لم تشهد تقريبا أي تعديل فيها، وفيما يتعلق اليوم بسياسة التداين لاحظنا تراجعا في تصنيف تونس أدى إلى تزايد الفوائد المرتبطة بالديون، حيث تراوحت سنة 2023 بين 5.2% و10.28% وهي نسب مرتفعة، كما أن أكثر من ثلثي القروض وقع تحويلها لدعم الميزانية وليس لمشاريع محددة.

في الختام، أريد أن أتساءل عن الحلول التي تقترحها الحكومة للضغط على المديونية وعن النسب المتعلقة بفوائدها والحلول التي تضمن الترفيع في التصنيف المالي للبلاد وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق. المقعد رقم 13.

السيد علي زغدود

شكرا، تحية إلى جماهير شعبنا العظيم،

تحية إلى كل المقاومين بأرض فلسطين الجريحة،

تحية إلى السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

إنّ كتلة لينتصر الشعب تعتبر أن قانون الميزانية العامة وقانون المالية هما بشكل أو بآخر تقييم لعمل المرحلة ورسم لأهداف مستقبلية، وفي خضمّ هذا نقول أن شعبنا اليوم لا يمكن أن تقتصر طموحاته على خلاص الأجور وتأمين المواد الأساسية، فالحديث عن هذه الأساسيات كأهداف استراتيجية في الميزانية وقانون المالية بعد أكثر من سبعة عقود من الاستقلال يعتبر دون تطلعات شعبنا وبلادنا، وهذا ليس مجرّد شعارات بل نابع من قناعة ومن تقييم استراتيجي لبلادنا موقعا وشعبنا ومقدّرات.

السيدات والسادة أعضاء الحكومة، ليس أمامنا من خروج مما نحن فيه إلا أن نشق طريقنا عنوة وبالقوة بعيدا عن فكرة الهزيمة والتبعية التي حكمت البلاد لعقود طويلة.

لذلك إن أول مقومات النجاح هو التسلح بالإرادة السياسية الفذة لإحداث الانقلاب الاقتصادي الشامل والكامل على اقتصاد الريع وحكم العائلات الوكيلة لدوائر الهيمنة ولرأس المال المعولم والمتوحش.

إن بلادنا اليوم تحتاج إلى رؤية استراتيجية متكاملة تستثمر إيجابيا في تاريخها وموقعها ومقدراتها الطبيعية والبشرية، وهو ما

يتطلب بعث هيئات ومجالس خبراء ومراكز أبحاث استراتيجية للانطلاق مثل ما حصل في سنغفورة وتايوان وكوريا الجنوبية، كما يتطلب دورا تنمويا لجيشنا الوطني من خلال إحداث الديوان الوطني للتنمية العسكرية والمدنية الشاملة على غرار عديد التجارب الوطنية.

كما أنه لا يستقيم الحديث عن الدور الاجتماعي للدولة دون إنتاج للثروة، وأيضا لا يمكن تحقيق شعار التعويل على الذات دون رفع القدرة على تعبئة المقدرات الوطنية وحسن استغلالها وإدارتها.

أيضا يجب أن يكون شعار المرحلة القضاء على الفقر وليس تحسينه، وهذا لن يكون إلا برفع مستوى دخل الفرد، وقبلها رفع مستوى إجمالي الناتج الوطني، ولإنجاز هذا كله يتطلب الأمر إدماج الذكاء الاقتصادي كأولوية لتعزيز تنافسيتنا المحلية والإقليمية والدولية، ويساعد على اتخاذ القرارات الصائبة ودعم عملية البحث والتطوير والإبداع، هذا الإبداع الذي لا ينجح إلا إذا كان ابن بيئته ولنا اليوم في غزة الجريحة مثالا في نجاح هذا الإبداع، غزة ومقاومتها الباسلة اليوم أكبر درس يجب أن تستفيد منه الحكومات قبل الشعوب في حسن إدارة المعارك وقوة الإرادة ومطابقة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمود شلغاف، غير منتمي وله ثلاث دقائق المقعد 212.

السيد محمود شلغاف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

تحية أمل بالنصر القريب للمقاومة الفلسطينية،

ألف تحية لغزة العزة والصمود،

من خلال هذا المنبر أقدّم اعتذاراتي لشهداء الثورة الفلسطينية وأطفال فلسطين ونسائها وشيوخها المنكّل بهم من طرف العدو الصهيوني.

أقدّم اعتذاراتي أيضا للمقاومة الفلسطينية الباسلة وللشعب الفلسطيني الصّامد لعدم تمكّننا كبرلمان من تقديم هدية قانون تجريم التطبيع لكم، لأن الجلسة العامة ليوم 2 نوفمبر علّقت إلى أجل غير مسمّى، وهنا أحمّل المسؤولية لمكتب المجلس، كيف يسمح لنفسه برمجة جلسات عامة أخرى ولدينا جلسة عامة لم تنه أشغالها بعد؟

وفي المحصلة لم يقدم مجلس النواب شيئا للثورة الفلسطينية إلا بيانا يتيما بتاريخ 17 أكتوبر لا يغني ولا يسمن من جوع باعتبار عدم تجسيده بالأفعال.

سادتي أعضاء الحكومة،

إيمانا مني باستمرارية الدولة والاتفاقيات المبرمة بين الدولة وشركائها لا تبطل بذهاب الممضين عليها، وفي هذا الإطار أمضيت سنة 2016 بين شركة "ETAP" وشركائها في جزر قرقنة والاتحاد العام التونسي للشغل ممثلا بقيادات محلية وجهوية ومركزية ونواب شعب عن جهة صفاقس والعديد من مكونات المجتمع المدني بقرقنة بضمان الحكومة حيث أمضى العديد من الوزراء هذه الاتفاقية.

تضمن هذه الاتفاقية إسناد 5 مليون دينار سنويا من أجل تنمية جزر قرقنة، لكن لم يقع تفعيلها إلى حد الآن، فالرجاء منكم إيلاء هذا الموضوع العناية الكافية ومتابعته من أجل التفعيل.

مسألة أخرى قديمة ومتجدّدة هي ظاهرة الصيد العشوائي في جزر قرقنة وخاصة الصيد بالكيس، نلاحظ أن هناك تراخيا كبيرا في مقاومة هذه الظاهرة ممّا جعلها تتواصل بقوة، مع العلم أن الصيد العشوائي هو السبب الأول في إتلاف الثروة البحرية من أسماك ورخويات ونباتات وبيض الأسماك ممّا يؤدي إلى تصحّر قاع البحر وبالتالي حرمان صغار البحارة الممارسين للصيد التقليدي من الارتزاق، المطلوب منكم سادتي هو التحرك بنجاعة وتطبيق القوانين المانعة للصيد العشوائي بكل صرامة.

أخيرا وليس آخرا، الرجاء منكم التسريع في تسوية وضعية عملة الحضائر 55/45 حسب القانون الاستثنائي عدد 27، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عبد الرزاق عويدات عن الخطّ الوطني السيادي وله ثلاث دقائق، المقعد 41.

السيد عبد الرزاق عويدات

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا برئاسة الحكومة والسيدات والسادة الوزراء والمرافقين لهم،

نترحّم على شهداء الأمة في فلسطين ونحيّي المقاومة الباسلة في غزة.

نحن في كتلة الخط الوطني السيادي وكذلك في حركة الشعب كمكوّن من مكوّنات هذه الكتلة آمنا وما زلنا متمسكين بمسار 25 جويلية وما يتضمن من مبادئ وأهداف السيادة الوطنية واستقلالية القرار الوطني والديمقراطية التشاركية والعدالة الاجتماعية ودور الدولة الاجتماعي والتعويل على الذات.

لكن ما يقلقنا هو أننا لا نرى بوضوح البرامج الهادفة إلى تحقيق هذه الأهداف وهي طموحات شعبنا وانتظاراته، كيف سنعوّل على الذات ونحن في ميزانية 2024 سنقترض حوالي 28 ألف مليار؟ والحال أن فسفاط قفصة الذي يمكن أن نحقق إنتاجا به بـ 10 مليون طن طموحنا فقط 6 مليون طن في السنة، ولو ننفق في هذا المجال وننقّي المناخ الاجتماعي في الحوض المنجمي ونطوّر من وسائل النقل خاصة السكة الحديدية نصل 10 مليون طن، وهذا ما يثري خزينة الدولة بالمجهود الداخلي والتعويل على الذات.

نتحدث بنسبة نمو 2.1 وفي 2023 كان يجب أن نبلغ 0.9 لماذا؟ لأن إنتاج الفلاحة كان متراجعا، هل لدينا ضمانات بأن 2024 ستكون سنة ممطرة ولا يوجد شح مائي؟ طبعا لا، ماذا أنجزنا؟ وفيما فكرنا من أجل أن تكون فلاحتنا مستدامة وماؤنا متوفر؟ والحال أن الله حبانا بالبحر. نحلّي مياه البحر سادتي في الشمال حيث لدينا البنية التحتية المائية للري. لماذا لا نملأ سد البراق الذي يمكن أن يغذي سد سيدي سالم وسد جومين ونحافظ على البنية التحتية المائية وعلى استدامة الفلاحة.

هذه البرامج التي نريد أن نراها ونلمسها في أداء الحكومة من أجل أن يتغير الواقع وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، فليستعد النواب الذين سأتلو أسماءهم في هذه القائمة لمداخلاتهم وهم النواب المحترمون: الفاضل بنتركية وعبد القادر بن زينب ومحسن هرمي وعبد الستار الزارعي ومحمد زياد الماهر وأيمن البوغديري ورضا دلاعي وماهر الكتاري وعبد الحليم بوسمة وعبد العزيز شعباني.

والآن الكلمة للنائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي غير منتمية ولها ثلاث دقائق، المقعد 209.

السيدة عواطف الشنيتي

مرحبا سيدي الرئيس،

مرحبا زملائي الكرام والسادة الوزراء،

السادة الوزراء، أعرف أنكم أتيتم مثلما أتينا نحن في وقت صعب ومشاكل كبيرة وتركة كبيرة خلفوها وراءهم، لكن يمكننا اليوم أن نغير حينما تعرضون علينا مشاريع القوانين التي ننتظرها ليس فقط قانون الشيكات بل أيضا مجلة الصرف ومجلة المياه السيد وزير الفلاحة خاصة ولدينا مشكلة في الماء الآن ومشاكل الرخص خاصة للشباب، وقد تعرضت شخصيا لمثل هذه المشاكل وسأتحدث دوما عنها، علينا إلغاء مسألة الرخص حتى نتمكن من الدفع بالتنمية وتشغيل العاطلين عن العمل، والمسؤولية كبيرة، لكن يجب أن نبعث الأمل في الشعب التونسي، ولا يمكن إيجاد الأمل إلا من خلال عملنا سويا بالتوازي بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية، ولا يمكن أن ننجح كل على حده، فلا أنتم يمكن أن تنجحوا إن عملتم بمفردكم، ولا نحن يمكننا النجاح لأن القوانين والعمل تكون سويا وبالتوازي.

أريد أن أقول لكم من هنا بحكم مهمتي كمساعد رئيس مكلف بشؤون النواب، سأطلب من السادة الوزراء بكل لطف أن تعملوا مع النواب وتستمعوا إليهم، وحين زيارة ولاياتهم عليكم الاتصال بهم لأننا منتخبون عن الأفراد ونعرف مشاكل الدوائر لدينا وناخبينا أيضا، ويمكن أن نساعدكم في عدة مسائل، ويمكن أن نكون دافعا لكم.

وأقدم طلبا لمواطنينا بالخارج حتى لو أن الطقس والتغيرات المناخية خلال هذا العام لم يكن الموسم الفلاحي جيدا وجدنا مواطنينا بالخارج وأبناء تونس الذين تولت تدريسهم والذين يعرفون أن البلاد في أزمة والعملة والقروض التي نسددها بالعملة الصعبة أغلبها من مواطنينا بالخارج، ونطلب من السيد وزير الشؤون الخارجية أن يتحدث أكثر مع السفراء حتى يتصلوا بالمواطنين هناك وحتى السادة النواب من لهم علاقات مع بلدان أوروبية يتنقلون للاتصال بهم وجلب الاستثمارات، إذ يملكون مالا كثيرا، ونحن من نعطيهم الأمل، وذلك من خلال العمل المشترك، ولا يمكننا أن ننجح كل على حده وستبقى تونس بخير دوما وتحيا تونس ومرحبا بكم، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد الفاضل بنتركية عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق، المقعد 33.

السيد الفاضل بنتركية

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

السادة الوزراء،

نثمن التوجه المعتمد في إطار دعم المؤسسات الاقتصادية وأيضا التوجّه إلى دعم الاقتصاد المؤثر من خلال جملة من التحفيزات التي تهم الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدائري، كما نثمن التضحيات الكبرى للدولة وخاصة صندوق الدّعم الذي يحمل عبئا ماليا كبيرا على الدولة رغم الضغوطات الكبيرة على المالية العمومية.

وبالرغم من هذه التوجهات المهمة فإن قانون المالية المقترح يبقى لا يفي بالمطلوب فيما يخص خلق الثروة والدفع نحو اقتصاد جديد ومجدّد.

على سبيل المثال لاحظنا غياب إجراءات تخص التشجيع على رقمنة الاقتصاد ودعم الابتكار، وهذا يعتبر من الآليات الرئيسية في العالم التي تخلق الثروة وتضاعف مواطن الشغل للشباب الذي أصبح يهاجر إلى خارج الوطن.

ومع الأسف السادة الوزراء في قانون المالية الجديد ليس هناك أي إثارة إلى هجرة الكفاءات التونسية إلى الخارج.

السادة الوزراء، يبدو أن قانون المالية تغافل نوعا ما عن الوضعية الصعبة التي يمرّ بها العديد من أصحاب المؤسسات الصغرى، وهذا يحافظ على المنظومة الإنتاجية حفاظا على السيادة الوطنية والاستقلالية الاقتصادية للبلاد.

لذلك نجد وضعية الحبوب والحليب والسكر والدواجن تشهد ضغطا كبيرا لأسباب مناخية ووضعية جيوسياسية، وتؤثر هذه المنتوجات يوميا على قفّة المواطن.

السادة الوزراء، حتى تتمكن تونس من رفع التحديات الصعبة يجب التفكير بجدية لتطوير الشركات العمومية وخاصة قطاع الفسفاط والصناعات البتروكيميائية دون أن ننسى في هذا السياق محاربة الفساد والمهرّبين واسترجاع الأموال المنهوبة.

كل نائب اليوم يعرف حجم التحديات التي تواجهها البلاد ومدى صعوبة مهمة الحكومة التي في نفس الوقت يجب عليها توفير ظروف خلق الثروة والنمو الاقتصادي مع الحفاظ على الدور الاجتماعي للدولة والحفاظ على التوازنات الكبرى لكن في اعتقادنا أنه كان بالإمكان أحسن مما كان، وإن شاء الله "غدوة خير" والسلام عليكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق، المقعد 198.

السيد عبد القادر بن زينب

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا، أرحّب بالسادة الوزراء،

لن أتحدث كثيرا اليوم ولكن سأتحدث عن منوال اقتصادي وأريد أن أعلم السادة الوزراء، وكنت أتمنى حضور السيد رئيس الحكومة، أنني عبد القادر بن زينب مترشّح عن معتمدية سليمان من ولاية نابل.

أريد أن أقول لكم السادة الوزراء أننا 11 نائبا من ولاية نابل لا نعرف شيئا عن المنوال الاقتصادي في نابل، وهذه حقيقة إن أردتم الإصغاء إليها مرحبا وإن أردتم أيضا الاستماع لها دون إعارتها انتباها لا مشكل في ذلك أيضا، لأنه سيأتي يوم وتعرفون أنّ إقصاء النواب سيمثّل كارثة على البلاد، فالنائب اليوم مترشح عن معتمدية ويعرف جميع الخفايا والتجاذبات الموجودة في معتمديته.

وبالتالي لا أعرف، لو تضمن دستور 25 جويلية أن النائب لا يمكن أن يتواصل مباشرة مع السيد الوزير ويتناقش معه في المشاكل الموجودة لما ترشحت بكل صدق، ولا أريد أن أستقيل من المجلس اليوم نظرا إلى أنني لا أريد أن أخذل السيد الرئيس، وهناك أناس عديدون يمكن في الظاهر يبينون أنهم مع السيد رئيس الجمهورية لكنهم في الواقع يحاربون تمشي وتوجهات السيد الرئيس نظرا إلى أنهم يحدثون قطيعة بين نواب الشعب كسلطة تشريعية وبين رئاسة الجمهورية والوزراء كسلطة تنفيذية.

نحن اليوم 11 نائبا أقل شيء 70 ألف مواطن من ولاية نابل صوتوا لنا، وتبين أننا ليست لنا أية قيمة أمام السيدة والية نابل، لا تدعونا، وأول مرة بعد السيد رئيس الجمهورية وجهت لنا استدعاء ولم يقع الترحيب بنا، وحتى حين دخلنا للولاية لم توجه لنا دعوة للالتحاق بمكتبها للتحدث معها، دعتنا على الساعة العاشرة ونزلت إلينا على الساعة الحادية عشر إلا الربع لتبين لنا أنه لا قيمة لنا، وهذا يشعرنا بالمرارة، واليوم ما سيحدث أنكم ستجدون أنفسكم في الأخير لوحدكم.

وبالمناسبة أريد أن أشكر السيد وزير النقل كذلك السيد وزير التربية، في الحقيقة لم أتصل بالوزراء الآخرين، فقد اتصلت بهما واستمعا لي وقاما بحلّ مشاكل المنطقة، فحين نذهب ليس لأجل مشاكلنا الخاصة بل للمشاكل التي انتخبنا لأجلها الشعب، ونود أن يبلغ هذا الكلام للسيد رئيس الجمهورية، وليست لدينا مشاكل مع الأسماء لكن مع المناصب وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محسن هرمي عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق، المقعد 181.

السيد محسن هرمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة الوزراء،

سأخاطب السيد رئيس الحكومة وأعرف أنه يستمع إلي، يحتوي الشمال الغربي على ثروة مائية هامة تقدر بحوالي 30% وهي الأولى وطنيا وإن شاء الله ربي يرحمنا، إلا أن استغلال هذه الثروة بالجهة بقي دون المأمول وبعيدا عن تضحيات وطموحات أبناء الشمال الغربي في العيش الكريم، حيث يحتل المرتبة الأخيرة في التزوّد بالماء الصالح للشرب.

أما بالنسبة إلى مياه الريّ فإن جلّ المناطق السقوية تشهد صعوبات كبيرة ونقصا حادا في التزود بالرغم من أنها توفر أكثر من نصف المنتوج الوطني لأهم الزراعات الاستراتيجية وفي مقدمتها الحبوب والألبان واللحوم الحمراء والسكر والخضروات الأساسية.

سيدي رئيس الحكومة، إن كمية المياه المستهلكة بالشمال الغربي لا تتعدّى ثلث الكمية المتوفرة رغم مساهمته الكبيرة في الزراعات الهامة وبناء على ذلك يطالب أبناء الشمال الغربي بما يلي:

تمسّكهم بحقّهم في توفير مياه الشرب لكافة التونسيين مهما كان موقعهم.

الإسراع بضبط مخطّط وطني فلاحي لأولويات الزراعات المروية في علاقة بالأمن الغذائي والمردودية الاقتصادية للمنتوجات الفلاحية المصدرة باعتبار الكلفة الحقيقية للماء.

ثالثا اعتماد مبدأ النجاعة في استغلال مياه لأغراض اقتصادية باعتبار الكلفة الحقيقية للمياه وإعطاء الأولوية المطلقة للأمن الغذائي بتجنّب ما تعيشه البلاد من صعوبات في الحصول على مكونات الأساسية للغذاء خاصة بعد الأزمات العالمية الأخيرة.

رابعا تأمين توفير مياه الري للمناطق السقوية الحالية، وإحداث مناطق سقوية جديدة لضمان الحدّ الأدنى من الإنتاج الوطني من الحبوب والألبان واللحوم.

خامسا الإسراع بإيجاد حل لمحطة الضخ بسدّ بربرة حتى يقع تحويل كمية الماء الموجودة إلى سدّ بوهرتمة وهنا بالنسبة إلى سدّ بربرة فقد شيّد ليكون خزانا لسدّ بوهرتمة وليس لإبقاء الماء فيه ودائما حين نرى الجدول نجد نسبة 95 أو 96 نسبة التعبئة وهذه مغالطة، لأننا يجب أن نحول ذلك الماء باعتبار أن السدّ يصب في الشقيقة يعني أن فائض الماء لا يتحول إلينا.

سادسا إحداث صندوق لاستدامة الأنظمة المائية للشرب بالوسط الريفي.

سابعا تعصير الشبكة الحديدية بين تونس والشقيقة الجزائر عبر جندوبة لتصبح صالحة للقطار السريع لنقل الأشخاص والبضائع لتشجيع الاستثمار وخلق الثروة.

ثامنا الإسراع بإتمام الطريق السيارة في جزئها الأخير بوسالم الحدود التونسية الجزائرية.

وأخيرا وليس آخرا تاسعا مزيد العناية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عبد الستار زارعي عن كتلة الأمانة والعمل وله ثلاث دقائق، المقعد 144.

السيد عبد الستار زارعي

شكرا، نرحب بالجميع،

تحتفل القبّة وساحات البرلمان اليوم، فقط رئاسة الجمهورية والمتمثلة في رئيس الجمهورية هو الحاضر الغائب، ومن خلال الحكومة أوجه إلى سيادته رسالة من البرلمان لإلقاء كلمة للشعب التونسي لطمأنته.

من طبعي لا أحضر شيئا ولا أكتب حتى لا أنافق ولا أزيّف، ولا يعني أن من كتب ينافق ويزيف، لا، ولكن من لا يفهم كلامي "يدخل في حيط" سامحوني فكلامي واضح وصريح وصادق، لن أتحدث عن مطالب جهتي أو مطالب تونس أو الشعب التونسي، لكن أحاول أن أقول كلمات مفاتيح، فسبب المشاكل في تونس هي الفتنة والفساد، ونطالب الشعب التونسي ومجلس النواب والحكومة ورئاسة الجمهورية بوأد هذه الفتنة من أجل تونس ومن أجل شعبها العظيم.

أطالب الحكومة ومجلس نواب الشعب ورئيس الجمهورية بمحاربة الفساد، وأعي ما أقول، وكلكم أيها السادة الوزراء تعرفون بأن الفساد ينخر في كل الإدارات التونسية وحتى داخل المواطن الذي نحترمه جيدا، وكلنا هنا من أجل خدمة تونس وشعبها العظيم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمد زياد الماهر غير منتمي وله ثلاث دقائق، المقعد 210.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

حللتم أهلا ونزلتم سهلا،

اليوم بعد تقديم مشروع الميزان الاقتصادي من قبل السيد رئيس الحكومة لا يسعني إلاّ أن أشكر زملائي النواب على المجهود الذي بذلوه خلال الفترة الماضية مع مستشاري المجلس.

كذلك نثّمن عمل الحكومة خلال المدة المنصرمة وخاصة في وزارة المالية في إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، لكن هذا لا يمنع أن نقول الحقيقة كما هي، مشروع الميزان الاقتصادي مثلما أراه جاء في الحقيقة باهتا ودون روح، وورد في صيغ عامة لا تعكس طموحات وتطلعات شعبنا الذي يعتمد علينا وعلى برلمان جويلية 2025 ويعتمد على حكومة جاءت بنسق ونفس جديد.

مع الأسف نلمس في الميزان الاقتصادي الحالي عجزا عن الخروج عن المألوف وتجاوز الصعوبات جاء بصيغة إنشاء وتأليف واقتصاد أخضر واقتصاد أزرق وتنمية، وطرحنا سؤالا ولم نتلق إجابة، قلنا مثلا حين تتحدثون في منوال بمشروع هذا الميزان تحدثوننا مثلا عن مواصلة هيكلة معمل فولاذ بنزرت، كيف ذلك؟ ما الذي فعلتموه وما هي الخطة الاستراتيجية؟ وما هي الخطط القريبة وما هي المهام العملية؟

لم نلمس هذا سادتي الكرام ولم نره في البرنامج، وإننا متفائلون وسنواصل بروح التفاؤل مستقبلا، لكن ندعوكم السادة أعضاء الحكومة لتحمّل مسؤولياتكم بكل جدية، وتقولوا الحقيقة كما هي لأن الأمل الحقيقي والفعلي يبنى على تشخيص حقيقي وفعلي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد أيمن البوغديري عن كتلة لينتصر الشعب وله ثلاث دقائق المقعد، عدد 40.

السيد أيمن البوغديري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

أولا، خطابي موجّه للسيد رئيس الحكومة، فكان من المفروض أن يمدنا رئيس الحكومة ببرنامجه وأهداف الفريق الحكومي حال توليه رئاسة الحكومة وذلك حتى يسهل علينا اليوم نقاش الميزانية وقانون المالية، فالتقييم الموضوعي والعلمي لا يكون إلا بناء على الأهداف المحددة سلفا، ولكن لا بأس زملائي السادة النواب وأعضاء الحكومة، فنحن في طور البناء معا، وبعد سنتين ونيف على إجراءات 25 جويلية وفي أول نقاش للميزانية ولقانون المالية وبحضور رئيس الحكومة نقول لك سيدي وبكل وضوح تونس بموقعها الجغرافي وتاريخها وشعبها قادرة على أن تكون قوّة اقتصادية صاعدة شرط وجود الإرادة السياسية والجرأة لاقتحام المستقبل دون خوف ودون تردّد.

ونحن كوظيفة تشريعية موكول إلينا سنّ التشريعات التي تمكن بلادنا وشعبنا من كسب المستقبل وتحقيق الرفاهية والخروج نهائيا من الأزمات الدورية وإلا سنكون سطرا مخجلا في التاريخ، وهذا ما لا نريده.

السادة أعضاء الحكومة، لأكون صريحا أمام شعبنا وأمام جهتي منطقة رواد الذين ينتظرون منا جميعا رؤية استراتيجية تفتح لهم أفقا في جميع المجالات من نقل وصحة وتهيئة عمرانية وتوفير المواد الأساسية وغيرها ولذلك أوضح لكم ما يلي:

أولا، هناك إخفاق كبير في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا، لا توجد علاقة واضحة بين السياسات العامة التي يعبر عنها سيادة رئيس الجمهورية وبين الإجراءات التنفيذية التي تنفذّها الحكومة على أرض الواقع.

ثالثا، هناك غياب سياسات واضحة للجميع إلى جانب غياب الخطة الاتصالية وانعدام التواصل مع الرأي العام والمجتمع المدني والسياسيين وحتى البرلمان.

فباستثناء الإيفاء بخلاص الديون لا نكاد نعثر على إنجاز كبير على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فجلّ المؤشرات الاقتصادية تؤكد على الركود الاقتصادي الذي طال أمده وإلى استمرار تفاقم المديونية التي عادت بقوة في قانون المالية لسنة 2024، إلى جانب ندرة المواد الأساسية وارتفاع أسعارها وتراجع الخدمات العامة وتفاقم البطالة والهجرة غير النظامية، إلى جانب غياب التخطيط والأهداف الاستراتيجية وغيرها من المؤشرات.

السادة أعضاء الحكومة، خلاصة الوضع الاستراتيجي في تونس هو تآكل القوى المادية والمعنوية للدولة إلى حدّ الخطر الكبير، ولذلك لا مجال للخروج مما نحن فيه بإجراءات جزئية وحلول ترقيعية، ولن يجد شعار التعويل على الذات وبناء القوة طريقه إلى التمثيل بمثل هكذا ميزانية.

العمل ثم العمل، فأين تعبئة الموارد المالية للدولة كبديل عن المديونية والتبعية للخارج؟ وأين مشروع السيادة الغذائية والأمن المائي؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد رضا دلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ثلاث دقائق، المقعد 205.

السيد رضا دلاعي

نرحب بكل أعضاء الحكومة،

طبعا لن نلوم الحكومة في علاقة بالميزانية حيث نعرف إكراهات المالية العمومية وأهم ما جاء ربما في كلمة السيد رئيس الحكومة هو استعداد الحكومة للإصلاح، لأننا نؤمن بالتعويل على الذات، مهمّ ولكن التعويل على الذات في المدى القريب صعب، وبالتالي يجب أن تكون لنا خطة في الإصلاح بشكل واضح ومدقّق، ولا نستطيع أن ننجز الإصلاح دفعة واحدة، ويجب أن نرتّب الأولويات، وشعبنا يعطي مثالا على الصبر، فلم يصبر رئيس الجمهورية ولا على حكومة كما صبر الآن، وهذا يدل على أن شعبنا مستعد أن يتقاسم التضحيات والمنافع، يتطلب فقط جرأة من الحكومة في تنفيذ إصلاحات يمكن أن تنعش المالية العمومية، ولا تجعلنا مرتبطين بالديون، هذه فرصة مهمة وشعبنا صابر ومستعد للصبر لأنه يثق في قيادته.

نقطة ثانية تتعلق بمسألة تفعيل اللجنة العليا للإصلاحات ومتابعة المشاريع المعطّلة، وأعطي مثالا في باجة، ودوما نسأل عن المستشفى العام متعدّد الاختصاصات، حيث أنّهم حين يحدثوننا عن تفعيل اللجنة العليا لا نفرح كثيرا في الجهات الداخلية، لدينا مشروع جنان مجردة معطل، انطلقت الدراسات وأوقف رغم الهبة

التي حصلت عليها الدولة، ومشروع المنطقة الايكولوجية في شط الزوارع الممتد على 26 كيلومتر يقع إيقافه بجرة قلم بعد خمس سنوات من الدراسات.

جهة باجة والجهات الداخلية تشعر بالغبن لأن رئيس الحكومة تحدث عن منهجية الحكومة وتوجه 25 جويلية أن تنصف الجهات الداخلية، ربما قبل 25 جويلية نقبل أن يتم إيقاف هذا النوع من المشاريع ولكن بعد 25 جويلية تحرم الجهة من حقها من منطقة سياحية إيكولوجية، ولا يريد السيد وزير الفلاحة الاستماع إلينا، وطلبنا منه أن نلتقي به ولم يستمع إلينا، ونريد أن تتدخل الحكومة حتى ننصف جهة باجة في أبسط الحقوق، وطلبنا دراسات ثم سنتحدث عن التأثيرات البيئية وغيرها، يعني هناك مسائل غير مقبولة.

جنان مجردة فيه هبة ويتوقف، يعني هناك غبن تشعر به الجهة، أريد أن أوصل ذلك للحكومة ونريد أن تكون الحكومة مطلب تحكيم مع الوزارات لأن هذا ليس من الحق أن يقع بعد 25 جويلية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد ماهر الكتاري عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق، المقعد 146.

السيد ماهر الكتاري

مرحبا بكم جميعا،

مرحبا بالسادة الوزراء،

سأبدأ أولا بـ "la condition sine qua non" لكي تطور البلاد يجب أن نسترجع ثقافة العمل، العمل ثم العمل ثم العمل، وإذا لم تكن هناك ثقة بين الشعب أو العمّال أو رجال الأعمال أو نية للعمل والاستثمار فلا داعي لكل ما نقوم به، إذن يجب أن نعيد ثقافة العمل وثقافة الأمل إلى شعبنا، هذا أول شيء يجب أن نقوم به فبدون ذلك لن تكون هناك جدوى.

المسألة الثانية، بالنسبة إلينا كبرلمان وأنتم كسلطة تنفيذية يجب علينا الآن أن نضع اليد في اليد أكثر من قبل، ويجب أن يكون التواصل دائما بيننا والمسألة التي أعتقد أنها تنقصنا " on n'a pas stratégies claires des" ليس هناك أهداف استراتيجية على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد يمكننا أن نرسم من خلاله " des buts clarifiés" ووضعها على أرقام ورؤية الأهداف وهل تمكننا من الوصول أم لا ؟

أعتقد أن " le problème de la mise en place d'une stratégie très claire" بيننا وبينكم وبين جميع الوزارات والوزراء، مهم جدا "c'est quelque chose qu'on doit absolument faire" لأنه إلى حد الآن لا يعلم أي شخص التوجهات المستقبلية للبلاد أو أي رؤية مستقبلية لأنه " vous ne donnez aucune direction stratégique et on n'a pas des directions claires" وهذا عيب كبير على السلطة التنفيذية " il n'y a aucune politique sur la communication ".

المسألة الثالثة، تحدث رئيس الحكومة خلال الجلسة الصباحية عن القوانين ولكن السقف الزمني غير موجود، يمكن أن تكون هناك العديد من القوانين مثل 411 و96 و"réglementation de change" و"le code d'incitation d'investissement" لكن يجب أن يكون الحيز الزمانيّ موجودا، مثلا ستقع المصادقة على القانون عدد 411 بتاريخ 15 جانفي وإذا لم يقع ذلك لأن " réglementation de change" هو أن تحدد فيها الوقت وإذا لم يقع ذلك فإن كل شيء انتهى.

أما بالنسبة إلى مسألة الفلاحة والأمطار فهناك "L'ensemencement des nuages" التي تستعمل في فرنسا " pour provoquer les Pluies "

وسأختم بالديبلوماسية البرلمانية المتوقفة والمعطلة إلى حد الآن وقد تحدثت مع السيد وزير الخارجية وأتمنى أن يكون هناك حلول...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد الحليم بوسمة غير منتمي، له ثلاث دقائق تفضل. المقعد عدد 118.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا سيدي الرئيس،

تحية طيبة للسادة أعضاء الحكومة،

السيدة وزيرة الحكومة ووزيرة الاستثمار بالنيابة،

رغم كل الصعوبات الاقتصادية ووضع المالية العمومية والمؤشرات والظروف التي ذكرت في بيان الحكومة والتي ليست بالمفاجئة بالنسبة إلينا وسنعود في الجلسات المخصصة إلى الوزارة التقنية للحديث عنها بأكثر التفاصيل.

اسمحي لي السيدة الوزيرة بأن آتي على الخطوط العريضة لمشروع ميزانيتكم للسياسة التي يعكسها، قانون مالية 2024 وضع بقانون التقشف وترشيد النفقات ولكن بأية كلفة وعلى حساب من وماذا؟ سياسة وتصريحات الرئيس قيس سعيد ومشروعه مبني على النهوض بالطبقات الهشة والجهات الضعيفة، ومشروعكم هذا اتخذ إجراءات ستكون على حساب التنمية وحق التونسيين في الشغل وفي حق البلاد وفي حق الثروة، التقشف كان يمكن أن يكون في مجالات أخرى كالتوريد العشوائي والكماليات الأخرى التي استنزفت مخزون البلاد من العملة الصعبة، التقشف على حساب انتظارات التونسيين التي طال تحقيقها منذ الثورة وبعدها وفشلت الطبقات السياسية التي حكمت وعبثت بالبلاد.

وقد جاء مسار 25 جويلية اليوم ليصحح المسار ويعيد للدولة الوطنية دورها في الصحة والتعليم المجاني والنقل والإحاطة بالطبقات الضعيفة والهشة، وظف قانون المالية زيادة في كل المجالات والمواد مما سيساهم في مزيد ضرب القدرة الشرائية للمواطن، ورجح بعض الخبراء ارتفاع الأسعار إلى أكثر من 25% سنة 2024.

كنا نأمل بأن يحمل مشروع القانون مشاريع اجتماعية لتمكين التونسيين من اقتناء مساكن وتمليك ملايين آخرين في مناطق البناء الفوضوي، كنا نأمل بأن يحمل المشروع تحفيز الشركات لإدماج الشباب العاطل عن العمل لا مزيد إثقال كاهلها بالضرائب، اليوم لا بد من إيجاد الحلول الضرورية لإطلاق المشاريع المعطلة العمومية والأجنبية التي خسرت فيها الدولة آلاف المليارات على مدى سنوات، لا بد من إطلاق مشاريع في الطاقة البديلة والمتجددة، ورسكلة النفايات ومشاريع الاستثمار في الماء ومحطات معالجة المياه تجسيما لشعار سيادة الرئيس الذي قال، "يجب أن نعوّل على أنفسنا"، سنعوّل على أنفسنا بالعمل وإنتاج الثروة وخلق المشاريع.

اليوم، لا بد من إيقاف نزيف المديونية بالاستثمار في البنية التحتية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، يستعد السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم لأخذ الكلمة، المعز بن يوسف وبسمة الهمامي والنوري الجريدي وفخر الدين فضلون وأحمد بالنور وبثينة الغانمي ومحمود العامري وجلال الخدمي ومنير الكموني.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد العزيز الشعباني عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق، تفضل. المقعد عدد 178.

السيد عبد العزيز الشعباني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بأعضاء الحكومة،

ونحن نناقش مشروع الميزانية، لن أخوض كثيرا في الأرقام سأتحدث فيها في باقي الجلسات بأكثر دقة وأكثر إطناب، ما يهمني حقيقة اليوم هو الإجابة عن أسئلة من انتخبوني من أبناء القصرين الجنوبية وحاسي الفريد حول ميزانية الدولة لسنة 2024، وماذا سأقول للمواطن الذي يشاهدني الآن ويسمع ما يقال عن قانون المالية في الإذاعات والمنابر التلفزية وغيابي عن الجهة في هذه الفترة وأنا منكب على مناقشة مشروع الميزانية، بماذا سأجيب إن سألني ماذا خصصت لي الدولة التونسية كأحد أبنائها؟ كيف سأرد على سؤاله هل حقا أخذته الدولة بعين الاعتبار؟ أخذت خصوصياته وخصوصية القصرين في تبويب الميزانية.

القصرين التي تعلمون أنها غنية بكل ما يمكن أن يتصوره العقل لكن انعدام الإرادة والفساد وتحكم لوبيات ومافيا الجهويات المقيتة جعلها تعيش تحت خط الفقر، خط الفقر بمعنى عدم كفاية الدخل وعدم الوصول إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية مثل النقل والصحة والماء والتعليم، هل تعتقدون أن من تعوزه هذه الحاجيات الأساسية يعنيه الاستثمار في الطاقة البديلة والاقتصاد الأزرق والأخضر وغيره من هذه المسميات أو حتى التصدي للتهرب الجبائي الذي هو بالأساس دوركم الطبيعي ولا يكون هدف ميزانية دولة.

سؤالي، أين العدالة الاجتماعية في مشروعكم هذا؟ وإن ذكرت مفردة في الوثيقة أين الإحاطة بمحدودي الدخل والفئات الهشة؟ أين الإحاطة بمن فقروا ونكل بهم لعقود؟ بطريقة أوضح هل لي مكان أنا كابن القصرين في مشروع هذه الميزانية؟ كنت أتمنى أن أرى مشروع الميزانية يطبق عدالة جهوية حقيقية، نرجو منكم السادة الوزراء تدخلا استثنائيا لوضع استثنائي في القصرين، أعي جيدا أن التركة التي أمامكم صعبة وكلنا في وضعية صعبة لكن بلدتي في وضعية أصعب، وفقكم الله وكان عونا لكم في مهامكم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد المعز بن يوسف عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق، تفضل. المقعد عدد 34.

السيد المعز بن يوسف

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء مرحبا بكم في البرلمان التونسي،

السادة الوزراء، سأبدأ بالمواد الأساسية بالأساس، نحن نعيش اليوم وضعا اجتماعيا صعبا لأن هناك طبقات هشة لا تصلها المواد الأساسية، السيد وزير الشؤون الاجتماعية مبدئيا على الأقل لدينا في كل معتمدية عدد العائلات التي في حاجة إلى هذه المواد، ونأمل أن تقع تدخلات عاجلة اليوم لكي تصل هذه المواد إلى هذه العائلات أمام الوضع الاجتماعي الصعب، وهناك العديد من الطرق لتصل هذه المواد إلى هذه العائلات، فمن غير المعقول أن تشتري عائلة معوزة تتحصل على 200 دينار لترا من الزيت بثمانية دنانير أو أكثر، لذلك يجب أن يكون هناك الحلول اللازمة.

لدينا "base des donnés" في كل معتمدية للعائلات المعوزة التي تستحق الحصول على الفارينة والعجين الغذائي والزيت، نحن لا نقوم بالشعبوية، حقيقة لقد نال الجوع من هؤلاء، وهناك نسيج اقتصادي في قرانا لمحلات بيع المواد الغذائية سينهار لأن هذه المواد لا تصلهم، لذلك فإن أغلبهم على أبواب الغلق.

وما تبقى، هذه الميزانية، أعلم جيدا المجهودات التي تقوم بها الحكومة ومجهودات العديد من السادة الوزراء الذين تعاملنا معهم مباشرة، ولكن لن تتمكن هذه الميزانية من القيام بثورة اقتصادية في البلاد أو الثورة للتونسيين، لكنني أطالب بالتقليص على الأقل من الصعوبات التي يعيشها التونسي يوميا، وما يهمني اليوم هو تعليم أبنائنا، رغم المجهودات الكبيرة في التعليم العمومي أصبحت أغلب العائلات تدرس أبناءها في التعليم الخاص، نفس الشيء بالنسبة إلى الصحة والفلاحة والنقل والثقافة، فهذه الميزانية لا يمكن لنا أن نتقدم في أي مجال من هذه المجالات، وأعلم جيدا مسؤولية كل الوزراء وأن الجميع يعمل من أجل تحسين المالية العمومية، ولكن السيدة الوزيرة، هذه الميزانية ليست ميزانية استثمار وإنما هي ميزانية أكثر طرق لجمع الأموال، لكن كيف سيكون ذلك لتجاوز الصعوبات التي مرت بها عدة قطاعات مثل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، لذلك نحن مطالبون اليوم بإيجاد حلول أخرى.

المسألة الأخيرة السيدة الوزيرة، مصنع الحليب بسيدي بوعلي يضم 300 عاملا معطلا عن العمل منذ خمس سنوات، وإلى حد هذا اليوم لم تجد الدولة حلا لهم وهم ينتظرون حلا سريعا، وقد قاموا بغلق الطريق منذ ثلاثة أيام تقريبا ثم قاموا بفتحه وهم في انتظار الحلول، وقد كان هذا المصنع في وقت ما من بين المعامل الوطنية في تونس مثل معمل "STIA" في سوسة ومصنع الإطارات المطاطية الذي أغلق ومصنع "AMS" والمصانع العديدة التي أغلقت أبوابها في سوسة، أريد أن أطرح سؤالا أخيرا أين وصلنا في مسألة ميناء النفيضة السيدة الوزيرة؟ إذا كنا نريد أن نتقدم اليوم فإنه يجب علينا إنجاز مشاريع كبرى، إلى أين وصل وضع هذا الميناء؟ فنحن في انتظار هذا الحلم منذ عدة سنوات ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي غير منتمية، لها ثلاث دقائق. تفضلي. المقعد عدد 44.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد رئيس الحكومة وبالسادة الوزراء وكل الإطارات المرافقة،

نرحب بكل الحضور،

نحن أبناء تونس جئنا هنا ترجمة لخيار الاقتراع على الأفراد في الدوائر والانتخاب الحرّ المباشر، وهذا في حد ذاته تحوّل عميق في المنهج السياسي لدولة تونس التي جاء به دستور 25 جويلية 2021، وبناء على ما أنيط بعهدتنا ومنطق تحمل الأمانة، نود أن نثمن جهودكم جميعا في حماية تونس وفي الحفاظ على دولة تونس التي كانت مهددة على جميع الأصعدة أهمها الأمن الخارجي، وها نحن نرى تونس تصدح بمواقفها بكل سيادية حتى أنها تراجع اتفاقياتها بسياسة الند للند، أمن تونس الداخلي الذي أستهدف باستعمار جديد وبتوطين شعوب لا تنتمي إلينا، مستوى عدالتنا والعدل أساس العمران، وها أننا نشهد مرحلة دولة القانون، فلا شيء يعلو فوق دولة القانون، ولا دولة إلا دولة تونس، ولا إفلات من العقاب مهما كان الشخص أو العصابة أو اللوبيات.

السيدة الوزيرة، في علاقة بالميزانية، من قام بإعداد الميزانية هو محاسب ومن أبناء الإدارة التونسية، ونحن محاربون جئناكم من الميدان، هذا الميدان بكل ألامه وانتظاراته وبكل ما فيه من ثقة الشعب التونسي في دولته وانتمائه لها.

ميزانية متضخمة، ميزانية تتضمن الحد الأدنى من النمو، ليس هناك استثمارات وهذا لا يتماهى أبدا مع روح إرادة البناء والاستثمار، وهو حقيقة بعيد جدا عن بناء أسس الدولة الاجتماعية، وجب إعادة النظر في القانون الأساسي للبنك المركزي ولجنة التحاليل المالية، إعادة النظر في عديد المراجعات التشريعية حتى نقطع أساسا مع الاقتصاد الريعي، 24 عائلة متسلطة مالكة لكل مصادر الثروة متوارثة من الجد إلى الأب إلى الحفيد، ألا يكفيهم ذلك؟ أما آن الأوان لمنح هذا الشعب حقه في امتلاك الثروة وفي العدالة الاجتماعية؟ ستبدأ الثورة التشريعية أساسا بالتشريعات في المجلات وستمر حتما عبر الإدارة التونسية التي تحمي في داخلها معبد الثروة والسلطة، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد النوري الجريدي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل. المقعد عدد 153.

السيد النوري الجريدي

شكرا سيدي رئيس مجلس نواب الشعب،

مرحبا بالسيدات والسادة الوزراء،

أسوق في بداية مداخلتي هذا المثل العربي القديم:

أَوْرَدَهَا سَعْدٌ وَسَعْدٌ مُشْتَمِلْ * مَا هَكَذَا يَا سَعْدُ تُورَدُ الإِبِلْ

وهو مثل قالته امرأة رصينة راجحة العقل لمن يخطئ في آداء عمله ويجدر به التوقف والإصلاح، أقول هذا لأن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، لا هو شعبي ولا اجتماعي، يواصل نفس نهج ميزانيات السابقة في الاعتماد الكلي على الموارد الجبائية والقروض الداخلية والخارجية، أقول هذا لأن الحلول المتعلقة بالمشاريع المعطلة تأخرت وتواصل التعطيل، لأن مفهوم التنمية وخلق الثروة مفهومان غائبان عنها تماما، لأنها لا تلبي مطالب أصحاب الشهائد العليا الذين طالت بطالتهم، لأنها تثقل كاهل الفقراء والمناطق المهمشة ولا تراعي المعاقين، لأنها تكاد تكون مفرغة من المضامين الاجتماعية والصحية، فشعبنا يفقد تدريجيا وبسرعة أبسط مقومات الحياة الكريمة في السكن والمعاش والصحة والنقل، لأنها تستند إلى مقاربات وموازنات قديمة تكاد تكون استنساخا لمشاريع ميزانيات سابقة.

لهذا، سادتي الكرام، أدعوكم وفي أسرع وقت انتصارا للمعطلين والمهمشين والمفقرين والمعاقين من أبناء شعبي إلى مراجعات تشريعية ثورية وجريئة في الصفقات العمومية، أعظم أبواب الاستثراء والفساد في مجلة الاستثمار التي تعطل الاستثمار، في مجلة المياه وعيا بخطورة الوضع البيئي المهدد بأزمات جفاف أكثر،

مراجعة مجلة الصرف التي تأخرت عن تطورات الصرف العالمية،

وضع البنك المركزي وإرجاعه إلى دوره الاقتصادي الوطني،

إلغاء رخص تحجيما لدور العائلات المتحكمة،

تركيز جهود الدولة في مجالات الفلاحة والطاقة،

مراجعة جادة ونوعية لتعيينات الوظيفة التنفيذية لأنها في جزء منها واصلت للأسف الشديد منطق الولاءات والغنيمة والإرضاءات ضاربة بمنطق الكفاءة عرض الحائط، ولاية قفصة كنموذج ووالها الحاكم بأمره.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق، تفضل. المقعد عدد 138.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بأعضاء الحكومة،

أهم ما يمكن أن أستهل به مداخلتي هو الحديث عن العلاقة بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية باعتبار أن الانسجام ووحدة هاتين الوظيفتين هما بمثابة نقطة القوة الساحقة التي يمكن من خلالها تلافي وتجاوز مخلفات العشرية الفارطة وما أدت إليه من إشكاليات، في اعتقادي أن من أهم المقومات التي يمكن أن توفر الأرضية الأساسية لتجاوزها هو ثلاث نقاط:

النقطة الأولى، كما ذكر السيد رئيس الجمهورية متمثلة في تطهير الإدارة التونسية من التعيينات التي كانت سببا فيها جهات سياسية معينة، وهي اليوم تعطل ما يمكن الوصول إليه، وتتطلب هذه المسألة وقتا طويلا، ولكن سنبدأ بأهم ما فيها مراجعة الخطط الوظيفية، نحن نعلم جيدا أن وراء العديد من الخطط الوظيفية جهات سياسية بعينها لا أريد ذكرها مرة أخرى.

كما أننا اليوم في حاجة إلى قاعدة بيانات موحدة تجمع بين كل الوزارات لتسهيل الخدمات، وهذا مهم جدا.

النقطة الثالثة: التعويل على الكفاءات الشابة، وهذا مهم جدا لتلافي الإشكاليات التي كنت تحدثت عنها سابقا ومن أهمها وفي مقدمتها مشكل شح المياه، ولا بد أن نمضي اليوم في تونس إلى مسألة تحلية مياه البحر، لدينا شريط ساحلي مهم ولدينا إشعاع شمسي متوفر على مدار السنة، كذلك الاستثمار في الطاقات المتجددة، كما أنه لا بد من مراجعة مسألة التجارة الموازية والبحث عن طرق هيكلتها حتى توفر لنا موارد للدولة.

هناك موضوع مهم جدا وهو الغزو الذي نلاحظه وهو من تداعيات العشرية الفارطة، وهو غزو البضائع والسلع التي تأتينا من

تركيا تحديدا الملابس الجاهزة والأقمشة، وهذا يهدد ويتهدد مجال الصناعة خاصة في مجال النسيج والمؤسسات الصناعية، وهي تعلن اليوم صرخة فزع لتلافي هذا المجال وفتح هذا الملف خاصة في مجال المالية.

وخير ما أختم به هو البحث عن مجال آخر يعوض مجال الرخص التي تكبل اقتصادنا اليوم، ويجب علينا اليوم رفع شعار الفرص لا الرخص، ونأمل أن تكون تونس بخير إن شاء الله بالتعاون مع بعضنا البعض، وبالاتحاد فيما بيننا سنتوصل إلى إيجاد الحلول التي ينتظرها الشعب التونسي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق، تفضل. المقعد عدد 36.

السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس،

أريد أن أذكّر بمقولة ذكرها الزعيم الحبيب بورقيبة في 20 سبتمبر 1956: "إن ممارسة السلطة بأيدي عديمة الخبرة تعرّض البلاد لأخطر المغامرات" ولم يتحدث عن نظافة الأيدي وحب تونس وهي لا تسمن ولا تغني من جوع، فالخبرة مطلوبة وقد حان الوقت لضخ دماء جديدة على رأس بعض الهياكل العمومية، لأننا على أرض الواقع نتبين أن المسألة مغايرة تماما لما يقوله السيد الرئيس.

قال تعالى " وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ." علينا أن نعمل لأن الكلام لا فائدة منه للمواطن التونسي، أين استرجاع الأملاك المنهوبة والأملاك المصادرة وأرباحها؟ مراجعة أسطول السيارات الإدارية الوظيفية، إدماج السوق الموازية في الدورة والمسالك الاقتصادية الرسمية، الحد من الترقيات والتسميات ومراجعة بعض الأجور والامتيازات الخيالية، مراجعة الانتدابات منذ 2011، تفعيل اتفاقية الأمم المتحدة تجاه جرائم تبييض الأموال وقلب العبء على الدول الحاضنة لها وإحراجها بالمطالبة بها، مراجعة أجور القائمين على الأملاك المصادرة وهي أجور خيالية، مئات إن لم نقل آلاف الأعوان العموميين يتقاضون أجورا بدون عمل فعلي، دون الانتدابات العشوائية، بعض التعيينات التي أشار إليها غيرنا وبعض الوزارات، إذ نجد متفقدين في الصعيد المركزي من حركة النكبة لا زالوا يحكمون ويقومون بتصفية حساباتهم إلى حد هذا اليوم، لم يتلقى المجلس أية مبادرة تشريعية في غربلة التراخيص وإلغائها والعديد من الأمور الأخرى، وثلاث دقائق لن تكفيني وسأتوجه إلى ذكر بعض الحلول.

أولا، تخصيص خط وآلية ربط مباشرة بين الكتل البرلمانية الممثلة في رؤسائها علاوة السادة النواب غير المنتمين بالسادة الوزراء هناك العديد من المسائل التي تحدث لا تبلغ مسامعكم،

- كذلك دعوة المؤسسات العمومية لتخصيص فائض الخزينة حصريا لتمويل ميزانية الدولة بدون أية نسبة فائدة،

- تشخيص البلدان التي تسمح مشاريعها بالتخلي عن القروض الممنوحة للبلدان النامية التي تشكو من صعوبات مالية ودعوتها للتخلي عن ديونها وعن قروضها الممنوحة لتونس،

- مراجعة البعثات الديبلوماسية وتقييم دوري لعملها بالفاعلية وليس بإشغال مناصب بالمحاباة،

- العمل على منوال الأداء على القيمة المضافة على تعميم جميع العقود خاصة منها المتعلقة بشراء السيارات والعربات مع استثناءات مثال السيارات الشعبية والمعاقين والعودة النهائية للوطن،

- التخفيض من نسبة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين خاصة أنه تمت ملاحظة ارتفاع المداخيل الجبائية بمناسبة كل عفو جبائي،

- إحداث لجنة جدية ومحكمة الأعضاء للنظر في أسباب تنامي التجارة الموازية خاصة منها المتعلقة بالتنظيمات والتشاريع مثلا ارتفاع المعاليم الديوانية الموظفة مع إقرار عفو جبائي للعاملين في القطاع الموازي،

- منح الأراضي الدولية للراغبين في تعاطي نشاط فلاحي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة بثينة الغانمي عن كتلة الخط الوطني السيادي، لها ثلاث دقائق، تفضلي. المقعد عدد 112.

السيدة بثينة الغانمي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية وطنية إلى جميع الحضور. إلى كل الضيوف في رحاب مجلس النواب،

تحية إلى الوفد الوزاري ورئيس الحكومة الذي شرفنا بحضوره بعد ما يقارب السنة من انعقاد المجلس،

تحية وطنية لعموم الزملاء،

سأفتتح خطابي بما ختم به السيد رئيس الحكومة مداخلته، نذكر بأن اليوم 17 من نوفمبر هو اليوم 42 منذ بداية الهجمة الوحشية على شعبنا العربي في فلسطين من طرف برابرة العصر الحديث أمام كل أنظار المنظرين لكونية حقوق الإنسان وشموليتها من قبل سماسرة عرق الشعوب ودمائها، تحت مسميات الديمقراطية ومصادري إرادة الشعوب الحرة وإرادتهم في تقرير مصيرهم بتعلات الانتصاب شرطيا لنظام عالمي بصدد التهاوي.

كما أذكر سادتي الحضور للأسف بأنه قد تم خرق القانون والضرب بمقتضيات النظام الداخلي عرض الحائط ومصادرة إرادة الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب المخصصة لتطارح مقترح القانون عدد 14 لسنة 2023 والمتعلق بزجر التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به والتعامل معه.

سادتي الكرام،

الزملاء المحترمون،

نعلم جميعنا أن الشعب يتشدق لميزانية 2024 عساها تكون في مستوى تطلعاته وانتظاراته خاصة منها المتعلقة بالمطالب الاجتماعية للشعب، ولكننا نبحث في صلب هذه الميزانية عن شعارات انتفاضة السابع عشر من ديسمبر التي تتلخص في "شغل، حرية، كرامة وطنية"، فلا نجدها، نبحث عن السيادة الوطنية التي أكد عليها رئيس الجمهورية فلا نظفر بها، نبحث أيضا عن التخطيط عن الاقتصاد فلا نلمس إرادة في إنجازهما، كما نبحث عن لحظة 25 جويلية وللأسف لا نظفر بها في ضوء السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي أكد عليها المسار وصناعه.

أبحث عن مشروع ميزانية تستجيب لتطلعات الشعب وأتساءل سادتي الكرام، أعتقد أنكم تدركون حاجة الشعب للإنجاز والفعل لا للشعارات والتنظير، هل يدرك السادة الوزراء طبعا أن الشباب الذي طالب بحقه في وطن حر، بحقه في وطن آمن أمنا غذائيا وقوميا وصحيا، بحقه في دولة الرعاية الاجتماعية والجمهورية الديمقراطية في سنة 2010، هذا الشباب اليوم وسنة.....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمود العامري غير منتمي، له ثلاث دقائق، تفضل. المقعد عدد 211.

السيد محمود العامري

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد رئيس الحكومة والوفد الوزاري المرافق،

يعيش العالم اليوم تحولات كبيرة على جميع المستويات وتعيش بلادنا مسارا وتوجها سياسيا جديدا بعد 25 جويلية 2021، إن محاربة الفساد تتطلب إرادة سياسية قوية وهذا ما لمسناه من أعلى هرم السلطة التنفيذية السيد رئيس الجمهورية، نعم، مشكلة بلادنا اليوم هي تطبيق القانون في كل المجالات وعلى الجميع مهما كانت المواقع والمسؤوليات.

السيد رئيس الحكومة،

يجب أن يكون المسار الإصلاحي اليوم مشتركا بين الوظيفة التنفيذية والتشريعية، كما يجب أن تترجم مشاغل ومشاكل الشعب في تشريعات وقوانين تسهل حياة المواطن، اليوم يجب أن يكون توجه الدولة نحو تعميم استعمالات الطاقات المتجددة في كافة المجالات، تعميم الرقمنة ضروري للقضاء على الفساد الإداري، اليوم، يجب تنقيح وتحيين مجلات الاستثمار والصرف والمياه وغيرها من القوانين التي كبلت الدولة من جهة والمواطن من جهة أخرى.

السيد رئيس الحكومة،

نحن اليوم في حاجة إلى تنمية جهوية عادلة، يكفي من التمييز الإيجابي الذي نص عليه الدستور السابق والذي كرس الجهويات، اليوم، لدينا دستور جديد والتنمية الجهوية ستبنى مستقبلا من خلال المشاغل والمشاكل الحقيقية النابعة من العمادات.

السيد رئيس الحكومة،

نأمل من خلال اجتماعكم الوزاري الأخير المتعلق بالمشاريع المعطلة أنكم تطرقتم إلى المشاريع المعطلة بجهة سوسة ولعل أهمها مشروع ميناء المياه العميقة بالنفيضة، محطة تحلية مياه البحر بسيدي عبد الحميد، مشروع مترو سوسة، الملعب الأولمبي بسوسة، وضعية المصانع المغلقة، معمل الألبان بسيدي بوعلي ومعمل AMS وغيره.

معتمدية القلعة الصغرى وسيدي الهاني بولاية سوسة أكثر المعتمديات تهميشا على مستوى سوسة، وإليكم بعض المشاكل المتجددة والمشاريع العالقة بمعتمدية القلعة الصغرى:

مشروع المنطقة الصناعية المعطل منذ 15 سنة والذي ينتظر إصدار أمر الانتزاع وتفعيل إنجازه على أرض الواقع،

مشروع تعشيب الملعب البلدي معطل منذ أكثر من عشر سنوات حيث تضررت جمعية القلعة الرياضية بسبب تعطيله،

مشروع توسيع دار الثقافة المعطل منذ 15 سنة،

الوضع البيئي كارثي في القلعة الصغرى بسبب غياب تطبيق القانون، اليوم، يختنق المواطنون بالغازات الخطيرة لمعمل الآجر والمتسببة في عديد الأمراض لمتساكني منطقة سوسة الكبرى والمحيطة بالمصنع،

التلوث البيئي في واد لاية بسبب مياه ديوان التطهير الملوثة،

مصب النفايات بواد لاية الذي أضر بكل الأراضي الفلاحية المجاورة والمائدة المائية.

أذكر، السيد رئيس الحكومة، أنه في سنة 2016 تمّ تعطيل أكبر مشروع تجاري وترفيهي في القلعة الصغرى من طرف لوبيات كانت تحكم في ذلك الوقت.

تمثل معتمدية سيدي الهاني ربع ولاية سوسة وهي معتمدية مهمشة تغيب فيها أهم المنشآت العمومية الضرورية ولعل أبرز المشاريع المعطلة بها:

مشروع المستشفى المحلي، وهذا في ظل نقص جودة الخدمات الصحية بالمنطقة وغياب الخدمات الإدارية وتردي خدمات النقل في هذه المعتمدية المعزولة التي تبعد 25 كيلومترا عن مركز الولاية، وهي اليوم في حاجة ملحة إلى دار خدمات إدارية وقباضة مالية،

آلاف الهكتارات الفلاحية مهملة في سيدي الهاني وغير مستغلة أمام نسبة بطالة مرتفعة جدا وأمام تدني مؤشر التنمية في المنطقة مع غياب كلي للمؤسسات الثقافية،

يا سيدي رئيس الحكومة، غايتنا هي المصلحة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد جلال الخدمي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق، تفضل. المقعد عدد 33.

السيد جلال الخدمي

شكرا سيدي الرئيس،

أجدد الترحاب بالسيدات والسادة الوزراء،

الأصل في الأشياء أن نناقش الرؤية الاقتصادية للحكومة لسنة 2035، ثم المخطط الخماسي لأنه يتنزل ضمن رؤية 2035 للحكومة، ثم نناقش الميزان الاقتصادي الذي هو في حقيقة الأمر تجسيم للمخطط الخماسي، وبهذه الطريقة سيتبين لنا إلى أين سنتجه، وباعتبار أننا تخلينا عن هاته الرؤية لسنة 2035 و أن توجهنا يرفض الاقتراض الخارجي والاتجاه نحو التعويل على الذات إذن سننطلق أولا من مناقشة الميزان الاقتصادي للبلاد لأنه يسطر الأهداف الكبرى للحكومة، والأصل في الأشياء أن يتم مناقشة الميزان الاقتصادي قبل مشروع الميزانية، وهذا لم يحدث.

لقد ورد على المجلس مشروع المسار الاقتصادي والميزانية معا، وقد كان من الأجدر أن ترسم وزارة التنمية التوجهات والأهداف والرؤى الكبرى للحكومة، الميزانية التي لا تعالج المشاكل المطروحة في البلاد تعتبر مشروعا غير ذي جدوى، وبالتالي يجب أن تكون الميزانية قادرة على بعث رسائل طمأنة للشعب التونسي، إن الوضع العالمي اليوم مذبذب واقتصادنا مرتبط بسعر الحبوب والنفط ووضعية الدينار التونسي كذلك.

على المستوى العالمي، هناك تراجع وانكماش على المستوى الاقتصادي في حين أننا نشهد تعافيا لمنطقة الأورو، وهذا ما يشجع

بلادنا على الانفتاح على هذه المنطقة، لقد كان انخفاض التضخم المالي في الحقيقة نتيجة السياسة النقدية المتبعة من البنك المركزي وهي الترفيع في نسبة الفائدة الشيء الذي أضر بشكل مباشر بقطاع البناء الذي كان رافعة من أهم روافع الاقتصاد التونسي ومصدرا من المصادر الهامة لتوفير مواطن الشغل.

إن الحكومات لا تحاسب على السياسات الاقتصادية المتبعة وإنما تحاسب على نسبة النمو المحققة والتي هي في حقيقة الأمر القدرة الشرائية ومواطن الشغل، والنمو الاقتصادي مرتبط بالاستثمار الخاص ويتطلب نجاحه بنية تحتية ومناخ أعمال مشجع على الاستثمار، ولكن مناخ الأعمال في بلادنا سيء لأن أهم عائق للاستثمار هي الإدارة، وأعني بذلك البيروقراطية الإدارية، الديبلوماسية الاقتصادية ليست تبادلا تجاريا فقط بل البحث عن سبل وآليات استثمار عدة بلدان في تونس، وإنشاء شركات لها في بلادنا وخاصة البلدان التي لنا معها عجز وبالتالي الدفع بالتصدير، اليوم لدينا عجز تجاري مع الجزائر الشقيقة وبالتالي لا بد من إعطاء الموضوع أهمية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، يستعد السيدات والسادة النواب المحترمون الآتي ذكرهم للتدخل: باديس بالحاج علي، رؤوف الفقيري، ياسر قوراري، منال بديدة، محمد نبيل مباركي، خالد حكيم مبروكي، طارق الربعي، يوسف التومي، رشدي الرويسي ومختار عبد المولى.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد منير الكموني غير منتمي وله ثلاث دقائق تفضل. المقعد عدد 215.

السيد منير الكموني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة الكرام،

مرحبا بالزملاء المحترمين،

نحن اليوم في لحظة تاريخية فارقة، لأول مرة تجتمع الحكومة كاملة بأول برلمان منتخب بصفة فردية وبتمثيلية قصوى لجهات الجمهورية ومعتمدياتها.

للمرة الأولى نحن أمام قانون ميزانية ضبط على أهداف معينة وحسب مهمات وبرامج محددة، ولكن حتى نكون صادقين مع أنفسنا نحن لم نساهم فعليا في صياغة هذه البرامج والمهمات، وحتى ملاحظاتنا ونقاشاتنا مع الإطار الحكومي على رحابة صدورهم لن تغير من هذه القوانين، ولا يمكن أن تمس من جوهرها ومن الموازنات المالية المطروحة.

سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

الزملاء المحترمون،

هدفنا واحد ومشترك وهو تحقيق العدالة الاجتماعية، العدالة في توزيع الثروة وتوزيع التنمية بين الجهات والأقاليم بعيدا عن المحسوبية والتميز والتجاذبات والبلاغة، نود أن يكون عملنا مشتركا، الوظيفة التشريعية بغرفتها بعد اكتمالها والوظيفة التنفيذية بكل أذرعها يدا بيد من أجل مقاومة الفساد ومن أجل تطوير الإدارة والبلاد والاقتصاد ومن أجل حلحلة مشكلة التشغيل، حكومة وبرلمانا للوصول بتونس إلى برّ الأمان على حد عبارة السيد رئيس الحكومة، ولتحقيق ذلك نحتاج إلى آلية علمية موضوعية تحدد بدقة وبالأرقام والمؤشرات الأولويات في مستوى محلي وجهوي وإقليمي ووطني وحسب ما ينص عليه دستور 25 جويلية.

لا بد من تحيين المعطيات وتنظيمها ومقارنتها للوصول إلى قاعدة بيانات صادقة وشفافة في كل المجالات تعتمد في اتخاذ قرارات عادلة ومنصفة بغير ذلك سنعمّق التفاوت والفوارق والتمييز.

كل الزملاء في تدخلاتهم يرون جهاتهم الأكثر حرمانا وفقرا وتهميشا وإهمالا، ونحن لا نشكك في صدقهم وحماسهم وحاجتهم، وأنا بدوري أرى أن دائرتي أولاد الشامخ وهيبرة وشربان هي الأكثر حرمانا وفقرا وتهميشا، ولكن لا يمكن أن نستجيب للجميع في الوقت نفسه ولا بد من آلية للتحكيم.

لا بد من آلية جديدة وجهد مضاعف لأن نفس الأسلوب سيؤدي حتما إلى نفس النتائج، وقد جربنا التميز الإيجابي ورأينا أنه لم يحقق هذه المعادلة المرجوة بل زاد في تعميقها وفي معاناة بعض الجهات الموجودة أصلا في ولايات تعتبر ظلما محظوظة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد باديس بالحاج علي عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق.

السيد باديس بالحاج

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا برئاسة الحكومة والسادة أعضاء الحكومة في رحاب البرلمان،

نحن اليوم بصدد مناقشة مشروع الميزان الاقتصادي ومشروع ميزانية الدولة لكنني لن أخوض في تفاصيل الميزانية لأن الفرصة ستحين لمناقشة ميزانية كل مهمة مع السادة الوزراء في مختلف الحقائب الوزارية.

أريد أن أستغل فرصة وجود السادة الوزراء المجتمعين والسيد رئيس الحكومة لأقول أن الشعب التونسي اليوم ينتظر رؤية الدولة ورؤية الحكومة وتصوراتها والرؤية الإصلاحية، لأن ميزانية السنة الحالية وميزانية السنوات المقبلة ليست إلا وسيلة لتحقيق غاية ما.

القيادة ترسم الأهداف الاستراتيجية للدولة إلى أين سنصل وإلى أين نسير؟ والحكومة تبلور هذه السياسات العامة وترسم المحطات التي سنمر بها.

اليوم نتحدث عن منوال اقتصادي تقليدي بمقدرات وركائز اقتصادية تقليدية نعرفها جميعا، ما يهمني أكثر هو اقتصاد المستقبل، ماذا جهزنا اليوم، وما هي رؤيتنا والمنوال الاقتصادي الثوري الذي يجعلنا نحجز مكانا في اقتصاد المستقبل.

تفضل السيد رئيس الحكومة بقول كلمتين في رأيي هما مفاتيح سأبني عليهما يتمثلان في بعث الأمل واسترجاع ثقة الشعب، وحتى نسترجع ثقة الشعب وضمان مبدأ استمرارية الدولة لا بد أن تفي الدولة بتعهداتها السابقة. وهنا أريد أن أتعرض للأمر عدد 354 لسنة 2019 بتاريخ 17 أفريل 2019 الصادر بالرائد الرسمي والذي يتعلق بإحداث المحكمة الابتدائية بجزيرة جربة.

السيدة وزيرة العدل، إذا لم تفي الدولة بتعهداتها القديمة فكيف سيصدقنا الشعب، وكيف سنسترجع ثقته في تعهدات جديدة وفي منوال اقتصادي بني على تصورات واحتمالات نأمل أن

نحققها، اقتصاد المستقبل وبعث الأمل في الجيل الصاعد كما تفضل السيد رئيس المجلس في بداية هذه الجلسة يمكن أن نبلغه بإرساء...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد رؤوف الفقيري عن كتلة لينتصر الشعب وله ثلاث دقائق، غير موجود.

الكلمة للسيد ياسر قوراري عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ثلاث دقائق.

السيد ياسر قوراري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

تحية لشعب تونس الأبيّ، المجد للمقامة في فلسطين المحتلة التي سنهديها مشروع قانون تجريم التطبيع ولو بعد حين.

السادة أعضاء الحكومة، نحن في حزب الوتد الموحد وفي كتلة الخط الوطني السيادي نتساءل حول السياسة التي ستتبعونها في المجال الاجتماعي للإحاطة بالمفقرين والمهمشين من أبناء تونس.

اليوم جزء هام من التونسيين يعانون من حالة تفقير وفقرهم يزداد وطأة كلما ازدادت الأوضاع الاقتصادية صعوبة.

اليوم هناك تونسيون لا يملكون رغيف خبز وأطفال لا يشربون الحليب، ماذا فعلنا بخصوصهم السادة أعضاء الحكومة؟

السادة أعضاء الحكومة، ما هي السياسة المتبعة لضمان حق المعطلين عن العمل في الشغل والكرامة؟ مئات الآلاف من خريجي الجامعات ومن غير خريجي الجامعات ينتظرون حقهم الدستوري في الشغل، هؤلاء نخبة تونس من أبناء الشعب المفقر الذين تعبوا وتعبت عائلاتهم لتحصيل شهاداتهم الجامعية اليوم يتجاوزن أكثر من عشر سنوات بطالة ويضطر البعض منهم للهجرة في مراكب الموت، ماذا فعلنا في خصوصهم؟

السادة أعضاء الحكومة، الفلاحون وخاصة من صغار ومتوسطي الفلاحين القابعين في الجوع لتزويد التونسيين بالأكل، لا يجدون لا الأعلاف ولا البذور ولا أسمدة الإنتاج لتونس وتزويد التونسيين بالأكل، لا يجدون مصاريف للموسم الجديد، فكيف سنوفر لهم الحماية ونجعلهم يساهمون في تحقيق السيادة الغذائية؟

السادة أعضاء الحكومة، العاملات الفلاحيات: أجر متدني وظروف نقل لا إنسانية، لسنوات نتحدث عنهم ولكن دون جديد، ماذا فعلنا في خصوصهن؟

السادة أعضاء الحكومة، نساء ورجال التعليم منحوا حياتهم وصحتهم لتربية الأجيال يدرسون بالأرياف والمدينة في فصل الصيف وفصل الشتاء دون كلل وملل، وقدموا تضحيات وتحلوا بالصبر عندما كانت تونس في أصعب الظروف، لا نسمح ببقاء وضعهم على ما هو عليه، لهذا من واجبنا الوطني أن نحفظ كرامتهم بتحسين ظروف عملهم وأجرهم وتحسين ظروف التعليم عامة، وهذا حق وليس فضلا.

السادة أعضاء الحكومة، اليوم الصحة العمومية تعاني، بنية تحتية مهترئة وضعف تجهيزات وظروف عمل صعبة وهجرة كفاءات من أطباء وممرضين، ماذا فعلنا في هذا الخصوص؟

السادة أعضاء الحكومة، المناطق الداخلية المهمشة، بنية تحتية معدومة لا يتمتعون بطرقات جيدة ولا مستشفيات ولا مؤسسات ولا منشآت رياضية، 5000 مليار للاستثمار رقم هزيل، ما هو نصيبهم منه؟

السادة أعضاء الحكومة، نحن في حزب الوتد الموحد وفي كتلة الخط الوطني السيادي إذا وجدنا رجع صدى لما ذكرنا سنصوت لكم وإذا أعرضتم عن كل ما ذكرنا فسنعرض عن التصويت لميزانيتكم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة منال بديدة غير منتمية، ولها ثلاث دقائق.

السيدة منال بديدة

شكرا السيد الرئيس،

قبل كل شيء أستغرب من مغادرة السيد رئيس الحكومة، وفي غيابه سأوجه كلمتي إلى السيد رئيس الجمهورية، وأود أن تصل.

سيدي رئيس الجمهورية، نحن أبناء الأوساط الريفية الفقر قتل أو أكل نصف عقولنا، والإدارة والمسؤولون أنهوا النصف الآخر حتى جاء 25 جويلية ليعيد لنا أمل أن تونس أخرى ممكنة، لكن للأسف يبدو أن هذه الحكومة تأتي لتعيد إنهاء آمالنا وأحلامنا من جديد.

أنا منال بديدة عضو مجلس نواب الشعب عن دائرة بئر علي بن خليفة قرية الأحرار وحفيدة الثوّار، رشحت نفسي للانتخابات التشريعية حبا في رئيس الجمهورية قيس سعيد، وإيمانا برئيس الجمهورية في شخصه، وهذا الإيمان لم يأت من فراغ.

يوم 13 أوت 2021 أي بعد أيام قليلة من 25 جويلية وجهت مراسلة لرئاسة الجمهورية أقترح فيها بعض الأفكار الإصلاحية، ويا للفرحة وقعت إجابتي عن طريق الوزارة المعنية وأنا كنت منذ الحياة الطلابية أراسل الوزراء والمسؤولين لأقترح بعض الأفكار للصالح العام ولم يكن يجيبني أحد، حينها قررت الترشح للانتخابات وتيقنت أن صوتي سيكون مسموعا وفكري سيكون شريكا فاعلا في الإصلاح، لكن للأسف اليوم نجد كل الأبواب موصدة، هل يعقل عندما أكون مواطنة عادية يتم الاستماع لي واليوم عندما أصبحت أحمل أمانة أصوات الشعب لا يسمعني أحد؟

سيدي رئيس الجمهورية، المواطنون متعبون ونواب الشعب جاؤوا إلى هنا لنقل متاعب الشعب إليكم وأكثر شخص يعرف نقائص الجهة هو نائب الشعب، لكن للأسف اليوم لا السلط المحلية ولا الجهوية ولا المركزية تستمع إلى كلامنا وإلى تدخلاتنا وإلى مراسلاتنا.

في معتمديتي المواطنون متعبون حتى في الحصول على شربة ماء، إلى يومنا هذا يجر المتساكنون الماء عن طريق مجرورة، والمواطنون متعبون للحصول على بطاقة العلاج وحتى للمرور على الطرقات التي تغطيها الرمال، المواطنون متعبون ويحسبون أن نائب الشعب سيحل كل هذه الإشكاليات لأنه ابنهم ومنهم ومثلهم ويشعر بتعبهم، نرجو من السيد رئيس الجمهورية أن يجد حلا للتواصل بين الإدارات والمسؤولين ونواب الشعب.

بالنسبة إلى قانون المالية أنا لا أستطيع النفاق، وحقيقة لا أريد أن أقدم للشعب التونسي قانون مالية مشابه لكل السنوات الفارطة.

إذا لم نقدم قانون مالية يكون ثوريا، لا نستطيع أن نقدم أي قانون مالية آخر، أرجو تغيير العقلية وتغيير طريقة العمل وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد محمد أمين المباركي عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق.

السيد محمد أمين المباركي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بأعضاء الحكومة،

أنا محمد أمين المباركي مرشح على دائرة جدليان سبيبة العيون، وخرج معي الشعب كإيمان بهذا المسار.

أنا أنتمي إلى أفقر معتمديتين في الجمهورية التونسية وهما جدليان والعيون. كان المواطنون مؤمنين بهذا المسار وخرجوا وصوتوا وكنت شخصيا متفائلا من وجودي في البرلمان من أجل التغيير، وعدد الأصوات كان 8280 صوتا كأعلى نسبة على الجمهورية التونسية، اليوم المواطنون ينتظرونني بفارغ الصبر لكي أخرجهم من الفقر، إن شاء الله بكم وبتعاملنا مع بعضنا من أجل تونس ومن أجل هذا الشعب.

هل من حلول للشباب المعطل عن العمل ومن طالت بطالتهم وأصبحت الوظيفة مجرد حلم بالنسبة إليهم؟

هل من استراتيجية واضحة من أجل إنقاذ جيل كامل خاصة أنه جاء في دستور 25 جويلية 2022 في بابه الثاني الحقوق والحريات وفصله 46 "العمل حق لكل مواطن ومواطنة وتتخذ الدولة التدابير الضرورية لضمانه على أساس الكفاءة والإنصاف"؟

سيدي الرئيس، معتمدية جدليان فيها مشروع يمكن أن ينقذ شباب الجهة أو شباب تونس وهو مشروع فسفاط شقطمة، هذا المشروع مهم ومهم جدا، طاقة تشغيله 500 موطن شغل مباشر وقرابة 1000 موطن شغل غير مباشر.

شعبنا ومواطنونا في معتمدية جدليان ينتظرون هذا المشروع بفارغ الصبر.

ثالثا، سيدتي الوزيرة، سأتحدث عن ملف سيارات ذوي الإعاقة، هؤلاء تعبوا، وجاء في دستور 2022 في باب الحقوق والحريات وفي الفصل 54 "تحمي الدولة الأشخاص ذوي الإعاقة من كل تميز وتتخذ كل التدابير التي تضمن لهم الاندماج الكامل في المجتمع".

أطلب من سيادتكم النظر لهم بالرحمة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد خالد حكيم مبروكي عن كتلة الأمانة والعمل وله ثلاث دقائق.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السادة أعضاء مجلس النواب،

نرحب بالسيد رئيس الحكومة وكافة السادة الوزراء وكافة الوفد المرافق له.

في البداية أريد أن أترحم على شهداء فلسطين ونقول أن موقفنا واضح منذ البداية شعبا وقيادة ومع كل أحرار العالم بأننا نرفض رفضا قاطعا سكوت العالم على قتل الأطفال والنساء والشيوخ، ونقول أننا نؤمن بالقضية الفلسطينية وعدالتها، ونشدد على احترام مطالب الشعب الفلسطيني في حقه في استرجاع أرضه وبناء دولة ذات سيادة.

سيدي رئيس الحكومة،

زملائي الأفاضل،

السادة الوزراء،

إن العالم يشهد تطورات متسارعة خلال السنوات الأخيرة وأزمات كبرى ويمكن أن نبوب ذلك على ثلاث مستويات:

أولا، الحرب الروسية الأكرانية.

ثانيا، أزمة جائحة كورونا وكذلك ما تشهده القارة الإفريقية من تغييرات كبرى على المستوى الإقليمي، وهو عدم الاستقرار في دول الجوار والاعتداء السافر على دولة فلسطين.

ثالثا، وهو الموضوع الوطني والمحلي وما تشهده بلادنا من تغيرات مناخية ومحاولة فرض شروط مجحفة على بلادنا وشعبنا من طرف البنك الدولي.

إن كل هذه المعطيات التي حاولت الإشارة إليها بإيجاز لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على بلادنا وعلى قراراتنا الذاتية وتوجهاتنا التنموية، وإني أعلم أنكم على دراية تامة بكل ذلك.

السادة الوزراء،

السادة النواب،

نريد أن نطلع مواطنينا ماذا أعددنا لهم رغم كل هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية لهذه المرحلة لبث روح الطمأنينة في شعبنا والحزم على مزيد التضحية والبذل والعمل للمساهمة في زيادة النهوض بالبلاد، وهذا لا يكون إلا بوضع خارطة واضحة وجليّة وعرضها على المواطنين الذين هم واعون بصعوبة المرحلة.

أريد التطرق لبعض المشاريع الكبرى لمدينة سيدي بوزيد، أريد أن أعرّج على التسريع في بناء المستشفى الجامعي وكذلك سوق الإنتاج وما أدراك ما سوق الإنتاج الذي أصبح حلما، وإنجاز شركة نقل بولاية سيدي بوزيد لما تتضمنه...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد طارق الربعي عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق، غير موجود.

الكلمة للسيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة الوزراء،

أيها السادة والسيدات،

منطق التميز الإيجابي الذي أتى به دستور 2014 كرّس الجهويات، لذلك إرساء تنمية جهوية عادلة أصبح ضرورة قصوى وبلادنا اليوم محتاجة للعمل ثم العمل.

بلادنا محتاجة للفعل والإنجاز وهذا ما نراه ونلمسه من خلال حلحلة العديد من المشاريع المعطلة من طرف هرم السلطة السيد رئيس الجمهورية وكذلك الضرورة القصوى لتنقيح عديد القوانين البالية والتي تجاوزها الزمن.

اليوم هناك تكامل وانسجام في عمل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية لضمان نجاح تونس.

أيها السادة والسيدات، الفعل والإنجاز يحتاجان للإرادة والعمل وهو سبيل النجاح في تحقيق الرقي للوطن.

أيها السادة والسيدات، أريد أن أنقل إليكم بعض مشاغل معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات، مدينة زاوية سوسة المدينة الوحيدة بولاية سوسة التي لا تمتلك أي ملعب بلدي خاص بها وهي معضلة كبيرة، لم نجد إلى اليوم حلا لهذا المشكل الذي دام لأكثر من 24 سنة.

اليوم شباب ضائع وجمعية نحافظ عليها، وبارك الله في رئيس الجمعية الذي ما زال متشبثا بالجمعية ولم يقدم استقالته منها، والحمد لله البلدية رصدت له منحة كي تتمكن الجمعية من كراء ملاعب في قلب سوسة.

المدرسة الإعدادية بالزاوية والقصيبة والثريات متحصلة على المرتبة الأولى في عدد التلاميذ أكثر من 2000 تلميذ يقابلها معهد يضم 1500 تلميذ. لا بد اليوم وفي أقرب وقت خاصة في ظل توفر الأرض، وهذا الكلام موجه للسيد وزير التربية رأسا أن يتم إحداث المدرسة الإعدادية والمعهد.

واد حمدون من مدينة قصيبة سوسة والثريات فيه مشكل بيئي خطير وخطير جدا، وكذلك إحداث بلدية للثريات أصبح ضرورة قصوى.

هذه من الممكن أن تكون بعض المشاغل لأن الوقت قصير، فرجاء الأخذ بعين الاعتبار هذه الإشكاليات والمشاغل وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد رشدي الرويسي غير منتمي، وله ثلاث دقائق.

السيد رشدي الرويسي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بأعضاء الحكومة وبزملائي النواب،

أبدأ المداخلة ونحن في صعوبة تصويت على قانون ميزانية سيتحمل هذا المجلس تبعاته.

وقبل أن أدلي بدلوي في هذا الموضوع أتوجه بنداء للسيد رئيس المجلس أن تكون جلستين لمناقشة الميزانية لا جلسة واحدة، جلسة لمناقشة قانون الميزانية ثم جلسة تقييمية بعد غلقها لنرى هل وصلنا للأهداف التي رسمت أو أهملت هذه الأهداف قبل أن نمر للمصادقة على مشروع ميزانية 2025، أدعو سيادة رئيس المجلس لتنظيم جلسة تقييمية في نهاية هذه السنة لنرى أين وصلنا في مشاريع الوزارات المقدمة.

وبما أنني أتحدث من هذا المنطق أبدا بـ "bilan " سنة 2023 ماذا بقي في ذهني من سنة 2023؟ جملة من المشاريع المعطلة راسلنا فيها السادة الوزراء ومنهم من وعد بإنجاز هذه المشاريع في شهر أوت ومنهم من وعد بإنجازها في شهر سبتمبر وكل المشاريع أجلت شهرا فشهرا إلى اليوم. إذن ميزانية سنة 2024 ستتحمل تبعات مشاريعنا المعطلة التي لم ير أحدها النور سنة 2023 وسنرحّله لسنة 2024 وأرجو ألا نرحلها لسنوات قادمة.

بالنسبة إلى التوجهات التي أعلن عنها السيد رئيس الحكومة وأردت أن يكون موجودا لأناقشه، هل هناك انعكاس للمشاريع التي ذكرها أو التوجهات الكبرى التي رصدها في مشروع قانون ميزانية 2024؟

تحدث أن سياستنا الاقتصادية ترتكز على التوجهات والخيارات الكبرى التي يضبطها رئيس الجمهورية، ومن الخيارات الكبرى التي ضبطها السيد رئيس الجمهورية الاستقلال الوطني والتعويل على الذات.

التعويل على الذات لا يكون بالتوجه نحو السوق الداخلية للاقتراض فقط بل تكون عبر بناء سياسة اقتصادية كاملة للوصول لاكتفاء ذاتي غذائي لتحقيق نهضة شاملة صناعية وخدمية.

نعود للموارد الذاتية الموجودة، نحن لم نثمّن مواردنا اليوم فالعديد من المناجم موجودة أغلقت منذ التسعينات بقرار سياسي نظرا لانهيار الأسعار في السوق العالمية وظلت مغلقة إلى اليوم، ونحن لا نتحدث إلا عن الفسفاط.

يجب العودة لتقييم المخزون المنجمي الموجود في تونس من فج الهدوم من رصاص وزنك، هذه المناجم موجودة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد المختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب وله ثلاث دقائق، غير موجود.

بقي لدينا 58 متدخلا وعرف أن الشعوب المحترمة هي من تحترم التوقيت، سنرفع هذه الجلسة على الساعة السابعة ونستأنفها غدا على الساعة التاسعة والنصف صباحا.

من سيتدخل هم السادة والسيدات النواب المحترمون: ضحى السالمي وسامي السيد ومعز برك الله وعبد الحافظ الوحيشي وحسام محجوب ومصطفى البوبكري وزينة جاب الله ومحمد شعباني وعبد السلام الحمروني وسيرين مرابط.

نرفع الجلسة للاستراحة لعشرين دقيقة على أن نستأنفها بالضبط بعد عشرين دقيقة والزملاء الذين تلوت أسماءهم سيتتابعون في التدخل.

(كانت الساعة الخامسة مساء)

استئناف الجلسة
ومواصلة النقاش العام

(كانت الساعة الخامسة وخمس وعشرين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

نستأنف الجلسة،

الكلمة للنائبة المحترمة السيدة ضحى سالمي عن الخط الوطني السيادي ولها ثلاث دقائق، المقعد 155.

السيدة ضحى سالمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة وبالسادة الوزراء ومرافقيهم الأفاضل،

رجاء لا تحدثونا عن السيادة الوطنية مرة أخرى حين نخاف من أولياء النعمة.

رجاء لا تحدثونا عن السيادة الوطنية مرة أخرى حين لا يستطيع مجلس نواب منتخب أن يمسك بزمام مبادرته الوطنية.

رجاء لا تقذعوا أسماعنا بشعاراتكم وخطبكم ونحن لا نستطيع استكمال جلسة عامة كما لم نستكمل إلى اليوم مهام دولة الاستقلال، هذا الاستقلال إن وجد أصلا.

ولا تخرج الميزانية عن هذا الإطار، السيادة الوطنية شعار ولكن أين السيادة الوطنية؟

الدعم على المواد الأساسية موجود، فأين المواد الأساسية في الأسواق؟

استقلال القرار الوطني موجود، ولكن أين قانون تجريم التطبيع؟ نحن نناقش قانون الميزانية والمالية، أليست الحقيقة الثابتة أنّ العدو الصهيوني يعمل على عرقلة وضرب أيّ إمكانية للتطوّر والتقدّم والنّمو ويحُول بكل الوسائل دون أن يحصل أي تطور علمي تكنولوجي صناعي زراعي للبلاد؟

أليس الكيان الصهيوني عبر بعض التجار والوكلاء هو الذي عمل على ضرب كل المنظومة الزراعية وخاصة الحبوب والأعلاف والمواد الزراعية؟

أليس وجود تونس منذ التسعينات وتوقيعها على بروتوكول الاتحاد من أجل المتوسط الذي تتواجد فيه دولة الكيان الصهيوني قد مكن هذا الأخير من اختراق كل النسيج المالي والتجاري للبلاد؟

وآخر ما حصل منذ شهر هو تمرير قانون اللزمة مع شركة السويد وهي شركة رأس مالها مخفي في أغلبه صهيوني.

علاوة عن الشركات التي تعددت هذه الفترة في علاقتها بالاستثمار فيما يسمى بقطاع الطاقة النظيفة والمتجددة وأساسا الطاقة الشمسية، وهي في مجملها تابعة لشركات متعددة الجنسية رأس مالها ومالكها في أغلبهم صهاينة بجنسيات فرنسية وألمانية خاصة، بناء عليه فإن علاقة الصهيونية بالتخلف الاقتصادي والتنموي في تونس هي علاقة لا شبهة عليها.

لذلك أيها السادة الكرام، إن ربط قانون تجريم التطبيع مع مسألة التنمية في تونس هو في صلب الدفاع عن مصالح تونس وشعبها لا العكس، وهو قانون يكرّس السيادة الوطنية ويعبد الطريق نحو تنمية مستقلة.

أخيرا، نريدكم حكومة إنجازات وإصلاحات كبرى لا حكومة ورق، فالأيادي المرتعشة لا تصنع التاريخ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد سامي السيد غير منتمي وله ثلاث دقائق، المقعد 114.

السيد سامي السيد

شكرا سيدي الرئيس،

بعد الترحيب بالسادة والسيدات الوزراء تحت قبة البرلمان،

تحية للشعب الفلسطيني على صموده أمام الاحتلال الصهيوني، وفك الله أسرهم وإن شاء الله يكون النصر لهم قريبا.

حسب الدراسات التي تقدمتم بها في الميزانية أريد أن أقول بأن كل هذه تراكمات من السابق التي ربما خلفت تدهورا في الميزانية وعديد الصعوبات فيها.

بالنسبة إلى ميزانية 2024 حسب ما لاحظته هناك تركيز كبير على الأداءات صحيح أن أغلب الميزانيات في العالم ترتكز على الأداءات لكن لا بدّ من إيجاد حلول أخرى لتنمية الموارد المالية للدولة وهناك العديد من الاقتراحات، أيضا هناك سؤال آخر بالنسبة إلى سعر برميل البترول فقد حددنا من خلال الميزانية على 81 وأتساءل هل أن سعر النقل تم احتسابه في هذا السعر أم لا؟ ومن المتوقع أن يرتفع في 2024، فما هي استراتيجية الدولة لإيجاد الحلول لتعديل الميزانية؟

المقترحات: لا بد من العمل على مراجعة مجلة الاستثمار وهي مجلة قديمة، ونعرف أن تونس في موقع استراتيجي هام جدا.

العمل على الترفيع في إنتاج الفسفاط وقد أفهمتنا السيدة رئيسة الديوان في اللجنة مشكورة أنه سيصل إن شاء الله 6 آلاف طن في 2024.

بالنسبة إلى جهتنا في بنزرت لدينا عديد المشاريع المعطلة، السيدة ممثلة رئاسة الحكومة، لدينا في بنزرت موضوع المارينا، وكلما طرحنا هذا الموضوع لا نجد له أي جواب، ولذا نداء لرئاسة الحكومة لإيجاد حل في هذا الموضوع.

لدينا أربعة مشاريع معطلة مثل الماء الصالح للشراب والوصلة الثابتة التي نتمنى أن يقع إنجازها حسب ما ورد علي من أجوبة كتابية في 2025.

العديد من المشاريع...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد معز برك الله عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق، المقعد 197.

السيد معز برك الله

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية وبعد الترحم على شهدائنا في غزة الكرامة، نثمن المجهودات المتميزة المبذولة من كل الوزارات المساهمة في إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 التي تتسم بدور الإنقاذ ومواصلة إنعاش الوضع العام للبلاد.

حقيقة دون الدخول في إصلاحات جوهرية استراتيجية من خلال دراسة كل التقارير الواردة ومتابعة تدخلات السادة الوزراء نلاحظ شحّا في التفكير الاستراتيجي وضبابية الرؤية والتوجهات الاستراتيجية للبلاد.

نؤكد أن الإقلاع الاستراتيجي للدول يمرّ حتما بالتّطوير الاستراتيجي للمواطن من خلال خمسة محاور أساسية تكون الهاجس الأول لكل البرامج التنموية والخطط الإصلاحية والقرارات الثورية:

أولا، نشر وترسيخ القيم والمبادئ الإنسانية، والتشديد على المحاسبة لمكافحة الفساد والإفساد، والتركيز في كل الوزارات على إقرار منظومات وقوانين استراتيجية لمقاومة تفشي كل المظاهر لإعادة الثقة لتحسين مناخ الأعمال المعتمد كمنوال نموّ لسنة 2024.

ثانيا، الارتقاء بمنظومة التعليم من "بضاعتكم ردّت إليكم" إلى الإبداع والابتكار وتحويل المواطن التونسي من مفعول به مستهلك ومتقاعس منتقد إلى فاعل ومنتج مصدر ومتفائل.

ثالثا، تطوير التكوين الأكاديمي والاستراتيجي، وتحويل الطلب التونسي الملح للوظيفة العمومية للبحث عن المشاريع الخاصة وتفعيل عديد البرامج التي وردت في مشروع الميزانية كقوالب أفكار وشعارات دون أن يكون لها رصد أموال ذات قيمة، ونعلم أن المال قوام الأعمال، وبالتالي وضعت الميزانية لمحاججة الآخر عند المطالبة، وتبقى وعودا وبرامج على الرفوف أو معطلة أو قوانين غير قابلة للتطبيق أو مشاريع في الغيب دون قواعد استراتيجية قابلة للإنجاز.

رابعا، نشر ثقافة احترام الاختلاف والقانون، وهنا بالنسبة إلينا تحويله من خوف لإبداء الرأي والرأي الواحد المحدّد إلى آراء متعددة مثرية وانفتاح فكري لمحاربة العنف والتسلط والغطرسة بالقانون الخاطئ أو بقانون أسيء استخدامه.

خامسا، نشر الأمل الذي أكد عليه السيد رئيس الحكومة قاعدة لكل تطوير استراتيجي، لكن يجب تجسيد ذلك بإبراز الإنجازات ومتابعة الوعود والابتعاد عن الإحباط والاتهامات وذكر المشاهد السلبية.

ندرك جيدا صعوبة وضعنا وفساد مؤسساتنا ونفسية شعبنا والتحديات المتعددة الداخلية والخارجية، ونعلم كما تعلمون أننا أمام وزارات تصريف أعمال وميزانيات أبعادها قصيرة ولكن شخصيا أنتظر الكثير في المستقبل خاصة أمام قامات مميزة على رأس بعض الوزارات، وهنا دعوة لتحضير استراتيجية جيدة من الآن لميزانية 2025، ومشاركة كل الأطراف خاصة الاستراتيجية والنظر برؤية عالية وسقف مرفوع تليق بالتونسي الذي حان الوقت أن يحلم بواقع متميز ومستقبل رائد يستحقه عن جدارة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عبد الحافظ الوحيشي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق، المقعد 131.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

تحية للسيد رئيس المجلس ومساعديه،

تحية لإدارة المجلس،

تحية للتلفزة التونسية ورجال الأمن الساهرين على أمننا،

مرحبا بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

أرى في وطني زهرة يانعة يجب أن نرعاها ونحفظها جميعا اليد في اليد لبناء الوطن، إذ تنطلق الجمهورية الجديدة بخطى ثابتة وبإرادة صادقة من لدن سيادة الرئيس قيس سعيد ومن الحكومة، ونحن كذلك منخرطون في مساندة المسار لإنجاح الوطن وإنقاذه، وإن ما تحقق لحد الآن بعد عشرية سوداء من بناء لمؤسسات الدولة وإرجاع لعجلة الإنتاج يعتبر مرضيا لكن باستطاعتنا أن نحقق الأفضل بالتعويل على إمكانياتنا الذاتية.

سيدي رئيس الحكومة، هناك عديد الثروات المهدورة وعديد الإمكانيات غير المستغلة لو أدخلناها في عجلة الاقتصاد لوفّرنا عديد مواطن الشغل للشباب العاطل عن العمل وأصحاب الشهائد العليا، باعتباري ابن معتمدية جبنيانة ونائب عن دائرة جبنيانة العامرة فإنني أنتهز هذه الفرصة لأذكّر بأن جبنيانة أنجبت خمس معتمديات وهي تعج بمصادر الإنتاج باكورات وخضروات وزياتين واراضي فلاحية شاسعة وأراضي دولية غير مستغلة بصورة فعالة وشريط بحري بطول 50 كيلومتر.

جبنيانة والعامرة تنتظر منكم لفتة في جميع الميادين ليتمكن شبابها العاطل عن العمل من الانخراط في الدورة الاقتصادية.

هناك كذلك سوق جملة مهيأة من طرف بلدية جبنيانة ليست في وضع استغلال، أرجو من الوزارات المعنية التدخل ليدخل طور الإنتاج.

سيدي رئيس الحكومة، بعثت فينا اليوم الطموح والتفاؤل والأمل لتكون تونس من الدول النامية والمتقدمة، نحن قادرون على صنع الأفضل والانطلاق بوطننا.

سيدي رئيس الحكومة، تحدثت عن حبّك لهذا الوطن وسيادة الرئيس قيس سعيد أحب هذا الوطن حدّ العشق وسعى لإنقاذه عندما أقدم على مسار 25 جويلية، ولا أشكك بأن الحكومة الموقرة ونحن كنواب منخرطون في حب هذا الوطن العزيز والحب يخلق المعجزات، والمعجزة التونسية قادمة بإذن الله وتوفيقه، والعبرة ليست بالأرقام لكن بالإرادة والعمل، وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذا الوطن، والسلام.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد حسام محجوب عن كتلة الأمانة والعمل وله ثلاث دقائق، المقعد 64.

السيد حسام محجوب

شكرا سيدي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

نرحب بالسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

نشرع بداية من اليوم في النظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية لسنة 2024 أين نثمن في البداية إيفاء الدولة بالتزاماتها الاجتماعية وخلاص ديونها الخارجية رغم صعوبة الوضع الاقتصادي داخليا وخارجيا دون اعتبار الحجم الكبير للدين العمومي الذي ناهز 139.976 مليون دينار، وهو ما يمثل 79.8% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة السياسات اللاوطنية التي وقع اتباعها في العشرية الفارطة.

وبالنظر إلى انخفاض مستوى عجز الميزانية المتوقع في حدود 6.6% من الإنتاج المحلي سنة 2024 مقابل 7.7% المتوقع سنة 2023 فإننا نسجل مرة أخرى ارتفاعا في مجموع موارد الاقتراض لتبلغ 28.188 مليون دينار مقابل 21.931 مليون دينار سنة 2023 علما أن حوالي 90% من الاقتراض الخارجي موجه لدعم الميزانية.

للخروج من هذه الأزمة خيارنا الوحيد خلق الثروة، خلق القيمة المضافة عبر سنّ تشريعات نحن إلى حدّ اليوم في انتظارها من الحكومة كمراجعة قانون الاستثمار ومجلة الصرف إلى غير ذلك.

كما وجب علينا اليوم الحدّ من توجيه موارد الاقتراض للاستهلاك ودعم الميزانية وتوجيهها لمشاريع ذات مردودية وقيمة مضافة عالية.

إن تحقيق النمو الاقتصادي يكون أولا عبر توفير مناخ استثمار ملائم بإرساء تشريعات محفزة وبنية تحتية تستجيب لحاجيات الباعثين.

ثانيا، إعفاء كلي من الضريبة على التصدير للشركات المحلية المصدرة.

ثالثا، إعفاء مواد التصنيع من أي أداء أو ضريبة إذا كانت موجهة للتصدير.

رابعا، تفعيل دور مجلس الحوار الاقتصادي والاجتماعي لدفع الاستثمار والتصدير.

أخيرا، وجب عليّ أن أذكركم أنه عند رسم الأهداف في قانون الميزانية وقانون المالية يجب تحضير جميع الظروف الملائمة لتحقيق هذه الأهداف وإلا عدنا للتداين واستغلال أموال الصناديق الخاصة ونعيد تكرار نفس النتيجة، وأختم ببيتي شعر لأحمد شوقي يقول:

"وما نيلُ المطالِب بالتَّمنّي ولكن تُؤْخَذ الدنيا غِلابا

وما استعْصَى على قوم منَال إذا الإقدام كان لهم ركابا"

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد مصطفى البوبكري عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق، المقعد 185.

السيد مصطفى البوبكري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

نتمنى التوفيق للسيد رئيس الحكومة في مهامه،

نحن هنا اليوم لمناقشة ميزانية الدولة لسنة 2024 في ظل كل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بلادنا، وأيضا الوضع العالمي والظروف المناخية التي أثرت سلبا على الموازنات المالية، وهذا ما خلق زيادة كبيرة 17.4 مليار دينار في ميزانية 2024 مقارنة بـ 2022 ولدينا 10.7 مليار دينار في 2023 و6.7 مليار دينار في 2024.

وإن كانت هذه الزيادة في الاستثمار في المشاريع الكبرى فذلك مفرح، ولكن ما يؤسف أنها موجهة لاستخلاص القروض والأجور والنفقات.

وهذه الأرقام المفزعة تشعرنا بجسامة المسؤولية كسلطة تشريعية وأيضا سلطة تنفيذية للعمل على إنقاذ بلادنا والعبور بها لبر الأمان، وهذا لا يمكن أن يكون إلا بالتشاور والتعاون والتكامل بين السلطتين، وضرورة تعزيز الشفافية في استخدام الأموال العمومية، ومحاربة الفساد واستمرار تعزيز الحوكمة والمساءلة خاصة في المؤسسات العمومية والتي من المفروض ان تكون داعمة للدولة وتحقق تقدما مستداما وليس العكس.

أخيرا، سيادة رئيس الحكومة في ست نقاط منها التنمية الجهوية العادلة، وأعلمكم السادة أعضاء الحكومة أن ولاية تطاوين للأسف لم تشملها التنمية الجهوية العادلة لعقود من الزمن رغم ما تتميز به من ثروات طبيعية ومواد إنشائية ومخزون مائي وموقع استراتيجي وغيره.

أيضا نتحدث عن العدالة الاجتماعية، وأتأسف مرة أخرى أن العدالة الاجتماعية لم تطبق مع شركة البيئة والبستنة في تطاوين على عكس شركات البستنة الأخرى في عدد من الولايات، عمال وإطارات دون أجر لثلاثة أشهر وهي مسألة غير مقبولة للأمانة، ونطالب بعقد جلسة عمل على مستوى رئاسة الحكومة لحلّ هذه الوضعية عاجلا.

أريد أن أتحدث أيضا بخصوص القطاع البنكي ومسؤوليته في علاقة بمجالات التنمية والاستثمار والتشغيل ودعم وتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة خاصة بالجهات الداخلية فإنها دون المستوى المطلوب خصوصا البنوك العمومية منها.

في المقابل نثمن مجهود البنك التونسي للتضامن في مجال تمويل الباعثين الشبان وصغار الحرفيين والفلاحين وأصحاب الشهائد العليا رغم محدودية موارده، حيث أنه يمول سنويا أكثر من 15 ألف باعث مشروع بتكلفة تناهز 300 مليون دينار دون ضمانات مادية، ومع ذلك فهو يحقق نتائج إيجابية سنويا، ولو تسير هذه البنوك العمومية على نفس المنوال قادرون في ظرف وجيز أن نقضي على البطالة وننهض بالاقتصاد الوطني، وفقنا الله وإياكم إن شاء الله لما فيه خير لتونس، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة زينة جيب الله غير منتمية ولها ثلاث دقائق، المقعد 79.

السيدة زينة جيب الله

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أرحب بكافة السادة الوزراء،

لا شك أن قضية مكافحة الفساد تعد قضية رئيسية ومحورية لبلادنا وطننا الذي يعاني من قلة الموارد وشبه غياب للناتج المحلي اللازم للنهوض باقتصاده، والفساد في بلادنا له أشكال عدة الفساد الإداري والفساد التشريعي.

الفساد التشريعي يكمن في التشريعات والقوانين التي خُطت على المقاس والتي أسهمت بشكل كبير في تعطيل الاستثمار وتعقيد الإجراءات الإدارية في بلادنا، إذ أصبحنا مكبلين بحزمة من القوانين عمّقت الأزمة الاقتصادية.

هذا الفساد التشريعي يشكل خطورة كبيرة على استقرار وأمن مؤسسات الدولة، كما يعرّض التنمية وسيادة القانون إلى الخطر، ومن هنا السيد وزير الفلاحة اسمح لي أن أعرّج على الأمر الحكومي 191 لسنة 2018 المؤرخ في 21 فيفري 2018 ونعرف جيدا الجهة التي شرّعت هذا القانون، ولماذا.

سيدي الوزير، حسب ما بلغني أنك رفضت مطلبي في تعديل هذا الأمر الحكومي وذلك حفاظا على الأراضي الفلاحية، في الحقيقة هو ردّ عقلاني ومعقول لكن الأرض التي حدثتك عنها محروقة من مخلفات أشغال الميناء وغير صالح للزراعة وتبلغ مساحتها 30 هكتار وهي على ملك صاحبها، ثم إن القانون الذي لا يطبق على الجميع على حدّ السواء ويعرقل التنمية ولا يحقق العدالة الاجتماعية ويساهم بشكل غير مباشر في عرقلة الاستثمار وترفيع نسبة البطالة وغلق فرص العمل هذا القانون يجب ألا يحترم.

وإن كنا نريد المحافظة على ثرواتنا الغابية يجب تكثيف الرقابة ومجابهة الحرائق التي تأتي كل سنة على الآلاف من الهكتارات ونقف عند أسبابها الحقيقية ومعالجتها.

سيدي الوزير، أتمنى في الختام أن تزور ولاية زغوان قبل أن تبدي أي موقف بات فيما يخص هذا الأمر الحكومي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. الكلمة للنائب المحترم السيد محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب وله ثلاث دقائق، المقعد 107.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

تحية إلى شعبنا العظيم،

تحية إلى زملائي وزميلاتي نواب الشعب،

مرحبا بكل أعضاء الحكومة بيننا،

وفاء لدماء شهداء بررة ووطنيين أخلصوا القول والفعل للوطن والتزاما بشعار رفعته "وعد الحرّ دين"، والتزاما بوحدة الوطن وعزته، وانتصارا لشعبنا، وبعد عرض تقرير لجنة المالية والميزانية حول مشروع الميزان الاقتصادي ومشروع ميزانية لسنة 2024 أتساءل متى تعالج مشكلة البطالة لأصحاب الشهائد العليا وغيرهم، وأقول أن تشغيلهم استحقاق وطني وترجمة شعار "شغل، حرية، كرامة وطنية" واجب، ومتى تعالج قضية التشغيل الهش؟

باختصار ووضوح متى يفتح باب الأمل بالتشغيل لشبابنا؟

أيها الحضور الكرام، بناء على مبدأ العدالة الاجتماعية والجهوية وكنائب عن جهة القصرين أسجل للأسف غياب منوال تنموي في كل القطاعات بهذه الولاية، بنية تحتية شبه منعدمة، غياب المؤسسات الخدماتية في عديد المعتمديات، غياب تثمين منتوجاتها الفلاحية وثرواتها الطبيعية خدمة للوطن والجهة، فإلى متى ونحن ننشد الصحة بلا مستشفيات؟ والاستثمار دون مناطق صناعية مهيأة، وحياة كريمة دون أبسط الحقوق الواجب توفرها لشعبنا الماء والكهرباء في عديد المناطق، ودون مشاريع تنموية وحتى المعطلة تقريبا غير موجودة وغيرها من الإشكاليات؟

نحن اليوم كلنا ثقة في مسار 25 جويلية ومن آمنوا به وعليه فأنا أطالب بعقد مجلس وزاري عاجل لولاية القصرين عاصمة الشهداء لرفع درجة جاذبية الجهة للاستثمار ووفاء لشهداء ثورة الحرية والكرامة 17 ديسمبر.

فولاية القصرين التي عانت التفقير والتهميش ولا زالت ترفض قطعا أن تبقى على هامش كل مخططات التنمية الحاضرة والآتية.

باسمي وباسم كتلة لينتصر الشعب أتمسك وأعتز بأن كل شكل من أشكال التعامل مع العدو الصهيوني هو خيانة عظمى.

عاشت الأمة، عاشت فلسطين حرة عربية مستقلة، عاشت تونس شامخة برجالها ونسائها لكل شعبها والسلام.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد السلام الحمروني عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ثلاث دقائق، المقعد 42.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

ميزانية الدولة لسنة 2024 في جزء كبير منها على الأقل هي استنساخ لميزانيات سابقة ونتائجها كانت معلومة وسبب الوضع الذي نحن عليه اليوم، واستنساخ الفشل يؤدي بالضرورة إلى نفس النتيجة.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

تحقيق الحد الأدنى لتطلعات الشعب التونسي رهين تحقيق ثورة تشريعية تقطع مع التعقيدات الإدارية التي ظلت معرقلة للتنمية.

كنا ننتظر ترسانة من القوانين والتشريعات ولكن للأسف اليوم ما يزيد عن ثمانية أشهر من عودة المجلس لأشغاله قانون واحد يتيم أتى إلى المؤسسة التشريعية وكان من طرف وزارة الثقافة، ولا أتحدث عن القروض طبعا، أين بقية القطاعات أو الوزارات الأخرى من هذا؟ أم أن هذه القوانين والتشريعات ستبقى تلازم رفوف وزاراتكم لعدة اعتبارات يعلمها القاصي والداني؟

مثال وزارة الصحة، أين قانون المسؤولية الطبية؟ أين مشروع قانون عمل أطباء الاختصاص بالمناطق الداخلية؟ وأتحدث خاصة للسيد وزير الصحة.

سيدي الوزير، سبق أن زرت المستشفى المحلي بمعتمدية بني خداش الذي يضمّ أربعة أطباء من مجموع سبعة لتوفير الحد الأدنى للسير العادي للمؤسسة الاستشفائية، الأطباء الأربعة منهم طبيب غادر بعقد عمل في الخارج وطبيبة في عطلة أمومة، يعني طبيبان في مستشفى محلي في منطقة تعد 26 ألف نسمة.

هذه المنطقة السيد وزير الصحة فيها ما يقارب 18 مستوصف يبعد عن المركز البلدي والمستشفى المحلي 22 كلم. 18 مستوصف فيها طبيبان.

تعرف ما يفعله الممرضون في المؤسسات الاستشفائية أو هاته المستوصفات لإعلام المريض بانعدام الدواء أو بعدم وجود طبيب ويتقاضون رواتب من مال المجموعة الوطنية، وما الذي يقدمونه؟ أليس إهدارا للمال العام؟

سيدي الرئيس، نمر إلى مسألة أخرى، مساندة القضية الفلسطينية ليست بالوقوف دقيقة صمت، وليس كما أشار السيد رئيس الحكومة صباحا بتفعيل الديبلوماسية الخارجية، مساندة القضية الفلسطينية ليس بجمع المساعدات من الهلال الأحمر التونسي، لسنا ضدّ كل هذا، وليس هذا غير مهم، ولكن الأهم والذي ينتظره الشعب التونسي أرقى من كل هذا، وأعي جيدا ما أقول، وهو المطالبة باستئناف وتحديد موعد للجلسة العامة المعلقة والمصادقة على قانون زجر التطبيع مع الكيان الصهيوني وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيدات والسادة النواب المحترمون الآتي ذكرهم يستعدون للتدخل: سامي رايس وحسن جربوعي وأيمن نقرة وعزيز بالأخضر وعبد السلام الدحماني وغسان يامون ومريم الشريف وفخري عبد الخالق ونورة الشبراك ونجيب عكرمي.

والآن الكلمة للنائبة المحترمة السيدة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار ولها ثلاث دقائق، المقعد 68.

السيدة سيرين المرابط

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد رئيس الحكومة والوفد الوزاري المرافق له،

في الحقيقة سعيدة جدا بالصورة التي خرجت للشعب التونسي اليوم برلمان وحكومة 25 جويلية وشعارها إعادة القطار على السكة.

تحية تقدير للسيدات الوزيرات عامة وأستاذتي في القانون السيدة الوزيرة ليلى الشيخاوي.

إن الأهرام يا سادة لا تبنى من قممها وأقول هذا الكلام الآن لأن المسار الذي انخرطنا فيه منذ 25 جويلية والذي هو تاريخ إعلان الجمهورية تكمن رمزيته في إعادة التأسيس السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفي هذه العملية ينبغي أن تتبع الميزانية ورسمها فكرة إعادة التأسيس " parce qu'on ne fait pas des nouveaux par des vieux"

فسياسيا لا بد من استكمال كل المؤسسات الدستورية المنبثقة عن دستور إعادة التأسيس وإعطائها كل مقومات النجاح وإلا فلا فرق بيننا وبين من سبقنا في عدم احترام الآجال والمؤسسات، ويمكن الاستشهاد بالمحكمة الدستورية كمثال.

خيّرت أن أقول إن إعادة التأسيس السياسي قبل الاقتصادي لأن هناك ارتباطا عضويا بين السياسي والاقتصادي حيث أنه لا استقرار سياسي دون استقرار اقتصادي والعكس بالعكس.

الآن اقتصاديا ينبغي أيضا إعادة التأسيس لاقتصاد جديد ثوري قائم على عمادين اثنين التحول الطاقي والتحول الرقمي، فأما عن الطاقي فلا بد من التعويل على الطاقات المتجددة كضرورة وليس كخيار ولا سيما في ظل التحولات المناخية الكبرى.

أما عن التحول الرقمي فلا بد من المرور إلى منوال تنموي جديد طال انتظاره وخلق مصاعد اجتماعية تقضي على البطالة الهيكلية وتخلق الثروة الضرورية للاقتصاد.

أخيرا اجتماعيا لا بد أن تستعيد الدولة دورها الاجتماعي في القطاعات الحيوية خاصة منها التربية والصحة والنقل.

هذا الكلام العام يستحق التفصيل، وهذه الإصلاحات الكبرى تستحق مصلحين يفكرون في الدولة وفي مستقبل الأجيال القادمة وليس على الاستحقاقات الانتخابية القادمة، ولكم منا كل الدعم وكل الثقة بالتشارك مع الوظيفة التشريعية للوصول بتونس لبرّ الأمان إن شاء الله، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد سامي رايس عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق، المقعد 96.

السيد سامي رايس

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة نواب الشعب،

من خلال تقديم الميزان الاقتصادي لسنة 2024 الذي يرتكز بالأساس على توفير متطلبات النمو ومنها عديد الإصلاحات والإجراءات التي تستوجب تنفيذ إصلاحات متعدّدة ومجموعة من الإجراءات لتحسين نجاعة السياسات العمومية وفاعلية التعاطي مع التغيرات المستجدة، لكن كل هذه الإجراءات والإصلاحات تستوجب إرادة سياسية كبيرة، ولكن في الأصل هي موضوع برنامج اقتصادي يدوم ثلاث سنوات وأكثر باعتبار أهميتها وما تتطلبه من ثورة تشريعية لم نر منها شيئا إلى غاية التاريخ رغم تنصيب المجلس منذ أكثر من ستة أشهر.

كما أن كل الإجراءات والإصلاحات المضمنة بالميزان الاقتصادي تتطلب تمويلات طائلة غير موجودة بميزانية 2024، كما أن مشروع الميزانية المقترح يشهد ارتفاعا بمبلغ قدره 6.7 مليار بالنسبة إلى ميزانية 2023 بعد التعديل و10.7 بالنسبة إلى ميزانية سنة 2022 وهو رقم تاريخي مقارنة بضعف النتائج الاقتصادية المحققة، حيث أن الضغط الجبائي سيرتفع من 24.9% إلى 25.1%.

نسبة نموّ مبرمجة تصل إلى 2.1 من جملة الناتج المحلي الخام في حين أن نسبة النمو سنة 2023 بلغت 0.9%.

تطور المنتوج الوطني للحبوب يقارب 17 مليون طن من الحبوب في حين أن الفلاحين لم يتولوا زراعة الحبوب إلى حد الآن نظرا لندرة الأمطار.

قطاع الموارد المنجمية المبرمج تصدير الفسفاط لسنة 2024 بلغ 6.5 مليون طن من الفسفاط في حين أن ما تم إنتاجه سنة 2023 هو 3.5 مليون طن وغيرها من النتائج السلبية التي تؤكد أن سنة 2024 ستكون صعبة على الدولة وعلى المواطن خاصة أن المبلغ المرصود في الميزانية لخلاص الديون أصل وفائدة 28 ألف مليار منها 10 آلاف مليار لم يذكر إلى غاية التاريخ مصدرها والذي سيجعل هناك ثغرة كبيرة لتحقيق الميزانية.

السؤال المطروح: هل أننا في حاجة لتحسين التقييم السيادي للحصول على التمويلات الخارجية بعد أن صرح رئيس الجمهورية بالتعويل على الذات؟ هل نحن في حاجة لضخ تمويلات داخلية من خلال تأمين عملية نقل الفسفاط تحت إشراف وزارة الدفاع؟

-ضرورة تمويل البنوك العمومية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ودعم الاستثمار على غرار المجهودات المبذولة للبنك الوطني للتضامن في مجال تمويل الباعثين الصغار.

-توسيع قاعدة الأداء من خلال إدماج القطاع غير المنظم وإرساء عفو جبائي شامل.

-مراجعة منوال التنمية والسياسات الاقتصادية.

مراجعة الإجراءات الجبائية المصاحبة للميزانية للمحافظة على النسيج المؤسساتي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد حسن جربوعي عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق، المقعد 38.

السيد حسن جربوعي

شكرا، مرحبا بالسادة الوزراء،

تحية للشعب الفلسطيني، وكما ذكرنا سابقا لا حرية ولا عدالة ولا كرامة للأمة العربية إلا باستقلال فلسطين من النهر إلى البحر.

هناك نقطة أريد توضيحها وهي الفتور الذي كان موجودا بين القصبة وباردو، في اللجان التي عُقدت تحت قبة المجلس اكتشفنا مثلا السيد وزير الفلاحة والسيد وزير التربية والسيد وزير الشؤون الاجتماعية والسيد وزير التجهيز والسيد وزير النقل وغيرهم من السادة والسيدات الوزراء الذين تقابلنا معهم في اللجان والتي كانت

هناك مغالطات تقارير وأفكار ربما خاطئة وعندما تقابلنا معهم اكتشفنا أنهم أشخاص وطنيون غايتهم خدمة البلاد، كما اكتشفوا بدورهم أنّ هناك نوابا ترشحوا على معتمديات ومن أجل أفكار دون أن يكون لديهم أية انتماءات إيديولوجية غايتهم فقط خدمة هذا الوطن، أردت أن أوضح هذه النقطة.

إن الوضع الاقتصادي الصعب ومن ورائه الوضع الاجتماعي الذي نعيشه اليوم ليس جرّاء الكورونا أو الحرب الروسية الأوكرانية أو الجفاف، وحسب تقديري هو نتيجة خيارات وسياسات متراكمة طيلة العشرية السوداء التي غابت عنها قرارات صارمة وردعية للقطع مع التداين اللامسؤول وقد طغت عليها كما قال السيد رئيس الجمهورية النصوص التي تخدم اللصوص ونهب ثروات البلاد.

نحن نعلم أن الوضع صعب وأن الإرث الموجود رمى بثقله علينا أكثر، لكن المرحلة تحتاج لمسؤول تنموي، مسؤول ينزل على أرض الميدان ليرى الواقع، لأن الواقع لا يمكن معالجته إلا بتحيين الوضعية التي تعيشها الناس.

بالنسبة إلى مشروع ميزانية 2024، فقد بُنيَ على فرضيات صارت فيها مبالغة نوعا ما، عندما نرى فرضية نسبة النمو 23 :1,8 وصلنا لـ0،9 واليوم نحن نبني مستقبل البلاد على فرضية 2,1 في ظل الوضع العالمي والإقليمي الغير مستقر، كما تبيّنها الوضعيات الموجودة لأسعار برميل البترول وفي كل مرة كيف يمكننا أن نرى الوضعية، أي أننا نبني على هذه الفرضية، تمنيت لو كانت هناك فرضيات أقلّ لنقلّص من نسبة الخطر على الأقلّ وعندما نصل إليها أو نصل إلى الأفضل منها فيا حبذا، والمهمّ أن تكون الفرضيات موجودة على أرض الواقع.

كنت أرغب في الوقوف في مداخلتي عند هذا الحد، لكن الوضع الصعب الذي تعيشه معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس أجبرني على أن أتوجه برسالة من خلالكم إلى السيد رئيس الجمهورية قيس سعيد، أدعوه فيها للقيام بزيارة لمنزل شاكر وبالأخص المركبات الفلاحية والشركة البترولية المنتصبة بالجهة والحجم الفظيع الذي نعيشه، ومنذ ثلاثة أيام توفي طفل جراء اللامبالاة من طرف هذه الشركة.

بخصوص طريق تنيور، نرى دعوة السيد رئيس الجمهورية عن طريق السيد وزير الداخلية إلى القطع مع الردم، ولكن ما نراه على الأوراق وحدة لتثمين النفايات وعلى أرض الواقع هو مصب للفضلات. ندعو رئيس الجمهورية للوقوف على هذا المشروع والنظر فيه. بما أنّي ابن هذه المنطقة فقد كنت على اطلاع على هذه الوضعية، وقد تقابلنا في الولاية، وما نراه على الورق هو وحدة لتثمين النفايات لكن على أرض الواقع هو مصب للنفايات تم تحويله من عقارب إلى تنيور، بالرجوع للمشروع فقد نجد " des casiers" تحت الأرض ولا يُعقل أن يقع إحداث وحدة تثمين نفايات تحت الأرض لأن الأجدر أن يكون إحداثها فوق الأرض...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد أيمن نقرة عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق.

السيد أيمن نقرة

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا لكافة السادة أعضاء الحكومة وعلى رأسهم السيد رئيس الحكومة الذي كان من الأجدر أن يكون موجودا معنا مساء اليوم في حضرة مجلس نواب الشعب.

جاءت في كلمة السيد رئيس الحكومة بعض النقاط الهامة جدا من بينها مراجعة الفصل 96 والفصل 411 التي ينتظرها العديد من أبناء الشعب التونسي، ويمكن أن يكون لها دورا في تحرير الاقتصاد وتحسين الدورة الاقتصادية.

إضافة إلى ذلك أطلب الفصل 315 من مجلة المرافعات المدنية والجزائية ومجلة الجباية المحلية نظرا لما تفرضه من مشاكل في أحكام التنفيذ وخاصة فيما يتعلق بالأملاك على مستوى الدولة أو البلديات أو المجالس الجهوية، والتي تتعطل فيها أحكام التنفيذ كثيرا لأن هذه القوانين لا تسهل العمل.

في هذا الإطار، مشروع ميزانية الدولة المعروض علينا اليوم في توازنات سنة 2024 هناك ارتفاع في ميزانية الدولة بـ9,3% مع تسجيل تراجع في نفقات الدعم، ونتمنى ألا يكون هذا على حساب المواطن التونسي، ولا تكون سياسة ممنهجة من الدولة في رفع الدعم على عديد المنتجات في بلادنا.

بخصوص الاستثمار، من خلال ضبط أهداف دافعة للاستثمار ومن أهم النقاط التي أراها جيدة هي إلغاء الرخص التي تعتبر مصدرا للفساد ولتعطيل عديد الأعمال، ونتمنى أن يتم إلغاء ذلك وتحرير الاقتصاد لما فيه من إضافة للدولة التونسية وللشباب التونسي.

هناك تعريج أيضا على المرسوم 54، ونحن ننتظر اليوم عديد التشريعات والمراسيم التي لم تَرِدْ علينا إلى حدّ اليوم، نتمنى أن يكون هناك عمل تشريعي في إطار تفعيل مكسب حرية التعبير المسؤولة.

إضافة إلى شكر السيد رئيس الحكومة لكافة قواتنا الأمنية والعسكرية والذي نسانده في ذلك، سيتم العمل إن شاء الله على المستوى التشريعي على سنّ قانون لضمان حقوق العيش الكريم خاصة لشهداء المؤسسة الأمنية والعسكرية.

يمكن أن يمثل الشباب اليوم قاطرة كبرى نحو تحسين الدورة الاقتصادية، وإن شاء الله يتم إنشاء مجلس أعلى للشباب.

أيضا هناك اليوم عديد الإصلاحات: هناك الإصلاحات الهيكلية ومنها المسائل العقارية، وستسعى الدولة إن شاء الله لتحيين هذه الأراضي الدولية، هناك عديد الإشكاليات على مستوى وزارة أملاك الدولة، المراسلات تخرج من البلدية في شهر جانفي 2019 وتصل الإجابة في شهر جويلية 2023، فعلى أي توزان جهوي نتحدث؟

تحسين جودة الخدمات الإدارية من خلال رقمنة الإدارة يمكن أن يكون له دور كبير جدا، وهنا أخص بالذكر وزارة الشؤون الاجتماعية والمجهودات الكبرى التي تقوم بها كما أخص بالذكر الصندوق الوطني للتأمين على المرض من خلال "بطاقة لاباس"، لأن رقمنة الإدارة بإمكانها أن تقضي على الوثائق وعلى استعمال الوثائق ومن الممكن أن يقضي على الفساد في الإدارات التونسية ويكون محل ثقة للناس وأتمنى في هذا الإطار أن يتم بعث مجلة للأحوال الاجتماعية لمراقبة هذه المسائل وتحسين هذا الدور، والله وليّ التوفيق، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل وله ثلاث دقائق.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زملائي الأعزاء،

نحن اليوم أمام مناقشة مشروع ميزانية الدولة الذي يعتبر أمرا حيويا في ضوء التحديات الاقتصادية التي نواجهها. يجب أن نركّز على واقع المالية التونسية والتحديات الملموسة التي عرقلت ولا زالت تعرقل نحو الاستقرار الاقتصادي، ونذكر على سبيل الذكر حجم الديون الذي بلغ خلال فترة العشرية السوداء 113 ألف مليار أي ما يقارب ميزانية الدولة التونسية.

بخصوص المالية التونسية، يتعين علينا أن نوجّه نظرة نقدية للوضع الحالي، إن تحقيق التوازن في ميزانية الدولة يتطلب استعراضا دقيقا للنفقات وللإيرادات لذلك يجب تحديد الأولويات وتحسين إدارة النفقات لضمان تحقيق أقصى قدرة من الكفاءة والفاعلية مع التركيز على تعزيز الميزان التجاري بتنمية الصادرات وترشيد القطاعات الاقتصادية الرئيسية، حيث يعتبر التشجيع على الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال أداة فعالة لتحقيق هذا الهدف المنشود.

كما يجب على الحكومة أن تتبنى سياسة تعزيز الابتكار والتشجيع على الاستثمار، في البحث والتطوير مما يعزز التنافسية ويعزز مكانة تونس في السياحة الدولية مع ضرورة النظر للاستثمار كوسيلة لخلق فرص العمل ولتعزيز التنمية المستدامة، حيث يمكن أن تكون الشراكات مع القطاع الخاص ومع المؤسسات الدولية التي تحترم نفسها وتحترم سيادة الدول وسيلة فعالة لجلب الاستثمارات وتعزيز النمو هذا من ناحية. ولا يمكننا أن ننجح السادة أعضاء الحكومة في هذا، إلا بإدخال إصلاحات هيكلية على الإدارات التونسية، تهدف إلى تعزيز الكفاءة وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها من حيث النوع وخاصة من حيث التسريع والمرونة وتحمّل المسؤولية.

كما يجب أن يتم التركيز على تطهير الإدارة من الفساد والتلاعب من خلال تعزيز الرقابة وتطوير آليات رصد فعّالة.

وفي الختام، أريد أن أهنئ الشعب التونسي بمشروع قانون المالية هذا لسنة 2024 بصفة عامة قبل الدخول في مناقشة مهام الوزارات بصفة خاصة. فالدولة بالرغم من الصعوبات التي تمرّ بها حافظت على دورها الاجتماعي تجاه شعبها ولم تعتمد سياسة العشرية السوداء سياسة الجباية على كاهل المواطن أو بالأحرى سياسة اللصوص في جيب المواطن.

وفي الختام، أريد أن أقول لكم السادة أعضاء الحكومة أن تونس أمل رغم الألم.

السادة أعضاء الحكومة، تونس أمانة في أيديكم والتاريخ سوف يذكر لكم ذلك، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد السلام الدحماني عن كتلة لينتصر الشعب وله ثلاث دقائق.

السيد عبد السلام الدحماني

بسم الله،

مرحبا بكم جميعا،

تحية للمقاومة الباسلة، التي تخوض حربا ضد أعداء الإنسانية بشجاعة لا نظير لها، والمجد والخلود للشهداء.

مداخلتي ستكون في ملاحظات ثلاث:

أولها، أن التمشي الذي تم اعتماده في إعداد الميزانية لا يمكن أن يُفضي إلى نتائج لها جدواها، إذ تم فتح باب الاطلاع على محتوى مشروع الميزانية في منتصف شهر أكتوبر وأُعْطِيتْ لمجلس النواب فرصة التفاعل على نحو مستعجل حتى لا أقول متسرّع.

وبالنتيجة، فإنّ ما ورد هو عبارة على إعلام أو خطة علاجية لوضع لم يتم تشخيصه على نحو تشاركيّ، لسنا أمام نفس التشخيص ولم يحمل مشروع الميزانية حلولا لمشاكل جوهرية مزمنة بقدر ما استعاد نفس التوجه.

إننا إزاء مشروع يقوم على تعميم الفقر وجعل طموحات المواطن لا تتجاوز في دولته توفير الحاجات الضرورية، لسنا أرقاما في مشروع الميزانية ولا يمكن أن نكون في منزلة عبيد الإغريق الذين تعسّروا في دفع ديونهم، فأصبحوا عبيدا.

الملاحظة الثانية، إن بناء أيّ استراتيجية لا ينبغي أن يقف عند العناوين الرنانة والتي سئمتها الآذان ولفظتها العقول من كثرة تواترها.

الاستراتيجية تقوم على ثلاثة مقوّمات أساسية:

الأداة، الخطة، الهدف. والإنسان هو الأساس الذي يجب حمايته من قبضة الرأسمالية المتوحشة وأعوانها الذين انتدبتهم لمواصلة هيمنتها في اقتصاد الرّيْع وسرقة جهد العمال والفلاحين والمحرومين. فالدولة التي لا تحفظ كرامة مواطنها ولا تدافع عن حقهم في الحياة فإنّها تفقد شرعيتها.

الملاحظة الثالثة، نحن الشعب التونسي صاحب السيادة، نجدد تمسّكنا بإقامة نظام سياسي يقوم على الفصل بين الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية وعلى إرساء توازن حقيقي بينها. هذا الكلام من توطئة دستور الجمهورية التونسية، يُحِيلنا إلى إشكال كبير يبدو أن الوعي بخطورة تداخل الوظائف على استمرارية الدولة، دفع بالممارسة السياسية إلى خلق الحواجز وبناء الحدود وخاصة بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية. لاحظنا ذلك، في مناسبات عديدة وهو ما عطّل التواصل الحقيقي وأجّل تحقيق النتائج المرجوّة والمنتظرة.

لسنا في حالة تنافر ولا في باب المنافسة، لسنا في علاقة إقصائية. إن الدولة التي تحارب الفساد والمفسدين وتقاتل صُنّاع الأزمات واللوبيات النافذة التي تقوم بتجويع التونسيين، يجب أن تكون قوية بتشريعاتها نافذة بمشاريعها عادلة بقضائها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد غسان يامون عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق.

السيد غسان يامون

شكرا سيدي الرئيس على إحالة الكلمة،

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة التونسية،

سأتحدث في نقطتين اليوم أمام الحكومة التونسية:

النقطة الأولى: ماذا يقدّم مشروع ميزانية الدولة للشاب التونسي؟ السادة الوزراء، اليوم الشاب التونسي يعيش حالة شديدة من الإحباط واليأس.

ماذا قدّمتم للشاب التونسي وصاحب الشهائد العليا؟ ماذا قدّمتم لباعثي المشاريع الصغرى من الشبان؟

-غياب التشجيعات الجبائية بل التثقيل عليهم في ظل غياب الموارد،

-غياب التسهيلات الإدارية ونفرض عليهم استشارة محامي محاسب في حين تغيّب عنهم الإمكانيات،

-كثرة المصاريف في فترة تأسيس الشركات،

-غياب إمكانية المنافسة للوحدات الاقتصادية الكبرى، فحتى الشاب التونسي الذي يريد القيام بأعمال حرة freelance ليدخل العملة الصعبة لبلاده يجد نفسه أمام الأبحاث بتهمة تبييض الأموال ويتم توقيف أمواله وتجميدها بالبنك المركزي التونسي.

لماذا لا نقدّم التسهيلات للشاب التونسي الذي اختار المبادرة الفردية ولم يلتجئ للقطاع العمومي ليطالب بحقّه في التشغيل؟

لماذا لا نقوم بدعم المبادرة الفردية، وهنا أخص بالذكر البنوك التي ترفض تمويل الباعثين الشبان والذين أغلب مشاريعهم في ظل الصعوبات الاقتصادية خاصة بعد فترة الكورونا أصبحت اليوم تحت الرهن والسجن؟

نظام الرخص والرّيْع المنتشر والذي تغيب معه المنافسة، اليوم كتب على الشباب التونسي الهجرة إلى الشمال، إما هجرة الأدمغة أو هجرة على قوارب الموت.

النقطة الثانية التي أريد طرحها على السادة الوزراء، عملا بالأمر عدد 2023/591 المتعلق بإجراء تدقيق شامل لعملية الانتداب والإدماج بالوظيفة العمومية. كما نعلم جاء في الفصل الأول منه، يدعو السادة الوزراء إلى إجراء تدقيق شامل في كافة فروع الإدارات الجهوية والمؤسسات العمومية.

أريد أن أعرف في إطار دورنا الرقابي، أين وصلنا في مرحلة الجرد؟ كما نطلب من السيدة وزيرة العدل كل من يثبت عنه أنه قد ارتأى المحسوبية والحيف والظلم والتمييز في الانتداب أن يستحقّ عقابه.

نحن نعلم أنّ الدستور التونسي ينص على المساواة في الانتداب وقد جاء في الفصل 23 كما يلي: "المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون دون أي تمييز" لكن خلال العشرية الماضية رأينا لجان مناظرات تلجأ إلى المحاباة والتمييز، لاحظنا تمييزا نقابيا فئويا عائليا بكافة الأشكال، لذلك نريد محاسبة حقيقية، وعلى السادة الوزراء إصدار قرارات ومناشير للفروع الجهوية حتى تكون هناك محاسبة كبرى لردع هذه الظاهرة.

فالوظيفة العمومية حقّ لكل التونسيين لا توريث ولا معرفة ولا صداقة تدخل في الانتداب فالانتداب حق لكل تونسي، إن مثل هذه الممارسات الرجعية والمتخلفة وجب القطع معها، وتكون هناك إرادة سياسية ويتم الحزم والردع لكل إنسان خالف قانون الوظيفة العمومية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة مريم الشريف عن كتلة صوت الجمهورية ولها ثلاث دقائق.

السيدة مريم الشريف

شكرا سيدي الرئيس،

تحية طيبة للسادة أعضاء الحكومة،

يسعدنا اليوم وجودكم معنا في مجلسنا الموقر تحت قبة البرلمان،

أولا، تحية إجلال للمقاومة الفلسطينية، كما نثمن الموقف المبدئي لسيادة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد حول القضية الفلسطينية وهو موقف مشرّف وتاريخي للبلاد التونسية.

تمر بلادنا بمرحلة حرجة وصعبة، وفي الحقيقة كل العالم يواجه صعوبات وتحديات أمام ارتفاع أسعار المحروقات والمواد الأولية وتداعيات جائحة كورونا والحرب الأوكرانية الروسية.

كذلك التغييرات المناخية والاحتباس الحراري الذي انجرّ عنه شحّ المياه وتأثيرات سلبية خاصة على الأمن الغذائي. إضافة إلى ذلك، ارتفاع المديونية في بلادنا، فقد بلغ عدد القروض التي تحصلت عليها بلادنا من سنة 2011 إلى سنة 2021: 345 قرض بقيمة 113 ألف مليون دولار، وهذا حقيقة رقم مفزع.

ولكن رغم كل الصعوبات ما زالت بلادنا صامدة، وللخروج من هذا الوضع يجب فقط استبعاد ثقافة اليأس وتحويلها إلى ثقافة الأمل والتفاؤل وروح العمل والمثابرة والوطنية والمواطنة. علينا أن نعمل جميعا اليد في اليد من أجل هذا الوطن العزيز، وبلادنا لديها من الخيرات والكفاءات الكافية ما يمكّنها من أن تكون في وضع أفضل، طريق النجاح طويل ويتطلب الكثير من الصبر والمثابرة والاعتماد على الذات.

أنا مع كلمة سيادة رئيس الجمهورية أنّ تونس ستعوّل على ذاتها في دعم ميزانيتها دون أن تتنازل عن ذرة واحدة من سيادتها الوطنية واستقلال قراراتها السياسية. لذا، يجب وضع استراتيجية محكمة لخلق العدالة الاجتماعية والعمل على توجيه الدعم وتسهيل إجراءات التنمية وجلب الاستثمار والإصلاحات الهيكلية والتشجيع على الاقتصاد الأخضر للتأقلم مع التغييرات المناخية لتحقيق الاكتفاء الغذائي والمائي، فكل العالم أصبح اليوم يتحدث عن الثالوث: الماء، الغذاء، الطاقة "water–energy–food nexus ".

وأخيرا سادتي الوزراء، نحن لا نشك في كفاءتكم ونطلب من معاليكم تحيين وسنّ تشريعات لمحاربة البيروقراطية المقيتة التي تعرقل عمل المواطن وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد فخري عبد الخالق عن كتلة الأمانة والعمل وله ثلاث دقائق.

السيد فخري عبد الخالق

شكرا سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

اسمحوا لي أن أعيد قراءة الجزء الأول من تقديم مشروع قانون الميزانية يقول: "يندرج مشروع ميزانية المالية لسنة 2024 في إطار مواصلة برنامج الإصلاحات الكبرى الرامي إلى الاستعادة التدريجية للتوازنات المالية العمومية دون إثقال كاهل الفاعلين الاقتصاديين بإرساء نظام يكرّس العدالة الجبائية ويدعّم التصدي للتهرب الجبائي وترشيد الامتيازات الجبائية بإحكام مراقبتها وتوجيهها للقطاعات الواعدة على غرار الاستثمار في الطاقات البديلة والاقتصاد الأخضر والأزرق والدائم.

كما يتضمن مشروع القانون إجراءات تهدف إلى تنشيط الدور الاقتصادي واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تحسين مناخ الاستثمار والتشجيع على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ودعم الإدماج المالي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

ويهدف مشروع القانون إلى مواصلة تكريس الدور الاجتماعي للدولة ومزيد الإحاطة بالفئات الاجتماعية محدودة الدخل والمحافظة على السلم والعدالة الاجتماعية..."

لن أكمل، لماذا؟ لأننا نريد أن نصل لكل ذلك، وكيف يمكننا الوصول إليه؟

اليوم لدينا 23711 مليار أجور ونتحدث عن 656961 العدد الجملي للأعوان المرخص فيهم بعنوان سنة 2024. اليوم 40 % من ميزانية الدولة تذهب للأجور، ولكن هل هذه الأجور وهؤلاء الأشخاص يقدمون للدولة كما هي تمنحهم؟ بصراحة نلاحظ أنّ هناك نسبة كبيرة موجودة في الإدارات تضم ثلاث أو أربعة أعوان في مكتب واحد ولا يؤدّون ما هم مكلفون به، وكان من المفروض أن يكون المكتب لموظف واحد فقط، هذه ثروة موجودة لدينا علينا أن نستغلّها لصالح البلاد ومصلحة عملنا، وذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود إدارة خلاّقة تعمل بكل جهد وأمانة ومحبة لهذا الوطن.

لا بدّ أن نعمل اليوم على خدمة إدارة تقوم بواجبها وتقدّم التسهيلات للشباب لبعث المشاريع. علينا العمل لإيجاد إدارة لمراقبة المسالك الموازية ولا تكون شريكة فيها. علينا العمل على بعث إدارة تكون سدّا منيعا للانتهاك الذي يحصل في الأراضي الفلاحية من بناء فوضوي تسبب في مشكل كبير جدا، اليوم نتحدث عن أحياء كبرى لم نستطعْ القيام بشيء بخصوصها لأن هناك بعض الأطراف لم تتصدّي لهذه الظاهرة منذ البداية. نعمل اليوم على خدمة إدارة حتى تكون قاطرة للتنمية وإن شاء الله بتكاتفنا مع بعضنا البعض نتمكّن من تحقيق كل ذلك، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السادة والسيدات النواب يستعدوا للمداخلة وهم كالآتي: ثامر المزهود وكمال كرعاني وظافر صغيري ويسري البواب ومعز الرياحي وعماد الدين سديري وصابر الجلاصي وثابت العابد وإلياس بوكوشة وياسين مامي.

والكلمة الآن للنائب المحترم السيد نجيب عكرمي عن كتلة لينتصر الشعب وله ثلاث دقائق.

السيد نجيب عكرمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالزملاء السادة النواب،

مرحبا بالوفد الحكومي،

المجد للمقاومة والخلود للشهداء في فلسطين،

نحن اليوم نناقش ميزانية سنة 2024 وحسب التقديرات في حدود 77 ألف مليار. هذه الميزانية بنيت على عدة مؤشرات وبعض الموارد الداخلية وخاصة سعر برميل النفط.

كما نعتبر هذه الميزانية ميزانية تقشف، لأن نسبة الاستثمار في هذه الميزانية تعتبر ضعيفة لا تتجاوز 17% كما أن النسبة المخصصة للاستثمار في هذه الميزانية في حدود 5 آلاف مليار و5 آلاف موجّهة للتسيير والتدخلات.

هذه الميزانية هي تقريبا 49 ألف مليار وهي مداخيل جبائية من الداخل أي بنسبة تقريبا 76 % من الجباية الداخلية، في حين أن المداخيل الجبائية من التوريد في حدود 5 % وهي نسبة ضعيفة مما يؤثر على الاقتصاد الوطني والمنتوج الوطني خاصة في ظل الضغط على الواردات.

هذه المداخيل غير جبائية بقيت ضعيفة في حدود 4700 مليار بناء على بعض المداخيل المتأتية من الطاقة والرقابة على الموارد النفطية وبعض الموارد المنجمية مثل الفسفاط.

السيد رئيس الحكومة،

نطلب منكم مزيد تفعيل الرقابة خاصة على مواردنا المحلية وبالخصوص الفسفاط والطاقة، لوجود عديد الإشكاليات المتعلقة بالتسويق وتصدير الفسفاط خاصة على مستوى الحوض المنجمي، وبصفتي نائب على الجهة، هناك عديد الإشكاليات التي تتطلب مزيد المعالجة والحضور المكثف للدور الرقابي، خاصة وأن عملية التسويق متعطلة تماما نظرا للعديد من الإشكاليات المرتبطة بالسلطة الجهوية التي تكاد تكون متوقفة عن القيام بدورها وأدائها المحلّي.

سيدي رئيس الحكومة والوفد الحكومي، نطالبكم بمزيد التوجه نحو المناطق الداخلية خاصة وأن مستويات التنمية ضعيفة بها وبالأساس في قفصة وسليانة وجندوبة التي لا تزال تتذيّل أسفل الترتيب في مجال التنمية وبالخصوص في المجال الصحي، قفصة تنتظر مستشفى متعدد الاختصاصات، والسيد رئيس الجمهورية حينما جاء في 25 جويلية زار قفصة وشاهد الوضع الصحي المتدني، وإلى حد اليوم الوضع الصحي يكاد يكون كارثيا، لذلك ل ابد من تفعيل خطة استراتيجية في الصحة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد ثامر المزهود عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ثلاث دقائق.

السيد ثامر المزهود

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكافة السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

أولا، تحية للمقاومة في فلسطين المحتلة وكافة الأراضي العربية، المجد والخلود للشهداء، عذرا على تقصيرنا تجاهكم.

يتناول مجلسنا هذا مناقشة أول مشروع ميزانية يعرض علينا ونحن في مسار جديد، مسار 25 جويلية، مسار بناء المشروع الوطني السيادي، مسار استقلالية القرار الوطني، مسار تحقيق الاكتفاء الذاتي، مسار عدم الخضوع للإملاءات الخارجية، مسار يرفع كل هذه الشعارات الوطنية التي نتقاطع فيها معها والتي تبنيناها والتي ندعّمها وانخرطنا فيها.

هذا المسار وآمَنَ وآمَنّا بها مثلما آمن بها كل الشعب التونسي، مما جعله يصبر على كل الصعوبات وعلى النقص في الخبز والحليب والماء والدواء والسكر وكل شيء، ويصبر على مئات المشاريع المعطلة وعلى سبيل المثال جهتي، جهة قابس، التي يوجد بها عشرات بل مئات المشاريع المعطلة وعلى رأسها تعطل مشروع إتمام أشغال المستشفى الجهوي بقابس الذي تمت برمجته منذ سنة 2013، بقي هذا المشروع معطلا لمدة 11 سنة وهو يتعلق بمرفق صحي دستوري، الصحة حق دستوري لكل مواطن، وهذا المشروع يتمثل في ترميم المستشفى الجهوي بقابس ويعتبر أحد المشاريع المعطلة، ولا أتحدث عن التلوث وعن البحر وعلى العديد من المسائل الأخرى.

ذكرت أن هذا الشعب صابر لأن لديه ثقة وإيمان بهذا المسار، وكان ينتظر إيجاد الحلول، وكنا ننتظر من البيان الحكومي اليوم أن يتضمن رؤية ومقاربة للفعل الاقتصادي والاجتماعي، يتضمن رؤية أخرى في تغيير منوال التنمية الذي أصبح عاجزا عن تحقيق نسبة نمو تحتاجها بلادنا ويحقق التقدم الاقتصادي الذي نحتاج إليه. ما زلنا نستنسخ منوال تنمية منذ عشر سنوات لم يَرْتَقِ إلى تحقيق نسبة 1 % من نسبة التنمية الذي حققها على مدى عشر سنوات.

كنا ننتظر منوال تنمية آخر، لأن منوال التنمية القديم لم يعد قادرا على تحقيق أية نتيجة ينتظرها الشعب التونسي، قدمت لنا الميزانية تتضمن 5300 مليار استثمار وهو لا يرتقي لمستوى انتظاراتنا، قدمت لنا ميزانية تتضمن 28700 اقتراض داخلي وخارجي. الاقتراض الخارجي سيكون على حساب التنمية، والاقتراض الداخلي سيؤدي إلى شح في السيولة، وهنا نطالب بمراجعة قانون البنك المركزي ليس نحو الاستقلالية بل في الفصل 25 وهو فصل معروف، كنا ننتظر أن تكون نسبة النمو نحو 2,1 % نتمنى أن نأخذ بعين الاعتبار كل العوامل التي تؤثر في نسبة النمو كما حصل في سنة 2023.

لا بد من منوال تنموي جديد، لا بد من إرساء رؤية جديدة ولا بد من استشراف وتصور واستراتيجية تقدمها الحكومة للشعب لتطمئنه وتبعث فيه الأمل، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد كمال كرعاني عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق.

السيد كمال كرعاني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة الوزراء تحت قبة مجلسنا الموقر،

وتحية للسادة النواب ولجنة المالية،

السادة الزملاء، أود في البداية أن أرحب بالسادة أعضاء الحكومة في الجلسة لمناقشة ميزانية الدولة والتي تمثل في تقديري تحدّيا على جميع المستويات،

تحدّيا لنا كنواب مجلس شعب في ظل مطالبة شعبنا بالتنمية والتشغيل وتحسين ظروف العيش والقطع مع التجارب السابقة في إعداد ميزانية الدولة، وهي في نهاية الأمر توجّهات عامة للدولة في إطار ترسيخ البعدين التنموي والاجتماعي والأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة في ذلك،

وهو التحدّي بالمثل للحكومة في إطار ترسيخ رؤية جديدة لإعداد الميزانية أساسا وتعديل بوصلة إصلاح المؤسسات من جهة، ومن جهة أخرى نأخذ بعين الاعتبار ما نعيشه من مسار وبناء جديد لتونس يؤسّس لفكر تشاركي يكون فيه المواطن شريكا في إعداد التصورات.

ومن هذا المنطلق بمقتضى الأمانة التي كلّفنا بها كنواب شعب سنكون عضوا هاما في هذا البناء وشركاء في التأسيس الجديد إيمانا منّا بأنّ الكل مساهم من موقعه في الإصلاح، وذلك بمراجعة وتعديل القوانين لتكون مواكبة ومسايرة لهذا التمشي.

سيدي الرئيس، إن من أهم التحديات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في مشروع الميزانية هو تكريس مبدأ العدالة الجبائية وتحفيز الاستثمار من خلال التقليص من الأداءات والبحث عن مصادر تمويل متجددة داخليا وخارجيا وخاصة منها أبناء تونس المقيمين بالخارج، والذي يبقى دورهم في المساهمة في النسيج الاقتصادي للبلاد دون المأمول في ظل غياب قوانين تحفيزية لأبنائنا بالخارج تسهّل عملية انخراطهم في توفير العملة الصعبة، وهو ما يمكن من تحسين مؤشرات التنمية في جانب، وبحافظ على التوازنات العامة للدولة في جانب آخر مع مواصلة الانخراط في إصلاح المنظومة المالية طبعا دون أن ننسى في ذلك البعد الاجتماعي بالجهات.

في مجال التمويل أريد أن أنوّه بالدور الذي يقوم به البنك التونسي للتضامن، في مجال التمويل، أودّ أن أركز أساسا على بعث المؤسسات الصغرى من قبل حاملي الشهائد العليا وخصوصا الدور الذي يلعبه البنك التونسي للتضامن الذي يمثل تقريبا البنك الوحيد الذي يُعْني بهذه الشريحة من أبنائنا خرّيجي الجامعات، وذلك عن دراية قرب باعتباري ابن وزارة التعليم العالي وفي تواصل مستمر مع الخرّيجين ومع مراكز الأعمال ومحاضن المؤسسات، وإننا بقدر ما نثمّن مجهوداته في هذا المجال فإننا نطالب بالترفيع في سقف القروض الممنوحة لهذه الشريحة من 200 ألف دينار حاليا إلى 300 ألف دينار.

أثمّن كذلك كل مجهود الوزارات وخاصة المجهود المبذول من وزارة التربية لحلحلة مشاكل الأساتذة النواب وحفظ كرامتهم. كذلك وزارة الشؤون الخارجية التي تقوم بعمل جبّار لرفع راية العلم التونسي بين الأمم وإرساء معاملة الند للند مع الدول الأوروبية، وأطلب مزيد التنسيق مع الديبلوماسيات البرلمانية ودعم للشراكة الحقيقية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم السيد ظافر صغيري عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق.

السيد ظافر صغيري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة الوزراء،

خلال كلمة السيد رئيس الحكومة اتضح أنه كان يدعونا للتفاؤل، لا أعلم كيف يمكن لنا أن نتفاءل؟

نريد تفسيرا لما جاء بالميزانية وقانون المالية اللذان يمثلان استراتيجية الحكومة، ما الذي ورد بها حتى يجعلنا نتفاءل؟ أقول أنّ الحكومة بطيئة وبطيئة جدا حتى لا أقول أنّها هي من تقوم بتعطيل البلاد، أين مشاريع القوانين؟ أين مشروع تنقيح قانون الصكوك والمجلة التجارية 411؟

طيلة سنوات ونحن نتحدث عن ذلك، فالوقت عامل مهم جدا في هذه العملية، هل يُعقل أن نسمع ما يُتَدَاوَلُ أننا في انتظار إصدار القانون أو أن ذلك سيكون خلال الأسبوع القادم ثم خلال الشهر القادم أو أنه في طور الإنجاز أو بصدد النظر من قبل اللجنة؟ ن

حن لا ندري متى سيصدر هذا القانون؟ فهل أن شركاتنا الصغرى والمتوسطة ستبقى في انتظار ذلك إلى ما لا نهاية حتى يعلن الجميع إفلاسهم إلى حين الإعلان عن تحرّكاتهم؟ مع العلم أنه تم وعدنا عندما حضرت وزارة العدل بالبرلمان في جويلية أن يَردَ علينا القانون خلال شهر أوت، وها نحن اليوم ما زلنا في انتظار ذلك.

أين مجلة الاستثمار؟ إذا كنا نتحدث عن الاستثمار فإن ذلك لن يكون بالآليات الموجودة بل يجب أن تكون هناك مجلة استثمار جديدة، فمجلة الاستثمار ما زالت حبيسة الرفوف من قبل كل الوزراء.

بالنسبة إلى قانون الصرف، فقد ذكر البنك المركزي أن مجلة الصرف جاهزة وبقي يتحدث عن PayPal ومن الغد ظلّ الجميع في تونس يتداولون الحديث عن PayPal الذي وقع حلّه، وقد استبشر كل الشباب بذلك. ولكننا لا نعلم متى سَيرِدُ علينا قانون الصرف إلى البرلمان، ونرى أنّ الجميع ينتظرون ذلك طيلة سنوات عديدة. فهل هناك إرادة للتغيير أم لا؟ إذا لم تكن هناك إرادة للتغيير فلن يتغير شيء في البلاد التي تتطلب ثورة تشريعية، ولكن هناك نوعية لقوانين حصريا يجب أن تأتي من الوزارات وهذه القوانين ليست من مشمولات النواب لكي يعملوا عليها.

نحن نعلم جيدا المكبّلات الاقتصادية، فمتى ستسحب الرخص؟ وقد سمعنا كل هذا الكلام من حكومات العشرية السوداء، فقد تحدثوا جميعا عن مسألة سحب الرخص، ولكن هذا المكبّل ما زال موجودا إلى اليوم ولا أعتقد أنه سيقع إلغاؤه عن قريب.

خط تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بقيمة 20 مليون دينارا، أي 20 مليار مليم، مع العلم أن لدينا 960 ألف شركة في تونس، وعندما نقول أنّ هناك 10 آلاف شركة فقط في حاجة لتمويل، وإذا قمنا بعملية قسمة فسيكون نصيب كل شركة 2000 دينار. وهنا أتساءل هل يمكن لهذا المبلغ أن يفي لتمويل كل شركة؟ أما إذا كانت هناك 1000 شركة تتطلب تمويلا فذلك يعني أننا سنمنح لكل منها 200 دينارا فقط، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم السيد يسري البواب عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق.

السيد يسري البواب

شكرا، مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة ومرحبا بالإطارات المرافقة لكم،

أردت أن أستغل وجودكم اليوم للحديث حول موضوع مهم، أردت أن أتساءل ما الفائدة من بذل كل هذه الجهود لإنجاز مشروع الميزانية ومحاولة إخراج بلادنا العزيزة من هذه الوضعية الصعبة التي نعيشها اليوم في حين أننا لا زلنا نتخبط في البيروقراطية والتعطيل الإداري وكثرة الوثائق؟

السادة الوزراء،

أصبحنا اليوم نشعر وكأنّ كل وزارة تعمل بمفردها تابعة للدولة ولكنها تحمل رايتها لوحدها. صحيح أن هناك تواصلا وتناغما بين مجالسكم الوزارية هناك "une harmonie" بين السادة الوزراء ولكننا لم نتبين هذا التواصل على أرض الواقع، فكل وزارة تضع ثقل المسؤولية على كاهل وزارة أخرى. وعلى سبيل الذكر لما تذهب إلى الوزارة حول موضوع ما تقول لك أنّنا بعثنا بالإحالة إلى الوزارة الأخرى، ونحن في انتظار ردّها، وإنّنا بعثنا هذا الموضوع إلى الوزارة الفلانية وما زلنا ننتظر الإجابة والردّ وكأنّ هذه الإجابة ستأتينا من بلد آخر.

لقد ذكر السيد رئيس الحكومة منذ قليل أنه يجب أن يكون هناك فعل وإنجاز لذلك يجب أن نقلّص من البيروقراطية، وكما تساءل زميلي ظافر عن مآل القوانين يجب أن نضع الإصبع على الداء، ولكننا لا زلنا نعاني اليوم من البيروقراطية، وهنا نطرح مسألة الوثائق وتسلسلها الإداري، صحيح السادة الوزراء أن هناك إرادة في مجالسكم الوزارية ولم يصلنا أي شيء، ولكن على أرض الواقع لم نلحظ ذلك في إداراتكم الجهوية أو المركزية.

ومن جهة أخرى أريد القول أنّ العدل هو أساس العمران وللقضاء دور مهم في جلب الاستثمار، أريد أن أتحدث اليوم مثلا عن مسألة الزمن القضائي الذي يطول كثيرا السيدة وزيرة العدل، ويجب علينا اليوم أن نتوصل إلى حل لذلك. ثم مسألة الأحكام التي يصدرها القضاء على الأشخاص ولا يقوم بتنفيذها، فما بالك إذا كانت الدولة طرفا خاصة في الأحكام الإدارية، وذلك يتضح جليا من خلال الإحصائيات التي تبين مدى احترام الدولة للأحكام الإدارية التي تصدر ضدها، لماذا نقوم بإحداث محكمة إدارية وكل هذه المصاريف وكل هذا الوقت الضائع؟ وسأقدم لكم بعض الأمثلة في ذلك:

القضايا المرفوعة لدى المحكمة الإدارية لتسوية وضعيات أعوان الدولة وأخص بالذكر طالبي الترسيم وعلى سبيل المثال بوزارة النقل. وهناك العديد من القضايا من هذا النوع وهي إجراءات تثقل الكاهل القضاء الإداري ومصالح المكلف العام بنزاعات الدولة ومصالح الوزارات، وتؤدي إلى تعمير ذمة الدولة بمبالغ طائلة بعنوان التعويضات ثم تقوم الإدارة بالتفاوض مع أصحاب الحقوق والذين تحصلوا على هذه الأحكام للتنازل على التعويضات مقابل تسوية الوضعية، لماذا كل ذلك؟ هذا استنزاف للوقت ولمرفق القضاء بفرعيْه القضاء ومُسَاعِدي القضاء، ثم نجد أنفسنا بعد ذلك أمام التفاوض للصلح.

هناك موضوع آخر موجود برئاسة الحكومة وقد طال كثيرا ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق.

السيد معز الرياحي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

تحية إلى أبناء دائرتي بمجاز الباب تستور قبلاط من ولاية باجة، سيشتمل تدخلي على نقطتين عملا بمقتضيات الدستور والنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب:

النقطة الأولى تتعلق بالسياسات العامة للحكومة في علاقة بمشروع ميزانية الدولة، نرجو التركيز وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وإعادة الأولوية للمقومات الاقتصادية الاستراتيجية وإيلائها الأولوية المطلقة، ويخص الأمر قطاع الفلاحة باستغلال نقاط القوة الاقتصادية لدينا باعتبار أنّ تونس تمتلك 62 % من الأراضي الفلاحية وذلك لتحقيق الأمن الغذائي وإدخال آلاف الهكتارات حيز الخدمة وتجنب الإهمال المسجل على مستوى أملاك الدولة الخاصة، وذلك في إطار خطة استراتيجية فعلية للحكومة وفتح الباب للاستثمار الخارجي.

وبما أنه ليس لدينا الإمكانيات اللازمة فلمَ لا يدخل الاستثمار الخارجي لاستغلال أراضينا حتى تستفيد الدولة والشعب التونسي؟ مثلا هناك مستثمر في آخر ملتقى عقدناه في طبرقة يخص ولايات الشمال الغربي قدّم عن طريق القنوات الرسمية عرضا للحكومة التونسية تم تقديمه إلى وزارة التجارة والاقتصاد الوطني والتخطيط يعرض فيه تموين تونس بالمواد الأساسية مع ضمانات مؤجلة في الدفع، وقد خصص هذا المستثمر 6 مليار دولار لتونس و2 مليار دولار لولاية باجة فقط، نرجو الاهتمام بهذا الموضوع خاصة أنه تقدم بهذا المطلب في شهر جويلية الفارط.

ثانيا، بخصوص الضيعات الفلاحية مثل "SFL" بمجاز الباب، نرجو العناية بهذا الموضوع لأنها تضم ألف و200 هكتار وهي غير مستغلة كما ينبغي وكذلك الأمر بشركة الإحياء الروضة من معتمدية تستور.

أمّا فيما تعلق بالقطاع الصحي لا يخفاكم أن العنصر البشري هو الثروة الأساسية لتونس، ولذلك نرجو الاعتناء بصحة المواطن وإيلائه الاهتمام اللازم، ونرجو من السيد وزير الصحة لفتة لمستشفيات مجاز الباب وتستور وقبلاط ونرجو منه زيارة في القريب العاجل،

بالنسبة إلى قطاع التعليم، لا بد من تفعيل المقترحات التي ستنبثق عن الاستشارة الوطنية في هذا المضمار.

أمرّ إلى نقطة مهمة، لا بد من إدخال مرونة على تمكين أبناء دائرتي من المعطلين من رخص استثنائية، فالوضع الاستثنائي يتطلب قرارات استثنائية وتمكينهم من استغلال الأراضي الفلاحية المهملة إلى هذا اليوم والإسراع في الإجراءات، كما أرجو إيجاد تسهيلات لجدولة ديون الجمعيات المائية ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم السيد عماد الدين سديري عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق.

السيد عماد الدين سديري

شكرا السيد الرئيس،

لأني بحثت عن اسم الكاف في المهمات والمشاريع فلم أجده، فإني أستغل هذا الفضاء بمساندة زملائي أعضاء مجلس نواب الشعب وبحسن إنصات وسماع من طرف الإخوة الوزراء لأذكّر بما تعانيه هاته الولاية التي ظلمتها الجغرافيا ولا نريد للتاريخ أن يظلمها.

إن السيد رئيس الحكومة يحثنا على العمل وهو قيمة حضارية بها بنيت الأمم وازدهرت الحضارات وإنه للأسف "أمة اعمل لا تعمل" وكيف لنا أن نعمل وكيف لنا أن نبدع ونتطور والحوافز مفقودة والجباية مجحفة والقوانين معطلة؟ فهل بالإمكان الاستثمار في الكاف وهي التي تتوفر على فضاءات شاغرة في كامل المعتمديات؟

ففي نبر وملاق هناك عدد ثلاثة محلاّت شاغرة، وفي الساقية معمل "SACMO" شاغر وفي قلعة سنان معمل الوقيد شاغر، وفي منزل سالم معمل "LEE COOPER" شاغر وفي القلعة الخصبة معمل الفسفاط مغلق، وفي الجريصة معمل الإسمنت يعاني وفي تاجروين معمل السيراميك مغلق وفي الدهماني مطحنة الحبوب مغلقة وفي القصور معمل الآجر مغلق وفي السرس منجم بوقرين مغلق وفي الكاف المدينة معمل "COROPLAST" و"CAFTAX" مغلقان ولا يمكن أن نطور التنمية إلا باستقدام استثمارات أجنبية في سعي مدروس من طرف وزارة الاقتصاد والتخطيط.

أما في المجال التنموي فإنّ المناطق السقوية بسيدي خيار وملاّق وملاّق العلوي وصرّاط فالدعوة ملحة للتدخل في هاته المناطق سواء كان ذلك بالصيانة أو بالإنجاز.

سيدي، إن "أمة اقرأ لا تقرأ "وما يمارسه المدير الجهوي للتعليم بالكاف من إجحاف في حق تلامذة الجْفَارَة والحْمَيْمَة والفَالْتة مهين باعتبار البعد الذي يميز إقامتهم من المدارس التي يتمدرسون فيها، فالحافلات توزع ولكن حق هؤلاء التلاميذ يهضم وكأنهم خلقوا ليكونوا مشاريع كناترية الحدود أو كمعينات منزلية.

سيدي وزير التربية، كما عودتمونا دائما ننتظر منكم تدخلا عاجلا، وأنا أقول وأعي ما أقول باعتبار أن هذا تم بحضور السيد الوالي المكلف المعتمد الأول لولاية الكاف.

إن علاقة أعضاء مجلس النواب بالسلط المحلية والجهوية والمركزية ضروري أن تكون علاقة أفقية تنظمها هياكل مخاطبة من أجل تطويرها وتفعيلها في إطار ما يسمح به القانون، فالنواب رجال دولة تحت ضغط المواطنين والسلطة الإدارية تحت رقابة السلطة المركزية، فوجب إيجاد خطة تواصلية تضمن التكامل وتحقق نقلة نوعية ترضي كل الأطراف، وأعضاء الحكومة اليوم مدعوون للقيام بمبادرات تشريعية حتى نحقق نقلة نوعية في التشريعات، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم السيد صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

السيد صابر الجلاصي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بكل الفريق الحكومي السيدات والسادة الوزراء،

كان من المفروض أن نوجه اليوم رسائل إيجابية ورسائل طمأنة للتونسي الذي ينتظر ميزانية 2024 بفارغ الصبر. في الحقيقة لقد

بحثت واجتهدت لإعطاء المواطن إشارات إيجابية ولكن لم أجد شيئا مهمّا سوى في الجانب الاجتماعي الذي نثمّنه.

اليوم الميزانية بارتفاع 9% مقارنة بسنة 2023، قيمتها 77.8 مليون دينار مبنية على فرضيات أغلبها غير متناغمة سواء مع الواقع الاقتصادي ومع التونسي أو مع المعدلات العالمية، وتتمثل هذه الفرضيات في تطور الإنتاج الوطني للنفط الخام والغاز 3%، تطور عائدات المساهمات الراجعة للدولة، معدل سعر النفط، ارتفاع معدل الاستهلاك، إلى غير ذلك، سأعتمد فرضيتين وهي "Taux de croissance" الذي اعتمدتموه والذي يتمثل في 2% ومعدل سعر برميل النفط الذي يبلغ 81 دولارا واعتمادكم لأدنى مستوى للبرميل.

أولا 2.1% نسبة نمو لا بدّ أن تكون لها سياسة واضحة تعتمد حقيقة على خلق الثروة، وهنا تحدث السيد رئيس الحكومة عن 3% وأنا أتمنى أن نصل إلى 6%، ولكن 3%، يجب علينا أن نوفر 60 ألف موطن شغل، فكيف يمكن لنا توفير ذلك ونحن نخصص اليوم 16.3% لخلق الثروة والاستثمار، أي 1500 مليار دينار فقط كآليات لدفع الاستثمار؟

نحن اليوم في مقاربة يمكن أن نقول عنها مضادة بين بناء فرضيات ومؤشرات بعيدة كل البعد عن الواقع الذي يعيشه المواطن التونسي. اليوم كيف يمكن لنا أن ندفع بعجلة التنمية ونخلق الثروة في غياب قيمة للاستثمار في الميزانية؟

لقد اعتمدت السيدة الوزيرة على فرضيات على سعر برميل النفط في مستواه الأدنى والمنخفض، وقد ذكرنا لك أنه سيؤثر بصفة مباشرة على نسبة الدعم مثلما حدث سابقا والتجأنا لميزانية تكميلية سنة 2023.

سنتحدث اليوم أيضا عن مسألة دعم الاستثمار الخاص وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال وهذا جيد، والتحدث عن استقطاب الاستثمار. وهنا أعلمكم أن هناك 320 مؤسسة مهددة بالغلق، وأصحاب هذه المؤسسات محجرين عن السفر، وقد سلّمت البارحة ملفا للسيد وزير الفلاحة، فهؤلاء مهددون بالتحجير عن السفر وبعدم الإنتاج وبغلق مؤسساتهم لا لشيء إلا لأن هناك اليوم خلل في الإجراءات الترتيبية، كيف يمكن لنا أن نتحدث عن الاستثمار اليوم وقد خصصنا للفلاحة ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم السيد ثابت العابد عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق.

السيد ثابت العابد

شكرا السيد الرئيس،

"سنتياغو نصار" هو الشخصية الرئيسية في رواية " Gabriel Garcia Marquez" في قصة "موت معلن"، الكل يعلم أنّ نصار سيموت ولم يحاول أي شخص إنقاذه أو حتى تنبيهه. أخشى أن يكون هذا هو حال الاقتصاد التونسي والقدرة الشرائية للمواطن التونسي.

من السهل أن أنصّب نفسي اليوم على كرسي النائب وأبدأ في محاكمة الحكومة والوزراء وكما قال "Nelson Mandela" من السهل أن تكون في المعارضة يكفي أن تقول لا، أما إذا كنت صاحب سلطة وسيلزم قرارك شعبا أمام تحديات الموازنة للمالية العمومية والوضع الاقتصادي فإن قرارك سيلزم شعبا، وهنا تتغير الوضعية، ومن السهل أن أقول اليوم للوزراء أين التشريعات وأين القوانين؟ مثلما يقول السادة الوزراء أين الثورة التشريعية لمجلس نواب الشعب الذي من دوره تقديم المقترحات ومشاريع القوانين؟ فأين كل ذلك؟

هنا نتبين كيفية بناء العلاقة التشاركية، من خلال القانون الأساسي للميزانية، يتضح أنه من المفروض أن تحضر وزيرة المالية إلى مجلس نواب الشعب في موفّى شهر جويلية لكي نتحدث حول كل ذلك وعن التصورات ونتناقش مع بعضنا البعض ولست من " la cour des comptes" لما وجدت كل هذه الجداول أمامي، بل أريد توضيحا عن توجهات السياسة العمومية لمدة خمس سنوات وأوافقكم على كل المصاريف، وأشارككم الرأي على كل الموازنات، لكن على أن تقدّموا توضيحات وأفكار بما يخدم مصلحة البلاد، أما إذا نتحدّث حول بناء العلاقة التشاركية فمن دوري أن أتبين مدى مواءمة الخطة والاستراتيجية للموارد، هذا ما يجدر بنا أن نتناقش حوله من قبل وليس الآن، لأنه ليس بإمكاني تغيير أي شيء اليوم لأن الجداول مغلقة والميزانية هي ذاتها.

وبالتالي أرجوكم السادة الوزراء وأرجو من السيدة وزيرة المالية وكافة أعضاء الحكومة أن تكون العلاقة بيننا أكثر تشاركية، لأن النجاح لن يكون إلا مشتركا لأن تونس اليوم لا تتحمل أي مناكفات ولن أقوم بالمحاكمات لأن ذلك غير معقول فنحن جميعا في نفس السفينة وقد أعجبتني كلمة السيد رئيس الحكومة "الحلمة"، فنحن لدينا حلمة ولدينا أمل، كنت أتمنى أن يكون هناك حلمة بقانون المالية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم السيد إلياس بوكوشة عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق.

السيد إلياس بوكوشة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة الوزراء والوفد المرافق لكم،

استمعنا لسيادة رئيس الحكومة وباهتمام شديد إلى خطاب جميل ومطمئن ويعيد الأمل بعض الشيء، ولكن هذا الخطاب لا يختلف كثيرا في محتواه عن خطابات عديدة سمعناها في مناسبات سابقة، وإن كان طبعا لا تجوز المقارنة بين سيادتكم ومن كان يدير الدولة سابقا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

لعل أبرز ما لاحظناه في ميزانية 2024 وفي خطوطها العريضة هو بلورة لرؤية السيد رئيس الجمهورية في التعويل على الذات وعدم المس من القدرة الشرائية للمواطن، وفي إطار المحافظة على استقلالية القرار الوطني رغم إكراهات المالية العمومية فإنه لم يتم إقرار أي زيادات في هذه الميزانية على أسعار المواد الأساسية المدعمة، وفي هذا تعزيز للدور الاجتماعي للدولة في التخفيف قدر الإمكان من تداعيات الأزمات على الفئات ذات الدخل الضعيف والمتوسط وإن كانت بنسب ضعيفة جدا.

لكن ما لاحظناه أيضا في ميزانية 2024 أن الحكومة تتعامل مع قضايا التنمية بانتقائية غير مفهومة في الجهات ربما تدلّ على قلة دراية بمشاغل الناس، وهذا أيها السادة الوزراء ليس بانطباع وإنما هي أرقام مبلورة داخل هذه الميزانية، حيث أننا لا نكاد نجد أي أثر لبرامج التنمية الجهوية العادلة ولمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين

التونسيين ولا حتى لمبدأ التميز الإيجابي، لا وجود لأي من هذه البرامج في كل القطاعات التي كان يتحدث عنها السيد رئيس الحكومة في ولاية قبلي بل إن بعض المشاريع الضئيلة والتي برمجت سابقا ظلت تراوح أدراج الرفوف رغم أن في بعضها انتهت الدراسات ورصدت الاعتمادات ولكن التجسيم مفقود.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

كان السيد رئيس الحكومة يتحدث عن المحافظة على السلم الاجتماعي وعلى تقريب الخدمات الأساسية من المواطن التونسي، أردت أن أذكّر السيد رئيس الحكومة أني راسلته بتاريخ 25 أكتوبر الفارط حول موضوع تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين في معتمدي الفوار ورجيم معتوق من ولاية قبلي مرفوقا بأكثر من 600 إمضاء من مواطنين وجمعيات ومجتمع مدني، وكانت الإجابة أقرب إلى إيجاد أعذار لسياسات التهميش المتعاقبة إلى درجة أني خجلت من نشر الرد للمواطنين حفاظا على السلم الاجتماعي.

السادة الوزراء، سأكون متفائلا وسآخذ الجملة الأخيرة من خطاب السيد رئيس الحكومة عندما قال "باش نريقلوها إن شاء الله" لذا نحن بانتظار ذلك وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم السيد محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة والطاقم المرافق له من كل الوزراء،

تكتسي المرحلة الحالية طابعا استثنائيا فيه تحديات اقتصادية تنموية اجتماعية، نسبة نمو ضعيفة 0.9% كنا نتوقع أن تكون 2.1% سنة 2024، تخفيضات في الترقيم السيادي، تضخم، تغيير مناخ، يوم 25 جويلية هو أمل جديد للشعب التونسي، وعلينا إنجاح هذه المرحلة وذلك بتضافر الجهود بين كل الوظائف سواء كانت تشريعية أو قضائية أو تنفيذية.

للأسف العرض الذي قدمه السيد الوزير لم أر تقييما رباعيا واضحا ولم أسمع بأهداف ولا تخطيط ولا منوال اقتصادي وقد كانت ميزانية الدولة لسنة 2022 تقدّر بـ 60.5 مليار دينار وسنة 2023 في المحَيّنة 71.5 مليار دينار، اليوم في مشروع الميزانية 77.9 مليار دينار يعني لسنتي 24/23، زيادة تقدر بـ 17.4 مليار دينار التي كانت ميزانية الدولة سنة 2010.

اليوم لدينا اقتراض في هذه الميزانية يقدر بـ 11.7 مليار دينار داخلي و16.4 مليار دينار خارجي يعني 28 مليار دينار، سنستخلص 24.7 مليار دينار تحصلوا عليها في السنوات العجاف بين 2011 و2021، أي أننا سنقوم بسداد ذلك المبلغ اليوم، للأسف يوجد بمشروع الميزانية هذا اليوم 5.3 مليار دينار تنمية فقط التي تمثل 6.8 من ميزانية الدولة، وأبلغكم أن سنة 2010 كنا نصل إلى 13.5 من الميزانية في التنمية واليوم نصف ما كنا نقوم به سنة 2010 مع تفاقم الأسعار، أعتقد أن التنمية لم تعد أولوية اليوم والحلول موجودة لتحقيق عزة تونس وشعبها من خلال:

-ثورة تشريعية في جميع الميادين بالشراكة بين كل الوزارات،

- دفع الحركة الاقتصادية وتشجيع الاستثمار،

- تعميم الرقمنة والتحول الرقمي،

- الترفيع في إنتاج الفسفاط إلى 8 مليون طن مثلما كنا نحقق ذلك سنة 2010،

- التشجيع على الطاقات المتجددة مثلما تحدثنا عن "l'Hydrogène vert"،

- تسوية الوضعية العقارية الإجبارية سواء كانت بالنسبة إلى أملاك المجالس الجهوية أو بالنسبة إلى العموم،

- تشجيع المؤسسات الناشئة والصغرى والمتوسطة،

- تسهيل الإجراءات الإدارية وتسهيل الإجراءات الإدارية، وتسهيل الإجراءات الإدارية مع الحفاظ على الدور الاجتماعي للدولة التونسية.

وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن، أتينا على حصة اليوم نذكّر بأننا سنستأنف سير الجلسة غدا على الساعة التاسعة والنصف والأسماء الآتي ذكرهم سيتتابعون على أخذ الكلمة وهم السيدات والسادة النواب: محمد ضو وعلي بوزوزيه وياسين مامي وعصام شوشان وريم الصغير ومحمد أمين الورغي وطارق مهدي ومسعود قريرة ورمزي الشتوي وعادل ضياف.

شكرا ونرفع الجلسة.

(كانت على الساعة السابعة مساء)

II - السبت 18 نوفمبر 2023

استئناف الجلسة
ومواصلة النقاش العام

(كانت الساعة التاسعة وخمس وثلاثون دقيقة صباحا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

زميلاتي زملائي الأعزاء أسعد الله صباحكم بكل خير،

نستأنف أشغالنا لمواصلة النظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2024.

بعد أن استمعنا بالأمس إلى بيان السيد رئيس الحكومة وإلى التقرير العام للجنة المالية والميزانية وكنا قد شرعنا في النقاش العام الذي نستكمله اليوم.

وباسمكم جميعا أتوجه مجددا بعبارات التحية والترحيب والتقدير إلى كافة السيدات والسادة أعضاء الحكومة والإطارات العليا في الدولة المرافقين لهم.

نواصل إذن مداخلات السيدات والسادة النواب.

سأذكر في البداية بالقائمة على التوالي السادة النواب ليستعدوا للتدخل.

السادة والسيدات النواب المحترمون: محمد ضو، علي بوزوزية، ياسين مامي، عصام شوشان، ريم الصغير، محمد أمين الورغي، طارق المهدي، مسعود قريرة، رمزي الشتيوي وعادل ضياف.

إذن الكلمة للنائب المحترم السيد محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب وله ثلاث دقائق.

السيد محمد ضو

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة الوزراء،

مرحبا بزملائي زميلاتي،

كما هو معلوم نناقش اليوم مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 المقدرة بحوالي 77 ألف مليار.

هذه الميزانية مداخيلها بالأساس من الضرائب تقريبا أكثر من 70% أما بقية المداخيل فهي جباية على بعض الموارد الاقتصادية في حين نرى أن الميزانية المخصصة للاستثمار لا تتعدى في الواقع 17% وبالتالي فإن مثل هكذا ميزانية غير قادرة على خلق الثروة والنمو الاقتصادي.

أما جهويا، فولاية مدنين تقريبا تحتل المرتبة الثامنة من حيث مؤشرات النمو وهذا النمو مرتبط بالأساس بالنشاط السياحي في الشريط الساحلي وهذا يخفي ضعف التنمية والاستثمار في بقية المعتمديات على غرار معتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف.

السادة أعضاء الحكومة،

ندعوكم بكل لطف إلى التسريع في تفعيل المشاريع المعطلة بجهة مدنين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد علي بوزوزية عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ثلاث دقائق.

السيد علي بوزوزية

مرحبا بجميع السادة الوزراء،

يجب أن نتحمل الفقر و"الميزيريا" والبطالة هذا ما تروج له أغلب وسائل الإعلام من قبل جل أعضاء الحكومة، يجب أن نتحمل ويجب أن نصبر على بعضنا البعض وكما ذكر السيد وزير التربية في السنوات الفارطة قال الدولة كأب العائلة علينا أن نصبر على بعضنا البعض ويجب أن يرضي الجميع وكل العالم يمر بأزمة وهناك أزمة اقتصادية عالمية وليست تونس فقط التي تعاني. كل هذا سمعناه في وسائل الإعلام ونحمد الله على الحصول على بعض الخبز وبعض الكميات من السكر والقليل من "الفارينة" وكل هذا يتم الحصول عليه بعد أن تقف في الصف.

لذلك فإن قانون المالية هذا ليس له أي علاقة بالطبقات الهشة، لكن في كل هذا لما لا نجاري الوضع بعض الشيء، لماذا لا يتم الاستماع إلينا نحن كنواب؟ لماذا هناك أشخاص يعملون بمفردهم ويصلنا التقرير في الدقيقة 90 لمراجعة ميزانية الصحة أو وزارة الشؤون الاجتماعية أو التربية؟ لماذا يتم ضرب عرض الحائط نواب منتخبين وربما يكون لديهم رأي؟

أنا أؤكد لكم السيد الرئيس وأؤكد للرأي العام في إطار حرية التعبير إن كانت مازالت موجودة حرية التعبير، هناك البعض من أعضاء الحكومة لا يعرف ما معنى بطاقة علاج بتعريفة منخفضة، لا يعرف ما معنى "deuxième compteur" للمسكن العلوي ليسكن به ابنه الذي سيتزوج، هناك أعضاء حكومة نواميس الإدارة وتلاعب بعض المسؤولين داخل الإدارة وداخل الدولة العميقة لا يعرفونه وينطلي هذا عليهم "et ils sont manipulés" عليكم باستشارتنا ويجب أن نتقابل.

أريد أن أقول بكل لطف بالنسبة لي الوزير الذي بعثت له مطلب لا توجد بيني وبينه أي مشكل شخصي ولا يوجد لدي أي مطلب شخصي كان هذا بطلب من مواطني جهتي وغيرها ولم يتجاوب معي فإنه غير مرحب به ولا أريد أن أراه وأرفض مقابلته أصلا وغير مرحب به هنا داخل هذا المجلس، هناك منطق التعالي على النواب في كل شيء، في قانون المالية، في جميع المحطات وفي جميع المجالات هناك كلام لا أريد أن أقوله لأنني سأحاسب عليه فيما بعد فهذا عيب.

لذلك بالنسبة لي أدعو أعضاء الحكومة للتجاوب مع المجلس هذا ما أطلبه فقط.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق.

السيد ياسين مامي

شكرا، مرحبا بالسادة الوزراء وبالسادة أعضاء الحكومة،

في تقييمي لكلمة السيد رئيس الحكومة بالأمس كلمة تبدو متفائلة وتعي بالأولويات الاقتصادية والإصلاحات القادمة لكنها تتناقض مع قانون المالية لسنة 2024.

لذلك نحن في إطار دورنا الرقابي الذي يضمنه لنا الدستور سنقيم الأفعال ومدى تطابقها مع الكلام.

السيد رئيس الحكومة قال سأتحدث بعد الإنجاز، أقول له السيد رئيس الحكومة الإنجاز يكون عن طريق فريق عمل قوي ومتضامن، الإنجاز يكون بفريق عمل متكامل وكامل. اليوم لدينا ثلاث وزارات في الحكومات متى ستقترح السيد رئيس الحكومة حسب الدستور على السيد رئيس الجمهورية تغطية الشغورات الموجودة على مستوى الحكومة خاصة وأنه لدينا أيضا اليوم ست ولايات بدون والي في هذه الأوضاع التي نعانيها لذلك فإنه يجب التضامن في العمل.

بالنسبة للقوانين والتشريعات، اليوم القوانين والتشريعات في تونس يبدو أنه لا يقع تطبيقها، القوانين تستعمل، تستعملها دوائر اقتصادية لتحمي نفسها من المنافسة، تستعملها دوائر تأثير لتتحصل على امتيازات، يستعمل القانون دوائر سياسية لتصفية حساباتها، من يريد تغيير المنظومة يغير القوانين. اليوم عديد التونسيين يشعرون بأن القوانين وضعت ليس لتنظيم العلاقات الاقتصادية لبلادنا، يشعرون بأن القوانين وضعت لتكبلنا ومنعنا من المبادرة وهذا ما يشعر به كل مواطن تونسي. التونسي الذي يود أن يبادر ببعث أي مشروع يجد أمامه رخص، يجد أمامه كراس شروط، يجد أمامه "système quota" يجد أمامه " des normes techniques" تمنعه من المبادرة، تمنعه من خلق الثروة وأصبح هدف هذا التونسي أن يهاجر من هذا البلد، وعندما يهاجر من البلاد ينجح. لماذا ينجح؟ ينجح لأنه يذهب لبلدان القانون فيها لا يكبله ولا يعطله ولن يكون بمثابة الهراوة المسلطة على رأسه تهدده كل يوم.

إن بقي المواطنون اليوم يعيشون على هامش أقلية أبرمت بينها اتفاقيات ليعيشوا في أمن وثراء وبقية الشعب يعيش على الهامش، المواطن هو الذي يمول الميزانية لأن ثلثي الجباية متأتية من "retenue à la source" متأتية من العمال، الأشخاص الذين لديهم

حساب في مركز البريد هم الذين يساهمون في تمويل الميزانية لأنه عندما يدخر أموالا في مركز البريد فإنها تحول مباشرة لخزينة الدولة، الناس الذين يتحصلون على أجر تقوم الدولة باقتطاع أموالا للأداءات لذلك فهم أكثر الناس يمولون في خزينة الدولة لذلك لا يجب أن يبقى هذا المواطن قابل بهذه الوضعية، لأنه لا يتمتع بنفس الحقوق الاقتصادية مع مواطنين يعيشون معه في نفس البلد لذلك وجب القطع مع هذا وهذه منظومة ريعية على جيلنا تكسيرها وهذا لا يكون إلا في إطار العمل والتناغم والتكامل مع الوزراء وأعضاء الحكومة الذين لا يجب أن يحضروا في المجلس للمصادقة على قروض أو المصادقة على ميزانية الدولة وإنما يجب أن يأتون للمجلس لنتحدث على إصلاحات اقتصادية عاجلة تكون فيها الحقوق متساوية بين أفراد الشعب التونسي وهذا يجب أن نعمل عليه مع بعضنا ويكون هناك تعامل خاصة على المستوى المحلي والجهوي والمركزي على قدر السواء.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عصام شوشان عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق.

السيد عصام شوشان

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكافة الوزراء،

مرحبا بزملائي النواب،

في الحقيقة لن أتحدث اليوم عن الميزان الاقتصادي ولن أتكلم بصفتي رئيس لجنة المالية ولكن ما تمنيته في دراسة الميزان الاقتصادي ومشروع الميزانية أن أجد كلمة الانتعاش الاقتصادي وهذه الكلمة غابت عن جميع المشاريع لم أجد كلمة تتحدث عن الانتعاش الاقتصادي كل الناس مواطنين وحكومة ومجلس النواب نعلم بأننا نعيش أزمة اقتصادية "nous sommes dans un choc économique" لذلك ما الحل؟

عندما تتحدث عن أزمة اقتصادية هذه الأزمة يجب أن نجد لها حلولا وبرامجا وإستراتيجيات، يوجد بها برامج بإمكاننا مناقشتها، كيف نتحدث عن الميزان الاقتصادي ونحن نعيش وضع اقتصادي متأزم ولا نتحدث عن الانتعاش الاقتصادي، هل سنكون أقوى من أمريكا، أقوى ثلاث بنوك في العالم في أمريكا عاشت الإفلاس في سنة 2011 وخرجوا من هذه الأزمة، اليونان أعلنت عن إفلاسها صراحة وخرجت من الأزمة كيف فعلت؟ لقد قامت بانتعاش اقتصادي " la relance économique" وهذا له أساسه ومقوماته وأبجدياته. كيف سنقوم بالانتعاش الاقتصادي؟ يجب تحديد مكمن الخطر والمدة التي يتطلبها الانتعاش الاقتصادي، نعلم أن الحكومة وفي الميزان الاقتصادي وقد قرأته كلمة كلمة تلك هي حقيقة إمكانياتنا وهذا لا يمكننا إخفاؤه لقد تعاملنا بالإمكانيات والموارد الموجودة بين أيدينا وهذا هو ميزاننا الاقتصادي.

لكن ما تمنيته من السادة الوزراء ومن الحكومة أن تكون لدينا رؤية مستقبلية وأن يكون لدينا برنامج "bien identifié" له "timing" وله وقت محدد ويتم تحديد مخاطره وكيف يمكننا الخروج من هذه الأزمة هذا ما تمنيته أما بخصوص الأرقام الموجودة تلك هي حقيقة إمكانيات الدولة التونسية وهذا الموجود والحكومة هنا مشكورة لأنها تعاملت بإمكانياتها وبمواردها المحدودة.

السادة الوزراء،

أنا أتمنى وهنا أتحدث كرجل اقتصاد أنه عندما نكون في أزمة اقتصادية يجب أن نتحدث عن إستراتيجية على مدى سنة أو سنتين أو على مدى ثلاث سنوات، تعالوا السادة النواب المواطنين هذه إستراتيجيتنا المستقبلية وهذا ما سنقوم به وهنا يكمن بالضبط الخطر هكذا بينت التجارب كيف خرجت الدول من الأزمات كل العالم عاش أزمات وخرج منها، اليونان سنة 2015 أعلنت صراحة عن إفلاسها واليوم سجلت نسبة نمو 17,6 بعد أن نزلت إلى 2,3 ثم صعدت إلى نسبة نمو تقدر بـ 5. كيف أمكنها ذلك؟ لقد قامت ببرنامج واضح ومنهجي واستراتيجي في تحقيق نموها الاقتصادي، هذا ما تمنيته لم أتمن أن نتعامل بالأرقام لكن ما جاء في الأرقام هو حقيقة وضعنا نحن نعلم أن موارد دولتنا متأتية من الجباية ونتعامل بالأرقام، هل نستطيع أن نغير ذلك؟ تلك حقيقتنا لا يمكننا أن نتعامل بأكثر من هذا. لكن تمنيت أن أجد رؤية في البرنامج الاقتصادي ونجد الانتعاش الاقتصادي الذي سيبعث الأمل في التونسيين وحتى يعلم كل مواطن إلى أين هو ذاهب، النائب يعلم أين سيذهب، والحكومة تعلم إلى أين ستذهب، هناك سكة تسير عليها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيد ريم الصغير غير منتمية، لها ثلاث دقائق.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

وسلاما على قلوب ضيوفنا الكرام،

سلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد،

بالأمس واليوم وفي إطار مناقشة الخطوط العريضة للحكومة وفق رؤية إستراتيجية تتطلب ضخ موارد بأقل تكلفة لتحقيق أكبر منفعة ممكنة.

في الحقيقة ككل التونسيين لقد استمعنا جميعا لكلمة السيد رئيس الحكومة وقد فهمت من خلالها أن هناك سياسة جزائية للدولة التونسية في الأفق وهناك سياسة أمن غذائي في الأفق وهناك كذلك سياسة أمن صحي في الأفق وسلم اجتماعي.

أود أن أقول أنه ربما حسب تقديرنا إن ترشيد الموارد الجبائية التي تحدث عنها السيد رئيس الحكومة في نقطة من النقاط أثناء العرض قال أنها تسير في القطاعات الواعدة وفق رؤية ثلاثية الأبعاد اقتصاد أزرق، اقتصاد أخضر واقتصاد دائري. حسب تقديرنا أقول ربما قد تغافل عن نقطة ورؤية هامة جدا يمكن أن تكمل هذه الخطوط العريضة للحكومة وهي الاقتصاد الرياضي والاستثمار الرياضي. اليوم ككل بلدان العالم يجب أن نضع أنديتنا أمام الخصخصة وذلك لتحقيق موارد أكثر للدولة وتخفيف العبء على المالية العمومية للدولة هذه نقطة، إضافة إلى ضرورة رؤية الاقتصاد الرياضي والاستثمار الرياضي ووجود بنك رياضي يعني بالبنية التحتية الرياضية في الجهات، نتحدث عن الجهات من مدارس ومدارس إعدادية ومعاهد.

هذه نقطة معادلة ومساندة لرؤية الحكومة في اقتراحنا للاقتصاد الرياضي.

هناك نقطة أخرى أود التدخل فيها اليوم مباشرة مع السيدة وزيرة المالية أريد أن أقول لها لا تتصوري كمية الضغط التي وصلتنا

بخصوص تسوية وضعية سيارات المعوقين الموجودة إلى حد الآن في الديوانة، هذه الشريحة تعتبر بأن الفصل 47 هو فصل جائر وظالم لا يتطابق مع الفصل 4 من الأمر المؤرخ في سبتمبر 2022.

رجاء السيدة الوزيرة يجب النظر بعين الرحمة لهذه الفئة و39 سيارة لا يمكنها أن تخل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

مرحبا بكم في مجلس نواب الشعب،

الشباب هم عماد المجتمع وقوته الحيوية فقدرتهم على خلق الثروة لا تقتصر على الطاقات الإبداعية والابتكارية فحسب بل تتجاوز ذلك إلى الجدارة بالمخاطرة والريادة بفضل حماسهم وإصرارهم. يمكن أن يكون الشباب محرك للتنمية الاقتصادية وصناعة الفرص مساهمين في بناء مستقبل مستدام وازدهار اقتصادي.

شعار ظل عالقا لسنوات إلى أن جاءت لحظة 25 جويلية 2021 وها نحن اليوم نناقش ميزانية الدولة في ظل دستور 25 جويلية 2022، على أمل أن نحقق جزء ولو بسيط مما ينادي به أبناء شعبنا المعطل عن العمل. دعونا نتفق برلمان وحكومة أن لا نكرر أخطاء من سبقونا، ودعونا نذكر أنه إن دامت لغيرنا لما آلت إلينا.

مشروع قانون ميزانية 2024 ومشروع الميزان الاقتصادي لم يقدم الحلول للفئة الأوسع في المجتمع التونسي وهي الشباب، وهنا أفتح قوس لأوصل صوت الشباب ميزانية سنة 2024 تدعم الاستثمار وتمكين الاقتصاد للفئات الهشة والشباب؟ الشباب الذي لا يملك دينارا في جيبه وهذه حالات نراها كل يوم والعديد من الزملاء لاحظوا ذلك أثناء حملاتهم الانتخابية.

شباب لا يملك حق التنقل للبحث عن عمل، شباب لا يملك ثمن استخراج سيرة ذاتية سعرها خمسة دنانير، شباب لا يملك ألف دينار لفتح مؤسسة في ظل التعقيدات الإدارية الموجودة، شباب يطلب قرضا يجد كل أبواب التمويل مغلقة أمامه وحتى التمويل الصغير للحصول على قرض بخمس ملايين لا يتم الحصول عليه إلا بعد أن يأتي بضامن و" garant " وهات "garantie" إلى آخره.

شباب يريد أن يعمل في القطاع الخاص لكنهم يطلبون خبرة لا تقل عن خمس سنوات وحتى إن تم القبول به للعمل في القطاع الخاص ستجده ينضوي تحت التشغيل الهش، أجر بين 480 دينار و600 دينار يتم صرفها في التنقل والأكل، عندما يذهب للعمل يجد نفسه يكمل شهره دون أن يكون لديه أي مليم لذلك إن لم يعمل أفضل له من أن يجد نفسه له ديون آخر الشهر.

في الحقيقة هنا يجب أن تتدخل الحكومة وعليها أن تراقب نظام العمل في المؤسسات الخاصة وتحد من مظاهر التشغيل الهش الذين يأكل حقوقهم ويعرضهم للاستغلال في العمل، وهذه الأسباب تؤدي إلى هجرة الشباب لذلك إن كنا حقيقة نريد أن نحافظ على شبابنا ونمنعهم من الهجرة فالحل الأمني غير مجدي ويكلفنا ملايين الدنانير ومن الأجدر أن يتم صرف هذه الأموال على الشباب في محاولة تمكينهم من القيام بمشاريع ريادية والتسريع ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد طارق مهدي عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق.

السيد طارق مهدي

السلام عليكم،

السلام على كل الحضور الكرام،

نعود اليوم لمداولات الجلسة العامة المخصصة للنظر في ميزانية الدولة 2024 والتي سبقتها عدة أسابيع من العمل المضني من كافة اللجان وخاصة زملائنا في لجنة المالية والميزانية وكافة السادة الوزراء الذين شاركونا هذه المداولات لمناقشة الأعمال المنجزة والمعطلة والمشاريع المزمع إنجازها.

كل التعب سوف يمر ومسيرة الوطن سوف تستمر إن شاء الله القادم أفضل وهذا ما نتمناه.

فقط هناك رسالة واحدة لا غير، هناك شعب ينتظر إنجازات وتغييرا جذريا في كافة القوانين المعطلة للمشاريع والتنمية، هناك الآلاف ينتظرون تغييرا في قوانين الاستثمار وإسناد الرخص والتي للأسف لم تخدم إلا الحيتان الكبيرة واللوبيات المتمعشة من خيرات هذا الوطن لتزيد قلة قليلة من الأغنياء غنا والفقراء فقرا وضغطا كبيرا على الطبقة المتوسطة ولو أن الطبقة المتوسطة تسير نحو الاندثار.

حان الوقت لتغيير مجلة الصرف والتشجيع على جلب العملة الصعبة من كافة المجالات ومن مواطنينا بالخارج والذين يعدون بالملايين موزعين على كل قارات العالم، كما يجب أيضا مراجعة الاتفاقيات الاقتصادية التي تم سنها مع الغرب منذ الاستقلال.

نحن هنا لنعمل على سن قوانين وتشريعات تغير كل ما سبق ونحن هنا أيضا ننتظر بفارغ الصبر مشاريع قوانين من مختلف الوزارات يمكن أن تغير حياة المواطن التونسي نحو الأفضل عددا كبيرا من زوار تونس خاصة من المستثمرين الأجانب ومن دول الخليج يقولون بلدكم ليس بحاجة لمساعدات بلدكم بحاجة لتغيير جذري لكافة القوانين المعطلة للاستثمار فقط.

وبما أنني موجود هنا في هذه الجلسة حول الميزانية أريد أن أقول للسيدة وزيرة المالية نحن نعلم بأن المسؤولية كبيرة والحمل ثقيل، سيدتي الكريمة ولكن أصحاب "الباتيندات" وكافة القطاعات المسجلة في وزارة المالية قد تعبوا كثيرا جراء الزيادات في الضرائب والقرارات الفجئية حول خلاصات تفاقم الضغوط المسلطة عليهم من أجور وبنوك وغيرها، هذه القرارات تعطي للمهربين غير المسجلين في القباضات ألف سبب ليزيدوا من التهرب، لأن كل الضغوطات تسلط على دافعي الضرائب المسجلين والأشخاص المنظمين الذين يشتغلون "dans les règles de l'art".

سيداتي سادتي الوزراء،

نجاحكم هو نجاحنا ونجاحنا هو نجاح هذه البلاد والعباد، كل السادة النواب معكم في كل القوانين التي تساعد على تطوير هذا الوطن والتي تسهل الحياة على شعبنا العظيم.

شكرا للجميع وكان الله في عون الجميع إن شاء الله.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مسعود قريرة عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق.

السيد مسعود قريرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء وطاقمكم،

تحية للسادة الزملاء والإعلاميين والإداريين،

أما بعد،

فقد لاحظت تغيب بعض السادة الوزراء وفوجئت بتغيب مساء أمس وصبيحة هذا اليوم السيد رئيس الحكومة والحال أن أول زيارة بعد انتصاب برلمان 25 جويلية وقد مر على ذلك 245 يوم دون إعلام ما هو السبب إن شاء الله المانع خير.

تحية إلى الصامدين بفلسطين دفاعا عن أرضهم ودفاعا عن الحق، وتحية إلى مسانديهم في كل أنحاء العالم.

أيها السادة،

نعرف جدا الأتعاب التي تعانونها وحجم الضغوطات التي تعانون منها والأرقام هناك "plan A ، plan 20" يجب حذفه و" plan B et plan C" لأننا إمكانيات البلاد محدودة وهذا ما استطعنا أن نصل إليه.

لكن عندما أرى ميزانية تقدر بـ 77 ألف 868 مليار دينار منها أكثر من 28 ألف دين داخلي وخارجي أي بنسبة 30% وفي المقابل نرفع شعار السيادة الوطنية والتعويل على الذات فإننا بهذا الرقم لا يمكننا أن نصل إلى تحقيق هذا الهدف، عليكم أن تبتكروا حلولا أخرى لتحقيق الهدف المنشود الذي نرفعه إنشاء فيجب أن يتحول إلى رقم.

أيها السادة،

ذكر السيد رئيس الحكومة رقما حيث تبلـغ نسبة النمـو 3% على حد علمي وفي الوثائق الرسمية التي تسلمتها فقد حدد النمو بـ2,1 ونتمنى أن نصل لهذا فلست أدري من أين أتى هذا الرقم.

أيها السادة،

العالم يتغير كنت أتصور أن نقول لشركائنا القدامى أننا سنواصل التعامل معكم لكن هذا العالم الجديد الذين هم بأنفسهم يستفيدون منا الـ "BRICS" والصين وغيرها لم أسمع كلمة من السيد رئيس الحكومة بخصوصه. جيراننا التي أنقذتنا ليبيا والجزائر ما تصورنا للعلاقات معهم مستقبلا؟ ماذا تقدم الحكومة لكل مواطن؟ عندما يتم تقديم الميزانية يجب أن يكون هناك مكان للفلاح والتاجر والموظف ولكل إنسان أنا لم ألاحظ ذلك.

فبالتالي رجائي أن تقع مراجعة بعض المفاهيم وإيجاد خطة تواصلية نشيطة مع المجتمع لكي ننجح جميعا لأن نجاحنا ونجاحكم واحد وإن مسه الفشل فللجميع وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رمزي الشتوي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

السيد رمزي الشتوي

شكرا سيدي الرئيس،

نجدد الترحاب بالسادة الوزراء،

سيدي ممثل رئيس الحكومة نتفهم الظرف الاقتصادي الصعب الذي تمر به بلادنا من جراء ضعف تساقطات الأمطار التي أثرت على موارد الدولة في القطاع الفلاحي زد على ذلك الارتفاع المشط لتكلفة توريد الحبوب.

وعليه، فإن تحقيق التوازنات المالية كان الهدف الأساسي خلال إعداد الميزانية. وبالمناسبة نحيي كافة الإطارات التي ساهمت في إعداد مقترح الميزانية لسنة 2024.

سيدي ممثل رئيس الحكومة،

لقد تبين لي من خلال متابعة المشاريع المعطلة في ولاية توزر وبعد مراسلة العديد من الوزارات المعنية أن إنجاز المشاريع بالرغم من رصد الاعتمادات يعتبر دون المأمول وذلك جراء عدة إشكاليات منها ما هو قانوني ومنها ما هو إجرائي ولتجاوز كل هذه الإشكاليات يجب اتخاذ قرارات سياسية استثنائية وإني أؤكد لكم أن أغلب القرارات لن يكون لها انعكاسا ماليا وسيكون لها انعكاس إيجابي في التنمية.

إن الإشكال العقاري سيدي رئيس الحكومة بولاية توزر مكبل للاستثمار ويجب اتخاذ إجراءات خاصة من أجل تحرير الاستثمار.

سيدي، إن الوضع البيئي بتوزر كارثي مما أدى إلى كارثة صحية بالولاية وكذلك الحال بعدة ولايات وأطلب منكم محاسبة كل من تسبب في تردي الوضع البيئي واللعب بأرواح المواطنين ويبدو أن واجب النظافة والعناية بالبيئة مرتبط بتواجد الوزارات في الجهات كفانا تزيفا للواقع من طرف المسؤولين الجهويين.

سيدي رئيس الحكومة،

إن تحقيق مطالب الشعب الذي آمن بتصحيح المسار هو مسؤولية مشتركة بين الوظيفة التنفيذية والتشريعية وإن الشعب التونسي قدّم تضحيات بصبره على غلاء المعيشة المفتعل في أغلب الأحيان، وعليه فإنه من واجبنا أن نتحمل مسؤوليتنا وأدعوكم للتسريع في تطهير الإدارة ومحاسبة كل من تلاعب بمقدرات الشعب وأدعوكم للإحالة على التقاعد الوجوبي لكل من مدد بعد سن 62 سنة لأن أغلبهم يخدمون مصالح لوبيات معينة أو على الأقل فتح التراجع عن التمديد، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الزميلات والزملاء النواب الذين عليهم الاستعداد للتدخل: السيد محمد علي، السيد أيمن بن صالح، السيد صابر المصمودي، السيد صالح الصيادي، السيد بدر الدين القمودي، السيد حمادي العشاري غيلاني، السيدة أسمة الدرويش، السيد أحمد السعيداني، السيد عماد أولاد جبريل والسيد شكري البحري.

والكلمة الآن للنائب المحترم السيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيد الرئيس، بالأمس السيد رئيس الحكومة أرسل رسائل إيجابية حول الوضع الاقتصادي والتوازنات المالية لسنة 2024، صحيح كل هذا موجود في أرقام ولكن بالنسبة للميزانية المخصصة

للاستثمار لم تتجاوز 17%، فالمواطن في منطقة سيدي حسين هو مواطن بسيط وبساطته تجعله لا يصدق مثل هذه الأرقام يجعل ترجمة هذه الأرقام على أرض الواقع، يريد المواطن في منطقتي عندما يستيقظ في الصباح لا يجد مصب الفضلات اللعين الذي كان يمثل كارثة بأتم معنى الكلمة على المنطقة وهذا ساهم في تشريد مواطنين من أحياءهم وهذا تسبب في إصابة العديد منهم بالأمراض، يريد أن يجد مشاريع لتثمين النفايات والرسكلة ورئيس الحكومة بالأمس قد تحدث عن الاقتصاد الأخضر وعن الاقتصاد الدائري وتحدث عن الاقتصاد الأزرق.

كما أن المواطن بمنطقتي يريد عندما يستيقظ في الصباح يتحصل على المسكن الاجتماعي الذي ينتظر الحصول عليه منذ سنة 2012 وفي كل سنة يقولون له غدا ستتحصل على مسكنك ولكن إلى حدّ هذه اللحظة الناس يسكنون في "خزنة" كهرباء وفي المنطقة الحرفية ألا آن الأوان لتسليم هذه المنازل لمستحقيها التي اكتوت بنار الكراء؟

كما أن المواطن في سيدي حسين يريد أن يجد في سنة 2024 "manège" ليلعب فيه ابنه هناك مرافق ترفيهية ليصل إليها المواطن حيث يقطع عديد الكيلومترات ليرفه عن نفسه، الأطفال والأسر في المنطقة محتاجين إلى أقصى حدّ لمرافق ترفيه وهذا يمثل إجحافا في حق هذه المناطق الشعبية المهمشة والتي طال تهميشها لسنوات.

السيد الرئيس، ان المواطن في سيدي حسين يريد عندما يستيقظ في الصباح يجد إعدادية في منطقة بيرين وفي جيارة العليا لأن التلاميذ هناك قد اكتووا بالمشي 5 كلم على الأقدام للالتحاق بمقاعد الدراسة لماذا إلى حد الآن لم يتم التنفيذ ولم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة؟ كما أن المواطن في سيدي حسين يريد الحصول على دفتر علاج ولا يجد من يقول له عليك أن تعود غدا، يريد أن يجد النقل الذي يوصله إلى عمله وإلى مدرسته ويريد أن يجد أبسط الأشياء، فالمواطن في منطقة سيدي حسين يبيع "الملاوي "ويجمع القوارير ولكنه لا يبيع تونس هو إنسان وطني إلى النخاع، كذلك لقد باع الناس أبقارهم لغلاء الأسعار.

السيد الرئيس قال الصادق وأنا أقول على هذه الأرض من يستحق...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمد علي عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق.

السيد محمد علي

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة أعضاء الحكومة،

لدي موضوعان:

الموضوع الأول يهم الميزانية والملاحظة الكبرى في هذه الميزانية، بالرغم من الجهد المبذول من كل الوزراء وقد خضنا معهم نقاشا كبيرا جدا خلال مناقشة الميزانية على مستوى اللجان. إلا أن السياسة الاقتصادية والمالية لميزانية سنة 2024 لا تترجم عن مبادئ الإصلاح الكبرى الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية في مسار الإصلاح لماذا؟

أولا، هناك ضعف كبير في إمكانيات التعويل على الذات وعدم الخضوع لإكراهات المانحين الأجانب والشركاء التقليديين فلم نقطع مع سياسة التداين الخارجي.

ثانيا، ملامح الدولة الاجتماعية الراعية غير واضحة، بقي دورها محصورا في تخصيص اعتمادات للعائلات المعوزة وللفئات الضعيفة والميزانية بذلك لا تمكن من إصلاحات هيكلية في القطاعات الشعبية التي جاءت على إثر الشعارات التي رفعها الشعب في سنة 2011 الصحة، التعليم، النقل والشغل خاصة تشغيل المعطلين عن العمل الذين خاضوا معركة جانفي 2011.

ثالثا، عدم القدرة على الانفتاح على شركات اقتصادية جديدة، ظل الاقتصاد مرتهن للشركاء التقليديين وخاصة الاتحاد الأوروبي وأمريكا وهذا يعود تقريبا إلى دور الدبلوماسية الخارجية ودور السفارات في تونس، الدبلوماسية الخارجية لم تقدر أن تفتح اقتصادنا التونسي على شركاء جدد ليخفف الضغط على الشركاء التقليديين ويعطي آمالا جديدة للاقتصاد التونسي ليتحول إلى اقتصاد منتج قادر على بناء مشروع إصلاحات كبرى للبلاد.

الموضوع الثاني، أنا سأختصره في موضوع شركة فسفاط قفصة، تحية لكل عمال وإطارات شركة الفسفاط لما عانوه طيلة العشرية السابقة من تجاهل الحكومات المتعاقبة لإصلاح الشركة ونحن لا نعرف الآن برامج الحكومة في تحسين المناخ الاجتماعي وحل مشاكل المشاريع المعطلة والصحة والتشغيل والبنية التحتية للمستشفى المتعدد الاختصاص الطريق السيارة المعبر الحدودي ثم وضع حدّ لتراجع النقل الحديدي للفسفاط بنسبة 80% من 7.3 مليون طن سنة 2010 إلى حدود 1,5 مليون طن.

هل يوجد برنامج لصيانة السكة الحديدية، تجديد الطرقات، انتداب سائقي قطارات؟

هناك مخزون بـ 4 مليون طن من الفسفاط التجاري لا توجد وسيلة لنقله لمصانع الشركة التونسية الهندية بالصخيرة والمجمع الكيميائي لتحويله إلى حامض فسفوري ليحقق التوازن في ميزانية الدولة التونسية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق. المقعد رقم 8.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء مرحبا بكم،

نسجل باستغراب كبير غياب السيد رئيس الحكومة فهو من يناقش معنا بالأساس الجلسة الافتتاحية ثم نناقش كل مهمة على حدة.

أذكركم السيد رئيس الحكومة، أنكم لم تنالوا ثقة مجلس نواب الشعب وهذا ما ينص عليه دستور 2022 لكن اليوم هناك مسؤولية أن تكون المناقشة الأولى بحضور سيادتكم لأن التفاعل بالأساس سيكون حول خطاب سيادتكم البارحة.

ما انتظرته مثل جميع السيدات والسادة النواب بالمجلس كما أني انتظرت إستراتيجية وطنية، خطاب للتقشف، دعوة التونسيين إلى مزيد العمل الذي أكد عليه السيد رئيس الجمهورية لتغطية الضغوطات الاقتصادية الداخلية والدولية لكننا لم نجد هذا للأسف في خطاب يوم أمس.

تحدثتم أنكم محظوظون كسيد رئيس حكومة، صحيح محظوظ لأن ميزانية 2024 فيها زيادة بـ17،4 مليار دينار، هذا ما يمكننا القيام به اليوم للأسف.

تحدثت عن "l'inclusion financière" لقد انعقد مجلسا وزاريا في عهد السيدة رئيسة الحكومة السابقة في هذا الصدد وتبعته قرارات منها الترفيع في القروض الصغرى إلى 50 ألف دينار وإدراج مؤسسات تمويل صغير تحت البنك المركزي. ماذا وصلنا في كل هذا؟

صحيح يمكننا جميعا أن نعبر ونقول كل هذا لمن اليوم أين الدولة في "l'inclusion financière"؟ أين الدولة اليوم في "الدشر" البعيدة؟

"l'inclusion" هو التمكين الاقتصادي، أين وصلت في المناطق الحدودية لمنح القروض؟ للأسف الدولة غير موجودة لمنح القروض هناك، من الموجود هناك هو القطاع الخاص وهنا دعوة كبيرة لم لا نستأنس بالتجارب الحاصلة؟

اليوم هناك تضحيات ومناضلون يمكنني ذكر أسمائهم في القطاع الخاص عملوا خلال جائحة كورونا وفي فصل الشتاء على المناطق الحدودية وأنا اليوم أوجه لهم تحية من هذا المنبر.

بربطة العنق لا يمكنني خدمة المواطنين التونسيين، يمكنني الجلوس في مكتبي تحت المكيف أنتظر قدوم المواطن بدون أن أقدم له خدمة للأسف.

اليوم هناك " GAFI" التي تضغط على التونسيين وتبييض الأموال، فلنفتح المجال للمواطنين لادخار أموالهم في البنوك اليوم تمر 4 مليارات من السيارات في الطرقات بدون أن يدخر المواطنون أموالهم في البنوك.

اليوم لابد من وجود إستراتيجية وشخص يضرب على الطاولة ويقلبها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد صابر المصمودي عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق. المقعد رقم 11.

السيد صابر المصمودي

شكرا السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

في الحقيقة، نعتبر تاريخ اليوم هو نقطة مضيئة أخرى في تفعيل المسار الإصلاحي المنطلق منذ شهر جويلية 2021.

في الحقيقة، الجمع بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية يسوّق لصورة ستكون لها انعكاسات مالية واجتماعية واقتصادية لتونس التي نرتقي إليها.

حقيقة، من خلال تكويني الأكاديمي والبحثي أعتبر أن العمل التشاركي في مجموعة هو أساس النجاح، لقد عبّر مجلس النواب عن حسن نواياه في التعاون والتشارك في العمل مع الوظيفة التنفيذية.

بعض السادة الوزراء يعملون كذلك في تواصل مع السادة النواب يبقى ما نتمناه أن تكون سياسة الحكومة وليس سياسة منفردة لبعض الوزراء.

نقطة أخرى في نفس السياق، إن المنظومة في العشرية السابقة بحسن نية أو بسوء نية كرست التفكك والضبابية في اتخاذ القرار والتنازع بين السلط بين المركزي وبين المحلي بين الوزارات.

ما نتمناه من السيد رئيس الحكومة هو التنسيق، التنسيق بين مختلف الوزارات، بين الوزارات والمنشآت العمومية.

اليوم في ملف النفايات إذا لم يكن هناك تعاونا لصيقا بين وزارة البيئة ووزارة الداخلية فلا يمكننا أن نتقدم.

نقطة أخرى مهمة لتكريس البحث العلمي، نحن ندعو أن تخضع جميع مراكز البحوث للإشراف المشترك، لدينا بعض الأمثلة في الصحة والفلاحة والتكنولوجيا، لا بد من تعميمها لتفعيل مخرجات البحث العلمي.

نقطة أخرى وهي تفعيل المشاريع المعطلة، مهم جدا الاستراتيجيات لكن هناك مشاريع معطلة ويا حبذا لو تكون هناك روزنامة في التشريعات لكي يعمل المجلس في تناغم.

شخصيا ككتلة الأحرار تقدمنا بمقترح وعلمنا أن الوزارة بصدد إعداد مشروع...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد صالح الصيادي غير منتمي، له ثلاث دقائق. المقعد رقم 117.

السيد صالح الصيادي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالوفد الحكومي،

إن الشعب التونسي اليوم في شغف كبير للاستماع إلى بيان الحكومة، قصد التعرف على الخطوط العريضة والسياسات العامة والمنوال التنموي قصد ضمان حياة كريمة له وذلك بالعيش في أمن وأمان وبمحاربة الإرهاب ومقاومة "البراكاجات" والقضاء على الفساد وحماية قدراته الشرائية، بالمحافظة على الأسعار وتوفير المواد الأساسية، بتحسن الخدمات الصحية بالمستشفيات العمومية مع توفير الأدوية الضرورية، بخلق مواطن شغل قصد القضاء على الهجرة غير النظامية والمساهمة في دفع الاستثمار، بتنقية المؤسسات التربوية ومحيطها من المخدرات، بأن تكون الإدارة في خدمة المواطن ولا المواطن في خدمة الإدارة.

هذه البعض من جملة انتظارات وتطلعات الشعب التونسي التي لا تتحقق إلا بالعقلية والشجاعة والإرادة التي ينادي بها السيد رئيس الجمهورية. فالسلم الاجتماعي للمواطن وأمنه وعيشه في مناخ سليم يضمن له الحياة الكريمة أصبح جد ضروري ومن أولوياته.

ومع مشروع قانون المالية لسنة 2024، نرى أن هذه التطلعات التي ذكرت تبدو صعبة المنال إن لم نقل مستحيلة دون الدخول في التفاصيل.

وهنا، أرى لزاما على حكومتكم الموقرة، أن تكون حكومة تحديات وشجاعة ولها الإرادة للقيام بإصلاحات كبرى اقتصادية وسياسية في إطار دولة واحدة ترجع الثقة للمواطن التونسي.

كما يجب أن تكون هذه الخيارات الوطنية مستجيبة للتطلعات مع تطبيق مبدأ المساواة والعدالة في كل المجالات والقطاعات لخلق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

لابد من خلق آليات جديدة لدفع الاستثمار وإعادة الثقة للمستثمرين بتوفير مناخ سليم بعيدا عن الإجراءات والبيروقراطية الإدارية.

كذلك يجب إصلاح القطاع البنكي خدمة للمواطن والمؤسسات الصغرى بدون أن ننسى العدالة الجبائية والتصدي للتهرب الجبائي.

ففي حقيقة الأمر، يجب أن تكون الإصلاحات في كل القطاعات والمجالات التي تمس المواطن من قريب وبعيد حتى نضمن له الحياة الكريمة ويعيش في أمن وسلام ونحمي شبابنا من الهجرة غير النظامية والفساد والمخدرات ونزرع الثقة والاعتزاز لهذا بالانتماء إلى هذا الوطن.

إن بلادنا رغم إمكانياتها الضعيفة، لها خصائص أخرى تميزها عن عدة دول أخرى، فلنا عدة كفاءات علمية واقتصادية منتشرة في الكثير من دول العالم وموقعنا الاستراتيجي وأراضينا الفلاحية الشاسعة المهملة ومصانعنا المغلقة وبحارنا الممتدة وشمسنا ومناخنا المعتدل الجميل وطريقة عيشنا وعقليتنا وعاداتنا وتقاليدنا وعدة خصائص أخرى.

وإذا عرفنا كيف نستغل هذه المميزات على الوجه المطلوب، يمكننا أن نقلع ببلادنا، نعرف أن دوركم اليوم السادة أعضاء الحكومة صعب لكنه ليس مستحيلا، ويستوجب منكم جميعا الشجاعة والعمل والوطنية مع تطبيق القوانين بكل صرامة وهذا ما ينادي به سيادة رئيس الجمهورية وتونس أمانة بين أيديكم في خلق النمو وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد بدر الدين قمودي عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق. المقعد رقم111. غير موجود.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حمادي غيلاني عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق. المقعد رقم6.

السيد حمادي غيلاني

شكرا السيد الرئيس،

كل الترحيب بالسادة والسيدات الوزراء ونتمنى لكم كل التوفيق ويمكنني القول أننا معكم ونساندكم ليس في كل شيء، نحن معكم جنودا لتونس في رفع التحديات الوطنية ومعكم في استعادة هيبة الدولة ووحدة مؤسساتها وفي العودة إلى إنفاذ القانون على أساس المساواة.

معكم في إرجاع ثقافة العمل والتعويل على الذات في خلق الثروة وحسن التصرف فيها بالاعتماد على مواردنا وكفاءاتنا.

معكم في الاستجابة لإنتظارات شعبنا الذي ينتظر منكم رسالات طمأنة.

في الحقيقة، في البداية لا بد من تثمين دور الحكومة في ظل واقع عالمي صعب وبعد فترة من تدمير الدولة وضرب توازناتنا المالية وإهدار مواردنا أن تفي بالتزاماتها الخارجية وتعهداتها الداخلية.

في الحقيقة ننطلق من شيئين، عندما يتحدث سيادة رئيس الجمهورية ونحن من ورائه عن حرب تحرير وطنية حقيقية من أجل استعادة الدولة واسترجاع سلطة الشعب وتمكينه من وضع يده على ثرواته وموارده وفق دستور البلاد وقوانينها على أساس العدالة والمساواة.

هذه بمفردها تمثل توجهات وخيارات اقتصادية وتأكيدا على الدور الاجتماعي للدولة.

حقيقة، لم أر انعكاسا لهذه الخيارات في الميزانية وأنا أتفهم هذا في ظل واقع صعب أن الميزانية بقيت بنفس الطريقة هي إعداد محاسبي قائم على الأرقام ولدينا جملة من التحفظات في نقاش المهمات سنطرحها.

ولكن نؤكد أنه تغيبت فيه رؤية وتصوّر جديدين حيث أن المنوال الاقتصادي المتبع لم يعد يجدي نفعا ولا بد من الخروج من النمط الآلي للتفكير والانطلاق من الثوابت لبناء منوال جديد يمكّن من التعويل على الذات وخلق الثروة.

بمعنى ثورة بطريقة التصور والرؤى وثورة تشريعية توفر نفس فرص الاستثمار لجميع التونسيين عبر التشجيع على الاستثمار والمنافسة تخرجنا من اقتصاد الريع، اقتصاد العائلات، اقتصاد "كارتيلات "، اقتصاد الرخص مما يشجع الجميع على ذلك.

على مستوى الواقع، رسائل طمأنة لشعبنا، لا بد أن ننتبه إلى التعطيل الممنهج للمشاريع واستنزاف مالية الدولة وذلك ومعذرة عن الكلمة بالتحيل على الثغرات القانونية الموجودة في قانون الصفقات العمومية وفي بعض الأحيان بالتواطؤ وخيانة الأمانة من بعض المندسين في الإدارة.

لن أذكر بما قلته منذ ثلاثة أشهر المستشفى الجهوي صنف ب في سبيطلة وقاعة الرياضة بسبيطلة والمسرح البلدي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة أسمة الدرويش غير منتمية ولها ثلاث دقائق. المقعد رقم 18.

السيدة أسمة الدرويش

السلام عليكم ورحمة الله،

نرحب بالسادة الوزراء في هذه الجلسة الأولى من جلسات مناقشة الميزانية،

كنت أتمنى بعد أن رأيت قمة التأثر في خطاب السيد رئيس الحكومة في عشقه للبلاد التونسية أن يبقى ليسمع مدى تألم هذه الدولة التونسية من السياسات البالية التي لا تتماشى إلى حد الآن مع مسار 25 جويلية ودستور 2022 وتوجهات واختيارات السيد رئيس الجمهورية.

وما سنكشفه له نحن نواب الشعب وصوت المواطن البسيط والعامل والكادح وربّ البيت وحامل مسؤولية العائلة وأصحاب الأعمال الصغرى والمتوسطة وصانعو الثروة الوطنية وأصحاب الدخل الضعيف والعاطلين عن العمل و..و...و....

تحدث السيد رئيس الحكومة عن وحدة الدولة ووحدة الإدارة وأن جميع الوظائف تعمل في تونس. المعذرة السيد رئيس الحكومة أقول لك أننا لم نصل بعد إلى هذا الهدف ولن نبلغه ما دمنا لم نغير طريقة العمل في الإدارات.

أريد أن أقول له، مع احترامي لكافة الوزراء والمجهود الذي يقومون ببذله أن لكل إدارة دولة ولكل شعاره فقط لديها علم تونس يرفرف فوق إدارتها.

العقلية لم تتغير بعد ولم يفهموا أنهم في خدمة الشعب طبعا في كنف الاحترام كما أنه على المواطن أن يفهم أنه صاحب السيادة ويمارسها على الوجه الذي يضبطه الدستور ونحن في حلقة مغلقة.

لا أحد له الفضل على الآخر إما أن ننجح جميعا أو نخسر جميعا المواطن مسؤول والمسؤول مواطن والمال العام ملك للجميع.

اليوم هناك صراع وقلة ثقة بين المواطن وكافة أجزاء الدولة، لابد أن نعيد الأمل للمواطن، المواطن الذي بقي لديه القليل من الثقة خرج لانتخاب نواب يمثلونه للدفاع عن حقوقه ومراقبة الاخلالات عوضا عنه.

النائب اليوم هو جزء من الدولة وهو صوت الشعب ويجب أن نعمل مع بعضنا لتحقيق رغبة الشعب، الشعب يمكنه الانتظار ويتحلى بالصبر على بلاده إذا رأى إصلاحات لقد أرهق الشعب أكثر من ممارسات الإدارة والتعقيدات والمعاملات السيئة وتأخر المشاريع وتكتم الإدارة على المعلومة الصحيحة.

أريد أن أقول للسيد رئيس الجمهورية بعد زيارته للملعب وفتح ملف الاخلالات ليس فقط مكتب المراقبة أو المقاول مسؤولون بل الإدارة المتداخلة مسؤولة وعدم نجاح أي مشروع تتحمل مسؤوليته كافة الإطارات المشرفة على المشروع وهنا تكمن وحدة الإدارة التونسية.

اليوم نحضر في مجلس جهوي والوالي يتمنى لو يجتمعون جميعا على طاولة واحدة لإنهاء المشروع، كل إدارة ترمي الكرة إلى الآخر ثم التأخير وارتفاع التكاليف يتحمله المواطن من المال العام.

لقد تعب المقاولون ولا أحد يريد المشاركة في صفقات الدولة.

لا يعقل أن تباع الأراضي على ملك الدولة ومؤسسات الدولة فهل تتغلب المادة على المصلحة العامة؟ هل من المعقول أن تشتري وزارة التربية أرضا من الدولة لبناء مدرسة؟

مثلا في حي بن يونس يطالبون بمدرسة منذ فترة طويلة أو بلدية منوبة تطالب بأرض لتهيئة مقبرة.

اليوم الشعب التونسي يطالب بالعلم أو الموت.

هل يعقل أن يرعى صغار الفلاحين الماشية بين المنازل في مناطق ريفية وأراضي الدولة تمتد أمامهم قاحلة تحت تعلة المحافظة على مخزون الدولة؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد أحمد سعيداني عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق. المقعد رقم 73.

السيد أحمد سعيداني

اليوم الثامن عشر من شهر نوفمبر 2022 والموافق لليوم الثالث والأربعين منذ بداية الهجمة الوحشية الشرسة من قبل برابرة العصر الحديث على جماهير شعبنا الأعزل في فلسطين المحتلة.

فالمجد والخلود للشبيبة الثائرة بفلسطين المحتلة والخزي والعار لكل المطبعين والانهزاميين والإسلاميين.

تكلم السيد رئيس الحكومة بعد طول انتظار، تكلّم الرجل لكي لا يقول شيئا، لم يتحدث الرجل فيما هو سياسي ولا هو اقتصادي ولم يتحدث حتى فيما هو اجتماعي ذكر رقما وحيدا يتيما وكان رقما خاطئا.

أبدأ بما قاله منوّر صمادح في حق الحبيب بورقيبة ذات يوم "شيئان في بلدي قد خيبا أملي، الصدق في القول والإخلاص في العمل."

الحبيب بورقيبة الذي كان لديه موهبة رهيبة في قلب الحقائق وفي إلصاق التهم والفشل بغيره حتى أنه وصل في يوم من الأيام الى إزالة مقام ولي صالح في ولاية سوسة.

تقول الرواية أن الولي الصالح وقف عليه في المنام وهدده بزوال ملكه وزوال سلطته إن استكمل إزالة الولي الصالح فذهب بورقيبة للولي الصالح وقال له أن الفكرة فكرة عمر شاشية ولا تمت له بصلة.

للأسف التاريخ يعيد نفسه في تونس في شكل مهزلة لا رؤية ولا تصورات ولا برامج.

الخامس من مارس 1953 توفي "ستالينّ" الذي خرج بالاتحاد السوفياتي القائم على إنقاذ الإمبراطورية القيصرية الروسية من دولة المحراث الخشبي إلى دولة نووية وقوة عظمى.

28 سبتمبر 1970 توفي عبد الناصر ومصر تصنع الإبرة والصاروخ.

9 سبتمبر 1976 توفي "ماو تسي تونغ" وأصبحت الصين قوة عظمى ولم يتعلل بأن الشعب تغيب عنه ثقافة العمل بعد أن دخل إلى الصين سنة 49 كسكرتير عام للحزب الشيوعي والصين تضم أكثر من 80 بالمائة من المدمنين على الأفيون.

رجاء لا تقذعوا أسماعنا بأن الشعب التونسي لا يريد العمل، نريد جبروت الدولة ونريد برامج الدولة وكل الانهزامية التي نستمع اليها من قبيل لا نملك ولا نستطيع لا يمكن للشعب اليوم أن يتحمل ويصبر على هذا الكلام.

عدت البارحة من ماطر مدينتي المفقرة ولا يحق لنا أن نكون فقراء في ماطر. ماذا فهم المواطنون من خطاب رئيس الحكومة؟ الرجل متزوج وله ابنتان يحب تونس وصاغ سياسة جديدة في العمل السياسي والتواصلي هو الحديث من القلب.

بطاقة تعريف بيومترية لا تملأ البطون وهذه الانجازات الوهمية لا تشبع نهمنا من أجل حقنا في حياة كريمة في بلادنا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الناصر الشنوفي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق. المقعد رقم57.

السيد الناصر الشنوفي

شكرا السيد رئيس المجلس،

تحية إلى السيدات والسادة الوزراء أعضاء الحكومة،

في الحقيقة، يأتي نقاشنا اليوم في إطار مناقشة ميزانية الدولة لسنة 2024 وعلى إثر بيان الحكومة المقدم من قبل السيد رئيس الحكومة أريد أن أؤكد أنني لا أشاطر الكثيرين سواء في الإعلام أو في مواقع أخرى.

لقد استمعت إلى السيد رئيس الحكومة ولاحظت أنه بيانا أتى على الواقع، على الصعوبات وقدم تصوّرات وهناك على المستوى القانوني والتشريعي وقدم حتى بالتفاصيل وذهب إلى القطاعات.

وكان الاجتهاد في تصورات معينة في القطاع الاجتماعي والفلاحي والسياسي والمالي والصحي وعلى العلاقات الخارجية، علاقاتنا حتى مع الهيئات المالية والدول الشقيقة والصديقة.

رغم أن هامش التحرك وهامش صناعة الميزانية في واقعنا اليوم أكاد أقول أن الهامش غير كبير وهو ضيق جدا بسبب الوضع العالمي ووضع بلادنا بعد سنوات من الركود والتأخر.

لن أترك الفرصة تفوت لتقديم التحية إلى السيد رئيس الحكومة والسيدة وزيرة المالية على الأقل كانت تونس في موعدها وقدمنا ميزانية هذا هو حال بلادنا والأكيد أنه حتى في بيانه أكد على المسألة القيمية على وحدة الدولة وعلى الطموح وعلى الأمل والعمل.

بتقديرات الثروات الطبيعية وإمكانياتنا لا يمكن أن نرتقي ببلادنا وأن نناقش رؤى وأفكار كبيرة في مستوى الاقتصاد إلا بالعمل والعمل ثم العمل.

سنواصل نقاشنا إن شاء الله عند مناقشة المهمات، لدي تفاصيل أخرى أتركها عند مناقشة ميزانية الوزارات.

تحية إلى السادة ممثلي الحكومة من وزراء ونتمنى لتونس أن يكون غدها أفضل من أمسها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. يستعد الزميلات والزملاء النواب للمداخلة وهم على التوالي السيدات والسادة، بو بكر بن يحي، عماد أولاد جبريل، الطيب الطالبي، الطاهر بن منصور، عمر برهومي، يوسف الطرشون، بلال ابن المشري، المختار عبد المولى، شفيق زعفوري، مهى عامر ورياض جعيدان. وبالتالي تنتهي قائمة المتدخلين.

الكلمة الآن للسيد شكري بن البحري غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد شكري بن البحري

مكسب لتونس أن ميزانية 2024 أول ميزانية تناقش في مجلس النواب بعد 2021.

مكسب لتونس أن ميزانية 2024 هي أول ميزانية لا تعوّل على تمويل خارجي لا صندوق نقد ولا اتحاد أوروبي.

تحدي كبير لتونس أن تختار التعويل على مواردها الذاتية وعدم التنازل عن أية ذرة من سيادتها الوطنية.

السادة الوزراء،

زملائي النواب، صباح الأمل،

لقد اطلعت على مشروع الميزان الاقتصادي وعلى مشروع ميزانية الدولة في كل أبعادها ورهاناتها وعناوينها وجداولها وبياناتها.

تصفحت كل المحتويات والمضامين وكل المهمات الخاصة بجميع الوزارات والهياكل والمؤسسات وكل البرامج والأهداف والاستراتيجيات والصفحات.

واكتشفت أن هناك صفحة ناقصة وعنوانا غائبا أو مغيبا وهناك كلمة منسية كلمة لم تذكروها ولم تكتبوها ولم تضعوها ولم تضعوا لها حسابا ولا اعتبارا وهي معتمدية عقارب.

من المفروض ألا تنسى، إن عقارب صفحة من صفحات الصبر والتضحية في تونس، قطعة من تونس صفحة كتبت بالدم والدموع عنواننا من عناوين الصمود والمقاومة والنضال لقد حقرت لسنوات وهمشت لسنوات ونسيت لسنوات.

أرجو منكم سادتي الوزراء أن تذكروها وتعترفون بها، أضيفوا هذه الصفحة في أي باب من أبواب ميزانياتكم ودونوا عنوانا في أي عنوان من عناوينكم وقوموا بإدراجها في أي برنامج من برامجكم والدعوة إليكم لزيارتها. صباح الأمل.

السؤال الآن ما هي انعكاسات الميزانية على الوضع في عقارب وكل المعتمديات الداخلية والمحليات التي جئنا منها؟

ما هي تأثيرات قانون المالية على خصوصية كل جهة من جهاتنا؟

من المفروض أن يكون إعداد الميزانية عملا تشاركيا لكي يعبر عن المواطنين لكن كأن هذه الميزانية تتحدث عن بلد آخر ودولة أخرى لا تشبهنا، مشروع ميزانية عادي "copier-coller" من ميزانيات قديمة.

وميزانية البيئة هي أكبر مثالا حتى الصياغة نفسها والجمل نفسها والأخطاء 21 و22 و23 و24 نفسها، نفس المقاربات ونفس الخيارات ونفس الوسائل الأكيد أنها ستؤدي إلى نفس النتائج.

أين الإصلاحات الهيكلية التي يحتاجها التونسيون؟ أين المقاربات التي هي في علاقة بالاستثمار والبطالة واللامركزية والمديونية والأمن الغذائي والمائي؟

لديّ تحفظ السيدة الوزيرة والسادة الوزراء على مدى صمود الفرضيات التي بنيت عليها الميزانية، خاصة فيما يتعلق بنسبة النمو وما يخص عجز الميزانية وما هو مرتبط بسعر برميل النفط وسعر الصرف في ظلّ التوترات العالمية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد بو بكر بن يحي عن كتلة الخط الوطني السيادي له ثلاث دقائق. المقعد رقم 113.

السيد بو بكر بن يحي

شكرا السيد الرئيس،

تحية للمقاومة الفلسطينية المسلحة والرحمة لشهداء فلسطين،

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

يعبر بيان الحكومة عادة عن المبادئ العامة للتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار تنفيذ برنامجها المعلل بأرقام ونسب نمو وعجز وغير ذلك.

ويعبر بكل وضوح على تعطيل الوضع العام للبلاد وأهم الإشكالات المطروحة وتلك التي تتطلب تدخلا حينيا والأخرى تتطلب التأجيل وإعادة النظر وكذلك تبين الأهداف والاستراتيجيات المهمة لعمل الحكومة وتصوراته داخليا وخارجيا وهذا ما لم يرد في بيانكم.

السادة أعضاء الحكومة،

لا يخفى على أحد اليوم التغيرات الجيوسياسية المهمة في العالم والتي أثرت مباشرة على تونس على غرار بقية دول العالم.

وخاصة الحرب على غزة والتي اعتبرها السيد رئيس الجمهورية حرب تحرير لكل فلسطين من النهر إلى البحر وهو الموقف الأوضح في العالم رغم أنه تم تعطيل ترجمته إلى قانون يعاقب كل ما يعترف ويتعاون مع الكيان الصهيوني وهو أقل ما يمكن تقديمه لإخوتنا في فلسطين.

السادة أعضاء الحكومة،

جاء في مشروع الميزانية أن قانون المالية يندرج في إطار مواصلة الإصلاحات الكبرى فما هي هذه الإصلاحات وما المقصود منها؟ هل هي استجابة لشروط ومقترحات صندوق النقد الدولي والتفاهمات معه وهو ما يتناقض مع الخطاب الذي ذكرنا دائما برفض مثل هذه الإملاءات؟

المطلوب توضيح دقيق لهذه الإصلاحات.

السادة أعضاء الحكومة،

لم نر خيارات نشيطة لاقتصاد مهم يسمح بخلق الثروة ويدفع الشباب إلى الاستثمار.

كما أنه قد حان الوقت لوضع الملفات المهمة والكبرى التي كان ممنوعا البحث فيها على الطاولة وإيجاد حلول إستراتيجية تعبر فعلا عن استقلالية القرار الوطني والسيادة الوطنية وخاصة منها ملفات الطاقة والمياه والتصحر الصناعي والشركات الإقليمية والدولية إضافة إلى الإنتاجية ومكافحة الفساد.

كما أننا لم نسجل موقفا واضحا من ضرورة إصلاح القطاع العام وإعادة هيكلته والمحافظة عليه وديمومته واعتباره القاطرة الرئيسية للنهوض بالاقتصاد على غرار التعليم والصحة والنقل وغيره.

كما لم يتم التطرق إلى تعصير الإدارة والعمل على تطوير أدائها من حيث الدقة والفاعلية والوقت لما لهذا الأخير من أهمية وخاصة أنها تعتبر اليوم المعطل الرئيسي باعتبار التشريعات المتهالكة والإجراءات الإدارية المعقدة.

السادة أعضاء الحكومة،

إن الميزانية أرقام تعكس توجهات وأهدافا وما لاحظناه أن ميزانية 2024 هي تقريبا نفسها ميزانية 2023 وبيان الحكومة هو لوحة قيادة للأسف ينقصه الوضوح والدقة.

نحن في كتلة الخط الوطني السيادي وكحركة الشعب موقفنا من الميزانية مرتبط بما يمكن أن نلمسه لتحقيق انتظارات الشعب التونسي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد عماد أولاد جبريل، عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق. المقعد رقم 7. غير موجود.

الكلمة للسيد الطيب الطالبي غير منتمي وله ثلاث دقائق. المقعد رقم 15.

السيد الطيب الطالبي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالوفد الحكومي،

إن ميزانية 2024، ميزانية مبنية على مجموعة من الفرضيات ومجموعة مما يمكن أن يترتب عنه لسنة 2024 وهي مثل أغلب الميزانيات السابقة.

ميزانيات يقع عليها التقشف والاعتماد على الذات وهذا هو المطلوب وميزانية مبنية على الابتعاد عن املاءات صندوق النقد الدولي والدول المانحة للحفاظ على السيادة الوطنية وعلى استقلالية قرارنا السيادي.

ميزانية تحافظ على الدعم، دعم المواد الأساسية وتراعي الفئات الضعيفة والهشة بزيادة 20 دينار في الجرايات وهي ميزانيات تحافظ كذلك على المؤسسات والمنشآت العمومية.

لكن ما نلاحظه بطء كبير في تجسيد مسار وتطلعات شعبنا مسار 25 جويلية، خاصة القطع مع المنظومة السابقة ومع تشريعات وقوانين ما يعبر عنها نصوص اللصوص. لا نزال إلى اليوم نتطلع إلى القطع مع هذه النصوص المبنية على اقتصاد ريعي واقتصاد عائلي.

نتوجه إلى رئاسة الحكومة التي قدمت لنا البارحة خطابا ينبني على الأمل والتفاؤل والعمل ونقول لهم هذه الميزانية تقوم على إعادة النظر في مجموعة من التشريعات، تشريعات في مجلة الصرف ومجلة الاستثمار ومجلة المياه.

أين نحن من هذا وهذه الميزانية مبنية على هذه الفرضيات؟

متى سترى هذه القوانين والتشريعات النور وتأتي إلينا إلى قبة هذا البرلمان للنظر فيها والمصادقة عليها؟

لدينا العديد من المشاريع في مناطقنا الداخلية وخاصة في ولاية القيروان، هناك عديد المشاريع منذ سنة 2016 إلى اليوم لم تر النور لأن الاعتمادات المخصصة منذ سنة 2016 والسنوات التي تلتها لم تعد تفي بالحاجة.

نأخذ مثالا على ذلك المسبح البلدي بالقيروان كانت تكلفة اصلاحه تقدر بـ 500 مليون، الاعتمادات المطالبون بها اليوم خلافا لـ 500 مليون هي 500 مليون أخرى ليتم انجاز هذا المشروع.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد الطاهر بن منصور عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق.

السيد الطاهر بن منصور

لا يمكنني أن أشرع في كلمتي هذه دون أن أتوجه بتحية إلى أهلنا في فلسطين الذين يسطرون آيات من الصمود غير المسبوق في التاريخ ونعتذر منهم عن عجزنا المهين في أن نقدم لهم مجرد قانون يجرم من يتعامل مع جلادهم وجلادنا العدو الصهيوني في حين نجح نواب آخرون في برلمانات عربية أخرى في الكويت والعراق واليمن في أن يقدموا مثل ذلك ولهم ألف تحية.

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

سأقتصر في تدخلي هذا على هدفين وردا في ديباجة قانون مالية 2024 فقط من جملة الأهداف التي وقع رسمها الهدف الأول وهو مواصلة برنامج الإصلاحات الكبرى وتقريبا هي نفس الديباجة التي تصدرت قوانين المالية السابقة من بينها حكومة الشاهد في سنة 2019 وهذا يعني أن هذه الحكومة تتحرك ضمن مربع الحكومات السابقة دون الخروج عنها، مربع الإصلاحات الكبرى هو مربع توصيات وإملاءات دوائر المال والأعمال العالمية وأبرزها شروط صندوق النقد الدولي المتمثلة في تخلي الدولة عن دورها في الإنتاج لصالح القطاع الخاص واكتفائها بدور رقابي.

مزيد الانفتاح الاقتصادي على السوق العالمية الاستثمارية المالية والتقشف والمزيد منه وهذا ما عملت هذه الحكومة على توفيره في قانون المالية.

الهدف الثاني مواصلة تكريس الدور الاجتماعي للدولة وسعى قانون المالية في هذا الإطار إلى عزل الدور الاجتماعي عن بقية الأدوار الأخرى التنموية المالية الاستثمارية وهنا لنا أن نتساءل أين هو الدور الاجتماعي في ظل فقدان المواد الأساسية والارتفاع المشط غير المسبوق في الأسعار الذي أثقل كاهل المواطن؟ أين هو الدور الاجتماعي في ظل التخريب الممنهج في قطاع الصحة الذي أصبح يفتقر إلى أبسط المقومات؟

أين هو الدور الاجتماعي في ظل التخريب الممنهج لمؤسسات التعليم التي أصبحت عاجزة عن توفير المستلزمات الأساسية والأولية لإنجاز العملية التربوية؟ أين هو الدور الاجتماعي في ظل أسطول نقل متخلف لا يليق بالآدميين؟

أين هو الدور الاجتماعي وعشرات الشباب من الكفاءات من خريجي الجامعات ومراكز التكوين انسدت أمامهم كل السبل

ودمرتهم البطالة فعصفت بهم قوارب الموت هربا أو عوارض المخدرات لمن عجز عن ذلك؟

وفي الختام أقول بأن هذا القانون يقول لا جديد تحت...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عمر برهومي غير منتمي له ثلاث دقائق.

السيد عمر برهومي

شكرا سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

الزملاء الكرام،

في الحقيقة لن أناقش الأرقام المقدمة في مشروع الميزان الاقتصادي بل سأركز على دلالات هذه الأرقام وما تحمله بين السطور. هذه الأرقام لا تحمل دلالات على استراتيجية أو رؤية اقتصادية أو حتى التركيز على محور بعينه لإنعاش الاقتصاد وخلق الثروة بل أصل إلى وصفها بمشروع الميزانية في شكل مشروع ميزانية تصريف أعمال لا غير وهو حقيقة في حالة ركود لأنه لما نقول زيادة بـ 9.3% من حجم الميزانية لا ننسى أن التضخم المالي هو أكثر من هذه النسبة إذن نحن تراجعنا وتراجع المبلغ ولم يتقدم وحين نطبق نفس قاعدة التضخم المالي على مناب الاستثمار الذي لا يفوت 5 آلاف مليار نجد أنه تراجع ولم يزد إذن في هذا العام نستثمر أقل من السنة الفارطة زد على ذلك الضغط الجبائي لأنه في شكل قانون جبائي وهذا له تأثيرات والضغط الجبائي ينعكس سلبا على التحكم في التضخم المالي.

لاحظت أيضا أن في هذا القانون في بعض الحالات لدينا القدرة على إفشال أو إجهاض أي محور يمكن أن يخلق الثروة وصحوة اقتصادية نأخذ على سبيل الذكر الطاقات المتجددة حيث قدمنا في قانون العام الفارط الباب الأول التشجيع على استعمال الطاقات المتجددة وفي باب آخر معلوم على الاستهلاك 7% في توريد " les panneaux photovoltaïques" وحتى التسمية لا تليق لأنها وسيلة لإنتاج الطاقة فكيف نوظف عليه معلوم استهلاك على الأقل نغير اسمه وتكون لدينا نوع من "cohérence".

وفي هذا العام قمنا بالتشجيع على الطاقات المتجددة ولم نقدم تشجيعا على صناعة "les panneaux photovoltaïques" لأننا لو نشجع على صناعتها يمكن أن ننتج بها الطاقة الشمسية ويمكن أن نصدرها أيضا خاصة أن لدينا موارد هامة من "silice de sable" وهو المادة الأساسية لصناعة " les panneaux photovoltaïques".

ثم إن لدينا القدرة أيضا في أننا نغض الطرف على المشكل المعطل بالرغم بأننا نعرفه بعينه مثلا مشكل نظام الرخص وقانون الصرف ومجلة الديوانة إلى آخره والآن نرجع للمربع الطبيعي الذي هو التونسيين بالخارج أثبت هذا القطاع قدرته في المساهمة في التنمية وفي المنوال الاقتصادي المحلي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد يوسف الطرشون عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق.

السيد يوسف الطرشون

شكرا سيدي الرئيس،

تحية شرعية المقاومة،

تحية شرعية الحديد والنار ولا عزاء لشرعية الفيتو الأمريكي، شرعية الخونة والعملاء المتصهينين المطبعين.

نرحب بالسادة أعضاء الحكومة، وكنت أتمنى أن يكون بيننا السيد رئيس الحكومة اليوم لأنني اخترت أن لا يكون تدخلي في جزئيات في ثلاث دقائق تتعلق بمشروع الميزانية وإنما أريد أن أتفاعل مع ما ورد في كلمته البارحة وليسمح لي السيد رئيس الحكومة أن أقول له أن العواطف الجميلة لا تصنع التاريخ والسياسة لا تمارس بالعواطف الجميلة.

نحن في كتلة الخط الوطني السيادي وفي خط الوطد الموحد شكري بلعيد تعلمنا أن الواقع جدلي وأن فضاء التاريخ هو فضاء الصراع ونحن في معركة حقيقية ولسنا في مجال تبادل الحب وأن ليس لدينا أعداء، نحن لدينا أعداء في الداخل وفي الخارج ونحن في حرب تحرير معهم كما قال سيادة رئيس الجمهورية.

لعبة الاقتصاد السياسي هي لعبة المصالح ونحن بصدد الحديث عن الميزانية وإذا لم نحسن إدارة هذا الصراع ونواجهه بمجرد التفاؤل والأمل والحب سيدوسنا التاريخ هذه المفاهيم لا مكان لها في المعادلات الرياضية لميزانية الدولة.

تحدث السيد رئيس الحكومة البارحة عما سماه " optimisme de combat" أقول له رأينا تفاؤلا ولكن لم نر صراعا لأننا سيدي رئيس الحكومة عندما تحدثت عن " l'homme est dimensionnel" في كتاب ألبرت ماركيز البارحة واعتبرت أننا لسنا في هذا التمشي أقول لك أننا في ديبلوماسيتنا الاقتصادية ننحاز وفي منطق البعد الواحد الذي هو العولمة وأعتقد أن الحل بالنسبة لتونس وليس لي وقت كثير هو أن نتوجه إلى أفق آخر حتى لا نكون وحيدي أو مختزلي البعد في قراءتنا الديبلوماسية الاقتصادية. أين نحن من "BRICS" وأين نحن من الشرق؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد بلال ابن المشري غير منتمي، له ثلاث دقائق.

السيد بلال ابن المشري

شكرا سيدي الرئيس،

بداية أعتذر لغزة ولفلسطين أننا لم نقدم لها الأدنى بسبب أولئك المهزومين جدا والجبناء جدا والواقعون جدا جدا.

ثم في علاقة بقانون الميزانية خيبة المسعى في هذه الميزانية وما زادها خطاب السيد رئيس الحكومة، نحن هنا في هذه الميزانية نواصل تحديدا نفس الخيارات السابقة وأسوأ منها.

حينما تطلعنا بعد 25 جويلية إلى معركة تحرير وطني حقيقية ومعركة التحرير الوطني الحقيقية تبدأ بإنهاء الاستعمار الاقتصادي والتبعية وبتكريس السيادة الوطنية والسيادة الغذائية والسيادة النقدية والسيادة الطاقية وكل هذا لم نر أي شيء منه في هذه الميزانية بل رأينا توسعا في التبعية الغذائية وتوسعا آخر في التبعية المالية وفي المديونية وكذلك في كل المجالات.

ربما ثلاث دقائق لا تكفي في هذه التفاصيل ولكن أريد أن أوجه أولا حين ننقد وهذا حقنا السيد وزير الفلاحة وما قلته في لجنة الفلاحة مردود عليك وناقشناك باحترام في أرقام بالميزانية، ناقشناك باحترام ونقدنا خيارات سياسية وسياسات عمومية وهذا من حقنا.

من حقنا حين نسألك حتى نصوت لك على 2800 مليار نعرف أين رصدت ومن حقي أن أقول أن 2800 مليار حين قمنا بمتابعتها رقما رقما لا نجد شيئا للفلاحين والبحارة وأنت تتهجم على فلاحي وبحاري الشابة وتقول لماذا لم يغادروا البلاد خلسة كأنها ليست بلادهم وهي ملك لكم فحسب ويأتينا السيد مروان العباسي يصرح " ceux qu'ils veulent quitter ils quittent" فهل أننا غرباء معكم؟

ماذا قدمتم للشباب للتاريخ في هذه الميزانية وللفلاحين والبحارة والمعطلين؟ لم تقدموا أي شيء ولن أنتظر حتى تسمح لي أم لا أتكلم ما أريد ومن هنا فصاعدا من يريد الاحترام فليحترم لكي يحترم وإلا فله ما أراد، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

السيد مختار عبد المولى

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسادة الوزراء المحترمين،

أعتبر أن مشروع ميزانية الدولة 2024 بشكل او بآخر هو تقييم للعمل ورسم الأهداف المستقبلية.

إن تونس اليوم تحتاج إلى رؤية استراتيجية واضحة المعالم وتستثمر مقدراتها الطبيعية والبشرية ولا بد أن نشق طريق النجاح بالقوة وبكل قناعة ومن تقييم استراتيجي واضح.

يجب على الدولة إرساء نظام جبائي عادل وشفاف يشجع على الاستثمار ويدعم التوجه نحو التنمية المستدامة والمشاريع الصديقة للبيئة وتعزيز الدور الاجتماعي للدولة ومواصلة الإحاطة بالمؤسسات الاقتصادية لا سيما الصغرى والمتوسطة وعلى الدولة المحافظة على السلم الاجتماعي وذلك من خلال السعي إلى تقليص الفوارق بين الجهات وإلى تأمين تكافؤ الفرص والإدماج ودفع برامج التنمية البشرية خاصة في الشروع في إصلاح منظومة التربية ودعم التكوين وكذلك النهوض بالشباب والمرأة مع تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الحدودية المحرومة.

السادة الوزراء المحترمون، نحن على يقين أن القيادة العليا للدولة لا تؤمن إلا بالعمل الجاد والحلول الواقعية ولا تراهن إلا على تنمية جهوية عادلة والتماسك الاجتماعي بدون عدالة لا يكفي وهنا لا يستقيم الحديث إلا على الدور الاجتماعي للدولة.

السادة الوزراء المحترمون، نحن نتابع باهتمام بالغ ما آلت إليه أوضاع أعوان واطارات شركة البستنة في تطاوين من صعوبات مهنية وأولها عدم صرف أجور شهر سبتمبر وأكتوبر ونحن في موفى هذا الشهر ومن غير المعقول أن تتعامل الدولة بهكذا تعاملات مع شعبها ويجب تصنيف هذه الشركة وتسوية وضعيتها وتحويل مبالغ مالية شهرية في آجالها لتفادي الاحتقان الاجتماعي الذي وقع في المدة الأخيرة ويجب على الدولة أن تسرع بتسوية وضعية هذه الشركة.

السادة الوزراء، يجب على الحكومة التفكير بجدية في جلب الاستثمار الخارجي عبر التوجه إلى السوق الافريقية من خلال تهيئة مطار رمادة الأقرب إلى إفريقيا ومعبر الذهيبة الحدودي وإنشاء منطقة تبادل تجاري حر باعتبارها بوابة إفريقيا وأقرب إلى إفريقيا وأقرب للسوق الافريقية.

ونحن نعرف السادة الوزراء أن كل الدول في العالم حين تسوء أوضاعها الاقتصادية تتجه إلى تدعيم اقتصادها من خلال اتفاقيات لجذب الاستثمار الخارجي وأكبر دليل الاتفاق الجزائري الليبي الذي وقع منذ مدة في فتح معبر الدبداب القريب من برج الخضراء والسيد وزير الخارجية يعي ما أقول.

نحن في حرب تحرير وحرب وجود.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد شفيق زعفوري عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

السيد شفيق زعفوري

شكرا سيادة الرئيس على الثلاث دقائق هذه والتي درست بحكمة كي يأخذ كل نائب ثلاث دقائق لإبداء رأيه في ميزانية قمنا بمناقشتها في 15 يوما ولم نشارك في كتابتها سؤال مطروح وسؤال غريب.

السيد رئيس المجلس،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة النواب،

أهلا وسهلا،

الإخوة أعضاء الحكومة التونسية،

يشرفنا حضوركم جلستنا التي لم تكن لتكتمل لولا وجودكم معنا كما أنه لا يمكن لعملكم أن يكتمل لولا وجود ممثلي الشعب التونسي في مجلسه هذا.

نعلم جيدا أنه في ظل بيئة سريعة التغير يحتل موضوع الرؤية الاستراتيجية أهمية بالغة في جميع المجتمعات وهنا نتكلم عن استراتيجية لشعب عانى كل أساليب التفقير والتهميش والاستبداد ليس لعشر سنوات بل منذ خلقنا لبناء مشروع الميزانية.

إن ما رأيناه من مجهودات في عمل اللجان أثمن عمل مجهود وزارتي التجهيز والنقل بكل فخر خاصة مجسم سيدة وزيرة التجهيز والذي أنشئ بطريقة فنية وتكتيكية ذكية وإن دل على شيء فقد دل على تشخيص دقيق ودراسة معتمدة فنرجو من كافة الوزراء اعتماد هذه الطريقة في التشخيص قبل الوصول إلى دراسة استراتيجية يجب أن يكون تشخيصكم ممتازا وبإعانة مجلس النواب لأننا نحن من نحمل الحقيقة، نحن من أتينا من رحم هذا الشعب، العزة والمجد والمقاومة والبقاء والخلود لطوفان الأقصى والخزي والعار للعدو الصهيوني.

إن الشعب في فلسطين لا ينتظر منا لا قانونا ولا إعانات ولا أي شيء ولا من كل الأمة العربية الكلام فقط دعوا الطوفان يقوم بمسؤوليته.

يمكن أن تعيشوا معهم هذا الانتصار ويمكن أن لا نصل إلى هذا الانتصار فالمعني الوحيد لهذا الانتصار هو طوفان الأقصى العز والمجد للمقاومة والنصر للعروبة ولفلسطين التي أنقذتنا وأنقذت ذل وهم هذه الأمة العربية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة الوزراء،

هي ثلاث دقائق ودون مقدمات وفلسفة زائدة وخطابات رنانة.

السادة الوزراء،

لكم منا كل الاحترام أقسم أن هناك وزراء لا أعرفهم ومنهم من هم أصدقائي وهناك وزراء اطلعت على عملهم ومشكورون على ما قدموه.

أريد أن أتحدث بكل وضوح، السيد رئيس الحكومة صرح بالأمس بأنه لا يريد كثرة الكلام إنما يريد العمل وهذا ما نحتاجه نحن ولكن حين ينتصب مجلس نواب شعب مع كامل احتراماتي لكم جميعا منذ مارس ولا تأتينا إلا السيدة وزيرة المالية لتقديم مشاريع القروض أو ميزانية الدولة ويرد علينا مشروع وزارة الشؤون الثقافية ولا يرتقي إلى أن يكون في المستوى في ذلك الوقت وإن شاء الله يرد علينا الأفضل منه والبقية حين نسمع فإن كل السادة الوزراء يقولون بأن هناك تكبيل لعملنا وهناك قوانين بالية، قوانين تمت صياغتها على المقاس لأناس معينين في زمن معين ما المانع السادة الوزراء من أن تقدموا لنا القوانين التي تحل مشاكل التنمية في البلاد؟ ما المانع اليوم أن هذا القانون حين يكبل ستة أو سبعة مشاريع في المناطق الداخلية اليوم نحضر لمجلس النواب ونحمله مسؤوليته؟

مجلس النواب براء من كل ما يتهم به في الخارج من أنه لم يصغ أي قانون فهل هو من يصوغ القوانين منفردا؟ فهذه سياسة وتنظيم دولة واليوم لدينا أربع أو خمس وزارات مرتبطة مع بعضها وحين نتحدث مع السيد محمد علي البوغديري عن الإصلاح التربوي حسنا فالانطلاقة موجودة ولكنه مرتبط بالتعليم العالي والتشغيل والتكوين والثقافة والسياحة لأن منظومة كاملة مرتبطة ببعضها ويجب أن نغير القوانين حتى نقدم مستقبلا جيلا جيدا.

أيضا حين أتحدث اليوم عن الفلاحة ومجلة المياه وغيرها فالفلاحة في حد ذاتها مرتبطة بعديد الوزارات الأخرى التي تكبلها وكذلك هو الشأن بالصناعة وكل هذه قوانين واليوم لا نجد مجلة الصرف ولا مجلة الاستثمار ولا عديد القوانين التي يجب اليوم أن توضع على الطاولة.

سنلغي الترسانة البالية من القوانين من سيتولى ذلك؟ الوزراء لأنهم لديهم فريق كامل تعرف على أرض الميدان ما هي المعوقات القانونية الموجودة ثم تحضرها لمجلس نواب الشعب ثم نحاسب هذا المجلس هل عمل أم لا ثم قل هذا المجلس هل بعثت له قانونا يحرك عجلة التنمية وهو عطله وكلهم موجودون ولكن قدموا لنا لنعمل، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد رياض جعيدان غير منتمي، له ثلاث دقائق.

السيد رياض جعيدان

شكرا سيدي الرئيس،

في ثلاث دقائق أحاول أن أقدم ملاحظات منهجية فقط إذن نحن نناقش اليوم مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي.

ومشروع الميزان الاقتصادي هو أهم مسألة وهو البوصلة التي نقدم بها "diagnostique" عما حصل والبرامج ونصلح ونضع فيها استراتيجياتنا ولكن للأسف خلال السنوات الأخيرة في الميزان الاقتصادي وإعداده فقد أهميته حتى أنه أصبح من آخر اهتماماتنا حيث يعتريني انطباع حين أطلع على الميزان الاقتصادي وأقارنه مع الأعوام الفارطة أجد في بعض الأحيان صفحات مستنسخة وسامحوني في الكلمة اليوم لا يمكن أن يكون لديك مشروع قانون مالية جيد إن لم يكن له الاستراتيجيات الموجودة في قانون الميزان الاقتصادي وحين أرى مشروع قانون المالية والميزان الاقتصادي أقول بأنه تم إعداد قانون المالية حتى قبل الميزان الاقتصادي مع وجود بعض " dispositions" ثم في مرحلة أخيرة قدمنا الميزان الاقتصادي في نسخة "copier-coller".

إذن لا بد من إعادة النظر على مستوى المنهجية، منهجية الإعداد، إعداد الميزان الاقتصادي وميزانية الدولة وحتى إعداد قانون المالية وحسب رأيي صحيح أن القانون الأساسي للميزانية في المدة الأخيرة نقح كما تعرفون وهو الدستور المالي الذي يتضمن طرق تعديل الميزانية فلا بد من إعادة النظر والتفكير في مقاربات جديدة وكما تعرف يجب أن يكون كل شيء في القانون الأساسي للميزانية حتى نخدمها " avec une approche éventuellement autrement participative" حتى نشرك أكثر ولم لا الاستئناس ببعض التجارب الموجودة في بعض البلدان مثل الدول الاسكندنافية les pays bas وحتى اليونان بعد تلك الأزمات قامت بتغيير تلك المقاربة ولنبتعد قليلا عن هذه المقاربة المحاسبتية ولو أنها ضرورة ويجب أن أعرف كم سأرصد لكن يجب أن تتوفر الاستراتيجية مثلا وزارة الشؤون الخارجية أرصد لها 331 ألف دينار وهو مبلغ ضعيف جدا ثم أطالب بالاستثمار فيما بعد وجلب مستثمرين وقد تحدثت مع وزارات أخرى كيف أنسق هذه العملية حتى أرصد 331 ألف دينار ولدي ديبلوماسيين من خيرة ما يوجد في العالم سيكونون مثلا جنودا لجلب المستثمرين واليوم ليس لدي مستثمرين فأرصد لهم مبلغا ضعيفا جدا.

كل مسألة يتم إعدادها في مقاربة استراتيجية وأنا مسرور كثيرا من زملائي الذين اخذوا الكلمة وتحدث الأغلبية عن الاستراتيجيات فالتفكير الاستراتيجي مهم جدا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة مهى عامر عن كتلة الاحرار، لها ثلاث دقائق.

السيدة مهى عامر

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالوفد الوزاري،

مشروع ميزانية 2024 هو دون إصلاحات ودون تخطيط وهو مشروع مثل السنوات الفارطة كنت أنتظر إيجاد إصلاحات واستثمار وتخطيط كما لا توجد استراتيجية من الطبيعي أن تكون هناك دراسات للمدى الطويل كلها دراسات مدى متوسط.

مشروع ميزانية 2024، هناك العديد من أصحاب الشهائد عاطلين عن العمل هم أبناؤنا فأين حقهم في التشغيل؟ أين ضمان حقهم في الكرامة في بلادهم؟ كل شبابنا هاجروا والتهمهم البحر.

لماذا لا تتوفر دراسات في الاستثمار للتشجيع؟

كنت أنتظر أكثر من هذا في مشروع الميزانية لسنة 2024 فوجدته مثل غيره في السنوات الفارطة، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عبد الجليل الهاني عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة والسادة النواب،

في نفس الإطار بالرجوع إلى كلمة السيد رئيس الحكومة التي كانت متفائلة ونحن نحبذ هذا التفاؤل ونريد أن نعمل به لكن الأرقام التي وردت في مشروع الميزانية وفي الميزان الاقتصادي أرقاما ليست المطلوبة والمرغوب فيها ولا تحقق لنا التفاؤل الذي نأمله للسنوات القادمة.

سيدي الرئيس، تحدث السيد رئيس الحكومة عن التطهير وتطهير الإدارة لكن هذا الملف يبقى كأنه مخفي عن النواب وطريقة العمل بها واللجان المكلفة في مستوى الوزارات اليوم لا يوجد شيء tabou عن النواب ويجب أن يوضح لنا السيد رئيس الحكومة خطته وخطة حكومته في التقدم في هذا الملف وما الهدف من ورائه وكيف سنصل لتحقيق هذا الهدف؟ نريد خارطة طريق أو برنامج عمل واضح يعلم به السادة النواب حتى نتابع هذا.

كذلك لم يتحدث السيد رئيس الحكومة عن الديبلوماسية الاقتصادية والميزانية اليوم فيها تقريبا 16 ألف مليار لتعبئة موارد الدولة من الاقتراض الخارجي ولم يقدم لنا برنامج عمل في هذا الإطار للترويج للوجهة التونسية سواء من خلال السياحة أو من خلال الاستثمار الصناعي أو في مجالات أخرى كمجال الخدمات الذي تقدم اليوم ويساهم بشكل كبير في ميزانية الدولة.

كذلك نريد لمحة عما تقدم به البرنامج الذي نسمع عنه منذ سنوات في إصلاح المؤسسات العمومية اليوم التي تأخذ جانبا كبيرا من الدعم من ميزانية الدولة ولا تساهم في تقدم الاستثمار فلم يمدنا السيد رئيس الحكومة اليوم ببرنامج في إصلاح هذه المؤسسات وتبويبها وذكرها ومن الممكن ثلاثين مؤسسة تستنزف اليوم المجهودات الوطنية والمالية العمومية ولا تعود بالنفع على المالية العمومية.

سيدي الرئيس، أريد اليوم أيضا طرح موضوع يهم جهة نابل وقد تحدثت في شأنه مع السيد وزير الداخلية والسيدة وزيرة التجهيز المساكن الاجتماعية فغير معقول اليوم ست سنوات امتلأت هذه المنازل بالشوك وتمت سرقتها ثلاث مرات وتخريبها وقد تحدثت عنها ثلاث وأربع مرات وما من مجيب وأظن السيد وزير الداخلية أن المشكلة في السيدة والية نابل لا أعرف لماذا تخفي هذه القائمة وطلبنا عديد المرات حتى تتوزع ونطلب من السيدة وزيرة التجهيز التدخل في هذا الموضوع بكل جدية.

لا يمكن إلا أن أشير للسيد وزير الداخلية فقد أصبحت في ولاية نابل مشكلة ليس مع النواب الذين لا يسعون إلى أن يكونوا يوميا أمام مكتب الوالية بل لهم مشاغل مواطنهم ومن يغلق الباب على النواب فقد أغلق الباب على جهة نابل ومواطنها وهذا غير مقبول بعد 25 جويلية السيد الرئيس هناك دستور...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الأخيرة للنائب المحترم السيد عصام البحري جابري عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

السيد عصام البحري جابري.

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

لن أناقش الميزان الاقتصادي أو ميزانية الدولة لأننا ناقشناها طويلا في صلب لجنة المالية مع السيدة وزير المالية وإن شاء الله نحن ننتظر التشريعات خاصة في قانون الصفقات العمومية ومجلة الاستثمار ومجلة الصرف يعني هذا القانون بهذا الحد قالت السيدة الوزيرة بأن قانون الادماج المالي هو أول قانون سيرد على مجلس نواب الشعب.

السادة والسيدات أعضاء الحكومة، دور النائب هو رفع الحقيقة إلى المركزية وليست الحقائق المزيفة فالنائب زيادة عن الدور التشريعي والرقابي فهو صاحب أمانة وصاحب أصوات وهنا سأتحدث عن جهة قابس لأن الفرق بين الألم والأمل والكلمتان من نفس الحروف نريد أن نترجم ألم الناخبين إلى أمل لكن صراحة حين نرى 200 ألف ساكن مع قطع الماء نتيجة غياب هيبة الدولة لن أحمل السيد المعتمد الأول الذي تم تعيينه مؤخرا وحقيقة هو يتفانى في العمل ولكن لا يمكن أن نحمل إنسانا نتيجة خروقات قانونية في ولاية قابس وعدم فرض القانون.

مشكلة ولاية قابس اللوبيات والانتهازيين والمتمعشين الذين يسعون لاستقطاب المسؤولين في الجهات ويجب أن تستمعوا للنائب في الجهات الداخلية لأن صراحة هناك قبضة حديدية للوبيات في ولاية قابس وحتى مع السيدة وزيرة العدل طلبت منها الالتفات لولاية قابس وقلت لها "حلوا عليها الكتاب".

يتم قطع الماء على 200 ألف ساكن بسبب أربعة أنفار وسنتوجه للسيد وزير الدفاع حتى تكون منطقة عسكرية وأتمنى أن تصلك المعلومات السيد وزير الداخلية فقد تم غلق الطريق وليس للشح المائي لكن لغياب هيبة الدولة وان شاء الله التدخل المركزي العاجل ومشكور السيد وزير الفلاحة الذي تفاجأ أمس الأول بالحقائق في اللجنة لأن الحقائق لا تصل للمركزية وهذا دور النائب صاحب أمانة الأصوات فيجب أن يوصل الصوت بكل أمانة وصدق والعمل بصدق وليس العمل فقط.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الآن سنرفع الجلسة لمدة نصف ساعة ثم نستأنفها للاستماع إلى ردود الحكومة وأطلب من كافة الزميلات والزملاء خاصة الذين توجهوا بأسئلة أن يكونوا حاضرين بالجلسة للاستماع إلى الردود التي سيقع تقديمها وشكرا لكم.

(كانت الساعة الحادية عشر وعشرون دقيقة صباحا)

استئناف الجلسة

وردود وأجوبة السيدة وزيرة المالية والمكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد والتخطيط

نيابة عن السيد رئيس الحكومة

(كانت الساعة منتصف النهار)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الآن نستأنف الجلسة وأحيل الكلمة إلى السيدة سهام البوغديري حرم نمسية وزيرة المالية والمكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد والتخطيط بصفة وقتية للردّ على تساؤلات واستفسارات السيدات والسادة النواب وذلك نيابة عن الحكومة.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة سهام البوغديري نمسية، وزيرة المالية والمكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد والتخطيط بصفة وقتية

من خلال مداخلتي كلفني السيد رئيس الحكومة بتقديم الإجابات وكل الملاحظات المتعلقة بكل التساؤلات التي قدمت من قبل السيدات والسادة النواب المحترمين.

قبل كل شيء أتقدم بالشكر للسيدات والسادة النواب على تفاعلاتهم مع مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 ومع مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2024 وسنحاول من خلال هذه المداخلة الإجابة على كل الأسئلة التي قدمت وإذا كانت هناك جوانب تخص نقاط بذاتها جزئية فلنا الوقت من هنا إلى 10 ديسمبر عدة لقاءات وسنوافيكم إن شاء الله بكل الأجوبة بكامل تفاصيلها.

إذن قبل كل شيء، أود قبل أن أشرع في الإجابة على التساؤلات بخصوص مشروع الميزانية ومشروع الميزان الاقتصادي أن أقول بأننا في هذا الظرف كلنا مع بعضنا نحن كسلطة تنفيذية وأنتم كسلطة تشريعية ننتمي إلى دولة القانون والمؤسسات والتي تفرض تفهم حرص السلطة التنفيذية وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية على تثبيت المؤسسات وتطبيق القانون وذلك منذ 25 جويلية 2021 وهذا ما عملنا عليه نحن كحكومة منذ انطلاق عملنا في 11 أكتوبر 2021، لقد عملنا على تثبيت دولة القانون والمؤسسات وإصدار نصوص ذات طابع مستعجل وذلك في ظل ما وجدته هذه الحكومة من مشاكل ومصاعب وما يجري في العالم في الوقت الراهن، وما حضور أعضاء الحكومة اليوم إلا دليل على التفاعل الإيجابي الذي سيخرج تونس وسيخرجنا جميعا اليد في اليد إلى الأحسن وإلى الأفضل.

سأبدأ بالتفاعل معكم بخصوص الميزانية والميزان الاقتصادي وبعد ذلك سنتجه إلى الأسئلة التي جاءت من قبل السادة والسيدات النواب المحترمين.

أود أن أقول بأن مشروع ميزانية 2024 أعددناه كحكومة في ظرف استثنائي وهذا الظرف الاستثنائي قائم بالرجوع إلى كل الإكراهات التي نعرفها إكراهات خارجية وداخلية، إذ التوازنات المالية الكبرى في تونس بالضغوط الناجمة عن تطور الوضع الاقتصادي سواء على المستوى العالمي أو الوطني وقد بينت التحديات عمق الاختلالات الهيكلية التي تعرفها البلاد والحاجة الملحة إلى التسريع في تنفيذ الإصلاحات حتى يتسنى استرجاع الديناميكية الاقتصادية واستعادة الثقة في الآفاق المستقبلية، هناك بعض النواب عندما يذكرون كلمة إصلاحات دائما يرفقونها بالإملاءات، الإصلاحات ليس لها أي علاقة بالإملاءات والحكومة دائما تقول يجب أن نصلح بمنظور تونسي، نصلح بإصلاحات تونسية وعندما نضع في الوثائق المقدمة للمجلس الموقر كلمة إصلاحات يعني إصلاحاتنا هي إصلاحات تونسية تونسية ولا تتعلق بالإملاءات.

إذن، إن مشروع ميزانية 2024 تترجم جهود الإصلاح من خلال جملة من السياسات والإجراءات المالية والاقتصادية إضافة إلى الإصلاحات الهيكلية على صعيد إدارة الدولة بصفة عامة وبالطبع كامل فريق الحكومة يعمل على هذا.

وأضيف أنه في إطار تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستعادة نسب النمو والتحكم التدريجي في التوازنات المالية لغاية المحافظة على استدامة المالية العمومية وهذه مسألة رئيسية هذا يمكن أن أقول لكم بأنه كهدف أولي المحافظة على استدامة المالية العمومية.

لقد اشتغلت الحكومة على العديد من المحاور محور الإصلاح الجبائي، محور تنشيط الاقتصاد ومناخ جديد للاستثمار، عدة إصلاحات على مستوى كل القطاعات للتوصل إلى استدامة المالية العمومية.

أود أن أشير إلى أن دعم الموارد الذاتية للدولة وهناك انتقادات وردت في هذا الخصوص، اللجوء إلى التمويل الداخلي، الضغط على المؤسسات من الناحية الجبائية وهذا ذكر في المداخلات، نحن هنا نريد أن يكون نقاشنا نقاش الصراحة، الموارد الذاتية للدولة في الظروف الحالية هي تمثل ركيزة من ركائز التحكم في توازنات المالية العمومية والتقليص في مستوى عجز الميزانية وبالتالي التخفيض في حاجيات التمويل لأنه بقدر ما نحن لا نعول على الموارد الذاتية ترتفع حاجيات التمويل وكيف سنبلور هذا في ميزانية الدولة لسنة 2024؟

علينا بتحسين المداخيل ومداخيل الميزانية والتي كما قدمنا لكم هذا في الوثائق المتعلقة بالميزانية وقد تمت مناقشتها على مستوى لجنة المالية سنعمل على تحقيق مداخيل ميزانية تقارب 49160 مليون دينار أي بزيادة تقدر بـ8 % مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023 وهذه الموارد الذاتية التي سنتحصل عليها إن شاء الله في سنة 2024 ستتأتى بالأساس بالمداخيل الجبائية التي حددناها في مستوى 44050 مليون دينار والتي تمثل ما يقارب 90% والرقم الموجود لدي 89,6% من الموارد الذاتية، صحيح مواردنا الذاتية الأساسية متأتية من الموارد الجبائية وهذه الحقائق التي يجب أن نعرفها جميعا.

وتعتمد هذه التقديرات على تطور الوضع الاقتصادي العالمي فإن كل ما يحصل اليوم في العالم له آثار مباشرة على الوضعية الاقتصادية والمالية في تونس وتعكس مجهود الحكومة وهذا الرقم الذي قدمته لكي يتم تحقيقه بالطبع يجب أن يكون هناك مجهود كبير من الحكومة وبالطبع وزارة المالية لأنها الوزارة المختصة في هذا الميدان وكذلك لكي نصل لهذا الرقم سيعكس مجهود كل التونسيين الذين يقومون بواجبهم الجبائي ويساهمون في المجهود الوطني لتعبئة الموارد الضرورية لميزانية الدولة.

الموارد الذاتية ستمكن من تغطية جزء كبير من التزامات الدولة ويمكن أن أقول لكم لأن لدينا الذاتية وفي الذاتية توجد الجبائية، الموارد الجبائية تمثل 63% منها لكن اللجوء إلى الاقتراض الذي تعرفونه وقد قدمت هذا لكم وهو موجود في الوثائق التي قدمناها للمجلس الموقر ويتضمن اقتراض داخلي واقتراض خارجي ونحن هنا نتحدث بصفة واقعية والميزانية واقعية فإنه على المدى القصير الاقتراض سيبقى حل للإيفاء بالالتزامات المناطة بعهدة الدولة.

لكن بالرغم من كل هذا المجهود تبقى نفقات الدولة مرتفعة مقارنة بمحاصيلها وبمداخيلها وبالتالي لتمويل عجز الميزانية التي قدرناه في الوثيقة التي مددناكم بها بما يقارب 6,6% هذا دون

احتساب مداخيل المصادرة والهبات وعندما يتم احتسابهم يصبح لدينا عجـز بـ6,1% لكن هذا العجز وبما أنه لدينا نفقات تفوق مداخيلنا علينا بإيجاد حلول لتمويل هذا العجز.

بالإضافة إلى هذا العجز مصاريف النفقات التي تفوق المداخيل وقد ذكرت هذا في لجنة المالية أن هناك مبلغا هاما يتعلق بسداد القروض وكما تعلمون هذه فاتورة وجدناها ونحن في إطار تواصل الدولة وفي إطار إيفاء الدولة بتعهداتها علينا سداد هذه الفاتورة وهي بقيمة تقارب 25 ألف مليون دينار والرقم موجود أمامي بالتحديد 24701 مليون دينار.

إذن هناك عجز في الميزانية متأتي من ماذا؟ من تجاوز مبلغ النفقات لمبلغ المداخيل هذا أولا وثانيا لدينا فاتورة سداد قروض وهي موجودة بما يقارب 25 ألف مليون دينار بالإضافة لعجز الميزانية.

هذا المبلغ كيف يمكننا الحصول عليه في مثل هذا الظرف؟ بالالتجاء إلى موارد إضافية يمكن هذا يا حبذا لو تمكنا من الحصول عليها من مصادر أخرى لذلك يبقى اللجوء إلى الاقتراض على المدى القصير وهو حل لتمكين الدولة من الإيفاء بتعهداتها وتعرفون جيدا تعهدات الدولة، التأجير، التحويلات الاجتماعية، نفقات دعم المواد الأساسية والمحروقات وسداد الدين. كل ذلك تتكفل به الدولة فهي لم تتخل عن دورها، الدولة قائمة وتقوم بدورها ومنذ بدء عمل هذه الحكومة الدولة تقوم بدورها تحت رئاسة وقيادة السيد رئيس الجمهورية.

تحدث العديد من السادة النواب عن مسألة التعويل على الذات وعلينا التعويل على أنفسنا، يجب أن نفهم ما معنى أن نعول على أنفسنا؟ أقول اليوم يجب أن نوقف الاقتراض، عندما نقترض من السوق الداخلية يقال أصبح هناك شح السيولة في الميدان البنكي والمصرفي والدولة بصدد استنزاف السيولة هذا ما يقال، اقترضنا بعض القروض وقد ذكر أحد النواب بأن السيدة الوزيرة لا تأتي لمجلس النواب الا لتعرض علينا المصادقة على بعض القروض بالطبع هل لدينا حل آخر إن كان لديكم حل آخر نريد أن نسمعه.

إذن مسألة التعويل على الذات تهم الجميع لكن تتطلب المرحلية ويجب أن نؤمن بمسألة التعويل على الذات ويكون شعارنا جميعا خلال الفترة القادمة لأن كل واحد منا من موقعه يمكنه أن يعول على الذات. المواطن الذي يقوم بواجبه الجبائي والذي كما تعلمون واجب دستوري، الواجب الجبائي واجب دستوري هذا يمكننا من التعويل على الذات. رجل الأعمال الوطني الذي يحب بلاده والذي لا يريد أن يستثمر إلا في بلاده ويبحث عن أسواق جديدة ويتوجه للتصدير لإدخال العملة الصعبة ويساهم في خلق مواطن الشغل هذا ما تحترمه الدولة وتعطيه كل التسهيلات لإقامة المشاريع هذا يجعلنا جميعا نعول على ذاتنا.

القطاع الموازي الذي يمثل أكبر مشكل يعاني منه اليوم الاقتصاد التونسي على كل الأصعدة والدولة تعمل كل يوم، القطاع الموازي تقوم بمجابهته وزارة الداخلية، وزارة التجارة ووزارة المالية هناك حملات يومية ضد القطاع الموازي ولا أقل ضد بل أقول هذا بكل مرونة لإدماج القطاع الموازي ولنا نتائج في ذلك والنتائج موجودة.

كلنا مع بعضنا المواطن الموجود في المجلس والموجود في الإدارة والموجود في البنك وفي مراكز البريد، الموظف الذي يساهم في ترشيد النفقات من محروقات ومن استهلاك للكهرباء ومن بنزين إلى غير ذلك هذه الثقافة يجب أن تترسخ في عقول كل الناس. المواطن الذي يحترم البيئة ولا يلقي بالفضلات ويلوث المحيط يساهم في التعويل على الذات، كلنا مع بعضنا لتكريس ثقافة العمل وبالعودة إلى العمل لا يجب أن نخفي هذا، كما قلت أننا قدمنا قانونا واقعيا اليوم ليس كل الناس تعمل ونحن نقول هذا بكل صراحة أيضا ثقافة العمل موجودة ويجب ترسيخها، نحن كأعضاء الحكومة ثقافة العمل راسخة فينا فمنذ أن بدأنا العمل أكثر من سنتين لم نتحصل على عطلة ولو بيوم واحد ربما استثنائيا يتحصل أحدنا على عطلة مرض بثلاث أو أربعة أيام نحن لا نتمتع بالعطل لأن ثقافة العمل موجودة لدينا.

إذن كل هذا مع بعضه سيجعلنا نعول على الذات والتعويل على الذات سيكون عبر مراحل بالطبع أشاطركم الرأي في كل ما ذكرتموه العمل على استحثاث غلق ملفات المشاريع المعطلة، العمل على إعادة تنشيط القطاعات التي كانت تعطي مردودا كبيرا لميزانية الدولة أذكر على سبيل المثال الفسفاط، الفلاحة كل القطاعات التي تساهم في النمو وهذا بطبيعة الحال سيدخل لخزينة الدولة موارد إضافية وسيخفض من الالتجاء إلى الاقتراض.

اليوم المؤسسات العمومية تمثل موضوعا كبيرا نحن كدولة نساهم في المؤسسات العمومية عندما أساهم أنا كدولة في المؤسسة العمومية يجب أن تعطيني مرابيح لأنني مساهم لدي الحق في "dividende" لا أن نجد مؤسسات عمومية خلال العشر سنوات هذه وكما تعلمون ما حصل من انتدابات عشوائية، من عدم حوكمة، من سوء تصرف إلى غير ذلك المؤسسات العمومية اليوم تلتجئ للدولة عندما تتعرض لصعوبات.

كل هذا وبعد ذلك نتساءل لماذا إلى حد الآن لم نفعل شيئا؟ هذا أقل ما يقال لأنه لا يوجد لدي ثلاث أو أربع ساعات لأتحدث عن كل شيء أنا مرتبطة بتوقيت محدد يجب أن أذكر الأساسي، أنا وزملائي أعضاء الحكومة كلنا لدينا ما نقول وسيكون هناك لقاءات في الجلسات العامة القادمة حول المهمات وكل وزير في الحكومة سيمدكم بكل التفاصيل التي تقوم بها الحكومة.

أريد توضيح هذا بصفة كلية لأنني أسمع هذا دائما في المنابر ومن الخبراء يقولون كلام غير صحيح لأن قراءتهم سطحية وقد سمعت هذا السؤال طرح من طرف أحد النواب وهو يتعلق بمسألة الدعم وكيف أن في سنة 2023 هناك مبلغ لا يتجاوز 473 م.د تم صرفه في الدعم وكيف تمت تغطية الدعم، في الحقيقة عندما نرى الجملة الأولى ولا نرى كيف عالجنا الدعم لذلك قلت لكم قراءة سطحية ليتم طرح هذا السؤال.

نحن في تنفيذ ميزانية سنة 2023 وقد تم طرح هذا السؤال عديد المرات وحاولت الإجابة عنه ولكن أظن أن إجابتي لم تصل إليكم لذلك سأعيد الإجابة عن ذلك.

في تنفيذ ميزانية سنة 2023 صحيح أنه قد تم صرف مصاريف بعنوان دعم المواد الأساسية في حدود 473 مليون دينار واعتبر البعض أن المبلغ ضعيف وهذا يترجم عن رفع الدعم وقالوا أن الحكومة قد رفعت الدعم ولا تصرح بما هو صحيح وهناك من قال ما هذا المبلغ 473 هو غير كافي لتغطية نفقات الدعم. بكل صراحة مع كل احترامي لكل الخبراء الذين قدموا هذه المغالطات أقول لهم

هذا تحليل سطحي يدل على عدم دراية بمنظومة الدعم التي تقوم على مبدأ التعويل لأن هذا الرقم يمثل جزء بسيط جدا من المبالغ التي تم صرفها إلى حدّ الآن لمنظومة الدعم.

ويجب أن يعلم الجميع أن منظومة الدعم تتضمن عدة متدخلين، أول متدخل هو ديوان الحبوب وديوان الحبوب بالنسبة إلى سنة 2023 كيف تمكن من تغطية مصاريف توريد الحبوب، تعلمون أن الصابة وقد تحدثنا في هذا في لجنة المالية وقلنا كل ذلك يترجم بنفقات إضافية من قبل ميزانية الدولة لأنه "الله غالب" التغييرات المناخية وما حصل من جفاف إلى غير ذلك لم تتسبب فيه الحكومة بل وجدناه والصابة لم تكن حسب المأمول ماذا نفعل؟ هل نبقى بدون حبوب وعجين وغير ذلك؟ علينا أن نجد حلا، الحل في التوريد، وفي التوريد هناك عملة صعبة وهذا يتطلب تكاليف إضافية.

إذن أول فاعل في منظومة الدعم بالطبع مع وزارة التجارة التي تسهر اليوم على هذه المنظومة أيضا، يقوم ديوان الحبوب بدوره ومن دوره أن يلبي احتياجات البلاد من الحبوب وإن لم تتوفر كمنتوج وطني فإنه يلتجئ للتوريد ويقوم بتمويل كل ذلك من خلال تسبقات على مصاريف الدعم من الميزانية وكذلك من خلال تمويلات خارجية، وديوان الحبوب تحصل سنة 2023 على تمويلات خارجية مباشرة "dédié" لتمويل الواردات من الحبوب وحتى إن اقترض ديوان الحبوب قرض مباشر أو "rétrocéder" مباشر بضمان الدولة، أو تأخذه الدولة ويحصل "rétrocession" لديوان الحبوب دائما الدولة، في الأخير الدولة هي التي ستتكفل بهذه النفقات عبر آلية التعويض.

كذلك لا ننسى بالطبع بأن منظومة الدعم إلى جانب ديوان الحبوب ينخرط فيها أطرافا أخرى وهي المطاحن والمخابز ومصنعي العجين والحليب. وفي الحقيقة أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم لهم بالشكر وأشكر الشرفاء من الأشخاص الذين يعملون في هذا الميدان وفي هذا القطاع والذين خاصة لم ينخرطوا في الاحتكار والمضاربة والمتاجرة بقوت المواطن والذين وقفوا إلى جانب الدولة ووقفوا معنا لتوفير كل هذه المواد لقد قاموا بتوفيرها وقمنا بتوفيرها وهم مرتبطين مع الدولة بمنظومة الدعم والدولة متعهدة بخلاص مزوديها ونحن بصدد التفاعل معهم عبر التسبيقات كل شهر وهذا نقوله ولا نخفيه نحن كدولة، أحيانا نتعرض لمشكل في السيولة ونحاول أن نتفاعل وفي الأخير نتوصل للحلول ونتفاعل مع كل المزودين الذين لديهم مبالغ متعهدة بذمة الدولة نحن بصدد تسوية هذا.

إذن أردت أن أجيبكم بصفة عامة بخصوص التوازنات وبخصوص "besoin de financement 28" ومبلغ القروض الذي أبديتم استغراب منه وقلتم كثيرا وتساءلتم لماذا أكثر من 16 ألف مليون دينار قروض خارجية، أظن أن المقاربة والتفصيل الذي قدمته لكم يفسر بصفة صريحة وواقعية كيفية ضبط هذه التوازنات لأنه في النهاية وهذا لا أقوله أنا بل القانون الأساسي للميزانية وعندما أكون أنا كوزارة المالية أقدم مشروع قانون المالية الذي توافق عليه الحكومة ويصل إليكم يجب أن يكون مشروعا متوازنا وهذا ما نقدر عليه وهذا ما استطعنا أن ندخله ولا ندري بعد ذلك ماذا سنفعل وكيف سنصرف يجب " on boucle la boucle" يجب أن نقدم قانونا متوازنا.

ما دمنا في الميزانية هناك العديد من السادة النواب المحترمين قالوا قانون المالية والميزانية هذا لا يختلف عن القوانين السابقة "copier-coller" سامحوني هناك إطار قانوني تعمل فيه الدولة، الدولة والحكومة تشتغل في إطار القانون، هل يجب أن أترك قانون الميزانية على جنب وأعد ميزانية خارج الأطر القانونية؟ أنا لم أفهم هذا السؤال؟ هذا القانون يشبه للقوانين السابقة، تلك هي التوازنات يجب ضبطها حسب مداخيل الموارد وما سيتم صرفه وما سيعطى للتأجير وللتحويلات الاجتماعية، عليكم أن تعودوا للقانون الأساسي للميزانية ستجدون كل التفاصيل موجودة في هذا القانون.

لقائل أن يقول على مستوى الأحكام الجبائية أقول الأحكام الجبائية أيضا تحكمها التوازنات ليس باختيارنا وليس كاختيار منا كحكومة أن نضع أحكاما جبائية التي تتضمن كلفة كبيرة جدا وأقوم بترسيمها أنا، عند ذلك هل رأيتم 6.1 % ستجدونها 8 و9 فعندما نضع أحكاما تتضمن كلفة فمثلا على سبيل المثال لقد تحدثتم عن مراجعة جباية الأشخاص وذكرتم بأنها مشطة وبخصوص جدول الضريبة على الدخل، بالطبع جدول الضريبة على الدخل ضمن برنامج إصلاح المنظومة الجبائية لكن عند التنصيص على بعض الإصلاحات في إطار قوانين مالية نعتمد على التدرج لماذا؟ بالعلاقة مع التوازنات.

إذا مررنا بسنة صعبة على مستوى التوازنات هذا يعني أن هناك إكراهات وهذه الميزانية تتضمن إكراهات ومراجعة جدول الضريبة على الدخل الذي سيخفض من كلفة الجباية على الأشخاص الطبيعيين وسنقوم بمراجعة الشرائح وسيترجم ذلك بتحسين الأجور والمداخيل، هذا يتطلب كلفة كبيرة تفوق 1000 مليون دينار وهذا قمنا باحتسابه منذ سنتين والآن ارتفع أي أكثر من 1000 مليون دينار ولذلك اقتنعنا بمراجعة جدول الضريبة لكن ليس خلال هذه الميزانية وكما ذكرت هذه الميزانية جاءت في ظرف صعب وتتضمن العديد من الإكراهات.

في كلمتين وقد جاء في هذا السؤال بخصوص تحديد نسبة النمو وذكرتم أنه في الوثائق 2,1 وقلتم 3% وكل هذا كما تعلمون أن نسبة النمو وهذا معروف هناك وزارة الاقتصاد ووزارة المالية ولكن وزارة الاقتصاد التي تعتبر الوزارة المكلفة بمتابعة الشأن الاقتصادي والقيمة المضافة لمختلف القطاعات وبالتالي لنسبة النمو، في كل سنة عندما نريد تقديم مشروع قانون المالية فإننا نعمل مع وزارة الاقتصاد وتمدنا بمقتضى دراسات تقنية علمية فرضية النمو، لذلك دائما نقول عندما نعمل على إعداد مشروع قانون مالية فإننا نعتمد على فرضيات والفرضيات يمكن أن تتغير وهذا حصل، ففي قانون المالية للثلاث السنوات التي مرت أي 2021 كنا في فرضية 75 دولار البرميل نزل سعر البرميل إلى 45 دولار وهذا يعني تتغير وهذا ما جعلنا نقوم بقوانين مالية تعديلية حتى لنسب النمو، مناطق عالمية معروفة منطقة الأورو قامت خلال السنة الفارطة بمراجعة نسبة نموها التي وضعتها في البداية، وهذا يعني أن هذا وارد جدّا أن نقوم بمراجعة الفرضيات.

في المرة الفارطة فسرت لكم هنا خلال عرض قانون المالية التعديلي وقدمت لكم تفصيلا كيفية تحديد فرضية نسبة النمو وأنها تعتمد على مقاربات كيف تحسنت القيمة المضافة للقطاعات، استرجاع نسق الإنتاج، تحسن نسبي لأداء القطاعات، وبالطبع نسبة النمو لدينا قد تأثرت كثيرا بالوضعية الصعبة للقطاع الفلاحي

وقد ذكرنا هذا ولكننا نقوم بتقديم فرضية في إطار المقاربات التي نعمل عليها على مستوى الأرقام في التوازنات المالية على مستوى ميزانية الدولة ولكن ما ذكره رئيس الحكومة هو في باب التفاؤل ولكن ما قدمناه نحن وهذا موجود لديكم على مستوى الوثائق كل المعطيات حبذا لو يتم هذا لكن النسبة التي تم على أساسها تقديم توازنات مشروع قانون المالية لسنة 2024 هي نسبة 2,1 %.

تحدثتم أيضا بخصوص سعر البرميل على مستوى لجنة المالية وهذا موجود وعندما قرأ السيد رئيس اللجنة تقرير لجنة المالية هناك تفصيل لكيفية تحديد سعر البرميل وأعود وأقول أن هناك العديد يشككون ويقولون ليس هذا 81 مبلغ ضئيل كان من المفروض أن نذهب أكثر من هذا وفيها الكثير من التفاؤل، تقدمنا بمبررات لماذا قمنا بذلك، ليس بذلك الشكل يتم ضبط الفرضية المتعلقة بسعر برميل النفط، يتم الاستئناس بتوقعات المنظمات والمؤسسات الدولية على ضوء عدة مؤشرات نستأنس بها وآخر مؤشر فيما يتعلق بسعر برميل النفط هو مؤشر صندوق النقد الدولي وهذا المؤشر صدر في أكتوبر الفارط يتحدث عن معدل سعر برميل النفط بالنسبة لسنة 2024 في مستوى 81,2 دولار هذا بالإضافة إلى الاستئناس بمعدلات العقود الآجلة التي من المتوقع أن تبلغ خلال سنة 2024 ما يقارب 81,7 دولار للبرميل.

لذلك فإننا عندما نضبط فرضياتنا فهذا ليس بصفة اعتباطية فهذه الطريقة العلمية نعمل بها على مستوى اعتماد الفرضيات لغاية ضبط التوازنات العامة ضمن مشروع قانون المالية.

هناك من تحدث بخصوص مسألة التصنيف السيادي، وكما تعلمون فإن وكالات التصنيف السيادي هذه متعددة وكما تعلمون أن هناك خلال المدة الأخيرة تراجع في الترقيم بالنسبة لتونس في أغلب وكالات التصنيف ويرجعون هذا للظرف السياسي والاقتصادي خلال العشرية المنقضية، تباطؤ النمو الوطني والذي قد تأثر بعدة عوامل وأنتم تعرفون هذه العوامل، حاجيات التمويل تدخل أيضا كـ "critère." في التصنيف السيادي كما يقع تصنيفنا باعتماد " un autre critère" وهو عدم إبرام برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي ولو أنه عندما يتم تصنيفنا يضعون كل هذه المؤشرات في تقاريرهم ويمكن أن نقول أنه حسب المؤشرات التي يعتمدون عليها يمكن أن تكون هذه الأسباب التي يضعونها أسبابا موضوعية وبإمكاننا التقليص من حاجيات التمويل وبارتفاع نسق النمو وما إلى ذلك.

بإمكاننا أن نعمل على هذا ونقوم به ولكن أحيانا هناك أسباب غير موضوعية يعتمدونها وهي أسبابا سياسية ولا يمكن إيجاد أحيانا أي تفاسير منطقية للتخفيض في الترقيم السيادي وقد حصل هذا في بعض الأحيان فقد تم التخفيض في الترقيم، فأحيانا بالرغم من المؤشرات الإيجابية التي نقدمها ومع ذلك يخفضون التصنيف، وكما ذكرت يقدمون في التقارير أسباب موضوعية لكن أحيانا نجد وراءها أسبابا غير موضوعية.

قدمتم عدة ملاحظات وعدة اقتراحات وانتقادات فيما يتعلق بمنوال التنمية وذكرتم أنكم لم تروا منوال تنمية وهناك من ذكر أن منوال التنمية الذي تشتغلون عليه لم يعد يفي بالحاجة ولا يمكن من جلب الاستثمار ولا يساهم في دفع التنمية وما إلى ذلك، أريد أن أقول أن منوال التنمية المضمن في التوجهات المستقبلية خلال الفترة القادمة يعتمد على الرفع من جاذبية الجهات عبر إعداد خارطة جهوية للمنظومات الاقتصادية لكل جهة أو إقليم وتنويع القاعدة الاقتصادية بالجهات وفق القدرات والثروات الطبيعية المتوفرة بها للرفع من قدرتها التنافسية ولتحقيق تنمية جهوية عادلة وتهيئة دامجة.

كما سيتواصل تعصير البنية التحتية بمختلف الجهات على صعيد النقل والخدمات واللوجستية وأمثلة التهيئة بالإضافة إلى توسيع شبكات الطرقات السيارة- وسأقدم لكم بعض الأجوبة لبعض من السادة النواب على أسئلتهم في هذا المجال- وشبكات السكك الحديدية وشبكة الأنترنت، علاوة على تحسين التجهيزات الجماعية خاصة في مجالات الصحة والتربية والتعليم والخدمات الإدارية ودعم الأنشطة الشبابية ويهدف ذلك إلى مزيد تحسين مناخ الأعمال وتطوير منظومة الاستثمار بما يساهم في تجسيم المنوال التنموي الجديد وذلك بالتركيز خاصة على أهم الأولويات بالنسبة لعمل هذه الحكومة وتطوير المنظومة التشريعية للاستثمار، وهذا يجب أن يسبقه مثلما ذكر أحد النواب وأنا أشاطره الرأي في ذلك يجب القيام بتقييم لمنظومة الاستثمار الحالية ثم يتم مراجعة الإطار التشريعي للاستثمار.

هناك أيضا مجهودات من قبل الحكومة لدعم البحث والابتكار والتجديد، تطوير الرأس مال البشري، تحسين البنية التحتية، تعزيز التنمية، مراجعة التراخيص كما تعلمون أن هناك نص صدر قلّص من التراخيص وهناك قائمة صدرت في هذا المجال وهناك عمل ونحن الآن في إطار استكمال قائمة جديدة سيتم بموجبها حذف قائمة جديدة من التراخيص.

كذلك هناك نص يتعلق بتحسين مناخ الأعمال جاهز، وما دمت أتحدث سأذكر قانون الصرف الذي تحدثتم عنه كثيرا، قانون الصرف جاهز ينتظر تقديمه للحكومة هو لا محالة في الأعمال الأولية كل الوزارات المعنية قد شاركت في مراجعة مجلة الصرف لكن النص وهو نص مهم جدا جدا وينتظره الجميع، وقانون المالية وميزانية الدولة والميزان الاقتصادي هي أيضا نصوصا تقدمها الحكومة مهمة جدا وتتطلب عمل يومي، لذلك النص موجود في انتظار تقديمه للحكومة وإن شاء الله بعد الانتهاء من أشغال مشروع قانون المالية والميزان الاقتصادي سيتم عرضه إن شاء الله على مجلس الوزراء ثم يتم تقديمه لهذا المجلس الموقر.

الإدماج الاقتصادي هو قانون لا يقل أهمية على مراجعة قانون الصرف أيضا هذا قمنا به وعرضناه على مجلس وزاري على مستوى الحكومة وهو في انتظار التداول بشأنه على مستوى مجلس الوزراء.

تعمل الحكومة على تمكين الشباب ودفع المبادرة الخاصة، تعمل على المبادرة الخاصة النسائية وتمكين النساء في الوسط الفني وهنا تقوم وزارة المرأة بعمل كبير في هذا الشأن.

دعم المبادرة في إطار الشركات الأهلية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وهذا عمل مشترك بين وزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية وكذلك BTS التي تشاركنا في العمل إلى جانب وزارة التشغيل والتكوين المهني هناك عمل مشترك في إطار دفع المبادرة على مستوى الشركات الأهلية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

كذلك تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على سياسة وطنية جديدة للتمكين الاقتصادي ودفع المبادرة للفئات الهشة وهذا

بطبيعة الحال نعمل عليه مع بعضنا على مستوى إيجاد الآليات كما تعمل وزارة المالية على توفير الإمكانيات.

بالنسبة للشباب، فقد أعلنت الحكومة التونسية بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة يوم الجمعة 16 جوان 2023 يعني في الفترة الأخيرة عن إطلاق صندوق الشباب والتشغيل وهو الأول من نوعه على المستوى العالمي لخلق فرص تشغيل جديدة للشباب وهو صندوق ائتماني متعدد المانحين للتشغيل والشباب. كما أشير إلى أنّ وزارة الشباب والرياضة مشكورة على هذا الانخراط.

مسألة أخرى عندما نتحدث عن خطة التنمية ودفع المبادرة هناك إحاطة من قبل الدولة وهذا لا يُنجَز لوحده لأن الدولة موجودة دائما في هذا المجال.

فالدولة موجودة في إطار تطوير المرافقة، في إطار دعم التمويل وفي إطار تيسير النفاذ إلى التمويل من خلال توفير الضمانات وفي التشجيع على الاستثمار الاجتماعي التضامني وتطوير كل سُبُل المرافقة لكل المبادرين والذين يعملون على أساس دفع المبادرة الخاصة.

تساءل أحد النواب حول مسألة تطوير الاقتصاد الرقمي وسنّ القوانين لمواكبة التطورات العالمية الاقتصادية، وهنا أشير إلى أنّ الحكومة تولي أهمية كبرى لقطاع تكنولوجيات الاتصال.

ووزارة تكنولوجيات الاتصال مشكورة في هذا المجال لأنها تعمل على تطوير هذا القطاع باعتباره يمثّل رافعة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد كما يمثّل نقلة نوعية في المنهجية الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالحثّ على مزيد التوظيف والاستفادة من التقنيات التكنولوجية الحديثة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي لدعم القدرة التنافسية وتحسين إنتاجية الاقتصاد التونسي وتحسين مناخ الأعمال لدفع الاستثمار وتوفير فرص العمل اللائق.

هناك عدة قرارات صدرت في هذا المجال:

-هناك عمل على استكمال المنظومة الترتيبية لوظيفة مزوّد خدمات الدفع بواسطة الهاتف الجوّال بالتعاون مع البنك المركزي.

-السعي إلى تقليص استعمال النقد بما يسمّى " le decaching".

-مواصلة التعاون مع الاتحاد البريدي العالمي لتطوير خدمات التجارة الالكترونية وكل ذلكّ تعمل عليه وزارة تكنولوجيات الاتصال بطبيعة الحال بالتعاون مع كل الوزارات المعنية.

تحدثتم كثيرا عن الجباية وقلتم أنّ هناك ضغطا جبائيا كبيرا ولدينا إيرادات مالية مأتاها فقط من الجباية.

فقد ذكرت ذلك المرة الفارطة وأقول بكل صراحة أنه لا بدّ أن نعمل في هذا الظرف بطبيعة الحال على الرفع من القيمة المضافة للقطاعات واسترجاع نشاط بعض القطاعات التي لم تكن تعمل في العشرية وهنا أتحدث عن الفسفاط والصناعات والفلاحة.

كما أنّ السيد وزير الفلاحة يقوم بمجهود جبّار في إطار تنمية هذا القطاع لكن لديه كذلك عدة إكراهات في هذا المجال لكننا نحاول وكما يحاول وزير الفلاحة مع فريقه للتقليص من هذه الإكراهات وتحسين مردود هذا القطاع.

إذن وزارة المالية معروفة لديها الجباية والديوانة ولديها كل ما يتعلق بالدفع والأداءات والاستخلاص موجود في وزارة المالية.

في هذا الظرف لا نحثّ المطالب بالأداء على القيام بواجبه الجبائي الدستوري لم نطلب منه أكثر من ذلك فقط يقوم بواجبه. حينئذ كيف سنجد توازناتنا على مستوى الموارد الجبائية؟

لما أقول المُطالَبُ بالأداء فذلك يعني في المفهوم الواسع كل ما يتعلق بـ " un contribuable concerné par la fiscalité" وحتى من يحصل على أجر مثلنا مثل الجميع " on est concerné par la fiscalité".

نحن في هذا الظرف لم نقم بالترفيع في الزيادة وتأملون في نقاش قانون المالية فصلا فصلا وخلافا لما يُتَدَاوَلُ أنّ قانون المالية هذا أثقل كاهل المواطن بالجباية وبودّي هنا لو تشرحوا لي هذه المسألة لأنه في تقديرنا لم نرفّع لا في "TVA" ولا في " droit de consommation" بما معناه الأداء على القيمة المضافة والمعلوم على الاستهلاك. وقد ذكر أحد النواب مسألة معلوم على الاستهلاك بـ 7% فيما يتعلق بـ "photovoltaïque" ذلك لم يكن معلوم على الاستهلاك السيد النائب بل هي أقل نسبة في "TVA" فنحن لدينا اليوم 19 و13 و7 يعني عندما نمنح 7% لـ "photovoltaïque" فهو امتياز لأنه في النسبة الدنيا وليس معلوما على الاستهلاك.

إذن، وبالرجوع لمسألة الضغط الجبائي وما إلى ذلك ففي قانون المالية لم نرفّع في الضريبة على الدخل ولم نرفّع في الضريبة على الشركات ولا على الأداء على القيمة المضافة ولم نقم بالترفيع في معلوم على الاستهلاك حتى على مستوى المعاليم الديوانية.

على مستوى المعاليم الديوانية، هناك مقاربة بخصوص الفواكه على مستوى النسب للحدّ من التهريب وهذا كان بطلب وإن شاء الله سيقلّص من مسألة التهريب.

يعني كل ما يتعلق بالمعاليم الأخرى أغلبها معاليم مقابل إسداء خدمة "un droit en Contrepartie d'un service" وهو ليس " impôt ou taxe.".

نعود إلى مسألة الجباية، هناك من ذكر من السيدات والسادة النواب أنهم لم يروا إصلاحا جبائيا. لا بل هناك إصلاح جبائي وانطلقنا فيه وقانون المالية لسنة 2022 الذي أصدر مرسوما فيه إجراءات للإصلاح.

وقانون المالية لسنة 2023 نفس الشيء خرج بمرسوم فيه إجراءات جبائية تندرج في إطار إصلاح المنظومة الجبائية. وقانون المالية لسنة 2024 فيه كذلك بعض الإجراءات في هذا الخصوص وعندما نقول إصلاح المنظومة، كيف سيكون إصلاح المنظومة؟ هل بالترفيع أكثر في الضرائب؟ هل بزيادة الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والأداء على القيمة المضافة؟

بلى، فإصلاح المنظومة الجبائية لن يكون بالترفيع في الضرائب بل بتوسيع القاعدة لتشمل كل الأشخاص الذين لم ينخرطوا في أداء الواجب الجبائي ونذكر بالأساس العاملين اليوم في القطاع الموازي هذا هو المعنى الحقيقي للإصلاح.

توسيع القاعدة، تخفيف العبء وهذا ما سنقوم به في إطار مراجعة جدول الضريبة على الدخل قلنا أنّ خلال هذه السنة سوف تكون هناك كلفة كبيرة بالعلاقة مع التوازنات يصعب إدراج هذا المقترح ضمن ميزانية 2024.

التصدي للتهرب، التصدي للاقتصاد الموازي، تعصير الإدارة عبر الرقمنة. كل ذلك يندرج في إطار إصلاح المنظومة الجبائية.

تحدّث عدة نواب محترمون عن مسألة التعامل مع التونسيين بالخارج وقلتم أنّنا اليوم ألِفْناهُمْ في إطار التحويلات النقدية التي يقومون بها بالعملة وقد ساهموا بالمساعدة في " les réserves en devise" ومساعدة الاقتصاد التونسي.

وأنا في الحقيقة من هذا المنبر أتوجه إليهم بتحية تقدير واحترام وهم في الأخير يحملون دمنا ودم تونس وحتى لو لم يكونوا متواجدين معنا على نفس التراب هم معنا بقلوبهم. طبعا، نحن نمنحهم أولويات حتى في ظل وجود صعوبات التي يمكن أن تكون هناك صعوبات ولكن هناك جملة من الامتيازات جميعكم على علم بها.

وكل العائلات التونسية لديها أقَاربٌ يعيشون بالخارج ولديهم امتيازات عند دخولهم للتراب التونسي على مستوى توريد السيارات، على مستوى توريد الأمتعة، على مستوى توريد الشاحنات والمعدات في إطار بعث المشاريع، على مستوى التسجيل بالمعلوم القارّ في إطار اقتناء المساكن والأراضي، ولدى عمّالنا التونسيين بالخارج امتيازات لا نتمتّع بها نحن المتواجدون على التراب التونسي.

كذلك على مستوى جاهزية الدولة من ديوانة وإدارة الحدود والأجانب في وزارة الداخلية عند موسم عودة التونسيين بالخارج، هناك جاهزية نعمل عليها جيدا لكي نستعدّ لاستقبال أخواتنا وإخواننا الذين يحلّون ببلادنا لقضاء العطلة ولا بد أن نكثّف من مواقع الإرشاد للإحاطة بهم حتى نقدّم لهم المعلومة لمتابعة ملفاتهم ونعالج الوضعيات التي تستدعى البتّ ونركّز كذلك على الجانب الإعلامي لتوجيههم ونرشد المقيمين بالخارج، نحاول أن نبلغهم لأن هناك آليات اليوم موجودة بالتشريع وبالقانون أحيانا لا يكونون على علم بها وفي الحقيقة كل هذا يتطلب الاطلاع على العمل داخل الإدارة وداخل المؤسسات.

وقد وردت علينا عدّة رسائل شكر من بعض التونسيين بالخارج هذه السنة يشكرون من خلالها أجهزة الديوانة والحدود والأجانب، لوجود تعَاطٍ استثنائي عند عودة التونسيين بالخارج إلى بلادنا، هم تونسيون مغتربون ولكننا نشعر بوجودهم معنا كل يوم.

حتى على مستوى الادخار وما إلى ذلك نحن اليوم لدينا كل ما يتعلق بالإيداعات بالعملة وبالنسبة للسندات بالعملة فإنّ الفوائض المتأتية منها هي كذلك معفاة من الضريبة حتى نشجعهم على الادخار بالعملة في بلادهم يعني أنّ هناك تحفيزات ولكن العديد لا يرتؤون إليها. وخلال سنة 2021 أرسلنا بجذاذات لمؤسساتنا العاملة بالخارج للتعريف بهذه الجذاذات وما تحتويه من امتيازات يتم منحها للتونسيين العاملين بالخارج.

هناك عدّة أسئلة وردت على مستوى الوزارات المعنية وعلى مستوى الحكومة وقد ساعدني زملائي الوزراء في تقديم بعض المؤشرات على بعض الأسئلة لكنني أعلم أنه في لِقائِكُم المباشر معهم في الجلسات العامة حول المهمات سوف يقدّمون لكم توضيحات وإجابات أكثر دقة وأفضلها لأنهم "ils sont sur le terrain" يعرفون أكثر مني الإشكاليات على مستوى وزاراتهم.

إذن في المجال الاجتماعي، تحدّث العديد من السيدات والسادة النواب المحترمين عن المجال الاجتماعي، أولا هذه الجملة الأولى التي يجب علينا أن نعرفها وهي أنّ الدولة من المُحَال أن تتخلى عن دورها الاجتماعي، والسيد الرئيس يؤكد على ذلك في كل خطاب له أنّ الدولة لن تتخلى عن دورها الاجتماعي بل سنعمل على تطويره نحو إرساء الدولة الاجتماعية الراعية التي يجدّد كل مواطن حقّه فيها من خدمات اجتماعية، صحة، نقل، تربية وتعليم.

وهذا ما نعمل عليه بكل جهد رغم كل الصعوبات والإرث الثقيل الذي وجدناه وأكبر دليل هو قانون المالية، وسأذكر السبب من وراء تأكيدي على قانون المالية وما يحتويه على الصعيد الاجتماعي حيث أكد على مسألة التعويل على الذات وأكد كذلك على مستوى تكريس الدور الاجتماعي للدولة.

ورد علينا سؤال يتعلق بالمساعدات الغذائية التي تُمْنَحُ لبعض الفئات: تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بمجهود كبير في هذا الأساس وذلك عبر التحويلات المالية القارة والمساعدات الظرفية المالية والعينية وهذا عبر وحداتها المحلية وعبر الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي حسب الكميات المتوفرة، وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بهذا العمل على مدار السنة.

نبقى دائما في إطار الجانب الاجتماعي، وأقول أنّ في قانون المالية هناك الترفيع في نفقات التدخلات الاجتماعية، وتشمل هذه النفقات الفئات محدودة الدخل فقد رفّعنا في المنحة المسنِدة لها بزيادة 20 دينار لتصبح 240 دينار ورفّعنا في عدد العائلات المعنية بهذه المنحة بزيادة 10 آلاف عائلة أخرى حيث كان العدد سابقا 320 ألف ليصبح 330 ألف عائلة.

كذلك كل ما يتعلق بالمنح المسْنَدَة من قبل الدولة بالنسبة للأطفال في إطار العودة المدرسية، في مجانية النقل لأبناء العائلات المعوزة، تمويل مشاريع صغرى لفائدة العائلات الهشة، المنحة المُسْنِدَة لفائدة الأطفال دون ست سنوات بحساب 220 ألف منتفع.

بالنسبة للمعوقين، هناك مساعدات على بعث موارد رزق لفائدة المعوقين، منح الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة، تسيير مراكز رعاية المسنين.

الدعم الذي تمنحه الدولة من خلال صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية، المنح والقروض الجامعية سواء كانت منح داخل الجمهورية أو مسندة للخارج أو قروض جماعية مسندة بالداخل والخارج مع منح إعانات لأبناء التونسيين بالخارج المزاولين تعليمهم بتونس.

بالنسبة للطلبة المعوزين تكون المنحة بـ 500 دينار بعنوان منحة الاندماج في الحياة الجامعية لحساب 36 ألف طالب.

نبقى دائما نتحدث في الجانب الاجتماعي، وقد تساءل أحد النواب المحترمين قائلا: ماذا فعلت الحكومة للفقراء والأطفال؟

مع الإشارة إلى أنّ وزارة المرأة تقوم بعمل كبير جدا، حيث تمكنت من ضبط فئة معينة من صاحبات الشهائد الجامعية من فئة النساء يعني 1600 منتفعة تحصّلنَ على مشروع ضمن برنامج رائدات. وهذا قد تمّ مع الحكومة ومع وزارة المرأة في هذه الحكومة الحالية.

وكذلك تحصلت 1700 امرأة وأسرة على موارد رزق، 20 ألف طفل ينتفع بالتربية ما قبل المدرسة مجانا وقمنا بالترفيع في العدد خلال سنة 2024 ليصل إلى 25 ألف طفل، ونشير هنا إلى أنّ الدولة تنفق على مصاريف إدماجهم برياض الأطفال بحساب ما يقارب بين منحة مباشرة وغير مباشرة ما يقارب 100 دينار بالنسبة لكلّ طفل.

700 طفل ينتفع بخدمات الإعاشة والمستلزمات المدرسية في مركبات الطفولة والمراكز المندمجة.

كذلك انطلقت وزارة الأسرة في برنامج القيروان التمكين الاقتصادي لعاملات الفلاحة وكذلك في سيدي بوزيد كما أنّ ولاية القصرين لها نصيب في هذا الشأن.

بالنسبة إلى مشروع رائدات، هناك 140 امرأة رائدة انتفعت بمشروع ضمن برنامج رائدات بالقصرين.

برنامج أمهات التلاميذ، عدد المنتفعات بموارد الرزق 175 امرأة باعتمادات قدّرت بـ 350 ألف دينار وعدد الأطفال 220.

إذن كل هذه الإنجازات تمّت على مستوى عمل الحكومة ككل ووزارة المرأة على وجه الخصوص.

في وزارة المرأة حسب المعطى المقدّم لي هناك مركب للطفولة بعقارب مُتكفّل لـ 36 طفل وهناك اعتمادات للتهيئة في سنة 2024 ورسّمناها في هذا الخصوص.

28 طفل ينتفع ببرنامج "روضتنا في حومتنا "على مستوى جهة عقارب.

تقدّم نائب محترم عن جهة القصرين بسؤال يتعلق بالأدوية الخصوصية، وهنا نشير إلى أنّ وزارة الشؤون الاجتماعية تعتزم عبر "CNAM" تركيز لجنة تهتمّ بالأدوية الخصوصية بالمستشفى الجهوي بالقصرين بالتنسيق مع وزارة الصحة. وسيخوّل لفروع الضمان الاجتماعي أو الانتفاع بالضمان الاجتماعي عبر المصحات وتركيز وحدات إسداء الأدوية الخصوصية بأقاليم المراقبة الطبية للـ "CNAM" في كل المجالات.

موضوع ذوي الإعاقة ما دمنا نتحدّث حول المسائل الاجتماعية، ففي هذا الشأن قدّمنا كل التفاصيل وإنّ ذوي الإعاقة المعنيين بالانتفاع بالامتياز الجبائي ليست الفئة التي اسْتُهْدِفَت من خلال ترشيد الامتياز بل بالعكس فهؤلاء هم إخواننا نكنّ لهم كل الاحترام والتبجيل ونقدم لهم المساعدات اللازمة وأغلبهم قاموا بحلّ الإشكاليات.

تحدّثنا عن مسائل أخرى وطلبات لم تحظ بالموافقة تخص أشخاص غير معنيين بالقانون الجاري به العمل وكذلك السيارات من حيث سعة الاسطوانة والثمن ومن حيث فخامتها هي كذلك غير معنية بهذا الامتياز. لكن ما أريد أن يبعث فيكم الاطمئنان أنّه بقي إلاّ القليل وقد وقع تمرير مشروع الأمر المتعلق بشروط الانتفاع بالامتياز الجبائي بالنسبة لحاملي الإعاقة على آخر مجلس وزراء وإن شاء الله سيحلّ عدّة إشكاليات وهو بصدد النشر.

وردت علينا عدة أسئلة على مستوى عدة جهات، على مستوى الصحة تحدثتم حول أطباء الاختصاص ووزارة الصحة بالنسبة لميزانية سنة 2024 تمت برمجة اقتناء على مستوى الجهات طاولات جراحة وأجهزة تصوير بالصدى وآلات طبية أخرى وكذلك على مستوى انتداب أطباء الاختصاص هناك 21 طبيب و5 أطباء اختصاص.

بالإضافة إلى ذلك فقد تمّ دعم ميزانية مستشفى القصرين بالمستلزمات الطبية الضرورية.

بالنسبة إلى مشروع المستشفى متعدّد الاختصاصات بباجة، فإنّ الوزارة بصدد انتظار إيجاد مصدر للتمويل، ما زلنا نترقب مصدر تمويل "avec les bailleurs" والمساعي متواصلة في هذا الصدد بالتنسيق مع جميع الوزارات المعنية.

مستوصف سيدي الهاني بسوسة، التنسيق مع الإدارة الجهوية للصحة بسوسة لتهيئة وصيانة المؤسسة المعنية ويبقى تحويلها إلى مستشفى محلّي بصدد الدرس لإنجاز هذا الطلب.

بالنسبة لسيدي بوزيد أو المستشفى الجامعي بسيدي بوزيد، هناك خمس مشاريع ممولة بقروض خارجية لتطوير الخدمات الصحية بالجهة يشمل كل الخطوط. وبالنسبة للمستشفى الجامعي المذكور تم إمضاء عقد الدراسات المعني وفي شهر أكتوبر 2023 انطلقت الأشغال ولمدة تعاقدية.

فيما يتعلق بالمشاريع الصحية المعطلة بجهة بنزرت، تم التنسيق مع السلطة الجهوية وستنطلق إجراءات إبرام الصفقات واستكمال الأشغال في أفضل الآجال.

بالنسبة إلى مشروع صيانة مستشفى قابس، صحيح أن المقاولة المشرفة على العمل تواجه صعوبات والجهة بصدد العمل بالتنسيق مع وزارة التجهيز لحلحلة هذا الإشكال.

وردت علينا عدة أسئلة تتعلق بالتشغيل والشباب وهناك تساؤل حول برنامج الحكومة للتشغيل والشباب وهنا يمكننا القول أنّه تمت برمجة أكثر من 132 ألف منتفع من البرامج النشيطة للتشغيل منهم 65 لفائدة حاملي الشهائد العليا بالنسبة لسنة 2024.

دفع التشغيل والحدّ من الهجرة غير الشرعية والتشغيل عبر بعض الاتفاقيات الثنائية هناك اتفاق تونسي فرنسي فيه حصة سنوية للتشغيل واتفاق تونسي ايطالي فيه حصة للتشغيل.

لا ننسى كذلك تدخل الدولة عبر منح التمويلات اللازمة لفائدة المشاريع والمؤسسات الصغرى وهناك عدد كبير في هذا المجال حيث تم إسناد لفائدة مشاريع المؤسسات الصغرى 12 ألف و58 قرضا خلال العشر أشهر لسنة 2023 ومن المؤمّل أن تساهم في إحداث 18 ألف موطن شغل وهذه القروض تمّ إسنادها خلال سنة 2023.

استفادة شريحة حاملي الشهائد العليا بالنصيب الأكبر 32 من عدد المشاريع الممولة و37 من كلفتها وهذا عن طريق بنك BTS ومن المؤمّل أن تخلق مشاريع أصحاب الشهائد العليا 6000 موطن شغل.

كما يتدخل البنك بصفة مباشرة في قروض صغيرة مسندة من قبل جمعيات القروض، هناك إحداث خط تمويل بمقدار 20 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل لفائدة الفئات الضعيفة بشروط تفاضلية.

كما سنتداول معكم مشروع قانون المالية في الأيام المقبلة، هناك دعم وخطوط تمويل موضوعة من قبل الدولة لفائدة هذه الفئة التي تشكو من النفاذ إلى التمويل.

هناك سؤال تحدث عن المبادرة الخاصة، قامت الدول خلال سنة 2022 برصد 30 مليون دينار لفائدة مؤسسات الاقتصادي والاجتماعي والتضامني. كما رصدت الدولة كذلك 20 مليون دينار سنة 2023 لفائدة الشركات الأهلية وهذا المبلغ رفّعناه بزيادة 20 مليون دينار أخرى في قانون المالية لهذا العام.

كذلك بسّطنا ويسّرنا في شروط النفاذ إلى التمويل بالنسبة لهذه المؤسسات وسنرى هذا في مشروع قانون المالية.

بالنسبة إلى الشباب الرياضة، أنّ الاستثمار الرياضي من أولويات وزارة الشباب والرياضة عبر آلية PPP آلية دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص.

دعم السياحة الرياضية ودعم شركة النهوض بالرياضة التي تعاني من المنافسة غير الشريفة، كذلك تعمل وزارة الشباب على عمل يتعلق بإنشاء الشركات الرياضية في مشروع قانون الهياكل الرياضية.

فيما يتعلق بالفضاءات الترفيهية، هناك عمل على مزيد إنجاز مشاريع في إطار دور الشباب وبرمجة في إطار مشروع المخطط الذي سنقدمه في الأيام القادمة 2025/2023. مثلا على مستوى منطقة سيدي حسين هناك برمجة لإحداث ملعب بلدي بكلفة 2 م د.

مسألة الفلاحة والشحّ المائي، تقوم وزارة الفلاحة بالتعاون مع وزارة الداخلية ووزارة الدفاع بعمل كبير. المعذرة هذا يتعلق بمكافحة الصيد العشوائي عبر عمليات مراقبة يتم على إثرها أخذ الإجراءات اللازمة.

حماية الموارد المائية ودعمها، اليوم تعمل وزارة الفلاحة على بلوغ نسبة كبيرة لتعبئة السدود، بلوغ نسبة تجهيز المساحات القابلة للريّ بمعدلات استثنائية تتطلب معدات اقتصادية في المياه.

الترفيع في كميات المياه المستعملة في الريّ، سيتم تفعيل المناطق السقوية حال توفّر الأمطار "ونتمنى أن يرحمنا الله بالغيث النافع". هذا ويتم العمل على حوكمة هذا القطاع من خلال تطبيق القانون في مجال استغلال المياه والقضاء على الريّ العشوائي.

وقد عرضنا عليكم هذا المرة الفارطة في الميزان الاقتصادي هناك عدة مشاريع اليوم منها مشاريع في إطار الاستكمال إن شاء الله تتعلق بتحلية مياه البحر، حيث أعدّت وزارة الفلاحة مثلما تعلمون برنامجا في هذا المجال وقامت بتركيز محطة بجربة وقابس وستدخل في الخدمة نهاية هذه السنة. أمّا محطة صفاقس فسوف تدخل الخدمة في شهر جوان 2024 وأخرى في تونس تدخل الخدمة في أقرب الآجال وتجدر الإشارة أنّ تنفيذ هذا البرنامج يدخل في إطار توفير مياه الشرب للمواطنين في ظل انحباس الأمطار.

ما زلنا نتحدث كذلك حول شحّ المياه، هناك مشروع لتعصير المناطق السقوية بولاية الشمال على مساحة 23 ألف هكتار بتكلفة جملية تقدّر بـ 410 م د منها 10 آلاف هكتار بولاية جندوبة وسُدّيْ ملاق وبوهرتمة مخصصان للمناطق السقوية بولاية جندوبة إلاّ أنّ تواتر سنوات الجفاف المتتالية أثرت على الموارد المائية بهذه المنطقة.

بالنسبة إلى سدّ بربرة، تم القيام بطلب عروض لإزالة الانسداد على مستوى قناة جلب المياه لمحطة الضخ أشغال تحت الماء وقد حددت آخر الآجال لتقديم العروض يوم 27 نوفمبر 2023.

تحدثتم عن مجلة المياه وسيتم تقديمها إلى رئاسة الحكومة في أقرب وقت وتمريرها على البرلمان في وقت لاحق.

فيما يخص التجارة، أريد اليوم طمأنة النائب الذي تحدث عن مسألة الاحتكار، أنّ مكافحة الاحتكار والمضاربة هي من أولويات عمل هياكل الدولة التي تبذل مجهودات يومية للتصدي لهذه الظاهرة وفق برامج عمل دورية مشتركة.

وأسوق في هذا الإطار رقما على سبيل الذكر، الدولة وعندما أقول الدولة فهذا يعني الوزارات المعنية كوزارة الداخلية ووزارة التجارة ووزارة المالية هناك رفع لـ 27 ألف و477 مخالفة خلال الفترة المنقضية من هذه السنة فضلا عن حجز آلاف الأطنان من المواد الأساسية وجملة من العقوبات الإدارية في الغلق والمنع من التزود.

من جهة أخرى تم الانطلاق في تنفيذ خطة إستراتيجية لضرب هذه الظاهرة من جذورها باعتبارها للأسف أصبحت عقلية متجذرة تقوم على الوقاية والاستباق بالتوازي مع المراقبة اللاحقة وذلك من خلال:

-تأمين الوفرة في العرض لمختلف المواد،

-رقمنة مسالك التوزيع وأنشطة المتعاملين فيها وإعادة تنظيم منوالها،

-تطوير المنظومة التشريعية والمؤسساتية لمكافحة الاحتكار.

تساءلتم حول كيفية توجيه المواد الأساسية للعائلات المستحقة، وزارة التجارة وتنمية الصادرات تقول للنائب المحترم الشغل الشاغل لتوفير هذه المواد للعائلات المستحقة هو الشغل الشاغل للدولة وعلى مستوى الوزارة يتمّ القيام بمجهودات يومية لتعديل وضع التزويد وتوجيه العرض حسب الحاجيات سواء للمناطق والقطاعات.

صحيح تعترضنا أحيانا صعوبات بالمناطق الداخلية نظرا لضعف نسيجها التجاري لكن نحاول قدر الإمكان توجيه كميات كبيرة تحت الإشراف المباشر لمصالح وزارة التجارة.

في نفس الوقت نقوم حاليا بالتحضير لجملة من المسُوحَات الميدانية أي "ratissage" لإعادة تدقيق حاجيات المناطق من أهم المواد الأساسية وتشخيص حاجياتها من نسيج تجاري يؤمّن وصولها للمواطنين.

كما نعمل بالتوازي على تنظيم مسالك التزود بهذه المواد ورقمنتها وتشبيكها في كل الحلقات ومع قواعد بيانات بقية الإدارات لضمان أكثر استرسال وشفافية في مسالك التوزيع لقطع الطريق أمام عملية الاحتكار.

وعلى كل حال مصالحنا المركزية والجهوية في وزارة التجارة منفتحة لحلّ هذه الإشكاليات بالسرعة المطلوبة كلما بلغ إلى علمها هذه التجاوزات.

سوق الجملة والخضر والغلال بجبنيانة، نعرف اليوم أنّ هذا السوق غير موجود بالمخطط المديري لأسواق الجملة ويقع في محيط حماية سوق الجملة بصفاقس. ولم تتقدم البلدية بأي ملف في هذا المجال للمصالح المختصة والوزارة منفتحة على هذا الاقتراح.

بخصوص الاستثمار بمنطقة القصرين وإحداث منطقة تبادل حرّ بين الجزائر والقصرين، فقد قامت وزارة التجارة بإنجاز دراسة عن طريق مكتب دراسات تتعلق بإحداث مخطط مديري لإنشاء مناطق حرة تجارية على الحدود التونسية الجزائرية، ومن مخرجات هذه الدراسة تمّ اقتراح إحداث أربع مناطق حرّة: منطقة حرّة بمعتمدية فريانة من ولاية القصرين، منطقة حرّة بمعتمدية ساقية سيدي يوسف من ولاية الكاف، منطقة حرّة بمعتمدية حزوة من ولاية توزر، منطقة حرّة بمعتمدية غار الدماء من ولاية جندوبة.

وباعتبار أن مقومات نجاح المناطق الحرة على الحدود المشتركة التونسية الجزائرية مرتبطة بالمصلحة الاقتصادية لِكِلاَ البلديْن بادرت وزارة التجارة بتكثيف المشاورات مع نظيرتها الجزائرية لتوحيد المقاربات، وسيتم في أقرب الآجال عرض نتائج الدراسة ونتائج المشاورات مع الجانب الجزائري على أنظار مجلس وزاري لاحق.

فيما يتعلق بوزارة التجهيز، في الحقيقة أنّ السيدة وزيرة التجهيز قدمت لي عدة أوراق تتعلق بانجازات الوزارة وبكل صراحة فهي إنجازات كبيرة وكبيرة جدا قامت بها وزارة التجهيز تحت قيادة السيدة وزيرة التجهيز.

تحدثتم حول توزيع المساكن الاجتماعية، إنّ وزارة التجهيز منكبّة على هذا الملف وهذا بتعليمات من السيد رئيس الجمهورية الذي يوليه الأولوية.

وزارة التجهيز بصدد إعداد القائمات النهائية من طرف اللجنة الجهوية، تحدثتم عن منطقة سيدي حسين بالنسبة لتوزيع المساكن الاجتماعية.

إذن، فالوزارة بصدد إعداد القائمات النهائية من طرف اللجنة الجهوية برئاسة ولاية تونس وهي متقدمة وسيتم التوزيع حالما تكون كل القائمات جاهزة بالنسبة لسيدي حسين.

مع الإشارة على حرص كامل الحكومة على توزيع كل المساكن الجاهزة في أقرب الآجال حال جاهزية القائمات المنتفعة بها.

كذلك في إطار تقريب الخدمات للمواطن وإسداء أفضل الخدمات الاجتماعية، فقد تم إحداث وحدة جديدة للنهوض الاجتماعي بمنطقة سيدي حسين ستنطلق إن شاء الله في مفتتح سنة 2024. وكذلك برنامج في سنة 2024 سيتم إحداث فرعا للصندوق الوطني للتأمين على المرض بمنطقة سيدي حسين.

وزارة التجهيز كذلك على مستوى ولاية قفصة وإيصال الطريق السيارة إلى قفصة، نشير إلى أنّ دراسة إيصال الطريق السيارة إلى قفصة عبر سيدي بوزيد جاهزة وحاليا بصدد التصفية العقارية لهذا الجزء من الطريق. وتم الانطلاق في إنجاز جزء من الطريق السيارة الرابطة بين تونس وجلمة وستتم في المرحلة القادمة إنجاز بقية الأقساط للطريق السيارة لتصل إلى سيدي بوزيد وقفصة ومن جلمة إلى القصرين.

كذلك وزارة التجهيز على تقدّم أشغال مستشفى متعدد الاختصاصات بقفصة، والجواب أنّه في مرحلة الانطلاق في الدراسات، تم الانتهاء من إعداد مشروع العقد مع مجمع مكتب دراسات للقيام بالدراسات اللازمة ومتابعة الأشغال وقد صادق المموّل على ذلك وإن شاء الله سيتم بعد الانتهاء من الدراسة الانطلاق في الأشغال.

هناك في الحقيقة عدة إنجازات على مستوى التجهيزات والبنية التحتية التي تقوم بها وزارة التجهيز في ولاية جندوبة، الإسراع في إنجاز الطريق السيارة بوسالم إلى الحدود الجزائرية ويبلغ طول هذا المشروع 75 كلم وكلفة الأشغال 2500 م.د ويتكون من قسطيْن بوسالم فرنانة بطول 40 كلم بكلفة 568 م.د والقسط الثاني يربط فرنانة بالحدود الجزائرية والانطلاق في تحرير الحوزة العقارية للمشروع وسيتم بعد إيجاد التمويل على مراحل وعلى أقساط وكامل التفاصيل ستقدّمها لكم السيدة وزيرة التجهيز.

كذلك هناك عدة برامج تعمل عليها وزارة التجهيز في مجال السكن.

تهيئة الملعب الأولمبي بسوسة وهذا العمل كذلك تعمل عليه وزارة التجهيز وستقدم لكم كافة التفاصيل في هذا الشأن.

سيدي بوزيد المستشفى الجهوي بجلمة، سيتم الإعلان عن طلب العروض في فيفري 2024 إن شاء الله بالنسبة لمستشفى سيدي بوزيد.

تعصير الخدمات الصحية بسيدي بوزيد وذلك بتحديث المستشفى الجهوي بالرقاب ومستشفى المكناسي.

الانطلاق في الدراسات المعمارية، انطلقت من 9 أكتوبر 2023 وستنتهي إن شاء الله في موفّى سنة 2024 وسيتم الإعلان عن طلب العروض بالأشغال خلال نهاية سنة 2024.

مسبح القيروان، كذلك تاريخ انطلاق أشغاله انطلق في 23 جانفي 2023 والملف موجود لدى وزارة التجهيز وهي بصدد متابعته بكل اهتمام.

الوضعية البيئية وسكب المياه المستعملة على مستوى ولاية سوسة هناك طلب عروض لتعيين مقاولة لجهر حوالي 2 كلم من مجرى هذا الوادي وفتح العروض سيكون يوم 14 نوفمبر 2023 وسيتم عرض تقرير تقييم العروض على أنظار اللجنة المختصة للصفقات بالنسبة لهذا المشروع في الأيام القليلة القادمة.

ولاية سوسة إحداث مركز بسيدي الهاني بكلفة 2،5 م.د وتم الإعلان عن المناظرة المعمارية وأتمت لجنة التحكيم أعمالها وسيتم عرض أعمال اللجنة على أنظار اللجنة الجهوية للصفقات في نهاية شهر نوفمبر 2023.

وردت علينا أسئلة في خصوص ميناء النفيضة وسوف يمدّكم السيد وزير النقل بكل التفاصيل إن شاء الله في الجلسة العامة حول مهمة وزارة النقل.

هناك من تساءل حول مؤسسة فداء، بطبيعة الحال مؤسسة فداء اليوم تقوم بعملها ولها جاهزية تامة اليوم في العمل وتقديم الإحاطة الصحية والمادية والعينية بالنسبة للفئة المتعلقة بعائلات الأمنيين والعسكريين.

وبالعكس مؤسسة فداء قامت وبمبادرة منها بمخاطبة كل المعنيين لتقديم الطلبات في هذا الشأن نظرا لما تكتسيه هذه المؤسسة من أهمية بالنسبة لإخواننا من عائلات شهدائنا وأبطالنا من الأمنيين والعسكريين.

التدقيق الشامل في الانتدابات تعمل عليه اللجان وتقوم بعمل جبار ولا أستطيع الحديث عن مسألة لم تحسم بعد نتائجها وستكون النتائج إن شاء الله في مستوى العمل الذي يقومون به.

السيد رئيس الحكومة قام بإمضاء 26 إذن بمأمورية في هذا المجال وهو الساهر على أعمال هذه اللجان التي تعمل على تطهير الإدارة.

السيدة وزيرة العدل حول المحكمة الابتدائية بجربة، أمر الإحداث تم إصداره "promulgué" وجاري العمل عل توفير المقرّ وتوفير التجهيزات اللازمة للانطلاق في عمل هذه المحكمة.

موضوع الحضائر نفس الشيء، هو عمل جبار تقوم به على مستوى رئاسة الحكومة وعلى مستوى الفئات المعنية وهناك تقدم في إنجاز تسوية ملف عمال الحضائر وكذلك تم اتخاذ عديد الإجراءات وهناك نصوص ترتيبية بصدد الإعداد وسيتم إصدارها وإرساء منصة رقمية في هذا المجال.

الانطلاق في إجراءات إدماج الدفعة الثانية وتعرفون أن الدفعة الأولى تم إدماجها وتعمل الحكومة على إدماج الدفعة الثانية من عملة الحضائر وتعرفون أنها مقسمة على دفعات وكل دفعة فيها 6000 وهذه الدفعة هي المرحلة قبل الأخيرة من عمليات أو من إجراءات الإدماج على مستوى عملة الحضائر.

عذرا السيدات والسادة النواب، هناك بعض التفاصيل يمكن أن يتساءل أحد النواب أنني لم أمدّكم بالإجابة مباشرة ولكنني حاولت من خلال هذه المداخلة أن أقدّم بعض الإيضاحات على تدخلاتكم. وهذا نقاش عام مسّ كل القطاعات، مسّ كل الوزارات ومسّ كل المشاغل لكن هناك إن شاء الله جلسات ستكون حسب المهمات مع كل وزير ومع كل وزارة على حِدَهْ وسيتمّ تقديم كل التفاصيل لكم بكل صدر رحب، ولا يمكننا أن نتواصل ونتقدّم مع بعضنا من أجل صالح هذه البلاد إلاّ بهذه النقاشات وبالنقد البنّاء وبالتواصل بيننا.

شكرا السيدات والسادة النواب على كل هذه التدخلات وستجمعنا لقاءات مع بعضنا إن شاء الله في الأيام القليلة القادمة وشكرا (تصفيق).

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيدة وزيرة المالية ولكافة أعضاء الحكومة الحاضرين معنا على كل هذه البيانات والإفادات التي أتت على مختلف المواضيع والمسائل التي تمت إثارتها.

ونثمّن عاليا هذه الجلسة التي تكتسي أهمية بالغة ومنطلقا للارتقاء بالأداء التشريعي والرقابي لنواب الشعب الذين يجددون تأكيدهم على المضيّ قُدُما بالشراكة مع الحكومة من أجل مزيد حوكمة المسار التشريعي وسنّ التشريعات التي ترمي إلى تحقيق انتظارات المواطن من جهة والنظر في سُبل تطوير المهمة الرقابية وخاصة جلسات الحوار حتى تتحقق النجاعة المطلوبة من جهة أخرى.

فتحسين الأداء ومزيد تجويده هدف جامع نرمي كلنا إلى بلوغه وسيبقى دوما هاجسنا الأكبر.

شكرا موصولا مجددا للسيد رئيس الحكومة على بيانه وحضوره معنا بالأمس والشكر أيضا للسيدات والسادة أعضاء الحكومة الحاضرين بيننا.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وهنا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذه الجلسة العامة على أن نشرع خلال الجلسة القادمة في مناقشة المهمات الخاصة وسنرفع هاته الجلسة الآن على أن نجتمع على الساعة الثالثة والنصف من جديد لبداية النظر في المهمات الخاصة وشكرا لكم.

(كانت على الساعة الواحدة وأربعين دقيقة بعد الزوال)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدة والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى رئاسة الحكومة وتلقوا الإجابة عنها:

محمود العامري بتاريخ 31 أكتوبر 2023، محمد أمين الورغي بتاريخ 3 جويلية 2023، عصام شوشان بتاريخ 7 جويلية 2023، حسن جربوعي بتاريخ 20 جوان 2023، جلال الخدمي بتاريخ 6 جويلية 2023، إلياس بوكوشة بتاريخ 25 أكتوبر 2023، أحمد سعيداني بتاريخ 3 أكتوبر 2023، مراد الخزامي بتاريخ 28 جويلية 2023.

كما تقدم كل من السيد النائب كمال كرعاني بتاريخ 11 أكتوبر 2023 والسيد النائب إبراهيم حسين بتاريخ 11 أكتوبر 2023 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير تكنولوجيات الاتصال وتلقيا الإجابة عنها بتاريخ 7 نوفمبر 2023.

وتقدم كل من السيدة النائبة آمال المؤدب بتاريخ 28 جويلية 2023 والسيد النائب عمار العيدودي بتاريخ 9 أكتوبر 2023 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزير الشؤون الاجتماعية وتلقيا الإجابة عنها بتاريخ 7 نوفمبر 2023.

كما تقدم كل من السيد النائب حسن الجربوعي بتاريخ 10 أكتوبر 2023 والسيد النائب سامي السيد بتاريخ 20 سبتمبر 2023 والسيدة النائبة فاطمة المسدي بتاريخ 6 سبتمبر 2023 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة البيئة وتلقوا الإجابة عنها بتاريخ 8 نوفمبر 2023.

وتقدم كل من السيد النائب صلاح الفرشيشي والسيد النائب سامي الرايس بسؤالين كتابيين إلى السيد وزير التربية بتاريخ 17 أكتوبر 2023 وتلقيا الإجابة عنهما بتاريخ 7 نوفمبر 2023.

كما تقدم كل من السيد النائب عمر بن عمر بتاريخ 28 جويلية 2023 والسيد النائب محمود العامري بتاريخ 31 جويلية 2023 بسؤالين كتابيين إلى وزارة الصناعة والطاقة والمناجم وتلقيا الإجابة عنها بتاريخ 8 نوفمبر 2023.

في حين تقدم السيد النائب أحمد بنور بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة العدل بتاريخ 8 سبتمبر 2023 وتلقى الإجابة عنه.

وأخيرا تقدم السيد النائب أحمد سعيداني بتاريخ 3 أكتوبر 2023 والسيد النائب لطفي الهمامي بتاريخ 16 أكتوبر 2023 بسؤالين كتابيين إلى السيد وزير الداخلية وتلقيا الإجابة عنهما بتاريخ 2 نوفمبر 2023.

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

الموضوع :سؤال كتابي الى السيدة رئيسة الحكومة عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

ما هي أسباب تأخر اصدار أمر الانتزاع لفائدة مشروع المنطقة الصناعية بالقلعة الصغرى؟

علما ان عملية اقتناء العقارات قد تم الشروع فيها منذ 2010 وشارك فيه جميع الأطراف على المستوى المحلي والجهوي وبالتالي فان هذا المشروع قد شهد تأخيرا هاما ومثل مسألة محورية في اهتمامات السلط المحلية والمجتمع المدني باعتبار تطلعات الجهة الى توفير الظروف المناسبة لاستقطاب الاستثمار وتطوير الأنشطة الاقتصادية بالجهة .

وأن عدم توفر منطقة صناعية بالجهة قد أدى الى تدني نسق الاستثمار في القطاع الصناعي من جهة وكذلك الانتصاب العشوائي للأنشطة الصناعية والخدماتية والحرفية داخل الأراضي الفلاحية ومناطق العمران من جهة أخرى وهو ما ينعكس على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

إجابة رئاسة الحكومة

من رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

إلى

السيد المكلف بمهام كاتب عام الحكومة بالنيابة

الموضوع :حول سؤال النائب السيد محمود العامري حول مشروع المنطقة الصناعية بالقلعة الصغرى

المرجع :مراسلتكم عدد ص- 00020230-02-01-2023 بتاريخ 11أوت 2023

المصاحيب :إجابة الوكالة العقارية الصناعية حول سؤال النائب السيد محمود العمري

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بسؤال السيد محمود العمري حول أسباب تأخر اصدار أمر الانتزاع لفائدة المنطقة الصناعية بالقلعة الصغرى، يشرفني اعلامكم أن الوكالة العقارية الصناعية بصدد متابعة مشروع امر الانتزاع وهو في مراحله الأخيرة . وتجدون طي هذا عناصر الإجابة على اهم الإشكاليات الفنية والعقارية المعترضة من قبل الوكالة والمتمثلة أساسا فيما يلي :

- صعوبة النفاذ الى المنطقة الصناعية وربطها بشبكة التطهير،
- تعدد المالكين وتغير الحالة الاستحقاقية والمادية لبعض الرسوم،
- قدرت غرامات الانتزاع والتصفية بمبلغ 2.8 مليون دينار،
- لم تتمكن الوكالة من التحصل على عقار بديل وذلك لتهيئته منطقة صناعية .

والسلام

إجابة حول السؤال الكتابي المقدم من قبل

السيد نائب مجلس النواب محمود العامري

وبعد، تبعا للإحالة سلطة الاشراف والمرفقة بالمراسلة المشار إليها أعلاه والمتعلقة بسؤال السيد النائب محمود العامري بخصوص أسباب تأخر إصدار أمر الانتزاع المتعلق بمشروع تهيئة المنطقة الصناعية القلعة الصغرى من ولاية سوسة، أتشرف بإعلامكم أن مشروع انجاز المنطقة الصناعية القلعة الصغرى والتي قدرت مساحتها المقترحة بـ 54 هك و65 آر و 18 ص ترجع ملكيتها للخواص، وقد تمت المصادقة على الموقع المقترح كمدخر عقاري صناعي منذ سنة 2008.

وعليه، قامت مصالح الوكالة بإعداد مثال الاشغال الخاصة والمختلفة والذي على إثره تم التخلي عن مساحة تقدر بحوالي 16 هك وذلك لطبيعتها الجغرافية المتمثلة في منحدر .وحيث، وبعد أن تم ختم أعمال لجنة الاستقصاء والمصالحة بولاية سوسة تولت الوكالة العقارية الصناعية إبرام عدد 07 عقود بيع مع المالكين بمساحة قدرت بحوالي 06 هك .

وحيث اتضح وجود عديد الاشكاليات الفنية تحول دون إنجاز المشروع من ذلك صعوبة ربط المنطقة الصناعية بشبكة التطهير وصعوبة النفاذ الى المنطقة على مستوى الطريق السيارة، الى جانب تغير الوضعية الاستحقاقية والمادية لبعض الرسوم العقارية، فقد تم إدراج المشروع ضمن المشاريع المعطلة برئاسة الحكومة .ولتجاوز الاشكال تم عقد عديد جلسات العمل مع الهياكل ذات العلاقة .

وحيث تنفيذا للتوصيات المنبثقة عن الجلسة المنعقدة بمقر وزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 30 سبتمبر 2014 تقرر العمل على الإسراع بإصدار أمر الانتزاع وبرمجة دراسة لإنجاز محطة تطهير خاصة بالمنطقة الصناعية من طرف الديوان الوطني للتطهير وإدراجها ضمن ميزانية 2015 ، إلى جانب حث مكتب الدراسات المكلف بدراسة هذا المشروع لتقديم مقترحات بخصوص النفاذ إلى المنطقة الصناعية .

وتجسيدا لهذه التوصيات، شرعت الوكالة في الإجراءات الأولية لاستصدار امر الانتزاع لكن نظرا لتعدد المالكين ولتغير الحالة الاستحقاقية والمادية لبعض الرسوم فقد حال ذلك دون السيطرة القانونية على حوز العقار مع العلم وان غرامات الانتزاع والتصفية العقارية تقدر بمبلغ2.820.000.000د.

ونظرا إلى طول الإجراءات التي شملت التصفية العقارية للموقع المقترح والاشكاليات الفنية التي كانت تشوبه حال دون إدراج المنطقة الصناعية بالقلعة الصغرى بالمخطط التنموي 2016-2020

هذا، وفي إطار ضبط برنامج الوكالة للمخطط الخماسي للتنمية 2021-2025 تمت مراسلة السيد والي سوسة بتاريخ 12 جويلية 2019 لمدنا بمقترحات بخصوص إدراج مناطق صناعية جديدة بولاية سوسة دون توصل مصالح الوكالة بأي مقترح، وبالتالي لم يتسنى للوكالة برمجة المشروع بالمخطط .وبالتالي، فإن مشروع تهيئة المنطقة الصناعية بالقلعة الصغرى حظي بالمتابعة اللازمة ورغم الإشكاليات الفنية والعقارية التي تعلقت به فإن الوكالة بصدد متابعة إعداد مشروع أمر الانتزاع وهو في مراحله الأخيرة .

وحيث تؤكد الوكالة العقارية الصناعية حرصها واستعدادها لإنجاز المشروع .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين الورغى

الموضوع :سؤال كتابي حول وضعية المنطقة الصناعية بجبل الجلود موجّه إلى الوزارة المكلّفة بالصناعة .

-ما هو عدد المؤسسات الصناعية المباشرة للنشاط بالمنطقة الصناعية بجبل الجلود؟

-ما هو عدد المنشآت الصناعية المهجورة والغير مباشرة للنشاط بالمنطقة الصناعية المذكورة؟

- ماهي أسباب عدم اسناد المستثمرين الأجانب مقاسم بالمنطقة الصناعية جبل الجلود على غرار المناطق الصناعية الأخرى؟

-ماهي وضعية المصانع المغلقة منذ سنوات بالمنطقة الصناعية جبل الجلود والتي أصبحت مهجورة؟

-ما السبب وراء عدم تطوير المنطقة الصناعية جبل الجلود وصيانتها باعتبارها أول منطقة صناعية في العاصمة ولها موقع استراتيجي قد يكون قبلة للعديد من المستثمرين الأجانب؟

-ما مدى صلوحية رخصة الاستغلال التي ينتفع بها مجمع اسمنت الخروبة لاستخراج الاسمنت؟

إجابة رئاسة الحكومة

من رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

إلى

السيد المكلف بمهام كاتب عام الحكومة بالنيابة

الموضوع :اجابة السيد النائب محمد أمين الورغي حول سؤال عن المنطقة الصناعية بجبل الجلود

المرجع :مراسلتكم ص-2023-01-02-0001697 بتاريخ 21 جويلية 2023

المصاحيب :- نسخة من مراسلة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية حول تسويغ مقطع حجارة

-نسخة من تجديد استغلال مقطع

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بسؤال السيد النائب امين الورغي عن طريق السيد رئيس مجلس نواب الشعب حول وضعية المنطقة الصناعية بجبل الجلود اتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية :

-تم تهيئة المنطقة الصناعية بجبل الجلود من قبل بلدية المكان وهي غير مصنفة ضمن المناطق الصناعية الراجعة بالنظر للوكالة العقارية الصناعية،

-يبلغ عدد المؤسسات المباشرة للنشاط بالمنطقة الصناعية بجبل الجلود 56 مؤسسة ناشطة في مختلف القطاعات،

-لا يتوفر حاليا بالمنطقة الصناعية جبل الجلود مقاسم شاغرة ليتم اسنادها للمستثمرين الأجانب، أما بخصوص الأرض الشاغرة بالمنطقة الصناعية فهي مرجع النظر الى شركة الدراسات واستصلاح البحيرة الجنوبية وبها جزء تابع لمشروع" سماء دبي"،

- الشركات المغلقة بالمنطقة الصناعية في حدود 11 مؤسسة وهي مؤسسات على ملك الخواص واجهت صعوبات اقتصادية ولا يمكن للوزارة إعادة استغلالها،

-يرجع عدم تطور المنطقة الصناعية بجبل الجلود الى ضعف موارد مجمع الصيانة والتصرف المكلف بالمنطقة ولاتساع مساحتها وعدم قدرته على انجاز مهامه على أحسن وجه،

-أما بخصوص رخصة الاستغلال التي ينتفع بها مجمع اسمنت الخروبة لاستخراج الاسمنت، يتم تجديد عقد التسويغ بين الشركة والإدارة العامة للتصرف والبيوعات التابعة لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية كل 5 سنوات والترخيص لها من قبل الإدارة العامة للجسور والطرقات - إدارة المقاطع والمتفجرات وتجدون طي هذا نسخة منهما .

والسلام

مضمون الوصول مع الإعلام بتسلمه

الإدارة العامة للجسور والطرقات
إدارة المقاطع والمنجرات

إلى السيد أندريا سالينيلي
الممثل القانوني لشركة الإسمنت الإصطناعي التونسي "C.A.T"
طريق Z4 - كلم2 - 1009 الوردية - تونس

2021 09

الموضوع: تجديد الترخيص في إستغلال مقطع حجارة كلسية من الصنف الصناعي كائن بجبل بن عروس بمعتمدية جبل الجلود من ولاية تونس.

المراجع: - مكتوب السيد والي تونس بتاريخ **12** ماي **2020** تحت عدد **005279**.

- مكتوبنا بتاريخ **26** نوفمبر **2020** تحت عدد ص-**2020-13-1607-0000657**.

- مكتوبكم الوارد على الإدارة بتاريخ **03** مارس **2021**.

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه بالمرجع بخصوص مطلبكم المؤرخ في **06** ماي **2020** المتعلق بتجديد الترخيص في إستغلال مقطع حجارة كلسية من الصنف الصناعي كائن بجبل بن عروس بمعتمدية جبل الجلود من ولاية تونس موضوع القرار عدد **101358** الذي إنتهت صلوحيته بتاريخ **14** ماي **2020**، نعلمكم بأن اللجنة الوطنية الإستشارية للمقاطع في جلستها عدد **185** المنعقدة بتاريخ **29** جوان **2021** أعربت عن موافقتها على طلبكم مع دعوتكم لتقديم برنامج زمني للتهيئة ودراسة فنية في تقييم المدخرات المتبقية بالمقطع مع الإلتزام بإحترام مسافة الأمان التي لا تقل في كل الحالات عن 100 متر. وليتسنى لنا إتمام بقية الإجراءات الإدارية نطلب منكم موافاتنا بـ:

- عقد تسويغ معرفا بالإمضاء عليه ومسجلا بالقباضة المالية ومسلما من طرف مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية مصحوبا بمثال بياني مؤشرا عليه.
- نسختان من دراسة فنية في تقييم المدخرات المتبقية في حدود المساحة المرخص فيها (طبقا لمقتضيات كراس الشروط وأمثلة الإستغلال والتهيئة المصادق عليها من طرف الإدارة) والمدة اللازمة للإستغلال مع برنامج زمني مفصل لمراحل أشغال التهيئة مصحوبة بالأمثلة مع الأخذ بعين الإعتبار لتوصيات اللجنة (مسافة الأمان).
- ثلاثة نسخ من المثال البياني محينا ومطابقا للوضعية الميدانية وفي حدود المساحة المرخص فيها مع تجسيم جميع المنشآت المجاورة بمقياس لا يقل عن 1/1000 مصحوبة بنسخة رقمية مجسمة على قرص ممغنط (plan coté rattaché en coordonnée (UTM (xyz) numérisé sur CD منجز من طرف خبير في المساحة مرسم بقائمة الخبراء.

هذا ونعلمكم بأنكم مطالبون بتحديد المساحة موضوع الترخيص بعلامات ثابتة وظاهرة للعيان وبتطبيق الإلتزامات المضمنة بكراس الشروط.

الجمهورية التونسية
وزارة التجهيز والإسكان والبيئة
الإدارة العامة للجسور والطرقات
إدارة المقاطع والمنجرات
نهال قرميطي وداش

الجمهورية التونسية
وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية
الإدارة العامة للتصرف والبيوعات
24 مقاطع :ملف عدد : 1109

ص-2023-12-4500-0000167

من وزير املاك الدولة والشؤون العقارية
إلـى
السيد الرئيس المدير العام لشركة الاسمنت الاصطناعي التونسي
47 شارع فرحات حشاد تونس 1001

الموضوع:حول طلب تجديد عقد تسويغ مقطع الحجارة الكلسية الكائن بجبل بن عروس ولاية تونس.
المرجـع: مكتوبكم المؤرخ في 2022/08/26 .

وبعد، لقد رغبتم بمكتوبكم المشار اليه بالمرجع اعلاه في تمكين شركة الاسمنت الاصطناعي التونسي من تجديد عقد تسويغ مقطع الحجارة الكلسية والمارنية الكائنين بجبل بن عروس وجبل الجلود معتمدية جبل الجلود ولاية تونس موضوع عقد التسويغ المبرم مع وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 2002/03/05 المنقح بالعقد التكميلي المؤرخ في 2015/11/04 والذي انتهت مدته في 14 ماي 2020 وذلك لمواصلة عملية التهيئة مع الاستغلال الموجه بالنسبة لمقطع الحجارة الكلسية الكائن بجبل بن عروس .

جوابا على ذلك، أتشرف باعلامكم أنه تقرر الموافقة على تجديد عقد التسويغ في استغلال مقطع الحجارة الكلسية فقط .

لذا، المرغوب منكم الاستظهاربالوثائق التالية:

– شهادة خلاص صادرة عن السيد امين المال الجهوي بتونس تثبت تسوية معاليم الكراء الى حدود 2020/05/14 .

–وصل خلاص مبلغ 87.816,349د بعنوان تسبقة على معاليم الكراء للفترة الممتدة من 2020/11/15 الى 2023/02/14 في انتظار تحديد القيمة الكرائية السنوية من قبل خبير أملاك الدولة.

–دراسة فنية منجزة من قبل مكتب دراسات مختص تضبط كميات الحجارة الكلسية والمارنية المستخرجة من داخل حدود المقطع موضوع التسويغ حتى يتسنى مواصلة بقية الاجراءات. ./.

والسلام
وزير املاك الدولة والشؤون العقارية

محمد الباقية

السؤال الكتابي

للنائب عصام شوشان

الموضوع: توجيه سؤال كتابي حول وضعية المناطق الصناعية بمعتمدية الحنشة .

وبعد أتشرف بإفادتكم أن معتمدية الحنشة وبالرغم من موقعها الاستراتيجي على الطريق الرئيسية رقم 1 والطريق السيارة تونس-صفاقس ومرور شبكة السكك الحديدية بها، إلا أنها تعاني من مشاكل البطالة المستمرة لعدم توفّر مواطن الشغل رغم وجود 3 مناطق صناعية بالمعتمدية (الحنشة، دخان والغرابة)

1)السؤال الأول : ما هي أسباب عدم انطلاق أصحاب المقاسم في بعث مشاريعهم بالمنطقة الصناعية بالحنشة بالرغم من بلوغ بيع المقاسم بما تقريبا 100ا%؟

2)السؤال الثاني : ما هي أسباب عدم تفعيل استرجاع المقاسم وإسقاط الحق من قبل الوكالة العقارية الصناعية في صورة عدم استغلال العقار في الآجال المحددة من تاريخ إمضاء عقد البيع النهائي طبقا لأحكام القانون عدد 34 لسنة 2009 المؤرخ في 23 جوان 2009؟

3)السؤال الثالث : ما هي أسباب تعطل إنجاز مشروع المنطقة الصناعية بدخان والتي تمسح 50 هكتار ؟

4)السؤال الرابع : ما هي الحلول الممكنة في توسيع المنطقة الصناعية بالغرابة؟

والسلام

إجابة رئاسة الحكومة

من رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

إلى

السيد رئيس الحكومة

الموضوع :إجابة حول أسئلة كتابية صادرة عن نواب مجلس الشعب .

المرجع: مراسلتكم الواردة علينا تحت عدد و2023-09-0202-0005722 بتاريخ 24 جويلية 2023

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بأربعة أسئلة كتابية توجه بها نواب بمجلس نواب الشعب حول وضعية المناطق الصناعية بولاية صفاقس، يشرفني موافاتكم بالمعطيات التالية :

- **بالنسبة للسؤال الأول حول وضعية المقاسم بالمنطقة الصناعية الحنشة :**

-عدد المقاسم في طور الإنتاج 30 مقسما والتي تمثل نسبة 84 % من المساحة المعدة للبيع (مصانع بصدد الإنتاج)،

-عدد المقاسم المغلقة 04 مقسما تمثل 10 % من المساحة المعدة للبيع،

-عدد المقاسم التي بها أشغال في طور الإنجاز 02 مقسما والتي تمثل 2 % من المساحة المعدة للبيع،

-عدد المقاسم البيضاء 02 مقسما والتي تمثل 4 % من المساحة المعدة للبيع،

-تم استرجاع المقسم عدد 06 وبيعه عن طريق المزاد العلني بتاريخ 15مارس 2023 بالإضافة الى أنه تم الشروع في إجراءات اسقاط الحق في المقسم عدد 05 لاسترجاعه وبيعه بالمزاد العلني نظرا لعدم ايفاء الباعث لتعهداته التعاقدية .

- بالنسبة للسؤال الثاني بخصوص أسباب عدم تفعيل استرجاع المقاسم واسقاط الحق بالمنطقة الصناعية بالحنشة، فإن الوكالة العقارية الصناعية تتولى متابعة وضعية المقاسم في كل المناطق الصناعية الراجعة لها بالنظر وذلك من خلال تعهد مصالحها المركزية والجهوية بإنجاز معاينات دورية للوقوف على مدى تقدم انجاز المشاريع والتزام الباعثين بمقتضيات العقد وأحكام القانون عدد 34 لسنة 2009 المؤرخ في 23 جوان2009 ، حيث أنه في صورة تبين عدم استغلال العقار في الآجال المحددة بالقانون تتولى الوكالة استرجاعه وإعادة بيعه .

كما تولت الوكالة العقارية الصناعية إثارة إجراءات اسقاط الحق لاسترجاع 04 مقاسم بالمنطقة الصناعية بالحنشة حيث ثبت بعد المعاينة أنها لازالت في وضعية أراضي بيضاء رغم استنفاذ الآجال الممنوحة والمقدرة بثلاث سنوات لإنجاز المشروع والدخول في طور الإنتاج .

وتم استصدار قراري اسقاط حق بخصوص المقسمين عدد 06 و 02وتولت الوكالة إعادة بيعها عن طريق المزاد العلني، في حين تم التنبيه عن طريق عدل منفذ على صاحبي المقسمين عدد 05 و 19 مكرر بعد أن تم استدعائهما ولم يقدما مبررات جدية حول أسباب عدم إنجاز مشاريعهم وستتولى لجنة اسقاط الحق في جلستها القادمة البت بصفة نهائية في هذين الملفين باقتراح مشاريع قرارات اسقاط حق في شأنهما .مع العلم أن المقاسم المهيأة من قبل الوكالة بالمنطقة الصناعية الحنشة بلغ عددها 38 مقسما على مساحة جملية قدرها 104293م2.

- بالنسبة للسؤال الثالث بخصوص المنطقة الصناعية دخان:

-تم ربط المنطقة الصناعية دخان بالشبكات الخارجية وانطلقت دراسات التهيئة منذ 2016 الا أن مكتب الدراسات لم يف بتعهداته وتم فسخ عقد الصفقة معه .وتم إعادة الإعلان عن طلب العروض 4 مرات كانت كلها غير مثمرة .

-هذا وقد تم الإعلان على طلب العروض للمرة الخامسة في مارس 2022وتعيين مكتب دراسات لاستكمال الدراسات وامضاء عقد الصفقة بتاريخ 25 أوت 2022 وانطلاق الدراسات بتاريخ 17 أكتوبر 2022حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى والمتمثلة في إعداد مثال التهيئة التفصيلي وسيتم الانطلاق في المرحلة الثانية والمتمثلة في انجاز الدراسات الفنية ومثال التقسيم في 3 أوت 2023.

- بالنسبة السؤال الرابع بخصوص المنطقة الصناعية الغرابة :

إن المنطقة الصناعية الغرابة هي منطقة غير راجعة بالنظر للوكالة وهي تابعة لبلدية النصر بالغرابة ويمكن برمجة توسعتها بالتنسيق مع مصالح البلدية .

والسلام

إلى عناية

السيد رئيس الحكومة

(تحت اشراف وزارة الصناعة والمناجم والطاقة)

الموضوع :حول الاجابة على أسئلة أعضاء مجلس النواب المتعلقة بوضعية المناطق الصناعية بمعتمدية الحنشة

المرجع: المكتوب الصادر عن رئيس مجلس نواب الشعب بتاريخ 17جويلية 2023.

المصاحيب: نسخة من المكتوب المشار اليه بالمرجع أعلاه .

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمكتوب المشار اليه بالمرجع أعلاه الموجه من السيد رئيس مجلس نواب الشعب الى السيدة رئيسة الحكومة والمتضمن لأربعة أسئلة كتابية تتعلق بوضعية المناطق الصناعية بمعتمدية الحنشة، يشرفني موافاتكم بالتوضيحات التالية :

1) في خصوص بالمنطقة الصناعية الحنشة :

بالنسبة للسؤال الأول المتعلق بأسباب عدم انطلاق أصحاب المقاسم في بعث مشاريعهم بالمنطقة الصناعية الحنشة نفيدكم فيما يلي بوضعية المقاسم بالمنطقة الصناعية المذكورة:

-مقاسم في طور الإنتاج وعددها ثلاثون (30) مقسما مثلت نسبة تقريبا 84ا % من المساحة المعدة للبيع،

-مقاسم بها بناء مغلق وعددها أربعة (04) تمثل تقريبا 10 % من المساحة المعدة للبيع،

-مقاسم أراضي بيضاء وعددها اثنان (02) تمثل 4% من المساحة المعدة للبيع،

- مقاسم بها أشغال في طور الانجاز وعددها اثنان (02) وتمثل حوالي 2 % من المساحة المعدة للبيع .

كما تجدر الإشارة إلى أن :

المقسم عدد 06:

-لقد تم التفويت في المقسم عدد 06 لفائدة الباعث ماهر ذياب حسب عقد بيع مؤرخ في 02/06/ 1995 قصد انجاز وحدة لتقشير اللوز مع العلم أن العقار هو أرض بيضاء،

-تم استصدار قرار تجريد بتاريخ 2009/12/02 في حق الباعث ماهر ذياب في المقسم عدد 06 وتم إعلامه بمحضر قرار إسقاط الحق بتاريخ 2009/12/29،

-قام الباعث بالاعتراض بتاريخ 2012/05/28 نظرا لوجود نهج عرضه 14 متر **بين** المقسمين عدد 05 وعدد 06 حسب مثال التهيئة العمرانية لبلدية الحنشة، علما وأن عدم تلاصقهما لا يمثل عائقا في تنفيذ المشروعين بسبب اختلاف النشاط،

- تم استرجاع المقسم وتم بيعه عن طريق المزاد العلني بتاريخ 15 مارس 2023.

المقسم عدد 05

-تم التفويت فيه للباعث ماهر ذياب لبعث وحدة للنجارة بموجب عقد بيع مؤرخ في 1989/03/01.

-وضعية المقسم حسب المعاينات التي تمت من قبل فني الوكالة **تفيد** بأن العقار أرض بيضاء .

-تمت مراسلة لجنة التصرف **في** ملفات الباعثين المعنيين بإجراء إسقاط الحق بتاريخ 26 جانفي 2023

2) في خصوص استرجاع المقاسم وإسقاط الحق بالمنطقة الصناعية بالحنشة :

بالنسبة للسؤال الثاني الذي تمحور حول أسباب عدم تفعيل استرجاع المقاسم وإسقاط الحق بالمنطقة الصناعية بالحنشة، تؤكد الوكالة العقارية الصناعية أنها تتولى متابعة وضعية المقاسم في كل المناطق الصناعية الراجعة لها بالنظر وذلك من خلال تعهد مصالحها المركزية والجهوية بإنجاز معاينات دورية للوقوف على مدى تقدم انجاز المشاريع ومدى التزام الباعثين بمقتضيات العقد وأحكام القانون عدد 34 لسنة 2009 المؤرخ في 23 جوان 2009 ، حيث أنه في صورة تبين عدم استغلال العقار في الآجال المحددة تتولى الوكالة استرجاع المقسم واعادة بيعه .

وفي مقاربة تراوحت بين تفعيل عمليات التجريد من المقسم الصناعي ضدّ الباعث المخالف والحرص على الحفاظ على المراكز القانونية للأفراد، تولت الوكالة العقارية الصناعية إثارة اجراءات اسقاط الحق لاسترجاع عدد 04 مقاسم بالمنطقة الصناعية بالحنشة ثبت بعد المعاينة أنها لازالت في وضعية أراضي بيضاء رغم استنفاذ الآجال الممنوحة والمقدرة بثلاث سنوات لإنجاز المشروع والدخول في طور الانتاج. حيث تم استصدار قراري اسقاط حق بخصوص المقسمين عدد 06 وعدد 02 وتولت الوكالة اعادة بيعهما عن طريق المزاد العلني، في حين تمّ التنبيه عن طريق عدل منفذ على صاحبي المقسمين عدد 05 وعدد 19 مكرر بعد أن تم استدعائهما وسماعهما ولم يقدما مبررات جدية حول أسباب عدم إنجاز مشاريعهم وستتولى لجنة اسقاط الحق في جلستها القادمة البت بصفة نهائية في هذين الملفين باقتراح مشاريع قرارات اسقاط حق في شأنهما مع العلم أن المقاسم المهيأة من قبل الوكالة العقارية الصناعية بالمنطقة الصناعية الحنشة بلغ عددها 38 مقسم على مساحة جملية قدرها 104293م 2توزعت وضعيتها كما يلي:

المنطقة الصناعية بالحنشة			
عدد المقاسم	النسبة%	المساحة (هك)	وضعية المقاسم
32	%89.00	9.30	في طور الانتاج
2	%5.00	0.50	بناية مغلقة
0	%0.00	0.00	في طور البناء
4	%6.00	0.60	أرض بيضاء مباعة
38	**%100.00**	**10.4**	نسبة البيع
38	**%100.00**	**10.40**	الجملة

3) في خصوص المنطقة الصناعية دخان

لقد تم ربط المنطقة الصناعية دخان بالشبكات الخارجية وانطلقت دارسات التهيئة منذ 2016 الا ان مكتب الدراسات لم يف بتعهداته وتم فسخ عقد الصفقة معه .لقد تم إعادة الإعلان على طلب عروض حوالي 4 مرات كانت كلها غير مثمرة .هذا وتم الإعلان على طلب العروض للمرة الخامسة في مارس 2022 وتم تعيين مكتب دراسات هالة السلامي لاستكمال الدراسات وقد تم امضاء الصفقة بتاريخ 25

أوت 2022 وانطلقت الدراسات بتاريخ 17 أكتوبر 2022 وتم الانتهاء من المرحلة الأولى والمتمثلة في مثال التهيئة التفصيلي وسيتم الانطلاق في المرحلة الثانية في 03 أوت 2023 وذلك بناء على الإذن الموجه للمكتب المذكور المؤرخ في 28 جويلية تحت عدد D2023-07-02397 2023

4) في خصوص المنطقة الصناعية الغرابة:

إن المنطقة الصناعية الغرابة هي منطقة غير راجعة بالنظر للوكالة وهي تابعة لبلدية النصر بالغرابة ويمكن برمجة توسعتها بالتنسيق مع مصالح البلدية، هذا وتبقى الوكالة العقارية الصناعية بخبرتها في المجال على ذمة الجهة للإفادة .

السؤال الكتابي

للنائب حسن الجربوعي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي إلى السيّدة رئيسة الحكومة حول موضوع يهم وزارة التكوين المهني والتشغيل

الموضوع: تهيئة مركز تكوين الفتاة الريفية ببو ثدي من معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس

المصاحيب: قرار رئيس بلدية منزل شاكر عدد 13 لسنة 2021

يعتبر مركز تكوين الفتاة الريفية آلية هامة في تمكين الفتيات الريفيات من التسلح بمهنة تفتح لها أبواب الشغل والحصول على موارد رزق .

-متى تنطلق أشغال تهيئة مركز تكوين الفتاة الريفية ببو ثدي من معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس للاضطلاع بدوره التكويني؟

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية و البيئة
ولاية صفاقس
بلدية منزل شاكر

قـــــرار

إن رئيس بلديـــة : مـــنزل شـــاكـــر

المعاليم المستوجبة:

- معلوم قار: - معلوم تصاعدي: - - سياج :	750.000د 3.260.000 د 25.000 د
المجموع:	4.035.000د
وصل خلاص عدد....213.....بتاريخ 2021	

بعد الإطلاع على القانون عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية.

و على مجلة التهيئة الترابية و التعمير الصادرة بمقتـــضى القانون عدد 122 لسنة 1994 المؤرخ في 28 نوفمـــبر 1994 و على جميع النصوص التي نقحتها أ تممتها

و على مجلة الجباية المحلية الصادرة بمقتضى القانون عدد 11 لسنة 1997 المؤرخ في 3 فيفري 1997 و على جميع النصوص التي نقحتها او تممتها

وعلى الأمر عدد 129 لسنة 1962 المؤرخ في 18 أفريل 1962 المتعلق بموجبات الأمن في صناعة البناء

و على الأمر عدد 1428 لسنة 1998 المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلق بضبط المعاليم المرخص للجماعات المحلية في استخلاصها و على جميع النصوص التي نقحته أو تممته.

و على الأمر عدد 564 لسنة 1985 المؤرخ في 1985/04/06 المتعلق باحداث بلدية منزل شاكر و علـــى قـــرار وزيرة التجهيز و الإسكان و التهيئة الترابية المؤرخ في 17 أفريل 2007 المتعلق بضبط الوثائق المكونة لملف رخصة البناء و أجل صـــلوحيتها و التمديد فيها و شروط تجديدها

و على قرار وزيرة التجهيز و الإسكان و التهيئة الترابية المؤرخ في 17 أفريل 2007 المتعلق بضبط تركيب و طرق سير اللجان الفنية لرخص البناء

و على مثال التهيئة العمرانية لبلدية : منزل شاكر المصادق عليه من طرف السيد: والي صفاقس المؤرخ في 2004/05/04.

و على القرار البلدي عدد 143 المؤرخ في 1998/10/19 المتعلق بضبط الطابـــع المعماري و الطـــبيعي المـــميز لـــمـــدينة منزل شاكر

و على قرار المصادقة على تقسيم.2020/197.المؤرخ في2020/12/09

و على مطلب وزارة التكوين المهني و التشغيل . المؤرخ في 04 ديسمبر 2020

و المتضمن رغبته (ها) في الحصول على ترخيص في اعادة هيكلة مركز تكوين الفتاة الريفية ببوثدي

مساحته(ها) المغطاة تقدر بـ 3260م ^{2}

و على رأي اللجنة الجهوية لرخص البناء المضمن بمحضر جلستها المنعقدة بتاريخ 09 ديسمبر 2020

قرر ما يلي

الفصل الأول: يرخص:لوزارة التكوين المهني و التشغيل في تنفيذ اشغال البناء المبينة بالأمثلة الملحقة بهذا القرار.

الفصل 2:يتعين على المتحصل على رخصة البناء احترام كافة مقتضياتها و ذلك طبقا لمثال البناية المرخص في إقامتها، و كل مخالفة في ذلك ينجر عنها إيقاف الأشغال و عند الاقتضاء اتخاذ قرارات في الهدم و تتبع أصحاب الأشغال أمام المحاكم ذات النظر و ذلك طبقا لأحكام الفصول عدد80-82-83-و 87 من مجلة التهيئة الترابية و التعمير.

الفصل 3: يجب على المتحصل على رخصة البناء احترام الأمثلة الملحقة بهذا القرار و التي تتضمن كل البيانات و الأبعاد المصادق عليها و العمل على تطبيقها بدون إدخال أي تغيير عليها.

الفصل 4: يتولى المتحصل على رخصة البناء وجوبا تعليق لوحة بمدخل الحضيرة يرسم عليها بعنوان بارز عدد الرخصة و تاريخ تسليمها مع التنصيص على الجماعة المحلية التي سلمتها.

الفصل 5: يجب أثناء إنجاز الأشغال الاستظهار بهذا القرار و بالأمثلة الملحقة به كلما طلب ذلك الأعوان المؤهلون لمراقبة البناء، كما يجب السماح لهم بالدخول إلى مكان الحضيرة إن اقتضى الأمر لإجراء المعاينات اللازمة .

الفصل 6:يتعرض كل مخالف لمقتضيات التشريع الجاري بها العمل في مجال حماية الملك العمومي إلى التتبعات و العقوبات المستوجبة لها .

الفصل 7: يتعين على المتحصل على رخصة لإقامة بناء فردي المبادرة بتسييج الأرض موضوع الترخيص في أجل لا يتجاوز شهر من تاريخ الحصول على الرخصة.

و في صورة عدم القيام بذلك تتولى الجماعة المحلية بعد التنبيه عليه القيام بأشغال التسييج على نفقته.

الفصل 8: تنقل وجوبا الأتربة و فواضل البناء دوريا في أجل لا يتجاوز الأسبوع إلى مصب البلدية الكائن بوادي الزبلي و يمنع تراكمها و يحجر إبقائها بالطريق العمومي..

و في صورة عدم رفعها في الأجل المذكور تتولى الجماعة المحلية بعد التنبيه على صاحب الرخصة رفعها على نفقته.

الفصل التاسع: ضمانا لسلامة حركة المرور ونظافة المحيط يتحتم على المتحصل على رخصة بناء جماعي أن يتولى تغطية الحضيرة قبل انطلاق الأشغال.

وفي صورة إشغال الملك العمومي يتعين على المستفيد الحصول على رخصة في ذلك.

الفصل 10: في صورة عدم تغطية الحضيرة وتنظيفها بصفة دورية، يتم تحرير محضر مخالفة في الغرض والتنبيه على صاحب الرخص بإنجاز الأشغال المطلوبة منه دون أجل. في صورة عدم الاستجابة لذلك تقوم الجماعة المحلية بإنجاز الأشغال اللازمة على نفقته.

الفصل11: يتعين الاستغناء عن بالوعات المياه المستعملةبمجرد إحداث شبكة تطهير بالطريق العام المحاذي للبناء المرخص فيه ويجب على المتحصل على رخصة البناء أن يسعى إلى ربط قناة تصريف المياه المستعملة بالشبكة المذكورة.

الفصل 12: يتعين على المتحصل على رخصة البناء أن يتقيد عند إنجاز الأشغال بالخصوصيات المعمارية والطبيعية المميزة للمدين وخاصة في ما يتعلق بالأشكال الهندسية والفتوحات ومواد البناء المستعملة والزخارف والألوان وغيرها كما تم تحديدها بمقتضى القرا البلدي الصادر في الغرض وطبقا للبيانات التالية المصادق عليها والملحقة بهذا القرار.

- الألوان: الأبيض والأزرق
- مواد البناء:حسب الرخصة والمثال المصاحب
- الأشكال الهندسية: حسب الرخصة والمثال المصاحب
- الفتوحات: حسب الرخصة والمثال المصاحب
- الزخارف: حسب الرخصة والمثال المصاحب

وكل مخالفة لذلك ينجز عنها إيقاف الأشغال.

الفصل 13: تدوم صلوحية هذه الرخصة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ إعلام صاحبها بالموافقة وتمدد صلوحية الرخصة لنفس الأجل وذلك بتقديم مطلب عادي قبل شهر من انقضاء أجل صلوحيتها، وتكون قابلة للتجديد بنفس صيغ وشروط الحصول عليها.

الفصل 14: يجب الحصول على رخصة مسبقة لإجراء أي تغيير على البناية موضوع هذا القرار.

الفصل 15: تفقد هذه الرخصة مفعولها إذا لم يتسلمها صاحبها في أجل أقصاه شهر من تاريخ دعوته لذلك.

الفصل 16: منح هذه الرخصة لطالبها لا يمس بحقوق الغير.

منزل شاكر في : 02 أفريل 2021

رئيس البلدية

إجابة رئاسة الحكومة

إلى

عناية السيد رئيس الحكومة

(الكتابة العامة للحكومة)

الموضوع :سؤال كتابي

المرجع:- مكتوبكم عدد ص 2023-01-02-0001695 بتاريخ 18 جويلية 2023

-مكتوب السيد رئيس مجلس نواب الشعب عدد ص 2023-26-000898-3000 بتاريخ 18 جويلية 2023.

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلقة بموافاتكم بإجابتنا حول السؤال الكتابي الذي توجه بهما النائب السيد حسن جربوعي، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

- **السؤال** :متى تنطلق أشغال تهيئة مركز تكوين الفتاة الريفية ببوثدي من معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس للاضطلاع بدوره التكويني
- **الإجابة** :تم الاتفاق خلال مناقشة المشاريع المزمع إنجازها خلال فترة مخطط التنمية 2023-2025 على ما يلي :

-إعادة النظر في دور مراكز الفتاة الريفية لجعلها محاضن مؤسسات لإحداث مشاريع فردية أو جماعية (خاصة إحداث مؤسسات في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني)

-تأجيل إعادة هيكلة كل مراكز الفتاة الريفية حتى انتهاء مصالح الوزارة من إعداد المستلزمات التقنية والبيداغوجية الضرورية (من فضاءات وتجهيزات ومعينات بيداغوجية وبرامج تكوين ومرافقة وإحاطة) لتطوير نشاط هذه المراكز ودعمها لتؤمن بالإضافة إلى التكوين الأساسي تكوين ومرافقة في مجال إحداث المؤسسات الفردية والجماعية).

-يعتبر مركز الفتاة الريفية ببو ثدي من المراكز النموذجية التي سيتم إعادة هيكلتها لتؤمن التكوين والتطوير والمرافق للباعثين والباعثات الشبان والشابات لإحداث مؤسسات في الوسط الريفي، وتعمل الوزارة حاليا على توفير مساندة فنية في إطار التعاون الدولي لإعادة تأهيل مراكز الفتاة الريفية

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب جلال خدمي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي التالي الى السيدة رئيسة الحكومة

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: حول عقار على ذمة مكتب التشغيل والعمل المستقل بمعتمدية بئر الحفي من ولاية سيدي بوزيد

حيث وضعت بلدية بئر الحفي على ذمة وزارة التشغيل عقار قصد استغلاله من قبل مكتب التشغيل والعمل المستقل ببئر الحقي والحال أنه لم يقع تسجيل هذا العقار الى حد هاته اللحظة علما وأن الوزارة تستغل مقرا لمكتب التشغيل ببئر الحقي على وجه الكراء مما يثقل كاهل ميزانيتها .

السؤال متى يتم تسجيل العقار الموضوع على ذمة وزارة التشغيل بمعتمدية بئر الحفى قصد استغلاله لصالح مكتب التشغيل والعمل المستقل؟

إجابة رئاسة الحكومة

إلى

عناية السيد رئيس الحكومة

(الكتابة العامة للحكومة)

الموضوع :سؤال كتابي

المرجع: -مكتوبكم عدد ص 2023-01-02-0001843 بتاريخ 26 جويلية 2023

-مكتوب السيد رئيس مجلس نواب الشعب عدد 2023-26-0000981 بتاريخ 14 جويلية 2023.

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلقة بموافاتكم بإجابتنا حول السؤال الذي توجه به النائب السيد جلال خدمي، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

- **السؤال** :متى يتم تسجيل العقار الموضوع على ذمة وزارة التشغيل بمعتمدية بئر الحفي قصد استغلاله لصالح مكتب التشغيل والعمل المستقل .
- **الإجابة** :توصلت الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بتاريخ 02 جوان 2021 بمراسلة مكتب التشغيل والعمل المستقل ببئر الحفي المتضمنة لملف حول تخصيص قطعة أرض مساحتها 400 متر مربع من قبل بلدية بئر الحفي لفائدة الوكالة بهدف بناء مكتب للتشغيل والعمل مستقل بالجهة.

في هذا الإطار طلبت الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل من البلدية تمكينها من ملف مستوفى الوثائق القانونية المتمثلة في شهادة ملكية لكامل المقسم وتحديد موقع وحدود قطعة الأرض المزمع التفويت فيها وذلك في إطار الإجراءات التمهيدية لإبرام عقد هبة في الغرض .

وحيث لم تتوصل الوكالة إلى حد هذا التاريخ بالوثائق المطلوبة لإتمام إجراءات التعاقد واقتصرت بلدية بئر الحفي على تقديم عقد بيع ممضى بينها وبين المجلس الجهوي لولاية سيدي بوزيد ولا يوجد ما يفيد ترسيمه بالملكية العقارية مما حال دون إتمام الإجراءات القانونية المتعلقة بالتفويت في قطعة الأرض لفائدة الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وإدراج مشروع بناء المكتب ضمن مخطط التنمية لسنوات 2023-2025، تجنبا للوقوع في نزاعات قضائية مع أطراف أخرى مالكة للأرض على الشياع .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب إلياس بوكوشة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول دار الخدمات الإدارية بالفوار .

المصاحيب امضاءات وختم جمعيات ومنظمات المجتمع المدني .

تحية طيبة،

يؤسفني إعلام سيادتكم بأنّ معتمدية الفوار من ولاية قبلي والتي تعد قرابة 20 ألف ساكن تشكو انعدام كلي لأهم المرافق العمومية بالرغم من توفر دار خدمات ذات جودة عالية مما تسبّب في معاناة كبيرة لأهالي الجهة نظرا لبعدها عن مركز الولاية والمناطق المجاورة .

ولذلك سيدي الكريم نطلب من سيادتكم وفي إطار حق الجهة المشروع في تقريب الخدمات من تركيز فروع للشركة التونسية للكهرباء والغاز الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه، مكاتب للصناديق الاجتماعية مكتب تشغيل وفرع اتصالات تونس،

وفي إطار إشرافكم على مشروع تطوير الخدمات الإدارية وتقريبها من المواطن خاصة في المناطق الداخلية والحدود التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولوية .نحيطكم علما أن الجهة في حاجة ماسة لهاته الإدارات وفي هذا الإطار تجدون امضاءات وختم الجمعيات والمنظمات والمجتمع المدني في 22 صفحة .

وتجنبا لاحتقان الأهالي الذين أصبحوا يشعرون بمماطلة المصالح الجهوية والمركزية وحفاظا على مبدأ السلم الاجتماعي .

سيدي رئيس الحكومة أسألك عن الأسباب التي تحول دون تقريب وتعميم هذه الخدمات بمعتمدية الفوار؟

إجابة رئاسة الحكومة

الإجابة عن السؤال الكتابي

الذي توجه به النائب المحترم السيد إلياس بوكوشة

حول تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين في معتمديتي الفوار ورجيم معتوق

عملا على الرفع من جودة الخدمات العمومية ومزيد تقريبها من المواطنين، شرعت الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية برئاسة الحكومة منذ سنة 2009 في إرساء تجربة جديدة لإسداء الخدمات لفائدة المواطنين أطلق عليها دار الخدمات الإدارية ويهدف مشروع دور الخدمات إلى تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية وذلك من خلال إحداث فضاءات قارة أو متنقلة لتقديم خدمات إدارية مجمعة وذات أولوية بالنسبة للمواطنين ترجع بالنظر إلى الهياكل العمومية التالية :الديوان الوطني للبريد الشركة التونسية للكهرباء والغاز الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، شركة اتصالات تونس القباضات المالية والبلديات .

وقد تم إلى غاية هذا التاريخ إحداث 76 دار خدمات (55 متعددة الشبابيك و 14متنقلة و4 تعاونية و3 حسب أنموذج المخاطب الوحيد) تغطي حاليا 23 ولاية وأكثر من 100 معتمدية بنسبة تغطية جغرافيّة للخدمات الإدارية تقارب 67% حاليا مقابل 45 % سنة 2016.

وقد واجه تنفيذ هذه التجربة جملة من الصعوبات من أهمها عدم القدرة على تغطية مختلف الحاجيات من الموارد البشرية من قبل الهياكل المشاركة خاصة في ظل تقييد الانتدابات مقابل تزايد طلبات الجهات لإحداث دور خدمات بها وهو ما أدى إلى اعتماد جملة من الحلول بالتنسيق الهياكل المعنية تتمثل أساسا فيما يلي:

-إقرار تغطية نسبة من الحاجيات العاجلة في إطار مسار تسوية وضعية المنتدبين ضمن الآلية 16 وهو ما مكن من تسديد جملة من الحاجيات شملت حوالي 40 عون (سنة2017)

- الإعلان عن تسديد الشغور عن طريق آليتي الحراك والإلحاق والتي لم تمكن من تسديد سوى نسبة ضئيلة من الحاجيات انطلاقا من (سنة2017)،

-الترخيص بصفة استثنائية خلال سنة 2020 من قبل رئاسة الحكومة للمؤسسات والمنشآت المنخرطة في المشروع قصد القيام بمناظرات لانتدابات خارجية لفائدة مشروع دور الخدمات من بينها الفوّار إلا أن هذا التمشي واجه عديد التعقيدات والصعوبات الإجرائية خاصة أن أغلب هذه الهياكل لديها مناظرات سابقة لم يتم الإعلان عن نتائجها بعد أو إنجازها وهو ما حال دون إطلاق المناظرات الخاصة بمشروع دور الخدمات،

- اعتماد آلية التداول من خلال توفير أعوان لإسداء الخدمات بوتيرة يوم أو يومين في الأسبوع .

فيما يتعلق بمعتمديتي الفوار ورجيم معتوق من ولاية قبلي موضوع السؤال الكتابي، وبعد مختلف الهياكل المشاركة في هذه الدور، تتمثل أهم المعطيات المحينة حول مقري دار الخدمات المذكورين كالتالي :

-دار الخدمات متعددة الشبابيك بالفوار :تم إحداث هذه الدار في شهر أكتوبر 2018 لتضم الهياكل التالية :

- ممثلين (02) عن القباضة المالية يعملان بصفة قارة كامل أيام الأسبوع منذ إحداث الدار،
- ممثل قار عن الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية تم إعفاؤه سنة 2020 لأسباب صحية ولم يتم تعويضه نظرا لعدم توفر موارد بشرية كافية لدى المركز الجهوي للصندوق بقبلي،
- ممثل عن الصندوق الوطني للتأمين على المرض يعمل بصفة قارة كامل أيام الأسبوع،
- ممثل عن الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه يعمل بمعدل يوم واحد في الأسبوع،
- ممثل عن الشركة التونسية للكهرباء والغاز يعمل بمعدل يوم واحد في الأسبوع .

هذا ويسجّل حضور الأعوان الذين يعملون بالتداول بعض الاضطراب نظرا لبعد المسافة الفقار بين الفوار ومدينة قبلي وصعوبة تأمين تنقلهم من قبل التمثيليات الجهوية الراجعين لهم بالنظر .

-دار الخدمات التعاونية برجيم معتوق :تم إحداث هذه الدار في أكتوبر 2020 في إطار صيغة تجريبية تتمثل في استغلال شبكة التمثيليات الجهوية للبريد التونسي من خلال توفير مكتب أو مكتبين

لفائدة بقية الهياكل المشاركة في المشروع يتم استغلالهما في إطار صيغة التداول .وقد ضمت دار الخدمات عند إحداثها ممثلا عن الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه يعمل بمعدل يوم في الأسبوع وقامت الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بتركيز منصة معلوماتية لفائدة طالبي الشغل .

إلا أن طول المسافة الفاصلة بين معتمدية رجيم معتوق ومركز ولاية قبلي (120 كلم) حال دون إمكانية استمرار عمل الدار نظرا لصعوبة تأمين تنقل العون وفي ظل عدم إمكانية توفير أعوان قارين .

كما تجدر الإشارة من ناحية أخرى، أنّه تمت إفادتنا من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز أنّه تم اقتراح إحداث وكالة خدمات فنية وتجارية (استخلاص فواتير وإصلاح الإعطاب) قصد تغطية معتمديتي الفوار ورجيم معتوق وهي في طور الدراسة .

وفي إطار السعي إلى مزيد تطوير المشروع وتجاوز مختلف الإشكاليات المتعلقة بتنفيذه خاصة فيما يتعلق بعدم القدرة على توفير الموارد البشرية من قبل الهياكل المشاركة في ظل تقييد الانتدابات، تم الانطلاق خلال سنة 2022 في وضع توجه استراتيجي جديد للمشروع يتمثل في ضمان التكامل مع مسار التحول الرقمي للإدارة من خلال دعم الإدماج الرقمي وذلك من خلال **التوجه حصريا نحو إحداث صنف جديد" دور الخدمات الرقمية بالبلديات "**والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني .

هذا وسيتم خلال سنة 2024 إحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات في إطار برنامج برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية Govtech الممول في إطار قرض من قبل البنك الدولي والذي تشرف على تنفيذه وزارة تكنولوجيات الاتصال .

وسعيا لضمان الشفافية في اختيار البلديات التي ستنخرط في هذه التجربة، أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ غرّة ديسمبر 2022 عن بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة ومراكز الولايات والذي تواصل إلى غاية 9 جانفي 2023 كما تم على مستوى مختلف الولايات تنظيم اجتماعات تحت إشراف السادة الولاة بحضور رؤساء البلديات الراجعين إليهم بالنظر والمنسقين الجهويين للمشروع المعينين على مستوى كل ولاية بهدف تقديم المشروع وتحسيسهم حول ضرورة تقديم ترشحاتهم .

وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها **62 ترشحا** تم القيام بعملية تقييمها على مرحلتين كالتالي:

-**تقييم أولي** بالاعتماد على جملة من الشروط الشكلية والإجرائية إعداد ملف ترشح كامل مع احترام الآجال وطرق الإيداع والجغرافية (نسبة تغطية إدارية لا تتجاوز 40 % وعدد سكان لا يقل عن 10 آلاف ساكن) واللوجستية والعقارية توفير مقر مهيّأ داخل مقر البلدية أو بجانبه وتوفير الإطارات اللازمة وتوفر الربط الشبكي **أفضى إلى اختيار 40 بلدية**،

- **تقييم نهائي** تمثل في تقييم الجوانب التنظيمية واللوجستية والتقنية والبشرية والعقارية على ضوء زيارات ميدانية من قبل المنسقين الجهويين للمشروع وبالاعتماد على قائمة مفصلة لمعايير التقييم **بما أفضى إلى ضبط قائمة نهائية تتضمن 30 بلدية** .

في هذا الإطار، وفيما يتعلق بولاية قبلي، تم التوصل بـ 3 ترشحات شملت معتمديات الفوار وبشلي جرسين البليدات وسوق الأحد أفضت عملية تقييمها طبقا للمعايير التي تم تحديدها إلى قبول ترشح معتمدية سوق الأحد ضمن القائمة النهائية المتضمنة لـ 30بلدية .وبالنسبة لترشح بلدية الفوار فإنه لم يستوف الشروط المطلوبة خاصة فيما يتعلق بتوفير الأعوان اللازمين .

هذا وتجدر الإشارة أنه سيتم إثر الانتهاء من تنفيذ هذه التجربة القيام بعملية تقييم بهدف تجاوز مختلف الإشكاليات أو النقائص التي يمكن أن تصاحب تنفيذها إضافة إلى النظر في إمكانية تعميمها على بقية البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار معتمديتي الفوار ورجيم معتوق

السؤال الكتابي

للنائب أحمد سعيداني

تحية وطنية وبعد،

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور و 9من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي الآتي :

تعيش ماطر على غرار السواد الأعظم من الداخل التونسي المنسي حالة من الاحتقان الاجتماعي التي عززتها المماطلات والتسويفات المتكررة في ملف أبناء شعبنا من عملة الحضائر ببلدية ماطر من الذين تم استنزافهم طيلة سنوات وكانوا في حجم المسؤوليات الجسام المرمية على عواتقهم على تعداد المحطات لعل أبرزها فترة اشتداد الوباء والبلاء على بلادنا وكانوا في خطوط المواجهة الأولى خصوصاً من تم تكليفهم بدفن ضحايا الوباء علماً وأنهم من المعوزين ومن الحالات الاجتماعية التي تستوجب التدخل العاجل وعلى اعتبار طول فترة تسويفهم وأن الشغل حق دستوري وعلى اعتبار الشهيات التي تحوم حول المناظرات التي تمت او تلك التي تم الغاؤها مرارا وتكرارا **هل تنوون فتح بحث فيما تقدم.**

إجابة رئاسة الحكومة

عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي

الصادر عن نائب مجلس نواب الشعب السيد أحمد السعيداني

تضمن سؤال السيد النائب أحمد السعيداني ما يلي :

"تعيش ماطر على غرار السواد الأعظم من الداخل التونسي المنسي حالة من الاحتقان الاجتماعي التي عززتها المماطلات والتسويفات المتكررة في ملف أبناء شعبنا من عملة الحضائر ببلدية ماطر من الذين تم استنزافهم طيلة سنوات وكانوا في حجم المسؤوليات الجسام المرمية على عواتقهم على تعداد المحطات لعل أبرزها فترة اشتداد الوباء والبلاء على بلادنا وكانوا في خطوط المواجهة الأولى خصوصا من تم تكليفهم بدفن ضحايا الوباء .علما وأنهم من المعوزين ومن الحالات الاجتماعية التي تستوجب التدخل العاجل وعلى اعتبار طول فترة تسويفهم وأن الشغل حق دستوري وعلى اعتبار

الشبهات التي تحوم حول المناظرات التي تمت او تلك تم الغاؤها مرارا او تكرارا هل تنوون فتح بحث فيما تقدم"

يتمحور سؤال السيد النائب حول عنصرين تعلق الأول بملف عملة الحضائر ببلدية ماطر فيما تعلّق الموضوع الثاني بالإجراءات المتخذة في خصوص الشبهات التي تحوم حول المناظرات وجوابا على ذلك، أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية:

ا. بخصوص ملف عملة الحضائر ببلدية ماطر

يبلغ عدد عملة الحضائر الجهوية المعنيين بالتسوية من بلدية ماطر 3 عملة موزعين على الدفعة 2 و4 و5 وللإشارة فقد جاء برنامج تسوية ملف عمال الحضائر في إطار اتفاق مع المنظمة الشغيلة في 20 أكتوبر 2020 وقد تضمن إجراءات معينة لكل شريحة عمرية على النحو التالي :

1-بالنسبة لمن بلغوا الستين سنة:

-الحصول على المنحة التي تعادل في قيمتها المنحة المسندة للعائلات المعوزة وبطاقة العلاج المجاني وذلك ما لم تخوّل لهم وضعيّتهم افتتاح الحق في جراية التقاعد .

2- بالنسبة لمن تجاوزت سنهم 55 سنة:

-مواصلة العمل في إطار الحضائر إلى **حين** بلوغ سن الستين للحصول على المنحة التي تعادل قيمتها المنحة المسندة للعائلات المعوزة وبطاقة العلاج المجاني وذلك ما لم تخوّل لهم وضعيّتهم افتتاح الحق في جراية التقاعد .

دون اعتبار ما يمكن أن يوجد من عملة منظوين في إطار منظومة الحضائر البلدية .

3-بالنسبة لمن تجاوزت سنهم 45 سنة إلى حدود 55 سنة :

-تمكينهم من صك مغادرة قيمته 20 ألف دينار يتم صرفه لهم في موفّى شهر مارس 2021 على **أن** يواصلوا العمل **في** إطار الحضائر إلى حدود موفي شهر فيفري 2021.

-ويواصل المنتمون لهذه الشريحة الانتفاع بالتغطية الصحية، وتتكفّل الدولة بالمساهمات الموافقة للفترة الدنيا المستوجبة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بغاية افتتاح الحق في جراية عند بلوغ سن التقاعد .

4-بالنسبة لمن سنهم دون 45 سنة:

يتم على مدى خمس سنوات انطلاقا من شهر جانفي 2021، تمكين المنتمين لهذه الشريحة من خيارين:

- إما المغادرة مقابل صك خروج

-أو الانتداب وفقا لقانون الوظيفة العموميّة بما يتضمنه من حقوق وواجبات على دفعات سنوية

على أن يتم ضبط الدفعة السنوية من المعنيين بالانتداب وترتيبهم تفاضليّا حسب مجموع نقاط تسند وفق معايير السن وأقدمية الالتحاق بالحضائر والمستوى التعليمي والوضع الاجتماعي

وبخصوص مدى تقدّم الانجاز في تسوية ملف عمال الحضائر الذين سنهم دون 45 سنة، فقد من الإجراءات نذكر منها :

-صدور الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 الذي نصّ في بابه الثاني على صيغ إدماج هذه الفئة في الوظيفة العمومية وشروطها العامة بالإضافة إلى كيفية إسناد واحتساب النقاط في كل الحالات التي يستوجب فيها الانتداب في إحدى الخطط المحددة المفاضلة بين مترشحين اثنين أو أكثر .

-صدور القرار المؤرخ في 16 جويلية 2021 المتعلّق بإجراءات تطبيق أحكام الباب الثاني من الأمر الحكومي المشار إليه آنفا والذي تضمن مراحل وروزنامة عمليّة إدماج كل دفعة كما أحدث لجنة على مستوى الوزارة المكلّفة بالوظيفة العمومية للإشراف على عمليّة الإدماج ولجانا وزارية لتنفيذها على مستوى كل وزارة.

-على المستوى الإجرائي واستنادا إلى أحكام الباب الثاني من الأمر الحكومي والفصل 3 من القرار المؤرّخ في 16 جويلية 2021، تم إرساء منصة رقمية يتم عبرها تحيين معطيات المعنيين بالتسوية وإجراء الخيارات للحصول على تعيين في إحدى المراكز الشاغرة المتاحة على أساس النقاط المسندة لكل عامل بطريقة موضوعية وشفافة.

وفيما يتعلّق بالتقدم في إنجاز التسوية، فقد تم **بالنسبة للدفعة الأولى** استكمال تعيين كافة العملة على المراكز الشاغرة وتعكف مصالح رئاسة الحكومة بالتنسيق مع الوزارات المعنية على معالجة عدد من الصعوبات والإشكاليات المتعلقة بعمليّتي تعيين العملة وتصنيفهم وتلك المتعلقة بالوضعيات الصحية والاجتماعية .

كما انطلقت إجراءات إدماج **الدفعة الثانية** التي بلغت حاليًا مرحلة الشغورات، وهي المرحلة قبل الأخيرة من إجراءات الإدماج.

هذا ومن جهة أخرى يتم حاليا دراسة إمكانيات احداث صك المغادرة الوارد باتفاق 20 أكتوبر 2020 وإجراءات وآليات تنفيذه .

وبخصوص برنامج تسوية ملف عمال الحضائر الذين سنهم 45 سنة ودون 55 سنة فيتم حاليا دراسة إمكانيات تطبيق القانون عدد 27 لسنة 2021 المؤرخ في 07 جوان 2021، حيث يجدر التذكير بأن مسار إصدار القانون عدد 27 لسنة 2021 انطلق بمبادرة تشريعية من المجلس النيابي السابق وقد أقرّ ضمن أحكامه:

-استثناء الانتداب المباشر لعملة الحضائر ممن تجاوز سنهم 45 سنة من صيغة المناظرة الخارجية بالملفات والاختبارات

-تكفّل الدولة بتسوية وضعية عملة الحضائر ممن تجاوز سنهم 45سنة ودون 55 سنة في تاريخ 20 أكتوبر 2020 على دفعات سنوية أو بمنح صك مغادرة لمن اختار منهم الخروج الطوعي .

وقد طرح هذا القانون منذ صدوره إشكاليات تتعلق بكيفية إدماج ما يناهز 18 ألف عاملا إضافيا في الوظيفة العمومية دون ضبط الموارد المكافئة لتأجيرهم .

ورغم ذلك، أقرّ الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 مبدا تسوية وضعية هذه الشريحة العمرية على دفعات تراعي توازنات المالية العمومية وتضبطها الميزانية السنوية للدولة .

وبالنظر للصعوبات التي تمر بها المالية العمومية، أكدت جلسة العمل الوزارية المؤرخة في 5 جانفي 2023 المبادئ العامة لتسوية وضعية هذه الشريحة المتمثلة في احترام جوهر القانون عدد 27 لسنة 2021الذي أقرّ الانتداب لفائدة العملة المعنيين أو الانتفاع بصك المغادرة الاختياري.

وحال استكمال الاجراءات سيتم الاذن بالانطلاق في الإنجاز وإحداث منصة لفائدة هذه الشريحة والشروع في إسناد صك المغادرة الاختياري ابتداء من سنة 2024.

II. بخصوص الشبهات التي تحوم حول المناظرات

بخصوص الشبهات التي تحوم حول المناظرات، فإن الجهات الرقابية المختصة تتولى إجراء الأبحاث والتحريات المستوجبة سواء في إطار مهمات تفقد مبرمجة أو في إطار مهمات تفقد يتم الاذن بإجرائها بناء على شكايات تتضمن معطيات تستدعي ذلك .

السؤال الكتابي

للنائب مراد الخزامي

الموضوع :سؤال كتابي حول عرقلة مشروع البنك البريدي

المصاحيب : إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال حول سؤال كتابي بخصوص مشروع البنك البريدي بتاريخ 17 جويلية .2023

قمنا بتاريخ 27 جوان 2023 بتوجيه سؤال كتابي إلى السيد وزير تكنولوجيا الاتصال حول مضمون تحقيق صدر بموقع الكتيبة يتعلق بشبهة عرقلة البنك المركزي لمشروع إحداث البنك البريدي توصلنا بتاريخ 17 جويلية الحالي بإجابة حوله.

وحيث تضمنت الإجابة عملا جبار قامت به مؤسسة البريد التونسي لتقديم عرض متكامل لإحداث بنك للبريد **متجانس مع رؤية سيادة الرئيس للمنوال التنموي** ويتماها مع ما يدعو له من تميز إيجابي وإدماج مالي للفئات الهشة في المجتمع.

وحيث تضمنت الإجابة (تجدون نسخة منها رفقة هذا) **عجزا واضحا من وزارة الإشراف** على التنسيق مع الأطراف المتداخلة (البنك المركزي ووزارة المالية) للحصول على الترخيص المبدئي لإحداث البنك البريدي، خاصة وان هذا المشروع الوطني يتطلب **دعم الحكومة طبقا لمضمون** إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

وعملا بأحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022، وبأحكام الفصل 130من القانون الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه لكم بالسؤال الاتي نصه :

-ماهي مساعي رئاسة الحكومة لمساندة ودعم مشروع إحداث البنك البريدي باعتباره مشروع وطني بامتياز .

-وحيث أعلمناكم من خلال هذه المراسلة بعجز وزارة الاتصال على التنسيق بين الأطراف المتداخلة لإسناد البريد التونسي في مشروع إحداث بنك البريد، ماهي الإجراءات المزمع اتخاذها من طرف رئاسة الحكومة لحلحلة هذا المشروع خاصة في ضل وجود مقومات نجاح المشروع لدى البريد التونسي.

إجابة رئاسة الحكومة

من وزير تكنولوجيات الاتصال

إلى

السيد رئيس الحكومة

الموضوع :حول السؤال الكتابي الصادر عن النائب السيّد مراد الخزامي بخصوص عرقلة مشروع البنك البريدي

المرجع :إحالتكم بتاريخ 11 أوت .2023

المصاحيب : نسخة من إجابتنا بتاريخ 17 أوت 2023

تحية وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها أعلاه التي طلبتم من خلالها مدكم بعناصر الإجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن السيد النائب مراد الخزامي بخصوص عرقلة مشروع البنك البريدي، يشرفني إفادتكم بما يلي :

تقوم وزارة تكنولوجيات الاتصال بالتنسيق مع الديوان الوطني للبريد والأطراف المتداخلة بدعم مشروع إحداث البنك البريدي، حيث تم إحداث لجنة متكونة من أعضاء ممثلين عن البنك المركزي ووزارة المالية والبريد التونسي تحت إشراف وزارة تكنولوجيات الاتصال لإعداد وثيقة تأليفية لوضع تصور حول التوجهات الاستراتيجية للبنك البريدي عقدت اللجنة أربعة اجتماعات كان آخرها بتاريخ 8 جانفي 2021تم الاتفاق خلالها على ضرورة تحويل كل الخدمات المالية للبريد التونسي إلى البنك البريدي إلا أن هذا الاقتراح كان له عوائق قانونية وترتيبية:

العائق الأول :متعلق بالشكل القانوني للبريد التونسي (مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية) لا يمكنها خلق بنك بريدي في شكل شركة فرع (filiale) ولا يمكن تحويل النشاط الاساسي للبريد لهذه الشركة (طبقا للفصلين 428 و462 من مجلة الشركات التجارية) .

ولتفادي هذه المعيقات القانونية أقرت اللجنة ضرورة إصدار نص قانوني يقضي بإحداث البنك البريدي على غرار القانون عدد 56-2018 بتاريخ 27 ديسمبر 2018 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2019 القاضي بإحداث بنك الجهات .وقام البريد التونسي بإعداد مشروع القانون طبقا لما تم الاتفاق عليه .

العائق الثاني :متعلق بكيفية التصرف في الحسابات البريدية الجارية وحسابات الادخار .حيث اشترط البنك المركزي تحويل أرصدة هذه الحسابات من الدولة إلى البنك البريدي (على غرار التجارب المشابهة) وفي المقابل يصعب على وزارة المالية الاستغناء على الموارد المتأتية من الحسابات البريدية الجارية التي يتم اعتمادها لتمويل ميزانية الدولة وخلاص النفقات الجارية خاصة في ظل الضغوطات على المالية العمومية وضعف الموارد .

توقفت أعمال اللجنة منذ شهر مارس 2021 إثر **الرفض القطعي من قبل وزير المالية** أنداك للملف برقته والذي تضمن وثيقة عمل تأليفية تضم التوجهات الاستراتيجية والأنموذج الاقتصادي ومشروع النص القانوني وخارطة الطريق لمختلف مراحل التحول ومختلف السيناريوهات المتعلقة بالعلاقة بين البنك البريدي ووزارة المالية وصندوق الودائع والأمانات في علاقة بالتصرف في حسابات الادخار والحسابات البريدية الجارية **وذلك بالتوافق مع ممثلي البنك المركزي ووزارة المالية** .

تولت وزارة تكنولوجيات الاتصال توجيه مراسلة إلى عناية السيدة رئيسة الحكومة بتاريخ 21 جويلية 2023 متضمنة لبطاقة المشروع وعرض كامل محين حول الملف وذلك قصد عرضه على مجلس وزاري مضيّق في أقرب الآجال الممكنة للبت في الإجراءات المقترحة لإحداث البنك البريدي .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب وليد حاجي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤالين الكتابيين التاليين .

الموضوع :إحداث وحدة الإنعاش الطبي المتنقل بحاجب العيون

تحية طيبة

أتشرف بإعلامكم أن وزارتكم الموقرة وفرت سيارة إسعاف مجهزة بتاريخ 05 فيفري 2017 قصد إحداث وحدة إنعاش طبي متنقل بحاجب العيون ومنذ ذلك التاريخ ونحن بانتظار إحداث هذه الوحدة التي نعتبرها ضرورية وهامة لعدة أسباب أهمها بعد حاجب العيون عن مركز ولاية القيروان (70كم)

هذا ونعلمكم أن سيّارة الإسعاف متواجدة بمستشفى حاجب العيون بتجهيزاتها .

1.ماهي أسباب تأخر إحداث وحدة الإنعاش الطبي بحاجب العيون؟

2.متى يتم إحداثها ؟

ننتظر من سيادتكم مدنا بآخر المستجدات في هذا الموضوع .

إجابة السيد وزير الصحة

السؤال الكتابي

من السيد النائب وليد حاجي

المرجع :مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-0001632-3000

موضوع عدد 01 سؤال

ماهي أسباب تأخر احداث وحدة الإنعاش الطبي بحاجب العيون من ولاية أن الوزارة وفرت سيارة اسعاف مجهزة القيروان ومتى يتم إحداثها

الإجابة

يتم حاليا مباشرة الحالات الاستعجالية بوحدة طب الاستعجالي بالمستشفى المحلي حاجب العيون من ولاية القيروان ونقل المرضى عند الاقتضاء بواسطة سيارة اسعاف مجهزة مع برمجة بعث وحدة الإسعاف الطبي SMUR عند توفر الضمانات الازمة بانتداب في أنسب الآجال أطباء وشبه طبيين وسواق سيارة اسعاف

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

الموضوع :سؤال كتابي الى السيد وزير الصحة عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

في إطار متابعتنا للوضع الصحي بجهة سوسة يهمنا افادتكم بأن معتمدية سيدي الهاني تنعدم فيها الخدمات الصحية بكامل تراب المعتمدية يوميا من الساعة منتصف النهار الى حين الساعة السابعة والنصف من اليوم الموالي كما نحيطكم علما أن مراكز الصحة الأساسية بمعتمدية سيدي الهاني تشهد نقص في العملة والإطار الشبه الطبي .

تطلب منكم سيد الوزير التدخل وتوفير نقطة استعجالي متنقلة ظرفيا الى حين حل هذا الاشكال جذريا وبداية أشغال مشروع المستشفى المحلي كما ندعوكم الى زيادة أيام العيادات الطبية بمختلف مراكز الصحة الأساسية بالمعتمدية .

مركز الصحة الأساسية يكروسية المركزية :حاليا 3 أيام في الأسبوع

مركز الصحة الأساسية بأولاد علي بلهاني : يوم واحد في الأسبوع

مركز الصحة الأساسية بغبغوب من عمادة سيدي الهاني الجنوبية :يوم واحد في الأسبوع

مركز الصحة الأساسية بأولاد الخشين من عمادة سيدي الهاني الغربية :يوم واحد في الأسبوع

وأمام هذا الوضع الصحي المزري والصعب التي تعيشه معتمدية سيدي الهائي:

متى تنطلق أشغال بناء المستشفى المحلي بسيدي الهاني؟

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الصحة

السؤال الكتابي

من النائب محمود العامري

المرجع :مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-0001632-3000

موضوع عدد 01 سؤال

"متى تنطلق أشغال بناء المستشفى المحلي بسيدي الهاني من ولاية سوسة وتوفير في الانتظار نقطة استعجالية ظرفيا مع زيادة في أيام العيادات الطبية بمختلف مراكز الصحة الأساسية بالمعتمدية "

الإجابة

المشروع الحالي من مشمولات المجلس الجهوي بسوسة والمتمثل في بناء مركز الوسيط بسيدي الهاني (ليس مستشفى محلي) وهو في مرحلة انعقاد لجنة تحكيم المناظرة الوطنية لاختيار المصممين.

كما أن الإدارة حريصة على توفير وحدة اسعاف متنقلة بسيدي الهاني فور توفر الموارد البشرية اللازمة في أنسب الآجال.

السؤال الكتابي

للنائب كمال كرعاني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية:

الموضوع: حول إحداث وتهيئة مراكز بريد بالجهة وتوفير أعوان

1-متى سيتم طلب إحداث مركز بريد بمنطقة الشوايحية؟

2-متى سيتم الشروع في بناء وتهيئة مركز بريد منطقة سيدي سعد وهو محل على وجه الكراء من طرف ديوان البريد؟

3-نظرا لنقص الحاد لأعوان مراكز البريد **نصر الله-منزل المهيري-الشراردة (منزل المهيري-سيدي سعد –المنارة)** الذي أدى لاضطراب في أداء العمل هل هناك إمكانية توفير أعوان إضافيين؟

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

- **بالنسبة لسؤال النائب السيد كمال كرعاني:**

-بخصوص إحداث مكتب بريد المنطقة الشوايحية من معتمدية الشرادة، فقد تم برمجة بعنوان سنة 2024 باعتبارها بلدية، كما تمت برمجة عون من ضمن الانتدابات المحلية المخصصة له وقد قامت مصالح الإدارة الجهوية للبريد بالقيروان بمراسلة السيد معتمد الشرادة لتقديم عروض كراء بالمنطقة كي يتم تسويغ مقر لإيواء مصالح مكتب بريد الشوايحية.

-بخصوص تهيئة مكتب بريد سيدي سعد، فإنه نظرا للوضعية السيئة للمقر الحالي (محل على وجه الكراء) فقد قامت مصالح الإدارة الجهوية للبريد بالقيروان وبالتنسيق مع السيد معتمد منزل المهيري بالبحث عن محل لائق وسيتم خلال الفتر الوجيزة القادمة كراء محل، مع الإشارة إلى أنه تمت برمجة مصاريف تهيئته ضمن الميزانية الجهوية لسنة 2023.

-بخصوص النقص الحاد في الأعوان بمكاتب بريد نصر الله ومنزل المهيري والشراردة فإن بريد نصر الله يوجد به 03 أعوان نوافذ وهو عدد كافي مقارنة بحجم نشاط المكتب أما مكتب بريد منزل المهيري فهو يعمل بعوني (02) نافذة حاليا ومبرمج تدعيمه بعون ثالث ضمن المناظرة الخارجية القادمة وبخصوص مكتب بريد الشراردة يتوفر به 03 أعوان نوافذ وهو عدد كاف مقارنة بحجم نشاط المكتب.

مع العلم أن كل من مكتب بريد الله ومنزل المهيري والشراردة مجهزة بموزعات آلية للأوراق النقدية مما يخفف الضغط عليها.

-بخصوص تدعيم مكاتب بريد سيدي سعد والراقوبة الحمراء بمنطقة المنارة بأعوان فإنها مكاتب بريد من الصنف "س" ولا تتطلب سوى عون وحيد لتأمين الخدمات.

السؤال الكتابي

للنائب إبراهيم حسين

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية:

لقد تمّ إخلاء المقر الأصلي لمكتب البريد بالصخيرة بتاريخ 22 ديسمبر 2022 (العمل بمحل تم كراءه من طرف ديوان البريد) قصد إعادة وتوسعة وتهيئة مكتب البريد إلا أن هذا المشروع بقي معطلا إلى حدّ الأن.

1-متى سيتم الشروع في توسعة وتهيئة مكتب البريد بالصخيرة؟

2-متى سيتم فتح مكتب بريد إضافي لكل من بوسعيد القنيطرة الصخيرة (علما وأنه تم تخصيص قطعة أرض لبناء مكتب بريد) وعمادة سيدي محمد من معتمدية الصخيرة؟

3-كتى سيتم فتح مكتب بريد إضافي بعمادة الحشيشنة من معتمدية الغربية؟

4-متى سيتم توسعة مكتب بريد نقطة بالمحرس ودعمه بالأعوان؟

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

- **فيما يتعلق بسؤال السيد إبراهيم حسين**

-بخصوص تهيئة مكتب البريد الصخيرة، فقد تمت برمجة انطلاق الأشغال بداية سنة 2024 بكلفة تقديرية بمبلغ 759 ألف دينار وهو في مرحلة طلب العروض

-بخصوص إحداث مكاتب بريد إضافية بكل من منطقة بوسعيد القنيطرة وعمادة سيدي محمد من معتمدية الغربية فإن مصالح الإدارة الجهوية للبريد بصفاقس بصدد القيام بدارسة لمختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لهذه المناطق والتي بمقتضاها يتم اتخاذ قرار الإحداث من عدمه.

-يتم حاليا تأمين الخدمات البريدية بمنطقة بوسعيد القنيطرة وعمادة سيدي محمد من معتمدية الصخيرة وعمادة الحشيشنة من معتمدية الغربية بواسطة البريد المتجول مرة في الأسبوع.

-بخصوص تدعيم مكتب البريد الإضافي "نقطة" الملحق بمكتب بريد المحرس بأعوان فإنه طبقا للهيكل التنظيمي للديوان الوطني للبريد وحسب الصنف الحالي للمكتب "صنف س" لا يتطلب أكثر من عون لتأمين الخدمات.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة آمال المؤدب

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب نتقدم بالسؤال الكتابي التالي إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع :التفويت في عمارات " إقامة دار البيضاء " التابعة لصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية الكائنة بحي الرمانة

تحية طيبة وبعد .

السيد وزير الشؤون الاجتماعية

أنقل إلى سيادتكم مشاغل متساكني إقامة الدار البيضاء بحي الرمانة والتابع للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية حيث يطالب جميع المتساكنين بالتفويت لفائدتهم بعد مضي قرابة المتساكنين بالتفويت لفائدتهم أو ممضى قرابة الأربعون سنة على وجه الكراء ولم يعد بمقدورهم اقتناء أو بناء مسكن يأويهم بعد طول السنين وكبر سنهم هذا وأحيط علم سيادتكم بأن إدارة الصندوق حاولت في وقت سابق من سنة 2017 إيهام المتساكنين والرأي العام بأن العمارات آيلة للسقوط بين الفينة والأخرى وأصدرت في شأنهم أحكام بالخروج الفوري لكن تمسك المتساكنون بسلامة العمارات ولجوئهم للقضاء الذي أثبت سلامة العمارات بواسطة خبراء معينون من طرف المحكمة وقضي بعدم خروجهم في جميع مراحل التقاضي كما طلبت المحكمة من إدارة الصندوق بإجراء إصلاحات للحفاظ على سلامة العمارات ولحد الآن لم يقم الصندوق بأي أشغال صيانة سيدي الوزير ما بين سنة 2017 وسنة 2023 هناك 6 سنوات والصندوق لم يقم بصيانة العمارات رغم ادعائهم بأنها آيلة للسقوط بين الفينة والأخرى وهي لازالت قائمة الذات ولم يلاحظ أي ضرر وللتذكير سيدي الوزير فقد أنعقد مجلس وزاري بتاريخ 2 جويلية 2013دعي إلى التفويت في المساكن الاجتماعية التابعة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة كما وجهتهم سيادتكم مذكرة خلال هاته السنة لحث الصندوق للإسراع في عملية التفويت لذا نرجو من سيادتكم التدخل الفوري لحل *هذا* الأشكال لإسعاد فئة من الشعب التونسي الذي يأمل في تحقيق العدالة الاجتماعية مع مسار 25 جويلية وفي الختام يطالب المتساكنون بإجراء تدقيق في الاعتمادات التي خصصت منذ سنة 2011 لإجراء الصيانة بإقامة الدار البيضاء ولم تتم لحد الآن وشكرا على سعة صدركم سيدي الوزير

للتذكير سيدي الوزير لقد سبق وأن فوت الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية لفائدة منخرطيه في عدة أحياء سكنية التابعة له بكامل تراب الجمهورية .

وفي انتظار ردكم تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام .الشؤون الاجتماعية

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: حول سؤال كتابي .

أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن سؤال كتابي حول مساكن" إقامة دار البيضاء "الكائنة بحي الرمانة والتابعة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، طرحته النائبة المحترمة السيدة أمال المؤدب .

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية عن سؤال كتابي

طرحته النائبة المحترمة السيدة أمال المؤدب

نص السؤال :

من عضو مجلس نواب الشعب

إلى السيد الشؤون الاجتماعية

عن طريق السيد رئيس مجلس نواب الشعب

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب نتقدم بالسؤال الكتابي التالي الى السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع :التفويت في عمارات " إقامة دار البيضاء إقامة دار البيضاء " التابعة لصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية الكائنة بحي الرمانة

تحية طيبة وبعد .

السيد وزير الشؤون الاجتماعية أنقل إلى سيادتكم مشاغل متساكني إقامة الدار البيضاء بحي الرمانة والتابع للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية حيث يطالب جميع المتساكنين بالتفويت لفائدتهم بعد مضي قرابة الأربعون سنة على وجه الكراء ولم يعد بمقدورهم اقتناء أو بناء مسكن يأويهم بعد طول السنين وكبر سنهم هذا وأحيط علم سيادتكم بأن إدارة الصندوق حاولت في وقت سابق من سنة 2017 إيهام المتساكنين والرأي العام *بأن* العمارات آيلة للسقوط بين الفينة والأخرى وأصدرت في شأنهم أحكام بالخروج الفوري لكن تمسك المتساكنون بسلامة العمارات ولجوئهم للقضاء الذي أثبت سلامة العمارات بواسطة خبراء معينون من طرف المحكمة وقضي بعدم خروجهم في جميع مراحل التقاضي كما طلبت المحكمة من إدارة الصندوق بإجراء إصلاحات للحفاظ على سلامة العمارات ولحد الآن لم يقم الصندوق بأي أشغال صيانة سيدي الوزير ما بين سنة 2017 وسنة 2023 هناك 6 سنوات والصندوق لم يقم بصيانة العمارات رغم ادعائهم بأنها آيلة للسقوط بين الفينة والأخرى وهي لازالت قائمة الذات ولم يلاحظ أي ضرر وللتذكير سيدي الوزير فقد أنعقد مجلس وزاري بتاريخ 2 جويلية 2013 دعي إلى التفويت في المساكن الاجتماعية التابعة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة كما وجهتهم سيادتكم مذكرة خلال هاته السنة لحث الصندوق للإسراع في عملية التفويت لذا نرجو من سيادتكم التدخل الفوري لحل هذا الأشكال لإسعاد فئة من الشعب التونسي الذي يأمل في تحقيق العدالة الاجتماعية مع مسار 25 جويلية وفي الختام يطالب المتساكنون بإجراء تدقيق في الاعتمادات التي خصصت منذ سنة 2011 لإجراء الصيانة بإقامة الدار البيضاء ولم تتم لحد الآن وشكرا على سعة صدركم سيدي الوزير

للتذكير سيدي الوزير لقد سبق وأن فوت الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية لفائدة منخرطيه في عدة أحياء سكنية التابعة له بكامل تراب الجمهورية .وفي انتظار ردكم تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام الشؤون الاجتماعية

الاجابة :

تولى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية منذ سنة 1978تشيد عدد 25 حيا سكنيا في كافة أنحاء الجمهورية تضم 315 محلا معدا للاستغلال التجاري والإداري و 2854 شقة معدة للكراء لمنظوريه غير المالكين لعقارات سكنية .

وفي هذا الإطار تم تشييد الحي السكني " الدار البيضاء " بمنطقة الرمانة على قسطين :

- قسط متكون من 9 عمارات خلال الفترة من 1980 الى 1982.
- قسط متكون من 10 عمارات خلال الفترة من 1983 الى 1985

وقد شهد القسط المتكون من 9 عمارات عمليتي تدعيم على التوالي:

•خلال سنتي 1985 و 1986 وبقيمة تناهز 289 أ.د وتمثلت هذه الأشغال في بناء جدار ساند Mur de soutènement على طول المنحدر والقيام بتدعيم كلي لأسس العمارة 72 وتدعيم جزئي لبعض العمارات الأخرى .

•خلال الفترة الممتدة من شهر أوت 1998 إلى شهر جانفي 2003 وبقيمة 413 أ.د وشملت هذه العملية أعمال تدعيم كلي للتسع عمارات، تم آنذاك إخلاء عدد 03 منها .

وعلى إثر التصدعات التي برزت خلال سنة 2012 بعمارات الحي السكني بالرمانة، أبرم الصندوق سنة 2013 صفقة مع مكتب المراقبة Excel Control قصد معاينة الوضعية .

وقد قدم هذا الأخير تقرير اختبار فني تعرض من خلاله إلى أسباب هذه التصدعات والإخلالات الخطيرة المسجلة بالأسس وقام بتصنيف الإخلالات المسجلة إلى ثلاث مستويات حسب مدى الخطورة وأهمية أشغال التدعيم المستوجبة:

- 09 عمارات بها أضرار بالغة الخطورة تتطلب عمليات هامة ودقيقة لتدعيم الأسس.
- 05 عمارات بها أضرار متوسطة الخطورة وتتطلب عمليات تدعيم الأسس.
- 05 عمارات بها أضرار طفيفة وتتطلب عمليات تدعيم جزئية.

وللغرض، تم في أوت 2014 إبرام صفقة مع مكتب الدراساتICEP، للقيام بالدراسات المستوجبة، غير أنه سجل تعثر كبير حال دون إنجازها .

وفي إطار المتابعة، وحيث لوحظ تطور التصدعات والشقوق وظهور أخرى بعدة عمارات من الحي السكني المذكور، تم في مستهل ديسمبر 2017 عقد جلسة عمل مع مكتب المراقبة Control Excel، انبثقت عنها توصية لمكتب المراقبة بضرورة القيام بزيارة ميدانية وإعداد تقرير اختبار أولي للتأكد من جدية تفاقم الخطورة وتقدير إمكانية مواصلة استغلال العمارات المتضررة من عدمه وذلك للمحافظة على سلامة المتساكنين ولتلافي المخاطر التي قد تنجر عن ذلك .

وقد تبين من خلال تقرير مكتب المراقبة Excel Control الصادر في ديسمبر2017 ، أنّ 9 عمارات بها أضرار بالغة الخطورة، منها أربعة وهي عدد72 و74 و76 و78 أكّد مكتب المراقبة على ضرورة إخلائها من المتساكنين في الإبان تحسبا لكل طارئ ووضعها فورا خارج إطار الاستغلال"، كما أكد على" ضرورة اليقظة والمراقبة المستمرة بالنسبة للعمارات الأخرى"، وأوصى بضرورة الإسراع بالقيام بالاختبارات اللازمة والتعهد بالدراسات والأشغال .

وتجدر الإشارة إلى أنه بمجرد إعلامه، تفضل السيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بإرسال فريق فني على عين المكان للقيام بالمعاينة الميدانية وأوصى بضرورة تعيين مكتب مراقب فني للقيام باختبار معمق بصفة استعجالية للتأكد من مدى خطورة التصدعات على متانة عمارات الحي السكني بالرمانة "، حيث تم تكليف مكتب المراقبة VERITAS للقيام على الفور بمعاينة ميدانية للتسع عمارات التي لحقتها أضرار بالغة الخطورة وموافاة الصندوق بتقرير اختبار أولي للتأكد من جدية تفاقم الخطورة وتقدير إمكانية مواصلة استغلال العمارات المتضررة من عدمه ثم القيام باختبار معمق للبت في وضعية العمارات بعد تعهده بجميع الاستكشافات الضرورية .

وقد باشر مكتب المراقبة المذكور هذه المهمة بداية من تاريخ 19 ديسمبر2017 ، وتبين له بروز تصدعات كبيرة ووجود إخلالات هامة على مستوى العمارات والجدار الساند ."Mur de soutènement وعلى هذا الأســاس" أوصى بإخلاء 6 عمارات "موزعة كما يلي :

- ✓ 3 عمارات وردت ضمن تقرير مكتب المراقبة Excel Control وهي عدد 72 و74 و76.
- ✓ 3 عمارات إضافية وهي عدد 66 و68 و70 وتشمل 44 شقة .

لذا، ومن باب المسؤولية والمحافظة على سلامة الأرواح البشرية تولى الصندوق إعلام المتسوغين للعمارات عدد 66 و68 و70عن طريق عدل منفذ بخطورة الوضعية وضرورة إخلاء الشقق وذلك بالإضافة إلى الإعلام السابق الذي شمل العمارات 72 و74 و76 و78.

وقد تعهد الصندوق كتابيا بإرجاع المتسوغين المعنيين بعملية الإخلاء إلى مساكنهم إثر الانتهاء من أشغال تدعيم وترميم العمارات المعنية وضمان سلامتها وصلوحيتها للسكن، وقد جوبه هذا الطلب برفض المتساكنين وترتب عنه احتجاج اجتماعي .وأعرب المتساكنون عن تمسكهم بضرورة إيجاد حلول بديلة كتوفير سكن أو تكفل الصندوق بفارق الكراء عند تسويغهم لمساكن لدى الخواص .

وبالتوازي مع ذلك، وعلى أساس إذن على عريضة بطلب من الصندوق، تم تكليف مجموعة أولى من الخبراء العدليين لمعاينة العمارات التسع وهي عدد 64 و66 و68 و70 و72 و74 و76 و78 و80.

وإخلاء لذمة، الصندوق، تم اللجوء إلى التقاضي حيث صدرت عدة أحكام استعجالية في طور الابتدائي تقضي بالخروج بصفة فورية دون أن يتسنى تنفيذها بسبب التصدي الجماعي لهذه الأحكام من قبل المتساكنين المعنيين الذين قاموا باستئناف الأحكام الابتدائية وذلك على أساس التقرير الأولي الصادر عن مجموعة ثانية من الخبراء العدليين بطلب منهم .

وما يؤكد سلامة موقف الصندوق، أن وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، بصفتها المشرف الرسمي على القطاع، أفادت بأن مكتب المراقبة CETEC أوصى بإخلاء 5 عمارات عدد 70 و72 و74 و76 و78 وأنّ" جميع الآراء الفنية تؤكد استفحال ظهور التصدعات الخطيرة على مستوى غالبية الجدران الخارجية والأعمدة الحاملة بعدد هام من العمارات علاوة على اتساع الفواصل بينهما، مما يؤكد وجود انزلاق متواصل بأرض المشروع ."

واعتبارا لكون رأي الخبراء العدليين لا يقيد رأي المحكمة، كما أنه لا يمكن الاعتداد به من جانب الصندوق لإيقاف إجراءات التقاضي، خاصة لوجود تضارب فيما بينها وتضارب مع الآراء الفنية لمكاتب الدراسات ومكاتب المراقبة فضلا عن رأي وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية وكذلك رأي الحماية المدنية المضمنة بمحضر الجلسة المنعقدة بولاية تونس في 3 جانفي 2017 ، ومن باب المسؤولية والمحافظة على الأرواح البشرية وحماية لحقوق الصندوق، تمت مواصلة التقاضي إلى حين استنفاذ جميع أطواره وصدور حكم نهائي بات بما من شأنه أن يخلي مسؤولية الصندوق من الناحية القانونية والجزائية .

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن عدم قيام الصندوق بأشغال تدعيم وترميم العمارات المعنية يعود أساسا إلى عدم استكمال الدراسات الفنية .

وفي غياب تشريع خاص بالمباني المتداعية، فإن الخيار القانوني الوحيد هو اعتماد آلية التراتيب المنظمة للصفقات العمومية لمتابعة مثل هذه المشاريع، حيث تم وفق هذه الإجراءات تكليف مكتب مراقبة ثم مكتب دراسات جديد، وأعمالهما محل متابعة ودراسة من الصندوق الذي حرصا منه على القيام بالإصلاحات المستوجبة في أحسن الآجال من ناحية وتجاوز الإشكال القائم بينه وبين المتساكنين، سبق أن تقدم بمقترح لإحداث لجنة فنية محايدة تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، تتولى التعمق في مختلف الجوانب الفنية وتسهر على النظر في كل الدراسات الفنية وتتواصل مهامها إلى غاية إنجاز الأشغال الضرورية وذلك في ظل التضارب الواضح في التقارير والاستنتاجات الفنية .

ويتبن من خلال ما سبق أن الصندوق لم يحاول بتاتا إيهام المتساكنين بأن العمارات آيلة للسقوط .

في جانب آخر، يجدر التذكير بأن المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 02جويلية 2013 أقر مبدأ التفويت في الرصيد العقاري للصندوق بما في ذلك عمارات الحي السكني الدار البيضاء "بالرمانة .

وتمهيدا لهذه العملية، تم إنجاز جملة من الأعمال تتعلق بالتقاسيم العقارية، كما تم إبرام اتفاقية مع ديوان الملكية العقارية والشركة العقارية للبلاد التونسية لتسوية الرصيد العقاري، حيث تم القيام بعملية استقصاء معمقة للرصيد العقاري الذي سيتم التفويت فيه طبقا للإجراءات القانونية الجاري بها العمل مع الإشارة إلى أن هذا الرصيد العقاري يرجع جزء منه إلى الصندوق الوطني للتأمين على المرض .

السؤال الكتابي

للنائب عمار العيدودي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129من النظام الداخلي أتوجه أليكم بهذه الأسئلة

1) متى ستتم رقمنة الإدارة لتحقيق حسن حوكمتها وتوفير قاعدة بيانات تفصل بين المستحق وغير المستحق لتجاوز المظلمة وتحقيق العدالة الاجتماعية بخصوص إسناد الشهائد والمنح والإعلانات؟

2) متى ستنظر الوزارة في حل مشكل قطاع النسيج والأكسية بكل من القصرين وقفصة ومتى سيُفعل القرار المتخذ في شأنه وقد طالب به أصحاب المؤسسات ولم تقدم لهم أجوبة؟

3) هل فكرت الوزارة في التنسيق مع بقية الوزارة المتداخلة لحل هذا المشكل جذريا؟

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع :حول سؤال كتابي .

أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن سؤال كتابي حول حوكمة إسناد المنح والإعانات ومشاكل قطاع النسيج بكل من القصرين وقفصة، طرحه النائب المحترم السيد عمار العيدودي .

والسلام

إجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن سؤال كتابي

طرحه النائب المحترم السيد عمار العيدودي

نص السؤال :

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتوجه أليكم بهذه الأسئلة

1) متى ستتم رقمنة الإدارة لتحقيق حسن حوكمتها وتوفير قاعدة بيانات تفصل بين المستحق وغير المستحق لتجاوز المظلمة وتحقيق العدالة الاجتماعية بخصوص إسناد الشهائد والمنح والإعلانات؟

2) متى ستنظر الوزارة في حل مشكل قطاع النسيج والأكسية بكل من القصرين وقفصة ومتى سيفعل القرار المتخذ في شانه وقد طالب به أصحاب المؤسسات ولم تقدم لهم أجوبة؟

3) هل فكرت الوزارة في التنسيق مع بقية الوزارة المتداخلة لحل هذا المشكل جذريا؟

الاجابة :

1)بخصوص رقمنة الإدارة :

انخرطت وزارة الشؤون الاجتماعية ضمن رقمنة الإدارة وحوكمة الخدمات الاجتماعية قصد تصويبها نحو مستحقها وفي هذا الإطار تم:

•إنجاز قاعدة بيانات حول العائلات الفقيرة والعائلات محدودة الدخل المنتفعين ببرنامج" الأمان الاجتماعي "ويبلغ عددهم حوالي مليون عائلة، كما تم إسنادهم معرفا اجتماعيا وحيد يمكن من إنجاز عمليات التقاطع عبر منظومة التبادل البيني يشرف عليها المركز الوطني للإعلامية .

•إرساء أرضية قانونية وتقنية ولوجستية لرقمنة وحوكمة برنامج "الأمان الاجتماعي "يرتكز على نظام معلوماتي متكامل ومنظومة جديدة لاستهداف الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل تعتمد أنموذج التنقيط، والتي ترتبط بصورة وثيقة بجمع معطيات محينة حول كافة المسجلين بقاعدة بيانات" الأمان الاجتماعي من خلال البحوث الميدانية والتقاطعات عبر منصة التقاطع البيني علاوة على اتخاذ قرارات إسناد منافع برنامج" الأمان الاجتماعي "من قبل اللجان الفنية الجهوية لبرنامج" الأمان الاجتماعي ."

•وضع منصة تقاطعات على ذمّة الأخصائيين الاجتماعيين لتمكينهم من الولوج بصفة حينية إلى المعطيات الخاصة بطالبي خدمة "الأمان الاجتماعي "وأفراد أسرهم بهدف التثبت من استجابتهم للشروط الأولية للانتفاع وتحيين ودراسة بحوثهم الاجتماعية ومساعدة الاخصائيين الاجتماعيين لمعرفة مدى استحقاق المترشحين للانتفاع بمختلف منافع برنامج" الأمان الاجتماعي "بما في ذلك العلاج بصنفيه المجاني وبالتعريفة المنخفضة، والمنح الشهرية القارة والمساعدات المدرسية والجامعية والمنحة العائلية للأطفال 0-18 سنة.

هذا، وتمكن منصة التبادل البيني التي تم إرساءها من الولوج لعدد من البيانات المهمة والدالة على مستويات عيش المترشحين للانتفاع بخدمات برنامج" الأمان الاجتماعي "والمتأتية أساسا من منظومات" مدنية "والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للتأمين على المرض والوكالة الفنّية للنقل البري .

كما مكنت هذه المنصة الأخصائيين الاجتماعيين في تحديد المنتفعين من اليات موضوعية وذات مصداقية عالية للتقليص بصورة حاسمة من أخطاء الشمول وذلك بتمكينهم من التثبت من صحة البيانات وموثوقيتها وخاصة مدى توافق البيانات المصرّح بها من طرف طالب خدمات برنامج" الأمان الاجتماعي "مع شروط الانتفاع الواردة بالنصوص القانونية ذات العلاقة .

وفي إطار حكومة التصرف في أنظمة الضمان الاجتماعي في القطاعيين العام والخاص، وتناغما مع سياسة الحكومة في رقمنة الخدمات الإدارية وتسهيل نفاذ المواطنين اليها، وضعت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع صناديق الضمان الاجتماعي الثلاث استراتيجية عمل تهدف من خلالها الى إعادة هندسة الإجراءات الإدارية ورقمنتها اعتمادا على التكنولوجيا الرقمية والانتقال نحو إدارة متشابكة تتيح التعامل البيني و التبادل الإلكتروني تطمح من خلالها الى تأمين النفاذ العادل لمنظوري الصناديق الى جملة من الخدمات الاجتماعية مع المحافظة على جودتها وفاعليتها ومن أهم هذه الإجراءات الجديرة بالذكر:

- **منظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسدى الخدمات في القطاعيين العام والخاص** والعمل على الشروع في الاستغلال الفعلي لبطاقة" لاباس" البطاقة الذكية التي عوضت البطاقة الورقية وقلصت من توافد المضمونين الاجتماعيين على مقرات الصندوق بصفة دورية إضافة الى ربح الوقت وتمكين المضمون الاجتماعي من متابعة سقف استغلاله لمبلغ التأمين حسب المنظومة إضافة الى عدة خدمات أخرى .
- **المركز الافتراضي التابع للصندوق الوطني للتأمين على المرض centre.e-cnam.tn** الذي يوفر جملة من الخدمات الرقمية التي يسعى من خلالها الى اختصار أجال اسداء الخدمات بما يستجيب لمتطلبات الحوكمة ونجاعة التصرف في موارد الصندوق إضافة الى آلية الارساليات القصيرة المجانية .
- **منظومة التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والمشغل العمومي** بخصوص مواكبة الحياة المهنية للمنخرطين ومسك حساباتهم والتي تم الشروع

فعليا في استغلالها بداية من شهر أفريل 2023 والتي مكنت من الوصول الى نسبة 90 % في عملية تصفية جرايات المحالين على التقاعد .

▪ **التصريح بالأجور وخلاص المساهمات عن بعد لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** حيث تولى الصندوق في هذا الصدد إعداد فضاء معلوماتي ووضعه على ذمة الهياكل المعنية من المؤجرين لتسهيل إجراءات التصريح الحيني بالأجور ودفع المساهمات عن بعد بواسطة الاقتطاع الالكتروني للمساهمات بعد الحصول على تأشيرتهم مؤسساتهم المالية وذلك عن طريق تحميل مطبوعة الإذن بالاقتطاع الإلكتروني واحالتها ممضاة عبر البريد الالكتروني الى المكتب الجهوي المتوفر على البوابة الالكترونية للصندوق .

هذا وقد مكنت ألية التصريح بالأجور وخلاص المساهمات عن بعد بقية المؤجرين الذين ليست لديهم شهادة المصادقة الالكترونية من إعداد وإرسال التصاريح بالأجور والكشف الإجمالي الكترونيا بالنفاذ الى البوابة الالكترونية للصندوق إضافة الى القيام بتحويل مبالغ المساهمات على الحساب الجاري للمكتب الراجعين له بالنظر .

2)بخصوص تفعيل القرار المتخذ في شأن قطاع النسيج والأكسية :

للنهوض بالمؤسسات الناشطة في قطاع النسيج والملابس والجلود والأحذية المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية أقرت الدولة التكفل بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي وذلك بعنوان الأجور المدفوعة لأعوانها من ذوي الجنسية التونسية .

وفي هذا الإطار تقدمت حوالي 11 مؤسسة بمطالب للانتفاع بامتياز تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي والتي استوفت مرحلة الدراسة الأولية ليتبين عدم استيفاء عدد منها للشروط القانونية الواجب توفرها للانتفاع بهذا الامتياز مما حتم العمل على البحث في سبل مساعدتها على تسوية وضعيتها سواء تلك التي تعلقت بتسوية الوضعية الجبائية أو تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

وضمن هذا الإطار تولت وزارة الشؤون الاجتماعية التدخل لفائدة هذه المؤسسات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك قصد جدولة ديونها وتعليق التبعات القانونية المترتبة عنها بما يسمح لاحقا باستكمال دراسة الملفات .

3) بخصوص التنسيق لحل مشاكل القطاع :

مثلت الإشكاليات المتعلقة بهذا القطاع محور جلسة انعقدت بتاريخ 19 أكتوبر 2023 بالهيئة التونسية للاستثمار حضرها ممثلون عن وزارات الاقتصاد والتخطيط، والصناعة، والشؤون الاجتماعية والتكوين والتشغيل، وممثلون عن البنوك، وعن جامعة النسيج، وتم التداول حول الصعوبات التي يعيشها القطاع ومنها :

- ضعف الإمكانيات المادية لأصحاب المؤسسات
- عزوف البنوك على تمويل القطاع
- مشاكل التزود بالمواد الأولية، حيث لا يوجد سوى مزود وحيد بالجهة "BENETTON"
- نقص التكوين الناتج عن عدم وجود مراكز تكوين مختصة في الجودة وصيانة آلات الخياطة
- تعطيل القوانين ذات الصلة بالتنمية الجهوية خاصة المتعلقة بالإعفاء الضريبي وتكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي

وبعد النقاش وطرح الإشكاليات المتعلقة بالقطاع أكدت ممثلة وزارة التكوين والتشغيل أن إحداث مركز تكوين مختص في الجودة وصيانة آلات الخياطة بجهة القصرين في مراحله الأخيرة .

ومن جهته أكد ممثل بنك الإسكان أنه سيتم النظر في حلول للتمويل البنكي لهذه المؤسسات .

أما فيما يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 والمتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار، فقد تعهد ممثل الهيئة التونسية للاستثمار بالتواصل مع وزارة الشؤون الاجتماعية حول هذا الموضوع.

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤالين الكتابيين التاليين .

الموضوع :التصرف في النفايات المنزلية في صفاقس على حساب المائدة المائية والأراضي الفلاحية والإصرار على منظومة الردم التي بها الكثير من الأضرار.

تحية طيبة،

إن ما يحدث اليوم في صفاقس في ملف النفايات والغموض الذي يحوم في المقترحات البديلة يبعث على التساؤل إلى أين يسير هذا الملف بحكم حجم الكارثة البيئية التي تعيشها الجهة ونتساءل خاصة لما نجد الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات تعالج الازمة بمنظومة تخلت عنها أغلب الدول وحتى البلدان النامية .

كما أكد لنا بلاغ وزارة الداخلية الذي صدر بتاريخ 20 أوت 2023 بخصوص الوضع البيئي في جهة صفاقس وكان تحت إشراف السيد وزير الداخلية ونص فيه على إحداث وحدة للمعالجة والتثمين تقطع مع التوجهات المعتمدة على الردم.

1. فماهي الحلول التي اتخذتها الوزارة في تثمين ومعالجة النفايات؟

2. وماهي الدراسة التي اعتمدت عليها الوزارة في تأسيس مبادئ الاقتصاد الدائري الذي يدعم الأحداث مواطن شغل جديدة ويحافظ على البيئة؟

إجابة السيدة وزيرة البيئة

<u>الموضوع</u> :الإجابة على سؤال كتابي من طرف النائب بمجلس نواب الشعب السيد حسن الجربوعي

<u>المرجع</u> :مكتوبكم الوارد بتاريخ 13 أكتوبر 2023 تحت عدد2023-0005416-14

<u>المصاحيب</u>:-بطاقة إجابة على أسئلة السيد النائب .

-مذكرة حول التصرف الدائري والمندمج في النفايات

وبعد،

تبعا للمراسلة المشار اليها المرفقة بسؤال كتابي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد حسن الجربوعي حول الوضع البيئي بجهة صفاقس، نتشرف بمدكم بالإجابة حول الأسئلة المذكورة .

والسلام

إجابة السيدة وزيرة البيئة

بطاقة إجابة حول أسئلة السيد النائب المحترم حسن الجربوعي

الموضوع :إجابة عن سؤال كتابي .

تحية طيبة، وبعد،

تبعا للسؤال الكتابي المتعلق بالحلول التي تم اتخاذها للتصرف في النفايات المنزلية بولاية صفاقس، اتفضل بإفادتكم بالإجابة التالية :

تصور مشروع وحدة لقبول ومعالجة النفايات المنزلية والمشابهة بجهة صفاقس قد انطلق منذ بداية عملية البحث عن موقع بديل للمصب المراقب بالقنة الذي توقف عن قبول النفايات اي منذ أواخر سنة2021 ، وكان الهدف الأساسي منذ انطلاق هذه المعضلة هو إيجاد حل حيني لقبول النفايات وفق ضوابط فنية تحمي البيئة الحاضنة لها وتمكن بالتالي من تفادي الانعكاسات البيئية الخطرة المنجرة عن القاء النفايات في الطبيعة .

وحيث أن توفير الموقع والمقبولية الاجتماعية للمشاريع ذات البعد الجهوي والمحلي تدخل ضمن مهام السلط الجهوية والمحلية المعنية وفقا لما نصت عليه مختلف التشاريع الصادرة في الغرض على غرار مجلة الجماعات المحلية، فقد تمكنت اللجنة الاستشارية المحدثة من قبل ولاية صفاقس خلال شهر جويلية 2022 والمكلفة بملف أزمة النفايات بالجهة من تقديم مقترحات بخصوص عدة مواقع من شأنها ان تمثل حلا لموضوع قبول ومعالجة نفايات الجهة، وعلى ضوء الجلسة المنعقدة في الخصوص خلال شهر سبتمبر 2022 تم الاتفاق على ترشيح موقع تنير كم 20 من قبل الجهة كموقع لتنفيذ الحل الحيني بالقبول والتخزين الوقتي للنفايات في مرحلة أولى، ثم إنجاز مشروع متكامل للمعالجة في شكل تثمين عند استكمال انتزاع بقية الأراضي المحيطة بالموقع .

وتم على ضوء ذلك مراسلة وزارة الداخلية التي وجهت مراسلة في الخصوص إلى وزارة البيئة أواخر شهر نوفمبر 2022 قصد اتخاذ مختلف الإجراءات الفنية والقانونية اللازمة لتنفيذ مشروع قبول ومعالجة النفايات المنزلية والمشابهة للجهة بالموقع المعين .

ومع توجيه المراسلة المذكورة إلى الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، قامت هذه الأخيرة بالتزامن مع الانطلاق في طلب تنفيذ الإجراءات القانونية على غرار التخصيص وتغيير صبغة الموقع، في تقديم تصور فني للمشروع في ثلاثة مراحل تأخذ بعين الاعتبار مساحة الموقع المتوفرة واللازمة لكل مرحلة حيث أن الأولى تهم تجسيد الحل الحيني وهو القبول الوقتي للنفايات طبقا للضوابط الفنية والبيئية اللازمة لتنظيم العملية، وهي مرحلة حتمية لتجاوز الالقاء العشوائي للنفايات، ومن ثم إدخال عناصر التثمين في إطار تجربة نموذجية في مرحلة ثانية تمهيدا للمرحلة الأخيرة والمتمثلة في إنجاز وحدة تثمين متكاملة بعد انتزاع و تخصيص بقية المساحة اللازمة بالموقع .

وقد تم عرض هذا التصور في إطار جلسات عمل وزارية تم عقدها في الخصوص أواخر سنة 2022 وبداية سنة2023 ، وتم استكمال مختلف التراخيص الضرورية لتجسيد المرحلة الأولى من المشروع على غرار المصادقة على الدراسات البيئية ومصادقة لجنة الصفقات ذات النظر على تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع .

ويتم حاليا التنسيق مع مصالح وزارة الداخلية قصد الإسراع في إجراءات انتزاع بقية المساحة اللازمة بالموقع لتنفيذ المرحلة الأخيرة من المشروع والمتمثل في وحدة تثمين متكاملة وذلك بالتزامن مع نشر طلب عروض لتنفيذ دراسة فنية حول إنجاز هذه الوحدة، وسيتم على ضوء نتائجها تحديد قيمة الاعتمادات المالية اللازمة لهذه المرحلة الأخيرة من المشروع كما ستمكننا من تحديد التقنية الأفضل لاعتمادها حسب العديد من الخصائص الفنية المرتبطة بالمساحة المتوفرة وكمية ونوعية النفايات المتوقع قبولها طيلة مدة تنفيذ هذه المرحلة الأخيرة من المشروع.

وزارة البيئة
Ministère de l'Environnement

مذكرة حول الاستراتيجية الوطنية

للتصرف الدائري في النفايات في إطار مقاربة شاملة وقطاعية

1- توطئة:

في إطار السعي لتطوير المقاربات في مجال التصرف في النفايات وسعيا لإيجاد الحلول الملائمة للصعوبات المعترضة في المجال وتجسيما للتوجهات الدولية ذات العلاقة بالاقتصاد الدائري، تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للتصرف المندمج والمستديم في النفايات المنزلية والمشابهة للفترة 2020-2035 في إطار مقاربة تشاركية ضمت ممثلين عن كافة الأطراف المعنية.

وقد تم في هذا الإطار اختيار رؤية ذات أهداف متعددة، تهدف إلى تطوير طرق التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة من خلال تقليص كميات النفايات المنتجة وذلك للحد من الازعاجات وتقليص مصادر التلوث البيئي لتحقيق أهداف التنمية المستديمة من خلال النهوض بمقومات جودة الحياة والحد من كلفة التدهور البيئي وحماية الموارد الطبيعية والحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتجسيم الالتزامات المحددة وطنيا في مجال الحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

2- أصناف النفايات:

وفقًا للمفهوم الشائع، تعتبر نفايات كل مادة يريد صاحبها التخلص منها أو لم يعد يستخدمها. ويتم حاليا استعمال عديد المفاهيم التقنية التالية:

- نفايات: أي مادة صلبة أو سائلة أو غازية ناتجة عن عملية إنتاج أو استخراج أو تحويل أو استهلاك أو استخدام أي مادة أخرى، ويتعين التخلص منها وفقا للوائح والإجراءات الجاري بها العمل،
- فضلات زراعية: أي نفايات عضوية غير خطرة ناتجة مباشرة عن أنشطة فلاحية أو تربية مواشي أو أنشطة بستنة،

- نفايات منزلية: أي نفايات ناتجة عن الأنشطة المنزلية،
- نفايات مشابهة للنفايات المنزلية: أي نفايات ناتجة عن الأنشطة الاقتصادية أو التجارية أو الحرفية التي تشبه النفايات المنزلية بحكم طبيعتها وتركيبتها وخصائصها،
- نفايات الأنشطة الاقتصادية: أي نفايات خطرة أو غير خطرة، منتجها الأولي ليس منزلًا،
- نفايات خطرة: أي نفايات تشكل، بحكم طبيعتها الخطرة أو السامة أو التفاعلية أو المتفجرة أو القابلة للاشتعال أو البيولوجية أو البكتيرية، خطراً على التوازن البيئي أو الصحة،
- مخلفات صناعية: أي نفايات ناتجة عن نشاط اقتصادي أو صناعي أو حرفي أو ما يماثله.
- نفايات صناعية خاصة: نفايات ناتجة عن الأنشطة الصناعية أو الاقتصادية التي تتطلب إدارتها شروطاً محددة،
- نفايات خاملة: أي نفايات لا ينتج عنها تفاعل فيزيائي أو كيميائي، مثل بقايا التربة والصخور المستخرجة من المقاطع أو المناجم أو الهدم أو البناء أو التجديد والتي لا تتكون من مواد خطرة أو ملوثة بها أو بواسطة العناصر الأخرى التي من المحتمل أن تولد آثارًا ضارة،
- نفايات غير خطرة: نفايات ليس لها أي من الخصائص التي تجعلها نفايات خطرة وغير مشمولة بقائمة النفايات الخطرة التي يتم تحديدها بأمر.
- النفايات المتبقية أو النهائية: أي مادة صلبة أو سائلة أو غازية أو مادة ناتجة عن عمليات إعادة الاستخدام أو إعادة التدوير السابقة، والتي لا تشكل خطرًا على الصحة أو البيئة والتي لم تعد موضوعًا لأي استخدام مفيد آخر.

3- الغاية من التصرف الدائري المندمج للنفايات

- ما هو نفايات بالنسبة للبعض هو مادة أولية قابلة للتثمين ولخلق الثروة بالنسبة للآخرين
- ينطبق هذا على النفايات السائلة والصلبة والغازية.
- خطورة النفايات ليست مطلقة أبدًا ويجب تقييمها من جميع الزوايا (على سبيل المثال، ما يمكن أن يكون سما في بعض الحالات، يتم استعماله كدواء في حالات أخرى)
- كافة القطاعات معنية بالتصرف في النفايات التي تنتجها (القطاعات الأولية والثانوية والثلاثية) وجميع المستهلكين (المنازل والإدارات والشركات)

4- ما هي الغاية من اعتماد تصرف دائري مندمج للنفايات بتونس؟

اعتماد تصرف دائري مندمج للنفايات بتونس هو أمر حتمي اعتبارا لندرة الموارد الطبيعية، ما يستوجب التوجه بشكل أسرع على عدة مستويات:

- إعادة استخدام النفايات وتثمينها كلما أمكن ذلك (السماد، إعادة التدوير، إلخ)،
- الحد من التأثيرات الناتجة عن النفايات،
- إعادة استعمال وتثمين المياه المعالجة،
- التثمين الطاقي للنفايات،

5- التوجهات الرئيسية للتصرف الدائري المندمج للنفايات لكافة القطاعات

- رؤية منهجية للتصرف المندمج في النفايات وتحديد دور الفرد والمجموعة في كافة المراحل
- حوكمة مؤسساتية ملائمة وناجعة للتصرف في كافة أصناف النفايات في إطار ديناميكي مندج وتشاركي
- منظومات وطنية وجهوية ومحلية متناسقة وخاضعة للإشراف وآمنة، مع المساءلة والشفافية
- إدارة منسجمة للنفايات على المستوى الجهوي وتحسين الأنشطة الاقتصادية (الإنتاج الأولي وإعادة التدوير وإعادة الاستخدام وإعادة الإدماج في النظام الاقتصادي)
- الحد من الإزعاج الناتج عن التصرف في النفايات
- تسريع الانتقال إلى الاقتصاد الدائري في جميع القطاعات، لا سيما في الفلاحة والصناعة والسياحة
- مرافقة أطراف التغيير في القطاعين العام والخاص، لا سيما من خلال آليات وأدوات التمويل الأخضر والتحفيزات ومن خلال التسعير المناسب والفعلي للموارد

6- تحليل رباعي مختصر للتصرف في النفايات (Analyse SWOT)

6-1: نقاط القوة:

- التزام السلطات العامة بإصلاحات هيكلية عميقة: مخطط 2023-2025 ورؤية تونس 2035.
- ترسانة قانونية وطنية قائمة منذ سنة 1996 وانضمام تونس إلى اتفاقيات بازل وباماكو وستوكهولم (الملوثات العضوية الثابتة) وروتردام (الموافقة المسبقة عن علم)
- وجود مؤسسة عمومية للتصرف في النفايات المنزلية في مصبات مراقبة موزعة على كافة الجهات ولإدارة منظومات عمومية، عبر شبكة منشآت تضم أكثر من 77 منشأة (وكالة وطنية للتصرف في النفايات).

- وجود أدوات وظيفية: دراسات التأثيرات البيئية، صندوق مقاومة التلوث، أداء بعنوان حماية البيئة، إلخ.
- وجود منظومات عمومية للتصرف في بعض أصناف النفايات (البلاستيك، الكرتون، علب الألمنيوم، الزجاج، البطاريات المستعملة) (EcoZit،EcoLef ، الإطارات المستعملة ، البطاريات ، نفايات أنشطة الرعاية الصحية)
- وعي بالقضايا البيئية عند صانعي القرار وبعض الفاعلين الاقتصاديين
- معارف تقليدية ومحلية جيدة فيما يتعلق ببعض الجوانب (التسميد، استخدام فواضل التمر،)
- ظهور جيل شاب نشط متحمس للاقتصاد الدائري ووجود شركات ناشئة في هذا المجال (استعادة الزيوت النباتية لتصنيع منتجات التنظيف، استعادة المنسوجات،...)

2-6: نقاط الضعف:

- هيكلية هشة للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، مؤسسة ذات بعد وطني، بينما تقدم خدمات ذات بعد محلي،
- إجراءات مرهقة ومعقدة لتهيئة وإدارة المصبات المراقبة وأيضًا لتنفيذ عقود اللزمات المنصوص عليها في القانون، وكذلك لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتهيئة وحدات المعالجة والتثمين،
- صعوبات عقارية لاختيار المواقع من طرف السلطات المحلية والقبول المجتمعي (الرفض الاجتماعي)،
- سياسات تسعير الموارد التي لا تعكس ندرتها،
- ممارسات الإنتاج في كثير من الأحيان لا تحترم قلة ومحدودية الموارد،
- تشتت المهام فيما يتعلق بالتصرف في النفايات بين العديد من الجهات الفاعلة وخاصة بين الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات والسلطات المحلية،
- ضعف دمج مبادئ الاقتصاد الدائري ضمن الاستراتيجيات والخطط الوطنية،
- استنفاذ الموارد لدى القطاعات القائمة (البلاستيك والكرتون) وصعوبة بعث منظومات جديدة، (البطاريات المستعملة، النفايات الكهربائية والإلكترونية)،
- التوجه نحو الإفراط في الاستهلاك في جميع القطاعات، وتشريعات غير متناغمة مع الاقتصاد الدائري (على سبيل المثال، لا يتم تشجيع شراء السيارات المستعملة)،
- غياب معرفية علمية وثقافية في هذا المجال،
- عدم وجود إطار للحوار المجتمعي حول الاقتصاد الدائري.

3-6: الفرص:

- التوجهات الدولية والإقليمية (بالمنطقة المتوسطية وأفريقيا) داعمة للاقتصاد الدائري في سياق الانتقال الايكولوجي،
- تطور الاقتصاد الأخضر والأزرق الدائري على المستوى العالمي والبحث عن حلول بديلة للتعامل مع نقص الموارد وأزمة الطاقة،
- تقدم علمي وتقني ملحوظ في مجالات الاقتصاد الدائري، فيما يتعلق بالانتقال البيئي والانتقال الطاقي.

4-6: التهديدات:

- زيادات مهولة في كميات وأصناف النفايات
- المخاطر الصحية لسوء التصرف في النفايات

7- مبادئ التصرف الدائري المندمج للتصرف في النفايات في تونس

- تعزيز حماية صحة ورفاه الأجيال الحالية والقادمة،
- تحقيق تحول عميق في سلوك الفاعلين في جميع القطاعات فيما يتعلق بالنفايات،
- إيلاء الأهمية للنفايات في جميع مراحل دورة حياة المنتج، من خلال إيجاد منظومات متكاملة من شأنها تثمين المواد وخلق الثروة،
- السعي المستمر والتدريجي لاعتماد الاقتصاد الدائري بجميع أبعاده (الاقتصادية والبيئية والاجتماعية)،
- تثمين جميع النفايات (السائلة، الصلبة، الغازية) عبر المؤسسات والآليات المناسبة،
- مشاركة جميع الأطراف السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

8- الرؤية الاستراتيجية للتصرف المندمج والدائري للنفايات في تونس

ضمان رفاهية وصحة الأجيال الحالية والقادمة

في إطار منوال اقتصاد دائري،

يحافظ على الموارد الطبيعية والطاقة،

محايد بيئيًا،

والطموح نحو هدف صفر نفايات بحلول عام 2050.

9- الهدف الاستراتيجي للتصرف المندمج والدائري للنفايات في تونس

تفعيل الاقتصاد الدائري في مجال التصرف في النفايات
وتحسين استخدام الموارد والطاقة في سياق الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

10- رؤية التصرف الدائري المندمج في النفايات متناغمة مع الاستراتيجيات الوطنية

يتم السعي لضمان مواءمة رؤية التصرف الدائري المندمج في النفايات مع بقية الاستراتيجيات التنموية الوطنية

3.11 التصرف في منظومات النفايات

الهدف: ضمان التصرف الرشيد في مختلف أصناف النفايات، مع المحافظة على المنظومات البيئية.

11-

4.11 استهلاك وإنتاج مستدامين ومقاومة التلوث

الهدف: القضاء على نقاط التلوث وتطهير المواقع الملوثة وإعادة تأهيلها وإرساء أسس الاقتصاد الدائري في أنماط الاستهلاك والإنتاج لدى مختلف الفاعلين الاقتصاديين.

5.11 ثقافة، علم ومعرفة

الهدف: تنمية ثقافة الاقتصاد الدائري والعلم والمعرفة وتأهيل الموارد البشرية بمختلف الجهات الفاعلة.

12- الإجراءات الرئيسية حسب مجالات التدخل

1.12: الإطار المؤسسي وتمويل تعميم إدارة النفايات:

- مراجعة الإطار المؤسساتي للتصرف في النفايات، ولا سيما إعادة هيكلة الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات وبعث مصالح جهوية وإقليمية للتصرف في الغرض، تتم مرافقتها من طرف "لجنة وطنية لحوكمة وإدارة النفايات المنزلية والمشابهة " تحدث لدى رئاسة الحكومة.
- وضع وحدات لمتابعة وضع خطط الاقتصاد الدائري بجميع القطاعات
- مواءمة ودعم منظومات المعلومات واتخاذ القرار في مجال الاقتصاد الدائري.
- التخطيط المندمج للتصرف في النفايات في جميع أنحاء البلاد.
- تطوير الإطار القانوني وآليات المشاركة العامة في صنع القرار في مجال إدارة النفايات من أجل تجاوز صعوبات الرفض المجتمعي في هذا المجال.
- تطوير آليات التمويل والأدوات الاقتصادية المناسبة لدعم انتقال الفاعلين الاجتماعيين الاقتصاديين نحو الاقتصاد الدائري
- تطوير التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف (المشاركة في التفاوض بشأن معاهدة دولية لحظر البلاستيك)، بما في ذلك مع دول الجنوب (هدف أفريقيا 2063)

2.12 : القضاء على الإزعاج: التخفيف والمرونة والمساءلة:

- التخفيف من الإزعاجات الناتجة عن التصرف في النفايات (الخطرة وغيرها) لتحقيق الحياد في عام 2050 (هدف صفر نفايات أطلقته مصر في شرم الشيخ في عام 2022، والذي انضمت إليه تونس)
- تعزيز قدرات التأقلم والمرونة للقطاعات والأوساط والسكان
- تعزيز الشفافية والمساءلة

3.12 : الإدارة المستدامة للقطاعات والحفاظ على النظم البيئية:

- التصرف الرشيد في كافة أصناف النفايات والمنظومات ذات العلاقة، مع المحافظة على المنظومات البيئية
- تطوير رؤية وبرنامج وطني مندمج للتصرف في النفايات لكافة القطاعات وفقا لمقتضيات الاقتصاد الدائري، يضمن الأمن البيئي والاندماج الاجتماعي واستدامة عناصر رأس المال الطبيعي: التربة والمياه والغابات والنظم البيئية.
- حماية واستعادة وتجديد النظم الإيكولوجية (قارية وبحرية) والتنوع البيولوجي ضد جميع أشكال الإزعاج والتهديدات، بما في ذلك النفايات الخطرة.

4.12 : تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة ومكافحة التلوث

- تجديد ودعم آليات وأدوات الوقاية والحد من التلوث.
- تحديث وتعزيز آليات المراقبة البيئية ومراقبة التلوث.
- القضاء التدريجي على النقاط الساخنة وتهذيب واستصلاح المواقع الملوثة.
- تنفيذ خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدام (2016).
- تنفيذ استراتيجيات الاقتصاد الوطني الأخضر (2017) والأزرق (2022) والدائري (بصدد الاعداد)
- تنفيذ الاستراتيجية الصناعية الخضراء والمرنة: كفاءة الموارد: المياه والطاقة والمواد.
- تنفيذ استراتيجية 2020-2035 للتصرف المندمج والمستديم في النفايات المنزلية والمشابهة، التي تعتمد على تفعيل الاقتصاد الدائري.

5.12: الثقافة والعلوم والمعرفة حول الاقتصاد الدائري

- تطوير المعارف العلمية والبحوث متعددة التخصصات في هذا المجال.
- التدريب الأكاديمي والمهني للموارد البشرية في جميع المجالات لدعم ثقافة التصرف المندمج والدائري للنفايات لكافة القطاعات.
- الترويج لثقافة التحول الايكولوجي لدى كافة الجهات الفاعلة في المجتمع، من خلال الاتصال والتثقيف والتوعية الموجهة للأطفال والشباب والعاملين الاقتصاديين.

ولتحقيق الأهداف المرجوة تمت بلورة 32 إجراء يتعلقون بكافة مجالات التدخل المذكورة مع تحديد الأطراف المعنية بالتنفيذ والمجال الزمني ومؤشرات المتابعة.

السؤال الكتابي

للنائب سامي السيد

الموضوع :أسئلة كتابية للوضعية البيئية بجهة بنزرت الشمالية .

تحية طيبة وبعد،

عملاً بالفصلين 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .أتشرف بالتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية :

1)ما هي الإجراءات المتخذة لإتمام مشروع بحيرة بنزرت مع العلم أن تمويل هذا المشروع من الخارج .

2)يبدو أن موقع البناء الحالي للكورنيش، والذي يستمر لأكثر من ثلاث سنوات لا يعرف نهاية، وكان من المقرّر أن يستمر ستة أشهر على الأكثر .ليس لدينا أي رؤية حول تاريخ التسليم، لا مؤقتاً ولا نهائيّاً وهذا الموقع الذي يهدف إلى حماية الطريق المصنفة ، 434 لا علاقة له بمشروع كبير ظلت دراسته معلقة منذ أكثر من عامين ولا نعرف ماذا حدث لهذه الدراسة التي أجراها المكتب التونسي ماريتكس وتقدر التكلفة الاستثمارية لهذا المشروع بـ 140 مليون دينار تم تمويل جزء كبير منها من قبل مجموعة ألمانية، وإلى حد الآن لا نعرف ما آلت إليه الأوضاع في هذا المشروع !

يهدف هذا المشروع إلى حماية المنطقة الممتدة من رأس بلاط إلى السد الشمالي (المنارة الخضراء) على مسافة 6.5 كيلومتر، ولا بدّ من مراجعة هذا المشروع الكبير لنعرف أين نحن مع الإشارة إلى أنّ الألمان ليسوا من عادتهم الانتظار إلى بدء المشاريع التي يقترحون تمويلها، حيث إنّ إجراءاتهم في مواجهة مواقف من هذا النوع تتمثل في سحب اتفاقية التمويل الخاصة بهم والبحث في مكان آخر .

(3)الاحتلال المؤقت للشواطئ (من 15 يونيو إلى 15 سبتمبر) والذي يجب على وزارة البيئة مراجعة أساليبهما وإيجاد ممارسات جديدة لمنح مساحات على شواطئنا التي أصبحت شيئاً لا يطاق على المواطنين والمستحمين علينا مراجعة كل ذلك للموسم المقبل والصيف التالي .

وفي الختام تقبلوا سيدتي الوزيرة فائق عبارات الشكر والتقدير .

إجابة السيدة وزيرة البيئة

<u>الموضوع</u> :الإجابة على سؤال **كتابي** من طرف السيد النائب سامي السيد .

<u>المرجع:</u> مراسلتكم الصادرة تحت عدد 2023-26-3000-0001432

<u>المصاحيب:</u>

-عناصر إجابة وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي

-عناصر إجابة وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز البرنامج المندمج لإزالة التلوث ببحيرة بنزرت

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار اليها أعلاه المرفقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد سامي السيد الى وزارة البيئة حول الوضعية البيئية بجهة بنزرت الشمالية، نتشرف بمدكم بعناصر الإجابة حول مختلف الأسئلة المطروحة .

والسلام

عناصر إجابة

وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي

الموضوع: أسئلة كتابية للنائب بمجلس نواب الشعب السيد سامي السيد حول الوضعية البيئية بجهة بنزرت الشمالية ."

وبعد،

تبعا للأسئلة الكتابية للنائب بمجلس نواب الشعب السيد سامي السيد حول الوضعية البيئية بجهة بنزرت الشمالية أتشرف بمدكم فيما يلي بعناصر الإجابة على السؤالين الراجعين بالنظر **لوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي**

❖ **الجواب على السؤال الثاني :حماية الشريط الساحلي للمنطقة الممتدة من راس البلاط إلى قنال بنزرت من الإنجراف البحري:**

أنجزت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي دراسة حماية الشريط الساحلي للمنطقة الممتدة من راس البلاط إلى قنال بنزرت من الانجراف البحري "حيث تمت المصادقة على المرحلة الثالثة والأخيرة من هذه الدراسة في شهر سبتمبر2023 ، مع العلم أنه تم تشريك الهياكل المتدخلة والمجتمع المدني في كافة مراحل المصادقة على الدراسة

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه تم إدراج إنجاز أشغال" حماية الشريط الساحلي للمنطقة الممتدة من راس البلاط إلى قنال بنزرت من الإنجراف البحري "ضمن المرحلة الخامسة من برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي من الإنجراف البحري المموّل في إطار التعاون التونسي الألماني التي تم إمضاؤها بتاريخ **02** ديسمبر **2020** (أي عند بداية إنجاز الدراسة) حيث تضمنت إتفاقية التمويل تخصيص 6.3 مليون أورو لإنجاز الأشغال المذكورة أي حوالي **22 مليون دينار** في حين تقدر كلفة الأشغال المزمع إنجازها بحوالي **95 مليون دينار** وذلك حسب التقديرات الواردة بالدراسة المصادق عليها مؤخرا .

وعلى هذا الأساس، وحرصا على إنجاز المشروع في أقرب وأسرع الآجال، يقوم الطرفان التونسي والألماني حاليا بالبحث عن التمويلات الإضافية اللازمة حتى يتسنى الانطلاق في إنجاز الشروع خلال سنة 2024.

❖ **الجواب على السؤال الثالث :رخص الإشغال الوقتي للملك العمومي البحري**

إن ظاهرة تواجد أصحاب الأكشاك واستعمال الواقيات الشمسية على الشواطئ تنقسم إلى صنفين:

- الصنف الأول يتمثل في تركيز الإحداثات بموجب تراخيص في الإشغال الوقتي للملك العمومي البحري
- الصنف الثاني يتمثل في تركيز الإحداثات دون الاستناد لتراخيص في الغرض .

بخصوص الإشغال بالطرق القانونية فإنه وعملا بالتشريع الجاري به العمل يتم درس المطالب من قبل لجنة استشارية على المستوى المركزي تتكون من أعضاء ممثلين عن :

-رئاسة الحكومة

-الوزارة المكلفة بالشؤون الجهوية والمحلية

-الوزارة المكلفة بالفلاحة

-الوزارة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة

-الوزارة المكلفة بأملاك الدولة

-الوزارة المكلفة بالنقل

-الوزارة المكلفة بالتجهيز

-الوزارة المكلفة بالسياحة

-الوزارة المكلفة بالثقافة

-الوزارة المكلفة بالصحة .

وفضلا عن هذا الإجراء، يتم في مرحلة أولى إسناد الموافقة على ممارسة هذه الأنشطة المتمثلة في تركيز الواقيات الشمسية والأكشاك وغيرها من الإحداثات من قبل لجنة جهوية التي تتولى درس المطالب حالة بحالة مع مراعاة خصوصيات الشاطئ وكذلك الجانب الاجتماعي لطالبي التراخيص.

أما بخصوص الوضعية الثانية والمتعلقة بعمليات استيلاء على الشاطئ وتركيز التجهيزات المذكورة يتم في شأنها اتخاذ الإجراءات القانونية من ذلك تحرير المحاضر المشتركة بين أعوان وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي ومصالح الحرس البحري ثم إحالتها على النيابة العمومية لتتبع المخالفين إضافة لحجز المعدات حينيا.

والملاحظ، واستنادا للأمر **عدد** 1847 لسنة 2014 المؤرخ في 20 أفريل 2014 المتعلق بالإشغال الوقتي للملك العمومي البحري فإنه يشترط عند إسناد الترخيص ترك مسافة لا تقل عن نصف عرض الشاطئ تكون مخصصة في كل الحالات للعموم.

وبقطع النظر عن هذه المعطيات فإن وزارة البيئة والمؤسسات تحت الاشراف تتعهد بمواصلة المجهودات لتدعيم آليات الرقابة والتنسيق مع مختلف المتدخلين من ذلك السلط الجهوية والمحلية للتصدي لمظاهر الاستغلال العشوائي للشواطئ .

كما تتعهد بمواصلة الإجراءات الترتيبية المتعلقة بإعداد أمثلة إشغال الشواطئ لتنظيم عمليات الاستغلال والتوزيع المحكم للفضاءات المخصصة للمصطافين والفضاءات المخصصة للأنشطة التجارية، مع مراجعة التشريع الجاري به العمل الذي يتم درسه حاليا سواء من خلال مشروع مجلة البيئة أو النصوص الخاصة .

والسلام

حول الإجابة عن السؤال الكتابي للسيد النائب سامي السيد بخصوص مدى تقدم إنجاز البرنامج المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت

في إطار الإجابة عن السؤال الكتابي للسيد النائب سامي السيد المتعلق بالوضع البيئي لمنطقة بنزرت خاصة النقطة المتعلقة بالإجراءات التي تم إتخاذها لإتمام إنجاز البرنامج المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت يجدر التذكير بأهم أهداف البرنامج وتقدم إنجاز مكوناته .

1)أهداف ومكونات البرنامج

يهدف البرنامج إلى النهوض بالبنية التحتية البيئية وتحسين نوعية الحياة والتصرف المستديم في الموارد الطبيعية وحماية المنظومة الإيكولوجية الهشة ببحيرة بنزرت وضمان تنمية مستدامة بالمنطقة .

ويشمل البرنامج مجالات تدخل متنوعة متعلقة بالاستثمار في البنية التحتية البيئية وخاصة منها :

-إزالة التلوث الصناعي

-تحسين منظومة التطهير بالجهة

-التصرف في النفايات الصلبة

-تهيئة ضفاف البحيرة وتوسعة ميناء الصيد البحري بمنطقة منزل عبد الرحمان - دعم البلديات والجمعيات والمؤسسات التربوية وحثها على الانخراط في توجهات الانتقال الإيكولوجي .

-مكونات خاصة بالدعم الفني والمؤسساتي وأنشطة لاستدامة نتائج البرنامج (أنشطة التوعية والتربية البيئية والبحث العلمي لفائدة المجتمع المدني والباحثين دراسات حول تأثيرات التغيرات المناخية على البحيرة ودراسات الجدوى لتركيز وحدات لتثمين النفايات...) .

وتم بعث وحدة تصرف حسب الأهداف صلب وزارة البيئة للإشراف على هذا البرنامج ويكمن دورها في التنسيق والمتابعة والدعم الفني ومراقبة إنجاز مكوناته والتصرف المالي الموحد في الموارد المالية له فيما يتكفل أصحاب المشاريع (شركة الفولاذ، الشركة التونسية لصناعات التكرير شركة إسمنت بنزرت الديوان الوطني للتطهير، الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات الوكالة الوطنية لحماية المحيط، وكالة تهيئة وتأهيل الشريط الساحلي والإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك) بالقيام بإجراءات الصفقات العمومية ومتابعة إعداد الدراسات التفصيلية وإنجاز الأشغال .

وتناهز ميزانية البرنامج 80 مليون أورو 40 مليون أورو في شكل قرض من البنك الأوروبي للاستثمار، و 20مليون أورو في شكل قرض من البنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية، و 15مليون أورو في شكل هبة من الاتحاد الأوروبي (آلية الاستثمار) للجوار و 5مليون أورو على ميزانية الدولة (دون اعتبار قيمة الأداء على القيمة المضافة وكلفة أجور أعضاء وحدة التصرف حسب الأهداف وكلفة أشغال التطهير داخل المنشآت العسكرية ببنزرت)

كما تم إحداث لجنة قيادة وطنية تتولى الإشراف على متابعة تنفيذ البرنامج وتعمل على التأكد من تحقيق أهدافه واحترام آجال الإنجاز فضلا عن تناسقه مع البرامج والاستراتيجيات التنموية الوطنية والجهوية .وتم عقد 11 جلسة عمل منذ بداية إنجاز البرنامج بمشاركة جميع الأطراف الممثلين للوزارات المعنية والمجتمع المدني .

2)الإجراءات التي تم اتخاذها لإتمام إنجاز البرنامج

تزامن الانطلاق الرسمي للبرنامج مع إمضاء الاتفاقية الإطارية للهبة بين الجانب التونسي والبنك الأوروبي للاستثمار في 12 جانفي 2018(للتوضيح **فإن التصرف في مختلف التمويلات الأجنبية المشار إليها أعلاه موكل للبنك الأوروبي للاستثمار)** وإمضاء عقد المساعدة الفنية للبرنامج في 30 جانفي 2018 حيث تم الانطلاق فعليا في إنجاز مختلف الدراسات الخاصة بكافة المشاريع في إطار البرنامج) يمكنكم الاطلاع على مختلف الصفقات التي تم إبرامها منذ ذلك التاريخ منشورة بموقع واب البرنامج(www.ecopact.tn)

من ناحية أخرى وجب التذكير أن مختلف عقود التمويل الخارجي تم إمضاؤها والمصادقة عليها وفقا للمخطط الزمني التالي :

19ديسمبر2013 : إمضاء عقد القرض مع البنك الأوروبي للاستثمار .

30ديسمبر2014 : إمضاء عقد الهبة مع الاتحاد الأوروبي .

03سبتمبر2015 : إمضاء عقد القرض مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية .

وقد ضبطت مختلف هذه العقود **أجال لصلوحية التمويلات المرتبطة بها** إلا أن التأخير النسبي لانطلاق البرنامج بسبب استكمال الإجراءات التعاقدية الخاصة باستكمال التركيبة التمويلية للبرنامج في 2018استوجب **التمديد في آجال صلوحية هذه التمويلات** لضمان إنجاز مختلف المكونات وفق ما تم التخطيط له إلى غاية ديسمبر 2026والختم نهاية 2027 (المخطط الزمني لإبرام الصفقات منشور بموقع البرنامج.)

وتجدون صحبة هدا جدولا تأليفيا حول تقدم إنجاز مكونات البرنامج المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت.

للإشارة فقد تم تشريك السيدات والسادة النواب في جلسات عمل لجنة القيادة ونأمل أن يتم تشريفنا من طرفكم ومن طرف زملائكم في كافة جلسات لجنة القيادة لدعم التعاون والتنسيق ودعم النتائج المنتظرة من هذا البرنامج الذي يعتبر برنامجا مهما ونموذجيا بالمنطقة المتوسطية ونأمل أن يتم النسج على منواله في إطار مشاريع جديدة بالمنطقة أو الجهات الأخرى بتونس.

جدول متابعة تقدم إنجاز مكونات البرنامج المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت

روزنامة إنجاز البرنامج	الإنتهاء من إنجاز مختلف مكونات البرنامج المتعددة متوقع نهاية 2027 الإعلان عن طلبات العروض لإنجاز الأشغال المتعلقة بجل المشاريع مع موفى السنة الحالية وبداية السنة المقبلة للبعض الآخر
المناطق المعنية بتدخل البرنامج	الحوض الساكب لبحيرة بنزرت والشريط الساحلي من الرأس الأبيض ورأس الزيبب حوالي 12 بلدية
الكلفة الجملية للبرنامج	80 مليون أورو

المكونات		
مشروع	الكلفة التقديرية (أورو)	التقدم المادي للمشروع
إزالة التلوث الصناعي – الفولاذ + الشركة التونسية لصناعات التكرير+ شركة إسمنت بنزرت		
معالجة الإفرازات الغازية شركة إسمنت بنزرت	10.438 000	تم الانتهاء سنة 2017 من تركيز المصفاة الهوائية.
معالجة غاز البترول السائل GPL الشركة التونسية « STIR » لصناعات التكرير	7 116 078,13 Euros	تم اقتناء الخبير المختص لإعداد كراس الشروط الفنية للأشغال المزمع القيام بها. تم الشروع في مهامه بتاريخ 2022/08/15 . تم إعداد ملف طلب العروض(Projet clé en main) الخاصة بالأشغال واحالته على أنظار العمل الذي أبدى عدم إعتراضه على محتواه بتاريخ 31 مارس 2023 تم نشر طلب العروض. آخر أجل لقبول العروض 07 نوفمبر 2023
تأهيل محطة معالجة المياه الصناعية.	4.385 000	تم إمضاء عقد الصفقة والشروع في إنجاز الأشغال بتاريخ 2022/12/01. في طور الإنجاز 20%

تأهيل شبكات تصريف المياه الصحية ومياه الأمطار	770000	بصدد إتمام إعداد كراسات الشروط الفنية الخاصة بكل مشروع بالتنسيق بين وحدة التصرف حسب الأهداف وشركة الفولاذ تمت دعوة الممول، البنك الأوروبي للاستثمار خلال اجتماع لجنة قيادة البرنامج قصد الإسراع في إعداد الملاحق الخاصة بعقد الهبة لبتسنى القيام بالدراسات في أقرب الآجال.
التصرف في النفايات الصناعية	200000	
التخلص من ثنائي الفينيل متعدد الكلورPCB	820 000	
تحسين منظومة التطهير		
إنجاز الأشغال العاجلةلتأهيل جزء من الشبكة العمومية للتطهير بالمنطقة (حوالي 15 كم)	2.700 000	تم الانطلاق في تنفيذ الأشغال في 24 جانفي 2020 وتم الإنتهاء من إنجاز الأشغال
تأهيل وتمديد الشبكة العمومية للتطهير بالمنطقة	26.550000	تم الإنتهاء من جميع الدراسات التفصيلية وتم الإعلان عن عدد 03 طلبات عروض : 1)- تمديد قنوات التطهير في مناطق منزل عبد الرحمان ومنزل جميل والعزيب (أشغال ومواد) 2)- تأهيل قنوات التحويل الخاصة بمحطة بنزرت(أشغال) وفي طور نشر عدد 04 طلب العروض الخاص بمد قنوات التطهير في تينجة ، منزل بورقيبة وماطر- برج السبعي و النفات. - بصدد إعداد كراس الشروط الخاص أشغال تهيئة القنوات الأولية بجرزونة ، منزل عبد الرحمان ومنزل جميل.(أشغال ومواد) - تمت برمجت الإعلان عن 6 طلبات عروض أخرى في السداسية الثانية من سنة 2023 الخاصة بإنجاز أشغال تأهيل شبكة التطهير (حوالي 37 كم) ببنزرت ومدينتها القديمة، بمحطة الضخ بمنزل جميل وتمديد شبكة التطهير بمنزل بورقيبة، ماطر ، تينجة، برج السبعي ونفات (حوالي 25.6 كم) وتوسعة وتأهيل 02 محطات تطهير ببنزرت وماطر بالإضافة لتأهيل محطة التطهير بمنزل بورقيبة.
تأهيل وتوسعة محطات التطهير ببنزرت ومنزل بورقيبة وماطر	23.300000	تم إعداد الدراسات التفصيلية الخاصة بتأهيل وتوسعة محطات التطهير ببنزرت ومنزل بورقيبة وماطر. تم الإعلان على طلب العروض الخاص بإنجاز مراقبة الأشغال في طور فرز العروض تم إعداد ملف طلب العروض وتم الموافقة عليها من قبل الممول. في طور الإعلان على طلب العروض
تحسين التصرف في النفايات الصلبة		
تأهيل واستصلاح المصب الصناعي القديم بمنزل بورقيبة	1 398 000,000 أورو	تم التعاقد مع مكتب الدراسات لإنجاز الدراسة التفصيلية بتاريخ 02 جويلية 2020 وقد تم الانطلاق في إعدادها. تم المصادقة على المرحلة الأولى والثانية من الدراسة ومن المبرمج الانتهاء من إعداد الدراسة وإعداد ملف طلب العروض الخاص بالأشغال. تم الإنتهاء من إعداد كراس الشروط. في طور الإعلان على طلب العروض تم المصادقة على ملف طلب العروض من قبل الممول وإعلان عن طلب العروض في 2022/07/04.
إعداد دراسة الجدوى الخاصة بإحداث مركز مندمج لمعالجة والتخلص من النفايات الصناعية	300 000	تم الإنتهاء من تقييم العروض الفنية والمالية والموافقة على نتيجة التقييم من قبل الممول وفي طور إمضاء عقد الصفقة.
تحسين البنية التحتية الساحلية- الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك- وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي		

تأهيل وتوسعة ميناء الصيد البحري بمنزل عبد الرحمان- الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك	4 100 000,000 أورو	تم إعداد الدراسات التفصيلية الخاصة بتأهيل وتوسعة ميناء الصيد البحري بمنزل عبد الرحمان. وتمت المصادقة على تقرير المرحلة الثانية من الدراسة. وتم إعداد ملف طلب العروض الخاصة بالأشغال وتم الموافقة عليها من قبل الممول. في طور الإعلان على طلب العروض تم إمضاء إتفاقية إطارية مع وكالة حماية وتهيئة الربط الساحلي ووزارة التجهيز لدمج هذه المكونة مع المكونة الخاصة بإحداث فسحة شاطئية.
إحداث فسحة شاطئية(كورنيش) بمنزل عبد الرحمان- وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي	735 000,000 أورو	تم التعاقد مع مكتب الدراسات MARITEC وإمضاء العقد بقيمة مالية تقدر ب 50.067 مليون دينار في 07 ديسمبر 2020 والانطلاق في إنجاز الدراسة. تم الانتهاء من المرحلة الأولى والثانية لدراسة. تم إعداد ملف طلب العروض الخاص بالأشغال في إنتظار إمضاء إتفاقية إطارية مع الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك بوزارة الفلاحة ووزارة التجهيز لدمج هذه المكونة مع المكونة الخاصة بتأهيل وتوسعة ميناء الصيد البحري بمنزل عبد الرحمان.
مشاريع الدعم المؤسساتي		
انتداب فريق المساعدة الفنية- وحدة التصرف حسب الأهداف	2 095 334,000 اورو	تم انتداب مكتب الدراسات دولي للقيام بمهمة المساعدة الفنية لوحدة التصرف حسب الأهداف وأصحاب المشاريع في جانفي 2018. في طور تنفيذ الصفقة (إنتهاء الصفقة سيكون في ديسمبر 2023)
تركيز نظام للمتابعة البيئية- الوكالة الوطنية لحماية المحيط	630 590,000 أورو	تم الإعلان عن طلب العروض يوم 20 ماي 2020 لاختيار مكتب مختص في المتابعة البيئية والانتهاء من تقييم العروض وعرض التقرير على الممول والمصادقة عليه. **تم إمضاء عقد الصفقة في 30 مارس 2023. نسبة تقدم إنجاز الصفقة 10%**
صندوق البحث العلمي- الوكالة الوطنية لحماية المحيط	300 000	تم إعداد دليل الإجراءات الخاص بتمويل مشاريع البحث العلمي وتمت المصادقة عليه وتم نشر طلب مقترحات من طرف الوكالة الوطنية لحماية المحيط بتاريخ 03 فيفري 2020. تم الإنتهاء من تقييم العروض وعرض التقرير على الممول الذي إذن بالإنطلاق في التفاوض لإمضاء العقود في إنتظار إمضاء ملحق الإتفاقية الإطارية لتمديد صلوحية الهبة. تجاوز مدة انجاز مشاريع البحث (36 شهرا) الاجال النهائية للبرنامج التمويل (ديسمبر 2023) إنتظار موافقة الممول على التمديد في الاجال النهائية لصلوحية الهبة
صندوق التوعية والتربية البيئية وصندوق استدامة أنشطة البرنامج لفائدة المجتمع المدني- وحدة التصرف حسب الأهداف	800 000	تم إعداد دليل لتقييم المشاريع والتصرف في التمويل وتمت المصادقة عليه من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، وقد تم أيضا نشر طلب مقترحات مشاريع (Appel à propositions) وتلقينا حوالي 30 اقتراح مشروع، تم إمضاء 11 عقدا للتمويل من 31 مارس إلى غاية نوفمبر 2021 وتعتبر المشاريع المختارة مهمة من حيث المحتوى والفئات المستهدفة وكذلك النتائج المرجوة. تم الانتهاء من تنفيذ 9 مشاريع.
دراسة حول تأثيرات التغيرات المناخية على بحيرة بنزرت- وحدة التصرف حسب الأهداف	130 000,000 أورو	تم إعداد الضوابط المرجعية الفنية وملف طلب العروض الخاص بإعداد دراسة حول تأثيرات التغيرات المناخية على بحيرة بنزرت وبحيرة أشكل ومخطط عمل للتأقلم مع هذه التغيرات حتى يتسنى عرضه على الممولين والبحث عن الدعم المالي لإنجازه. وقد تم الإعلان عن طلب العروض في 25 نوفمبر 2020 بعد مراجعة كراس الشروط. تم إمضاء العقد بتاريخ 29 جويلية 2021. حاليا في طور تنفيذ المرحلة الثانية. نسبة تقدم إنجاز الصفقة 75%
أنشطة الإعلام والتواصل التي من شأنها أن تعرف بالبرنامج ونتائجه على المستويين الوطني والمتوسطي – وحدة التصرف حسب الأهداف	300 000	تم إعداد إستراتيجية ومخطط عملي للإعلام والتواصل وتنفيذ مخطط إجراءات ذات أولوية في المجال وحاليا تم إسناد الصفقة الخاصة بتنفيذ إستراتيجية التواصل للبرنامج على مدى 36 شهرا بمبلغ جملي يقدر ب628.603,800 دينار. في طور التنفيذ. حاليا في طور تنفيذ المرحلة الثانية. نسبة تقدم إنجاز الصفقة 75%

السؤال الكتابي

للنائبة فاطمة المسدي

الموضوع: سؤال كتابي

تحية طيبة وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابيا:

تبعا لجلسة العمل المنعقدة بوزارة الداخلية يوم الأحد 20اوت 2023 والتي تم القرار فيها على القطع مع منظومة ردم النفايات وعلى انجاز وحدة معالجة وتثمين بصفاقس وعلى أثره تمت جلسة عمل بولاية صفاقس لتطبيق هذا القرار

وحيث تبين ان المشروع المزمع انجازه بولاية صفاقس يتمثل في انجاز خانة لردم النفايات المنزلية بطاقة استيعاب 200الف طن فقط وهذا مخالف لمشروع التثمين المصرح من الحكومة، وحيث تبين ان راي الوكالة الوطنية للمحيط يتعلق بخانة للردم فقط لا غير سؤالي:

ما هو تصور الحكومة لمشروع تثمين النفايات بصفاقس؟ وماهي التقنية المعتمدة لتثمين النفايات؟

هل تم تخصيص اعتمادات مالية الإنجاز هذه الوحدة؟ أين الدراسة الفنية والموافقة على مشروع التثمين من طرف الإدارات المعنية؟ متى تنطلق نشاط وحدة التثمين؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي من طرف النائب بمجلس نواب الشعب السيدة فاطمة المسدي

المرجع: مكتوبكم تحت عدد 1100-4941 بتاريخ 26 سبتمبر 2023.

المصاحيب: -بطاقة إجابة على أسئلة السيدة النائبة

-مذكرة حول الاستراتيجية الوطنية للتصرف الدائري والمندمج في النفايات

-جدول تفصيلي حول مختلف محاضر الجلسات المنعقدة حول الوضع البيئي بولاية صفاقس.

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجهت به النائب بمجلس نواب الشعب السيدة فاطمة المسدي حول مستجدات الوضع البيئي في ولاية صفاقس، نتشرف بمدكم بالإجابة حول السؤال المذكور.

والسلام

الجمهورية التونسية
وزارة البيئة

تونس في .....

بطاقة إجابة حول أسئلة السيدة
النائبة المحترمة فاطمة المسدى

الموضوع: إجابة عن سؤال كتابي.

تحية طيبة، وبعد،

تبعا للسؤال الكتابي المتعلق بتصور الحكومة لمشروع تثمين النفايات المنزلية والمشابهة بصفاقس، اتفضل بإفادتكم بالإجابة التالية:

تصور مشروع وحدة لقبول ومعالجة النفايات المنزلية والمشابهة بجهة صفاقس قد انطلق منذ بداية عملية البحث عن موقع بديل للمصب المراقب بالقنة، الذي توقف عن قبول النفايات اي منذ أواخر سنة 2021، وكان الهدف الأساسي منذ انطلاق هذه المعضلة هو إيجاد حل حيني لقبول النفايات وفق ضوابط فنية تحمي البيئة الحاضنة لها وتمكن بالتالي من تفادي الانعكاسات البيئية الخطرة المنجرة عن القاء النفايات في الطبيعة.

وحيث ان توفير الموقع والمقبولية الاجتماعية للمشاريع ذات البعد الجهوي والمحلي تدخل ضمن مهام السلط الجهوية والمحلية المعنية وفقا لما نصت عليه مختلف التشاريع الصادرة في الغرض على غرار مجلة الجماعات المحلية، فقد تمكنت اللجنة الاستشارية المحدثة من قبل ولاية صفاقس خلال شهر جويلية 2022 والمكلفة بملف أزمة النفايات بالجهة من تقديم مقترحات بخصوص عدة مواقع من شأنها ان تمثل حلا لموضوع قبول ومعالجة نفايات الجهة، وعلى ضوء الجلسة المنعقدة في الخصوص خلال شهر سبتمبر 2022 تم الاتفاق على ترشيح موقع تنيور كم20 من قبل الجهة كموقع لتنفيذ الحل الحيني بالقبول والتخزين الوقتي للنفايات في مرحلة أولى، ثم إنجاز مشروع متكامل للمعالجة في شكل تثمين عند استكمال انتزاع بقية الأراضي المحيطة بالموقع.

وتم على ضوء ذلك مراسلة وزارة الداخلية التي وجهت مراسلة في الخصوص إلى وزارة البيئة أواخر شهر نوفمبر 2022 قصد اتخاذ مختلف الإجراءات الفنية والقانونية اللازمة لتنفيذ مشروع قبول ومعالجة النفايات المنزلية والمشابهة للجهة بالموقع المعين.

ومع توجيه المراسلة المذكورة إلى الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، قامت هذه الأخيرة بالتزامن مع الانطلاق في طلب تنفيذ الإجراءات القانونية على غرار التخصيص وتغيير صبغة الموقع، في تقديم تصور فني للمشروع في ثلاثة مراحل تأخذ بعين الاعتبار مساحة الموقع المتوفرة واللازمة لكل مرحلة، حيث أن الأولى تهم تجسيد الحل الحيني وهو القبول الوقتي للنفايات طبقا للضوابط الفنية والبيئية اللازمة لتنظيم العملية، وهي مرحلة حتمية لتجاوز الالقاء العشوائي للنفايات، ومن ثم إدخال عناصر التثمين في إطار تجربة نموذجية في مرحلة ثانية تمهيدا للمرحلة الأخيرة والمتمثلة في إنجاز وحدة تثمين متكاملة بعد انتزاع و تخصيص بقية المساحة اللازمة بالموقع.

وقد تم عرض هذا التصور في إطار جلسات عمل وزارية تم عقدها في الخصوص أواخر سنة 2022 وبداية سنة 2023، وتم استكمال مختلف التراخيص الضرورية لتجسيد المرحلة الأولى من المشروع على غرار المصادقة على الدراسات البيئية ومصادقة لجنة الصفقات ذات النظر على تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع.

ويتم حاليا التنسيق مع مصالح وزارة الداخلية قصد الإسراع في إجراءات انتزاع بقية المساحة اللازمة بالموقع لتنفيذ المرحلة الأخيرة من المشروع، والمتمثل في وحدة تثمين متكاملة وذلك بالتزامن مع نشر طلب عروض لتنفيذ دراسة فنية حول إنجاز هذه الوحدة، وسيتم على ضوء نتائجها تحديد قيمة الاعتمادات المالية اللازمة لهذه المرحلة الأخيرة من المشروع كما ستمكننا من تحديد التقنية الأفضل لاعتمادها حسب العديد من الخصائص الفنية المرتبطة بالمساحة المتوفرة وكمية ونوعية النفايات المتوقع قبولها طيلة مدة تنفيذ هذه المرحلة الأخيرة من المشروع.

20.10.2023

أهم النصوص القانونية
المنظمة لعملية التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة

النص القانوني	أهم الفصول المعنية
القانون الأساسي عدد 68 لسنة 1995 المؤرخ في 24 جويلية 1995 والمنقح للقانون الأساسي عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 والمتعلق بإصدار **القانون الأساسي للبلديات**	**الفصل 129 (جديد)** المتعلق بمشمولات مصلحة الطرقات والاشغال البلدية: ...رفع الفضلات المنزلية وفرزها ومعالجتها وإزالتها وردمها في مصبات مراقبة
القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان1996 **المتعلق بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها وإزالتها**	**العنوان الثالث والرابع من القانون، لا سيما:** **الفصل 18:** يخضع تركيز المصبات ومراكز الجمع والفرز والتحويل الى ترخيص من الوزير المكلف بالبيئة بعد استكمال إجراءات المصادقة على دراسة المؤثرات وفقا للتراتيب الجاري بها العمل وبعد اخذ رأي الجماعة المحلية المعنية والمصالح المختصة بوزارة الصحة العمومية. وينص الترخيص على أنواع النفايات التي يمكن قبولها والنفايات التي يتعيّن رفضها وعلى الضوابط الخصوصية لعمليات التكييف والإزالة واجراءات المراقبة وكذلك عمليات إخلاء الموقع وإعادة تهيئته. وتضبط بأمر باقتراح من الوزير المكلف بالبيئة شروط الترخيص في تركيز مصبات والضوابط العامة الواجب احترامها في تهيئة أصناف المصبات وشروط التصرف فيها ومراقبتها. **الفصل 19:** "تعد الوزارة المكلفة بالبيئة بالتنسيق مع الوزارات والجماعات المحلية المعنية مخططات تضبط الشروط التي يتم بمقتضاها جمع وإزالة الفضلات المنزلية ويقع الالتزام بمقتضيات المخطط الخاص بكل منطقة عند النظر في مطالب المصادقة على منشآت معالجة وإزالة النفايات وكذلك بالأهداف التي يحددها المخطط لضمان الحد الأقصى من المردودية للمنشآت العمومية والخاصة لإزالة النفايات" **الفصل عدد 20:** "تتولى الجماعات المحلية او التجمعات البلدية التي تكوّن فيما بينها التصرف في النفايات المنزلية ويمكنها إحالة عمليات او منشآت جمع وإزالة ومعالجة النفايات المنزلية إلى مؤسسات عمومية أو خاصة في شكل مناولة او لزمة"
الامر الحكومي عدد 2317 لسنة 2005 المؤرخ في 22 أوت 2005، المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات وبضبط مهامها وتنظيمها الإداري والمالي وكذلك طرق تسييرها	يتبين من خلال ما جاء بأمر الاحداث التالي: لم يتم التنصيص من بين المهام الموكلة للوكالة في إطار الفصل 02 من الامر المذكور على أي تكليف مباشر لها بعملية استغلال منشآت التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة

الامر الحكومي عدد 603 لسنة 2017 المؤرخ في 16 ماي 2017 المتعلق بتنقيح **الامر عدد2317 لسنة 2005** المؤرخ في 22 أوت2005 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات وبضبط مهامها وتنظيمها الإداري والمالي وكذلك طرق تسييرها	**الفصل عدد 05 (جديد):** حيث جاء بالمطة الثانية: كما يمكن للوكالة ان تبرم لزمات مع مؤسسات عمومية أو خاصة إذا ما أحالت إليها جماعة محلية عمليات أو منشآت تصرف في نفايات منزلية في شكل عقد مناولة طبقا لمقتضيات الفصل 20 من القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996
القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 09 ماي 2018 **والمتعلق بمجلة الجماعات المحلية**	**الفصل 29:** "تتخذ الجماعة المحلية كل التدابير لإعلام المتساكنين والمجتمع المدني مسبقا بمشاريع برامج التنمية والتهيئة الترابية." **الفصل عدد 240:** "يتولى المجلس البلدي إحداث المرافق العمومية البلدية والتصرف فيها وخاصة منها تجميع الفضلات المنزلية والمشابهة لها على معنى القانون عدد 30 لسنة 2016 المؤرخ في 05 أفريل 2016 وفرزها ورفعها إلى المصبات المراقبة" **الفصل عدد 243:** المتعلق بالصلاحيات المشتركة مع السلطة المركزية خاصة في: ...إنجاز التجهيزات الجماعية ذات الصبغة البيئية كالمصبات المراقبة ومراكز معالجة النفايات... **الفصل 353:** يمكن للجهة بالتعاون مع البلديات الكائنة بدائرتها أو بقية البلديات أو مع السلطة المركزية بعث وكالات وطنية أو جهوية مكلفة بالخدمات الحضرية. **الفصل 384:** إلى حين تركيز المجالس الجهوية المنتخبة تمارس صلاحيات الجهة عن طريق المجالس الجهوية وفقا لأحكام وإجراءات القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 4 فيفري 1989 المتعلّق بالمجالس الجهوية وسائر النصوص القانونية والترتيبية ذات العلاقة وبما لا يتعارض مع هذا القانون الأساسي.
قانون أساسي عدد 11 لسنة 1989 مؤرخ في 4 فيفري 1989 يتعلق بالمجالس الجهوية	**الفصل الأول** الولاية دائرة ترابية إدارية للدولة. وهي علاوة على ذلك جماعة عمومية تتمتع بهذه الصفة. بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، ويدير شؤونها مجلس جهوي، وتخضع إلى إشراف وزير الداخلية.
محضر جلسة العمل الوزارية ***ليوم الاثنين 25 أكتوبر 2010*** *للنظر في مشروع قانون يتعلق بإتمام القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996 المتعلق بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها وازالتها،*	*وبعد مزيد التداول والنقاش أوصت الجلسة الوزارية بما يلي: عدم الموافقة على مشروع القانون المتعلق بإتمام القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996 المتعلق بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها وإزالتها، باعتبار أن مهمة إنجاز واستغلال والتصرف في المصبات المراقبة وفي كل المنشآت الأخرى لخزن ومعالجة وتثمين وإزالة النفايات المنزلية والمشابهة تعود للبلديات، على أنه يمكن للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات أن تتولى إعداد ملف اللزمة، في حين تقوم البلديات المعنية بإسناد هذه اللزمة بصفة رسمية.*

السؤال الكتابي

للنائب سامي رايس

الموضوع:سؤال كتابي حول احداث شعبة العلوم التقنية بكل من معهدي بني خيار ودار شعبان الفهري .

تحية طيبة وبعد

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بإعلامكم انه رغم اهمية شعبة العلوم التقنية بالنسبة للتلاميذ بما تمكنهم من التعلم والتحكم في معالجة التكنولوجيات الحديثة والتقدم المعرفي بما يتلاءم مع حاجيات السوق، فإن هذه الشعبة غير متوفرة حاليا إلا بمعهد محمود المسعدي بنابل.

ونظرا للطلبات الكثيرة للتلاميذ على هذه الشعبة بكل من معهدي بني خيار ودار شعبان الفهري فإن نسبة الاستجابة لاختيارهم لم تتجاوز 40% بالإضافة إلى أنه يتم توجيههم للدراسة بمعهد محمود المسعدي بنابل أما البقية فلا يتم الاستجابة إلى طلباتهم في الانضمام لهذه الشعبة ويتم توزيعهم على بقية الشعب الأخرى المتوفرة بالمعهدين سالفي الذكر، مما يؤثر على نفسية التلاميذ وعلى فرص نجاحهم المستقبلية .

لذا المرجو منكم درس الموضوع مع موافاتنا بالإمكانيات المتاحة لإحداث هذه الشعبة بكل من معتمديتي بني خيار ودار شعبان الفهري استجابة لحاجيات التلاميذ العلمية .

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

في خصوص السؤال الموجّه من قبل نائب الشعب السيد سامي رايس حول إحداث شعبة العلوم التقنية بكل من معهدي بني خيار ودار شعبان الفهري .

- **فيما يتعلق بإحداث شعبة العلوم التقنية بالمؤسستين** تمت مراسلة السيد المندوب الجهوي للتربية بنابل بتاريخ 26 أكتوبر 2023لبرمجة إحداث مخابر لشعبة العلوم التقنية بالمؤسستين والعمل على تجهيزها بالوسائل البيداغوجية اللازمة في أقرب الآجال .

- **فيما يتعلق بعدم الاستجابة لتلاميذ المؤسستين للتوجه إلى شعبة العلوم التقنية** :تمت مراسلة السيد المندوب الجهوي للتربية بنابل بتاريخ 26 أكتوبر 2023 للاستجابة لرغبات التلاميذ في التوجّه إلى هذه الشعبة ومراعاة هذا المعطى عند بناء الهرم الجهوي للمؤسستين التربويتين .

والسّلام

السؤال الكتابي

للنائب صلاح الفرشيشي

الموضوع: سؤال كتابي حول مشروع إحداث معهد ثانوي ببلطة معتمدية بلطة بوعوان ولاية جندوبة

تحية طيبة وبعد،

عملا بالفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بطرح السؤال الكتابي لسيادتكم كما يلي:

سؤال 1: أين وصل ملف مشروع احداث معهد ثانوي ببلطة معتمدية بلطة بوعوان ولاية جندوبة في ظل تعثر هذا الملف منذ سنوات طويلة وحاجة الجهة لمعهد ثانوي ينهي معاناة التلاميذ أثناء تنقلهم لمعاهد بوسالم.

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

في خصوص السؤال الموجه من قبل نائب الشعب السيد صلاح الفرشيشي: حول مشروع إحداث معهد ثانوي ببلطة معتمدية بلطة بوعوان من ولاية جندوبة

تمت برمجة إحداث معهد ثانوي ببلطة بوعوان من ولاية جندوبة ضمن ميزانية التنمية لسنة 2013 باعتمادات مالية قدرت بـ 2700 ألف دينار وذلك بناء على دراسة جدوى بيداغوجية في الغرض، حيث يضم الحوض البيداغوجي لمنطقة بلطة بوعوان 05 مدارس إعدادية ومعهد ثانوي واحد وفقا للمعطيات الإحصائية للسنة الدراسية 2023/2022 موزعة على النحو التالي:

المؤسسة التربوية	عدد التلاميذ	عدد الفصول
المدرسة الإعدادية المحطة بوسالم	984	31
المدرسة الإعدادية الهادي خليل بوسالم	507	20
المدرسة الإعدادية ببلطة	348	14
المدرسة الإعدادية بوسالم	660	24
المدرسة الإعدادية بوعوان	187	8
معهد شارع البيئة بوسالم	1197	43

- تم الانطلاق في إجراءات إنجاز المشروع منذ سنة 2013 بالبحث عن قطعة أرض، حيث لم يتسن للجهة توفير قطعة أرض إلا سنة 2015 وهي على ملك خواص وتمسح 10910 م مربع

- تمت إحالة الملف العقاري للمصالح المختصة بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية قصد استكمال إجراءات اقتناء العقار ونظرا لرفض المالكين للمبلغ المقترح من الإدارة العامة للاختبارات وبعد عرض الملف على لجنة الاستقصاء والمصالحة تقرر إصدار أمر في الانتزاع وتم غعداد شهادة إشهار للانتزاع بتاريخ 26 أفريل 2018 ومنذ ذلك التاريخ يجري العمل على إصدار أمر انتزاع مع العلم وأن مصالح وزارة التربية قامت بتأمين المبلغ المتعلق بالانتزاع بالخزينة العامة للبلاد التونسية منذ 21 أوت 2019.

- سيتم العمل على تنفيذ المشروع بعد استكمال الإجراءات العقارية وتأمين قطعة الأرض وتخصيصها لفائدة وزارة التربية.

السؤال الكتابي

للنائب عمر بن عمر

الموضوع :طلب توجيه سؤال كتابي حول دار الخدمات الإدارية بزرمدين .

لمعتمدية زرمدين من ولاية المنستير موقع استراتيجي هام إذ تفتح على الطريق الوطنية رقم 1 و يتوسطها طريق السيارة تونس - قابس - هذا بالإضافة لتوسطها لمعتمديات جمال و بني حسان و*تعد* معتمدية زرمدين حوالي 30 ألف نسمة كما يتوفر بالمنطقة عدد هام *من* المؤسسات الصناعية و التجارية بالإضافة إلى إحداث منطقة صناعية جديدة بمنزل الحياة - زرمدين والتي أصبح لها دور فعال في مزيد تنشيط الدورة الاقتصادية بالجهة ورغم أن معتمدية زرمدين تعتبر من المناطق الواعدة إلا انه لا يتوفر بها المرافق العمومية التي يمكن أن تسدي أبسط الخدمات الأساسية بالمدينة .

وتبعا لكل ما سبق ذكره فقد تمت الموافقة على إحداث دار خدمات إدارية بزرمدين ضمن خطة العمل لسنتي 2019-2020 للجنة قيادة مشروع دور الخدمات الإدارية برئاسة الحكومة .ونظرا لأهمية ومردودية المشروع على المنطقة وفرت بلدية زرمدين مقر لائق وذو مقاييس عالية الجودة تتماشى مع أهميته إلا انه ولحد اليوم بقي أهالي مدينة زرمدين والمناطق المجاورة لها في انتظار تفعيل هذا المشروع الذي سيجنبهم مشقة التنقل لمركز الولاية ويقرب لهم الخدمات الأساسية .

وتجنبا لاحتقان الأهالي الذين أصبحوا يشعرون بمماطلة المصالح الجهوية والمركزية.

سيدي الوزير المحترم، **متى سيتم تعيين ممثل عن الشركة التونسية للكهرباء والغاز وفتح دار الخدمات الإدارية بزرمدين التي أصبحت حلم لأهالي مدينة زرمدين؟**

مع الشكر

إجابة وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب عمر بن عمر

المرجع: موقع واب مجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب عمر بن عمر والمتعلق بانطلاق نشاط دار الخدمات الإدارية بزرمدين من ولاية المنستير، أتشرف بإعلامكم أن قرار احداث الدار المذكورة تم بموافقة لجنة القيادة الفنية لمشروع دور الخدمات الإدارية برئاسة الحكومة ضمن برنامج العمل لسنتي 2019-2020 وقد تم تكليف بلدية زرمدين بتوفير المقر مع تكفل الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمصاريف الاستغلال .

وعلى إثر قيام بلدية زرمدين بتوفير مقر لإحداث دار الخدمات وتهيئته طبقا لأحكام الفصل 14 من الاتفاقية الإطارية، تمت معاينة المقر وتحرير محضر استلام من قبل ممثلين عن الشركة التونسية للكهرباء والغاز .

وقد تكفل إقليم المنستير التابع للشركة التونسية للكهرباء والغاز تجهيز المقر وتعيين منسق عام لدار الخدمات الإدارية والتي من المزمع أن تفتح أبوابها للعموم بداية من شهر نوفمبر 2023 لتحتضن 6 هياكل (3 صناديق الاجتماعية، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والوكالة الوطنية للشغل) .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

الموضوع :سؤال كتابي الى السيد وزير الصناعة عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

لماذا لم تتم مواصلة إجراءات انتزاع العقارات المخصصة لمشروع المنطقة الصناعية خلال الفترة الممتدة من 2013 الى 2015:

علما ان عملية اقتناء العقارات قد تم الشروع فيها منذ 2010 وشارك فيه جميع الأطراف على المستوى المحلي والجهوي وبالتالي فإن هذا المشروع قد شهد تأخيرا هاما ومثل مسألة محورية في اهتمامات السلط المحلية والمجتمع المدني باعتبار تطلعات الجهة الى توفير الظروف المناسبة لاستقطاب الاستثمار وتطوير الأنشطة الاقتصادية بالجهة .

وأن عدم توفر منطقة صناعية بالجهة قد أدى الى تدني نسق الاستثمار في القطاع الصناعي من جهة وكذلك الانتصاب العشوائي للأنشطة الصناعية والخدماتية والحرفية داخل الأراضي الفلاحية ومناطق العمران من جهة أخرى وهو ما ينعكس على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

إجابة وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب محمود العامري

المرجع :موقع واب مجلس نواب الشعب

المصاحيب :مراسلة الوكالة العقارية الصناعية بتاريخ 31 أكتوبر 2023

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب محمود العامري حول اسباب تأخر إجراءات انتزاع العقارات المخصصة لمشروع المنطقة الصناعية بالقلعة الصغرى، يشرفني اعلامكم أن الوكالة العقارية الصناعية بصدد متابعة مشروع امر الانتزاع حيث كانت الأسباب الرئيسية لهذا التأخير كما هو مبين بمراسلة الوكالة العقارية الصناعية المرفقة طي :

- صعوبة النفاذ الى المنطقة الصناعية وربطها بشبكة التطهير،
- تعدد المالكين وتغير الحالة الاستحقاقية والمادية لبعض الرسوم،
- قدرت غرامات الانتزاع والتصفية بمبلغ 2.8 مليون دينار وعدم توفر الاعتمادات اللازمة،
- لم تتمكن الوكالة من التحصل على عقار بديل وذلك لتهيئته كمنطقة صناعية بالجهة .

والسلام

مذكرة تفصيلية حول الإجراءات التي قامت مصالح الوكالة لإقتناء المدخر العقاري الصناعي القلعة الصغرى من ولاية سوسة

المحور الأول: عملية الإقتناء:

- لقد تمت المصادقة على الموقع المقترح بالقلعة الصغرى من ولاية سوسة كمدخر عقاري صناعي على مساحة 50 هكتارا طبقا لجلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 31 مارس 2008 بمقر وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (الموقع مقترح من الجهة).

- لقد قامت إدارة الشؤون العقارية بالتنسيق مع النيابة الجهوية بسوسة بإعداد مثال الأشغال الخاصة والمختلفة (TPD) عـ44750ـدد وذلك خلال شهر نوفمبر 2009 لمساحة قدرها 54هك65آر18ص وتبين على إثر البحث العقاري أن كامل المساحة ترجع ملكيتها لخواص وهو شأن معروف منذ المصادقة على المدخر العقاري الصناعي.

- خلال شهر ديسمبر 2009 تم طلب تقدير قيمة المساحة المذكورة أعلاه من قبل خبير أملاك الدولة والشؤون العقارية وتحصلت الوكالة في الغرض خلال شهر مارس 2010 على تقرير الإختبار حيث قدر قيمة المتر المربع الواحد بخمسة (05) دنانير وقيمة الغراسات بحساب 100 د لشجرة الزيتون الواحدة.

- على إثر المعاينة الميدانية لموقع مشروع المنطقة الصناعية وذلك حسب حدود مثال الأشغال الخاصة والمختلفة (TPD) عـ44750ـدد تبين أن جزء من الموقع المقترح حوالي 16 هكتار في جزء كبير منه منحدر وفي جزء آخر مغروس زياتين وبطلب من إدارة الدراسات و البرمجة تم تعديل المساحة بالتخلي على الجزء الذي يشمله المنحدر وذلك بإعداد مثال أشغال خاصة ومختلفة (TPD) جديد عـ52772ـدد بحضور النائب الجهوي بسوسة خلال شهر أفريل 2010 وبالتالي أصبحت المساحة مقدرة بـ38هك38آر85ص.

- بتاريخ 20 أفريل 2010 ، أحالت النيابة الجهوية بسوسة 19 وثيقة إلتزام ممضاة من قبل بعض المواطنين تتضمن موافقتهم المبدئية على بيع جزء من عقاراتهم اللازمة لمشروع المنطقة الصناعية بالقيمة المقدرة من قبل خبير أملاك الدولة و الشؤون العقارية بدون الوثائق اللازمة للتعاقد معهم.

- تمت مراسلة خبير أملاك الدولة والشؤون العقارية خلال شهر نوفمبر 2010 لتعديل تقرير الإختبار حسب المساحة الجديدة المحددة بـ 38هك38آر85ص بمثال الأشغال الخاصة والمختلفة (TPD) عـ52772ـدد والذي أثبت البحث العقاري وجود حوالي 170 مالكا.

- بتاريخ 26 أكتوبر 2010 أحال النائب الجهوي بسوسة مذكرة موجهة إلى الإدارة العامة بخصوص الإجراءات التي قامت بها النيابة الجهوية بسوسة بالتنسيق مع السلط المحلية والجهوية مصحوبة بجدول يتضمن بعض من المالكين وطلب الشروع في إقتناء القطع التي بها إلتزامات بالبيع لفائدة الوكالة لمساحة 07 هكتارات تقريبا مع مواصلة التفاوض مع بقية المالكين وإن لزم الأمر القيام بالإجراءات القانونية من ناحية أخرى المتمثلة في الإنتزاع.

- بتاريخ 26 أكتوبر 2010 تعهدت إدارة الشؤون العقارية بالملف وقامت بإعداد ملف فني في الغرض وأحالته بتاريخ 30 ديسمبر 2010 على لجنة الإستقصاء والمصالحة بولاية سوسة طبقا لمقتضيات القانون عدد 26 لسنة 2003 المؤرخ في 14 أفريل 2003 والمتعلق بمراجعة القانون الخاص بالإنتزاع للمصلحة العمومية، كما تم تكليف كل من النائب الجهوي بسوسة وممثل عن إدارة الشؤون العقارية بتمثيل الوكالة صلب لجنة الإستقصاء والمصالحة بولاية سوسة بمقتضى المراسلة عدد 7202 بتاريخ 30 ديسمبر 2010.

- تعهدت لجنة الإستقصاء والمصالحة بولاية سوسة بتاريخ 08 جانفي 2011 بملف المنطقة الصناعية بالقلعة الصغرى وأذنت بإجراء أعمال الإستقصاء.

- بتاريخ 26 مارس 2011 شرعت لجنة الإستقصاء والمصالحة بولاية سوسة بحضور النائب الجهوي بسوسة بأعمال الإستقصاء.

- بتاريخ 16 أفريل 2011 خلال مداولات أعمال لجنة الإستقصاء والمصالحة، تعهد النائب الجهوي بسوسة بمد اللجنة بجدول بياني يتعلق بالقطع اللازمة للمشروع وأسماء المالكين على ضوء مثال الأشغال الخاصة المختلفة (TPD) المعدل عـ52772ـدد كما أذنت اللجنة بإشهار نية الإنتزاع.

- بعد العطلة القضائية (باعتبار أن رئيس اللجنة قاض)، إنطلقت بتاريخ 2011/10/28 أولى الجلسات وقد إنعقدت إلى حدود تاريخ 2012/06/18 ثمان (08) جلسات بحضور النائب الجهوي بسوسة في أغلب الجلسات وفي بعض الأحيان من يمثله (ولم يحضر بهذه الجلسات من يمثل إدارة الشؤون العقارية) وبحضور بعض مالكي العقارات اللازمة لمشروع المنطقة الصناعية نظرت لجنة الإستقصاء والمصالحة بولاية سوسة في الملف المعروض عليها كما درست التعهدات بالبيع والإعتراضات أيضا.

وخلال مداولات جلسات لجنة الإستقصاء والمصالحة قامت اللجنة بدعوة المالكين الذين أمضوا على إلتزامات والذين قبلوا بالبيع لفائدة الوكالة بالاتصال بالنائب الجهوي للوكالة بسوسة قصد مواصلة إجراءات التعاقد.

- قامت إدارة الشؤون العقارية بإشهار نية الإنتزاع بالصحف الصادرة بتاريخ 14 و 15 و 16 ماي 2011 وأذنت اللجنة بإعادة عرض الملف على أنظارها إلي حين إستكمال آجال الإشهار المقدرة قانونا بشهر (01) واحد.

- قام النائب الجهوي بسوسة باختيار محام من الجهة (الأستاذ منير التونسي) وتكليفه بإعداد عقود الشراء، مع الإشارة وأن إدارة الشؤون العقارية ليس لها علم بطريقة تكليف المحامي المذكور، أما بخصوص التعهدات بالبيع فقد تمت إحالتها من قبل لجنة الإستقصاء والمصالحة على النيابة الجهوية بسوسة قصد إتمام إجراءات التعاقد مع الذين قبلوا بالقيمة المعروضة عليهم.

- قبل ختم أعمال لجنة الإستقصاء والمصالحة بولاية سوسة، أحال النائب الجهوي بسوسة بجداول الإرسال عدد 226 بتاريخ 01 مارس 2012 أربعة (04) عقود بيع من المالكين السادة (ورثة أحمد الزرماطي - آمنة دربز - الطاهر كريفة وزوجته نورة العامري - محمد بوتوب) معدة وممضاة من قبل المحامي المكلف من قبل النائب الجهوي بسوسة الأستاذ منير التونسي تشمل التفويت بالبيع لمساحة قدرها 02هك72آر52ص ، هذا وقد إرتأت إدارة الشؤون العقارية بعد إستشارة الإدارة العامة التريث في مواصلة إجراءات إمضاء هذه العقود إلى حين إتمام أعمال لجنة الإستقصاء والمصالحة وذلك نظرا لأن المساحة المبرم في شأنها تلك العقود والمقدرة بـ02هك 72آر 52ص لا تمثل إلا نسبة 7.1 % من المساحة الجملية لكامل المنطقة الصناعية المحددة بـ38هك 38آر 85ص.

- بالمراسلة عدد 2386 بتاريخ 17 ماي 2012 طلبت الوكالة العقارية الصناعية من رئيس لجنة الإستقصاء والمصالحة مدها بنتيجة أعمال اللجنة نظرا لأن آجال النظر في الملف المحددة بستة (06) أشهر تم تجاوزه وفقا لأحكام الفصل 10 من قانون الإنتزاع (القانون عدد 26 المؤرخ في 14 أفريل 2012).

- بتاريخ 06 سبتمبر 2012 ورد على المكتب الضبط المركزي للوكالة التقرير الإختتامي للجنة الإستقصاء والمصالحة بولاية سوسة مرفوقا بثلاث (03) قائمات إسمية، تتضمن الأولى الموافقين على البيع للوكالة بالقيمة المقدرة من قبل خبير أملاك الدولة والشؤون العقارية والثانية الرافضين البيع للوكالة والثالثة تتضمن الذين تعذر تبليغهم الإستدعاءات وتم إعتبارهم من قبل اللجنة رافضين للبيع لفائدة الوكالة بالقيمة المقترحة.

- خلال نهاية شهر أكتوبر 2012 انعقدت جلسة عمل برئاسة السيد الرئيس المدير العام السيد العبيدي بن عيسى وبحضور النائب الجهوي بسوسة "السيد صالح حمد" ومدير الشؤون العقارية "السيد رياض عرفة "وبقية أعوان إدارة الشؤون العقارية وأفاد النائب الجهوي بسوسة أنه بالتنسيق مع المحامي منير التونسي تم إعادة تحرير خمسة (05) عقود بيع جديدة بتاريخ 23 أكتوبر 2012 (لكل من امنة بنت حسين دربز ومحمد بوتوب و الطاهر كريفة

وزوجته نورة العامري وحسين العامري وآسيا العامري وورثة أحمد الزرماطي) وتم الإحتفاظ بالعقد المبرم مع ورثة حسين بوقديدة المعد من قبل المحامي منير التونسي بتاريخ 24 أفريل 2012 والممضى من قبل الورثة منذ جوان 2012 وطلب من السيد الرئيس المدير العام بالإسراع بإمضاء هذه العقود الستة (06) والإذن بالقيام بإجراءات خلاص المتعاقدين معهم، أما بقية عقود البيع فسترد لاحقا بعد أن يتم إعدادها من قبل المحامي، مع العلم أن المساحة التي تم إبرام فيها الستة (06) عقود والمقدرة بـ04هك 63آر 52ص لا تتعدى نسبة 12.07% من المساحة الجملية.

- بجدول الإرسال عدد 5014 بتاريخ 05 نوفمبر 2012 وتنفيذا للتعهدات المتخذة خلال جلسة العمل سالفة الذكر تمت إحالة عقود البيع ممضاة من قبل الرئيس المدير العام (05 عقود بيع) للنيابة الجهوية بسوسة قصد دعوة المالكين لإمضائها وذلك لمواصلة القيام بالإجراءات اللازمة في الغرض للخلاص أما العقد السادس الممضى بقي لدى الوكالة والمتعلق بورثة حسين بوقديدة.

- بتاريخ 07 نوفمبر 2012، شرعت إدارة الشؤون العقارية بالتنسيق مع النائب الجهوي بسوسة بخلاص المالكين الذين تم التعاقد معهم وقد تم خلاص كامل المالكين بتاريخ 20 نوفمبر 2012 للعقود الستة (06).
- من 02 جانفي 2013 إلى 07 جانفي 2013، قامت الوكالة بخلاص معاليم تسجيل تلك العقود (06 عقود بيع) بالقباضة المالية بالقلعة الصغرى، عندها طلب من النائب الجهوي بسوسة الإتصال بالمحامي منير التونسي قصد مدنا بالوثائق اللازمة لإدراج عقود البيع بإدارة الملكية العقارية بسوسة ولم تتلق الإدارة أي إفادة في الغرض مع الإشارة أن إدارة الشؤون العقارية لم تتوصل لا من المحامي ولا من النيابة الجهوية بسوسة الوثائق اللازمة لترسيم العقود بإدارة الملكية العقارية حسب المراسلات والمكاتيب والدفاتر المسجلة بالإدارة.

- من تاريخ 25 مارس إلى تاريخ 12 أفريل 2013، أحال النائب الجهوي بسوسة ثلاثة (03) عقود بيع جديدة معدة وممضاة من قبل المحامي منير التونسي (عقد بيع أحمد وليليا وكوثر الشطي - عقد بيع ورثة محمد قراز - عقد بيع نعيم بن صالح عبداوي)، غير أنه تبين لاحقا أن عقد واحد مستوفي الشروط وهو عقد ورثة العجمي زرقاطي لمساحة قدرها 01هك60آر70ص والذي تم خلاصهم خلال شهر ماي 2013، منذ ذلك التاريخ (12 أفريل 2013) توقفت عملية الإقتناء ولم تقم النيابة الجهوية بسوسة بمد المصالح المركزية للوكالة بعقود شراء جديدة.

المحور الثاني: إجراءات تسجيل عقود البيع بإدارة الملكية العقارية:

- بجدول الإرسال عدد 136 بتاريخ 04 جوان 2013 ، أحالت إدارة الشؤون العقارية على النيابة الجهوية بسوسة ستة (06) عقود بيع أصلية مسجلة بالقباضة المالية مع ستة (06) نسخ من وصولات خلاص معاليم التسجيل وتمت مطالبة النائب الجهوي بسوسة بدعوة الأستاذ منير التونسي المحامي لترسيم عقود البيع المذكورة بإدارة الملكية العقارية بإعتبار أن جميع وثائق التعاقد موجودة لديه.

❖ طلبت إدارة الشؤون العقارية من النائب الجهوي بسوسة في عديد المناسبات دعوة المحامي منير التونسي قصد مد الوكالة بمآل إدراج عقود البيع بإدارة الملكية العقارية غير أنه تعلل بأن وثائق التعاقد غير موجودة لديه كما أنها غير موجودة لدى المحامي ولهذا الغرض تمت مكاتبة المحامي بالمراسلة عدد 4175 بتاريخ 07 نوفمبر 2014 قصد إعلام الوكالة بمآل إدراج عقود البيع المعدة من قبله وعددها ستة (06) عقود غير أنه امتنع عن تسلمها مما دفع الوكالة بتاريخ 12 نوفمبر 2014 إلى تكليف عدل منفذ قصد تسليم المراسلة.

** <u>التعاطي مع الملف ضمن المشاريع المعطلة</u>: ما بعد سنة 2013 أحدثت لجنة برئاسة الحكومة قصد إيجاد الحلول للمشاريع المعطلة بكافة ولايات الجمهورية.

❖ نظرا لأن الوكالة لم تتمكن إلا من إمضاء سبعة (07) عقود شراء مستوفاة الشروط على مساحة 06هك 24آر 22ص وهذه المساحة لا تتعدى نسبة 16.26 % من المساحة الجملية مما ترتب عنه توقف إجراءات الإقتناء، إلى جانب ذلك وجود عدة إشكاليات فنية أخرى وأهمها إستحالة ربط المنطقة الصناعية بشبكة التطهير الموجودة، وأيضا صعوبة النفاذ إلى المنطقة على مستوى الطريق السيارة مما إنجر عنه تعطل إنجاز المنطقة الصناعية، كما تبين خلال تلك الفترة أن الوضعية الإستحقاقية قد تغيرت وأصبحت أسماء المالكين الموجودة بشهائد الملكية غير متطابقة مع أسماء المالكين المبينة بالجداول الثلاثة الواردة على الوكالة العقارية الصناعية صحبة التقرير الإختتامي للجنة الإستقصاء والمصالحة. وتبعا لذلك تم إدراج هذا المشروع ضمن المشاريع المعطلة برئاسة الحكومة، ولتجاوز هذه الإشكاليات والعراقيل تم عقد عدة جلسات عمل في الغرض بكل من معتمدية القلعة الصغرى وولاية سوسة وأهمها جلسة العمل المنعقدة بتاريخ 30 سبتمبر 2014 بمقر وزارة الإقتصاد والمالية بحضور الأطراف المتداخلة وتقرر على إثرها تكوين لجنة للنظر في المشاريع المعطلة بولاية سوسة والعمل على الإسراع بإصدار أمر الإنتزاع وبرمجة دراسة لإنجاز محطة تطهير خاصة بالمنطقة الصناعية من طرف الديوان الوطني للتطهير لإدراجها ضمن ميزانية 2015، إلى جانب ذلك حث مكتب الدراسات المكلف بدراسة هذا المشروع على تقديم الإقتراحات بخصوص النفاذ إلى المنطقة.

❖ تنفيذا للتوصيات المنبثقة عن جلسة العمل المنعقدة بمقر وزارة الإقتصاد والمالية بتاريخ 30 سبتمبر 2014 حول متابعة المشاريع المعطلة بولاية سوسة، شرعت الوكالة في الإجراءات الأولية لاستصدار أمر الإنتزاع، ونظرا لتغير الحالة الإستحقاقية والمادية لبعض الرسوم العقارية تم تعديل مثال الأشغال الطبوغرافية المختلفة (TPD) بتاريخ 15 جانفي 2015 وعلى هذا الأساس تم إعداد ملف إحداث دائرة تدخل عقاري قصد السيطرة العقارية ولتجاوز الإشكاليات التي إعترضت الوكالة وتم إحالته إلى ولاية سوسة بالمراسلة عدد 1525 بتاريخ 24 أفريل 2015 وذلك لعرضه على أنظار المجلس الجهوي للتداول وإبداء الرأي فيه.

المحور الثالث: إجراءات الإنتزاع من أجل المصلحة العمومية:

- عرضت الوكالة على مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية إستشارة بخصوص مواصلة إجراءات الإنتزاع أو إعادة عرض الملف من جديد على لجنة الإستقصاء والمصالحة بولاية سوسة بالمراسلة عدد 4438 بتاريخ 13 نوفمبر 2015 تبعا لتغيير الحالة الإستحقاقية.

- إنعقدت جلسة عمل بتاريخ 20 نوفمبر 2015 بمقر ولاية سوسة برئاسة السيد والي سوسة وبحضور الأطراف المتداخلة وتقرر على إثرها الإسراع بإعداد ملف إحداث دائرة التدخل العقاري قصد تجميد العقار ومنع البيع بموقع المنطقة الصناعية قصد منع تعدد المالكين.

- تبعا لطلب لجنة الإستقصاء والمصالحة بالمراسلة عدد 40 بتاريخ 14 ديسمبر 2015 والموجهة إلى مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية طلبت هذه الأخيرة بالمراسلة عدد 33 بتاريخ 05 جانفي 2016 عرض ملف جديد محين يتضمن شهائد ملكية حديثة لعرضه من جديد على أنظار لجنة الإستقصاء والمصالحة بولاية سوسة، كما طلبت تحيين تقرير الإختبار على أساس الوضعية الجديدة حسب مثال الأشغال الطوبوغرافي (TPD) المعدل.

- بتاريخ 16 جانفي 2015 ، أحال النائب الجهوي بسوسة مثال الأشغال الطوبوغرافي "TPD" عـ52772ـدد المحين لإعتماده في عرض الملف الجديد على لجنة الإستقصاء والمصالحة بولاية سوسة.

- بتاريخ 06 جانفي 2016 تمت مطالبة الإدارة العامة للإختبارات بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية تعديل تقرير الإختبار تبعا لطلب لجنة الإستقصاء والمصالحة بولاية سوسة.

- تم تعيين ممثل الوكالة لدى لجنة الإستقصاء والمصالحة بولاية سوسة بالمراسلة عدد 80 بتاريخ 08 جانفي 2016.

- تحصلت الوكالة من مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية على تقرير الإختبار بتاريخ 19 أفريل 2016.

- تم عرض ملف محين على أنظار لجنة الإستقصاء والمصالحة بولاية سوسة بالمراسلة عدد 1716 بتاريخ 22 أفريل 2016.

- قامت الوكالة بإشهار نية الإنتزاع بتاريخ 06 جوان 2016 وتم إعلام الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بسوسة بمقتضى المراسلة عدد 2503 بتاريخ 14 جوان 2016.

- من تاريخ 2016/12/16 إلى تاريخ 2017/01/20، إنعقدت ستة (06) جلسات عمل للجنة الإستقصاء والمصالحة بولاية سوسة بحضور ممثلين من إدارة الشؤون العقارية والنيابة الجهوية بسوسة وبحضور بعض مالكي العقارات

اللازمة لمشروع المنطقة الصناعية وقد قبل بعض المالكين التفويت بالبيع لفائدة الوكالة وتمت مطالبتهم من قبل رئيسة اللجنة بمد اللجنة بالوثائق اللازمة للتعاقد معهم قصد إعداد تقرير معلل جزئي بخصوصهم.

- بتاريخ 06 فيفري و15 فيفري 2017 ورد على الوكالة من لجنة الإستقصاء والمصالحة بولاية سوسة أربعة (04) تقارير جزئية معللة بخصوص إعداد ثمانية (08) عقود بيع مع اللذين وافقوا على البيع في جزء من عقاراتهم لفائدة الوكالة.

- بتاريخ 27 فيفري 2017، قامت الوكالة باستشارة قصد إختيار محام لإبرام العقود البيع مع اللذين وافقوا على البيع في جزء من عقاراتهم لفائدة الوكالة والتي تم إعداد في شأنها تقارير معللة جزئية واردة من لجنة الإستقصاء والمصالحة بولاية سوسة.

- تم إبرام ستة عشرة (16) عقد شراء مع الخواص على مساحة 05هك95آر12ص من اللذين قبلوا القيمة المعروضة عليهم من قبل اللجنة.

- تعذر ترسيم جميع عقود الشراء المبرمة مع الخواص نظرا لأن المساحات التي تم إقتناؤها ذات صبغة فلاحية.

- بالمراسلة عدد 3099 بتاريخ 27 سبتمبر 2019 ، تم طلب النائب الجهوي بسوسة قصد التنسيق مع مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بسوسة قصد موافاتنا بشهادة في صبغة العقارات المدمجة بالحوزة العقارية للمشروع.

- تلقت الوكالة شهادة في صبغة الأراضي المدمجة بالحوزة العقارية للمشروع ذات صبغة فلاحية وذلك حسب المراسلة الصادرة عن السيد المندوب الجهوي للتنمية الفلاحية بسوسة الواردة على الوكالة بتاريخ 23 أكتوبر 2019 تحت عدد 6553.

- تم رفع مذكرة إلى السيد حافظ الملكية العقارية قصد الإذن بترسيم شراءات الوكالة للعقارات المدمجة بالحوزة العقارية الموجهة بتاريخ 06 ديسمبر 2019 تحت عدد 3934.

- ختمت لجنة الإستقصاء والمصالحة بولاية سوسة أعمالها بخصوص ملف قطع الأرض المدمجة بالحوزة العقارية للمشروع وذلك تبعا للتقرير الإختتامي الوارد على الوكالة بتاريخ 24 أفريل 2019 تحت عدد 2649.

- بتاريخ 29 أوت 2019 تم تحويل مبلغ قدره 11.575,698 د تحت عدد 02815 للبنك الدولي العربي التونسي لصالح ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري بسوسة لاستخراج الأمثلة النهائية الناقلة للملكية للعقارات المزمع إنتزاعها والمدمجة بالحوزة العقارية للمشروع.

❖ تلقت الوكالة الأمثلة النهائية الناقلة للملكية للعقارات المزمع إنتزاعها والمدمجة بالحوزة العقارية للمشروع من قبل النيابة الجهوية للوكالة العقارية الصناعية بسوسة بتاريخ 08 جوان 2020، والإدارة بصدد إعداد قرارات تأمين غرامات الإنتزاع.

هذا وتجدر الإشارة، إلى أن مشروع تهيئة المنطقة الصناعية بالقلعة الصغرى غير مبرمج بمخطط الوكالة للفترة 2016 - 2020، أما بخصوص ضبط برنامج الوكالة للمخطط الخماسي للتنمية 2021 - 2025 فقد تمت مكاتبة السيد والي سوسة بتاريخ 12 جويلية 2019 لمدنا بالمقترحات بخصوص إدراج مناطق صناعية جديدة، وإلى حد هذا التاريخ لم تتصل الوكالة بإجابة في الغرض. مع لفت النظر أن الإعتمادات المرصودة من قبل الوكالة لفائدة مشروع المنطقة الصناعية بالقلعة الصغرى بخصوص تأمين غرامات الإنتزاع والتصفية العقارية والمقدرة بـ 2.820.000,000 د تم تأجيلها إلى ما بعد سنة 2023 ٪.

في الأخير، فإن ملف تهيئة المنطقة الصناعية بالقلعة الصغرى حظي بالإهتمام اللازم من كل النواحي وهو في المرحلة النهائية وهي مرحلة إعداد مشروع أمر الإنتزاع.

أما بخصوص الإشكاليات التي حالت دون ترسيم عقود الشراء، فمنها إشكاليات خارجة عن نطاق إدارة الشؤون العقارية (عدم مدنا بالوثائق اللازمة لترسيم العقود من النائب الجهوي بسوسة والمحامي المكلف في الغرض والصبغة الفلاحية لكامل مساحة مشروع المنطقة الصناعية والأخطاء المرتكبة من قبل المحامي منير التونسي ورياض بن عمارة) والتي يمكن تجاوزها.

ولهذا الغرض تم تكليف إطار بإدارة الشؤون العقارية لمتابعة هذه الإشكاليات وحلها والتنسيق في الغرض مع النيابة الجهوية بسوسة وإدارة المليكة العقارية بسوسة والمحامي رياض بن عمارة وبلدية القلعة الصغرى، وتم ترسيم سبعة (07) عقود بيع في الغرض بإدارة الملكية العقارية بعد التنسيق مع السيد حافظ الملكية العقارية بخصوص تغيير الصبغة العقارية من فلاحية إلى صناعية وذلك حسب المراسلة عدد 1542 بتاريخ 30 سبتمبر 2020 في حين تعذر ترسيم بقية العقود المتبقية وعددها عشرون (20) عقد بيع.

هذا ما لدينا أفدناكم به،
ولكم سديد النظر

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

<u>الموضوع</u> :طلب تقديم توضيحات بخصوص عدم تنفيذ قرارات قضائية بالإيواء الوجوبي لمرضى نفسانيين .

تبعا لمعاينة عدم تنفيذ قرارات قضائية بالإيواء الوجوبي لمرضى نفسانيين بمستشفى الرازي أو غيره من المستشفيات داخل تراب الجمهورية وما ترتب عن ذلك من حرمان للمعنيين بالأمر من حقهم في الصحة ومن تدهور جلي لحالاتهم النفسية والجسدية داخل أسوار السجن، أطلب منكم تقديم تفسيراتكم بخصوص هذه المسالة وخاصة توضيح ما يلي :

5-ماهي الوضعية القانونية لهؤلاء المرضى القابعين في السجن دون وجه حق هل هي وضعية إيقاف أم احتجاز أم هم في وضعية إيواء ويتلقون العلاج المناسب من قبل طبيب السجن .

6-هل أصدرتم تعليماتكم بعدم قبول حلول فردية في صورة توفر أماكن بمستشفيات داخل تراب الجمهورية .

7-لماذا تم اغلاق المراكز الصحية التي كانت في السابق تتولى تنفيذ قرارات الايواء الوجوبي والمتواجدة بالقيروان وصفاقس .

8-ما هي المدة الفعلية لانتظار مريض نفسي لتلقي علاج بالمستشفى في إطار الايواء الوجوبي .

9-ماهي خطة الوزارة لحلحلة الازمة الحالية وما هو الأفق المحدد لتفعيلها .

والسلام

إجابة السيدة وزيرة العدل

<u>الموضوع</u>: حول الإجابة على أسئلة كتابية صادرة عن النائب أحمد بنور بخصوص عدم تنفيذ قرارات الإيواء الوجوبي للمرضى المودعين بالسجون .

<u>المرجع</u>: مراسلتكم الصادرة بتاريخ 18 سبتمبر .2023

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب موافاتكم بإجابة عن أسئلة كتابية تقدم بها النائب أحمد بنور حول عدم تنفيذ قرارات الإيواء الوجوبي للمرضى المودعين بالسجون نوافيكم بما يلي :

ترجع مسألة الإيواء الوجوبي بمستشفى الأمراض العقلية بالنظر لوزارة الصحة كما أن إغلاق عدد من المراكز الصحية لا يدخل في مجال اختصاص وزارة العدل ويوجد بالسجون التونسية إلى حد هذا التاريخ عدد 59 سجينا صدرت في شأنهم قرارات بالإيواء الوجوبي (أغلبها بمستشفى الرازي) ولم يقع تنفيذها نظرا لعدم توفر أسرة شاغرة بالمستشفيات المؤهلة للغرض رغم حرص الهيئة العامة للسجون والإصلاح على توجيههم في كل مرة للمستشفى بغرض إيوائهم وتسجيل رفض الإدارة لقبولهم للسبب المشار إليه .

في خصوص الرعاية الصحية التي يتلقونها يتم إخضاع هذه الفئة إلى متابعة صحية خاصة ومستمرة داخل الوحدات الصحية ويقع إيوائهم بالمستشفيات العمومية أو بمستشفى الرازي كلما اقتضت الضرورة، كما يقع ربط الصلة بعائلاتهم وتمكينهم من مقابلتهم مع إيداعهم في غرف تراعى فيها احتياجاتهم وتمكن الإدارة من إجراء الرقابة عليهم .وأمام التطور الكبير لعدد المودعين الذين تعذر تنفيذ قرارات الإيواء الوجوبي في شأنهم، تم عقد جلسات عمل بين مدير إدارة صحة المودعين بالهيئة العامة للسجون والإصلاح ورئيس قسم الطب الشرعي النفسي والمتصرف القانوني والمديرة العامة بمستشفى الرازي

كما عملت وزارة العدل على عقد جلسات عمل مع وزارة الصحة لتذليل الصعوبات المتعلقة بالإيواء الوجوبي، وتم الاتفاق على إعادة فتح قسم الطب النفسي الشرعي بمستشفى الأغالبة بالقيروان الذي يأوي عدد ستة (06) أسرة ذلك بتوفير ما يلزم من الإطارات الطبية وشبه الطبية المتخصصة بالإضافة إلى ذلك تم الاتفاق على إعداد جدول يتضمن قائمة إسمية لمن صدرت في شأنهم قرارا بالإيواء تعذر تنفيذها وحسب تواريخ صدور القرارات في شأنهم حيث يتم الإيواء حسب أقدمية صدور القرار متى توفر سرير شاغر وذلك في إطار الشفافية التامة، وقد تم تعبيد الإدارة العامة للشؤون الجزائية بمتابعة الجدول المذكور.

السؤال الكتابي

للنائب أحمد سعيداني

تحية وطنية وبعد،

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي الآتي :

تعيش ماطر على غرار السواد الأعظم من الداخل التونسي المنسي حالة من الاحتقان الاجتماعي التي عززتها المماطلات والتسويفات المتكررة في ملف أبناء شعبنا من عملة الحضائر ببلدية ماطر من الذين تم استنزافهم طيلة سنوات وكانوا في حجم المسؤوليات الجسام المرمية على عواتقهم على تعداد المحطات لعل أبرزها فترة اشتداد الوباء والبلاء على بلادنا وكانوا في خطوط المواجهة الأولى خصوصاً من تم تكليفهم بدفن ضحايا الوباء علماً .وأنهم من المعوزين ومن الحالات الاجتماعية التي تستوجب التدخل العاجل وعلى اعتبار طول فترة تسويفهم وأن الشغل حق دستوري **<u>هل تنوون التدخل لتسوية هذا الملف</u>**

إجابة السيد وزير الداخلية

<u>بطاقة</u>

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب " أحمد سعيداني " عن دائرة ماطر .أوتيك

-**<u>ملخص السؤال</u> :**

<u>حول تسوية ملف عملة الحضائر ببلدية ماطر .</u>

<u>نص الإجابة</u> :

-تجدر الإفادة بأن استراتيجية تسوية ملف الحضائر تعتبر من مشمولات مصالح رئاسة الحكومة، وفي هذا الصدد تحرص وزارة الداخلية على تسوية هذا الملف وجاري التنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة في الغرض وتم تلقي الموافقة المبدئية لضبط لجنة تضم الأطراف المتداخلة متمثلة في وزارتي الداخلية والمالية ومصالح الوظيفة العمومية .

-ونحيطكم علما أنه فيما يخص استراتيجية الوزارة في تسوية هذا الملف، فإنه تم إلى حد التاريخ ما يلي :

***<u>الدفعة الأولى</u>** :تم الانتهاء من إجراءات تعيين العملة المنتمين إلى الدفعة الأولى وقاموا بمباشرة عملهم بالمراكز الجديدة وبصدد استكمال وعرض مشاريع قرارات انتداب بعض العملة على تأشيرة مصالح رئاسة الحكومة مصحوبة بجميع الوثائق المؤيدة طبقا للتراتيب والإجراءات الجاري بها العمل .

***الدفعة الثانية:**

✓ **المرحلة الأولى** :حيث يتم تحيين المعطيات الشخصية لعملة الحضائر :تم استكمال هذه المرحلة تولى المسؤولون الجهويون المكلفون بمتابعة تسوية وضعية عملة الحضائر ومنظوريهم الولوج إلى المنصة الرقمية hadhaer.cni.gov.tn عبر صفحة تحيين المعطيات لمرافقة عملة الحضائر في تحيين معطياتهم الشخصية خاصة وذلك إما بالموافقة أو رفض التحيينات المدخلة من قبل العملة المنتمين للدفعة الأولى أو بتحيين المعطيات الخاصة بعملة الدفعة المذكورة عند الاقتضاء وخاصة منها المتعلقة بتاريخ الأقدمية .

✓ **المرحلة الثانية** :والتي تُعنى بتحديد حاجيات الوزارة من الموارد البشرية في إطار تسوية الدفعة الثانية من عملة الحضائر وإدراجها على المنصة الرقمية https://www.hadhaer.gov.tn

تم تعيين ممثل للوزارة لدى اللجنة المحدثة بمقتضى الفصل 4 من قرار الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية المؤرخ في 16 جويلية 2021 المتعلق بإجراءات تطبيق أحكام الباب الثاني من الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 2021المتعلق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها، وذلك لحضور أشغالها بمناسبة النظر في مقترحات الشغورات الراجعة للوزارة على أن يتم تكليفه بالولوج إلى الفضاء المخصص لإدراج مقترحات الشغورات على المنصة الرقمية ومتابعة كافة الإجراءات التي يستوجبها الملف وتم تعيين ممثل دائم صلب اللجنة وهي الآن بصدد تجميع الحاجيات الضرورية لمصالح وزارة الداخلية وحال الانتهاء من ذلك يتم إدراجها بالمنصة الرقمية .

وفي هذا السياق، تحرص وزارة الداخلية على العمل على حلحلة هذا الإشكال وتسوية الوضعيات العالقة في أقرب الآجال الممكنة.

السؤال الكتابي

للنائب لطفي الهمامي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية .

الموضوع:حول المشاريع المعطلة بمنطقة العمران والعمران الأعلى .

سيدي الوزير

1.متى يتم إنجاز مشروع السوق البلدي بحي الزياتين ؟

2.متى يتم إنجاز مشروع السوق البلدي بالجبل الأحمر؟

3.متى يتم إنجاز مشروع طريق الشيراتون ؟

4.متى يتم إنجاز مشروع الفضاء البديل بحي الانطلاقة ؟

5.متى يتم إنجاز مشروع تعشيب الملعب البلدي بالعمران الأعلى؟

علما وأنه وقع رصد جميع الاعتمادات المطلوبة لكل هذه المشاريع .

وفي انتظار ردكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" لطفي الهمامي "

عن دائرة العمران - العمران الأعلى

ملخص السؤال رقم :1

متى يتم إنجاز مشروع السوق البلدي بحي الزياتين؟

نص الإجابة :

-أتشرف بإفادتكم أن كلفة المشروع الأولية قدرت بـ 1153 أد، حيث تتمثل الأشغال في تهيئة السوق القديم وإحداث توسعة بالفضاء المحاذي للسوق، غير أنه بعد إجراء الاختبار الفني لهيكلة السوق اتضح أن السوق القديم غير قابل للتهيئة وعلى إثر ذلك تقرر تحيين الدراسة

الأولية وإحداث نقاط إضافية بالفضاء المخصص للتوسعة لإيواء الباعة والمنتصبين بالسوق القديمة مما أدى الى ضرورة إبرام ملحق صفقة في حدود 400 أد قصد تحيين أثمان الصفقة والزيادة في حجم الأشغال المبرمجة .

-في الوقت الراهن يتم عرض ملحق الصفقة على أنظار اللجنة البلدية لمراقبة الصفقات العمومية .

ملخص السؤال رقم 2:

متى يتم إنجاز مشروع السوق البلدي بالجبل الأحمر ؟

نص الإجابة :

-أتشرف بإفادتكم أن كلفة المشروع الجملية قدرت في حدود 869 أد، حيث تم الانتهاء من المشروع منذ 2020 ولم يتم استغلال السوق لرفض الباعة والمنتصبين معلوم الكراء الذي حددته مصالح أملاك الدولة .

-وبالتالي فإنه قد تم إنجاز المشروع ولم يتم استغلاله بعد من قبل البلدية، هذا وستتولى الوزارة حلحلة هذا الإشكال والشروع في إدخاله حيز التنفيذ في أقرب الآجال الممكنة .

ملخص السؤال رقم 3:

متى يتم إنجاز مشروع طريق الشيراتون؟

نص الإجابة :

-أتشرف بإفادتكم أن كلفة المشروع الإجمالية لجميع الأقساط قدرت في حدود 2100 أد، حيث يندرج ضمن البرنامج الاستثماري البلدي لسنة 2019 قصد تهيئة أنهج بكل من معتمديات العمران وباب بحر والمدينة وباب سويقة حيث أن مشروع طريق الشيراتون هو قسط من الأقساط الأربع إلا أنه أنجز بنسبة 80% فقط حيث لم تستطع المقاولة إتمام الأشغال نظرا لتحوز الطريق العام، وذلك لوجود قراري هدم في محلي سكني لم يتم تنفيذهما .

-تم غلق ملف الصفقة إداريا وماليا مع المقاولة المكلفة بالإنجاز بعد انتظار حوالي 03 سنوات دون جدوى مع بقاء الاعتمادات مرصودة في الميزانية قصد اعداد صفقة جديدة في الغرض بعد أن يتم تنفيذ قراري الهدم.

ملخص السؤال رقم 4:

نص الإجابة :

متى يتم إنجاز مشروع الفضاء البديل بحي الانطلاقة؟

-تم فسخ الصفقة المبرمة بعد أن اتضح وجود إشكال عقاري مما لا يخوّل بناء سوق، وفي الغرض اتخذت البلدية قرار تهيئة السوق تهيئة بسيطة بالوسائل الذاتية للبلدية (تبليط الأرضية traçage)

-ويتم حاليا الانطلاق في تهيئة بسيطة للفضاء من طرف مصالح البلدية بوسائلها الذاتية.

ملخص السؤال رقم 5:

متى يتم إنجاز مشروع تعشيب الملعب البلدي بالعمران الأعلى؟

نص الإجابة :

-تبلغ كلفة المشروع 602 أد، حيث أنه يندرج ضمن المشاريع الممولة بالشراكة بين البرنامج الجهوي للتنمية (بمبلغ قدره 202 أد) ووزارة الشباب والرياضة (بمبلغ في حدود 400 أد) وقد بلغت الاشغال مرحلة تركيز العشب الاصطناعي إلا أن المقاولة صاحبة الصفقة تقدمت بطلب تغيير مزود الحبيبات المطاطية الخاصة بالعشب الاصطناعي نظرا لعدم إمكانية توفيرها من طرف المزود الأصلي (وهو مزود إيطالي وذلك بسبب أزمة الطاقة بأوروبا) مما يستوجب إبرام ملحق صفقة (لتغيير الخاصيات الفنية تبعا لتغيير المزود الإيطالي بمزود محلي).

-**المرحلة الحالية للمشروع** بصدد عرض ملحق الصفقة على أنظار اللجنة البلدية لمراقبة الصفقات العمومية

هذا، وتحرص وزارة الداخلية على الإيفاء بتعهداتها فيما يخص استكمال تنفيذ المشاريع المعطلة وذلك بالتنسيق مع كافة الهياكل المتداخلة في الغرض.